

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: الآداب والحضارة الإسلامية
قسم: التاريخ



جامعة: الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل:

العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى
من القرن 4-7هـ/10-13م

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في علوم إنسانية -تاريخ-
تخصص تاريخ المغرب الأوسط وحضارته في العصر الوسيط فرع 2: تاريخ بلاد المغرب
السياسي والحضاري في العصر الوسيط

إشراف الأستاذ الدكتور:
يوسف عابد

من إعداد الطالب:
كمال خلفات

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د إسماعيل سامعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	رئيسا
أ.د يوسف عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	مشرفا ومقررا
أ.د رشيد باقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر-باتنة-	عضوا
أ.د الطاهر بونابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة-	عضوا
د.سناء عطابي	أستاذة محاضرة أ	جامعة 8 ماي 1945-قائمة-	عضوا
د.بلقاسم فيلالي	أستاذ محاضرة أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	عضوا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2020-2021م



جامعة الأمير

شكر وعرّفان

ومن باب الاعتراف بالفضل لذويه الذي توجبه أخلاق العلم، أراني مطوقا بأفضال المشرف الأستاذ الدكتور يوسف عابد الذي تابع هذا العمل بمختلف خطوات إعدادة بحرص جامعي متأصل وعناية أكاديمية رصينة.

ولم يكن هذا البحث ليصل إلى ما وصل إليه دون تدقيقه وملاحظاته وتوجيهاته وتشجيعاته.

فإليه أتقدم بخالص الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور الطاهر بونابي على توجيهاته ونصائحه، فجزاه الله خيرا وإلى الأستاذ الدكتور فيلالي بلقاسم رحمه الله وجعل الجنة مثواه على ما قدمه لنا من نصائح ثمينة وتوجيهاته السديدة، والذي توفي قبل المناقشة بأربعة أيام.

أ-أهميته الموضوع وإشكاليته:

اتخذت العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى من القرن 4هـ إلى القرن 7هـ/10-13م، شكل المبادلات التجارية وقد تجلت في النشاط التجاري البحري بين المراسي وحيوية الطرق الرابطة بين المدن الداخلية للمغرب الإسلامي.

وهو الطابع الذي رصدته لنا مصادر الجغرافيا والرحلة، أمثال: ابن حوقل النصيبي (ت367هـ/977م)، ومحمد بن أحمد المقدسي (ت388هـ/998م)، وأبو عبيد الله البكري (ت483هـ/1091م) وأبو عبد الله محمد الإدريسي (ت560هـ/1164م) حيث انجذبت مشاهدات وكتابات هؤلاء حول رصد المقومات الزراعية والحيوانية والصناعية التي تتوفر عليها المغرب الإسلامي، ومن ضمنها رصد خطوط الملاحة البحرية بين المراسي ومسالك التجارة بين المدن الداخلية في صورة المبادلات التجارية التي فرضها الامتداد الطبيعي والتواصل البشري.

على أن هذه المبادلات التجارية لم تكن متروكة لمبادرات التجار الحرة وحسب، بل تدخل الدولة المغربية في توجيه هذه المبادلات لم يكن أمره خفياً، حيث وردت التصوص في هذا الشأن حول مظاهر تمويل الدولة للنشاط التجاري واحتكار المبادلات من خلال تأكيدها على الهيمنة على الخطوط البحرية ومسالك التجارة البرية، في حين فرضت القبائل سلطتها على المجالات الرعوية وكل ذلك يعكس السياسة التجارية والرعوية المعتمدة من طرف الدولة والقبيلة.

في حين عرفت هذه المبادلات ظروفًا تميزت بالاضطرابات والحروب التي كانت من غاياتها السياسية والعسكرية الهيمنة على مسالك الطرق التجارية ومجالات الرعي، ويظهر ذلك أثناء ثورة أبي يزيد بن مخلد (ت336هـ/947م) ضد الدولة العبيدية (297-361هـ/909-971م)، وطبيعة الصراع الصنهاجي الزناتي (362-547هـ/910-1152م) وأثره في اجلاء زناتة من سهولها الداخلية بالمغرب الأوسط إلى ما وراء نهر ملوية، أضف إلى ذلك ما أحدثه النشاط الحرابي الذي مارسته العرب الهلالية خلال دخولها المغرب الإسلامي سنة 444هـ/1052م، وخصوصاً لما تحالفت مع بني غانية (580-633هـ/1184م-1235م)، في حركتهما على دولة الموحدين (541-668هـ/1146-1279م) وما ساد من خراب تعمقت مظاهره من خلال نهوض دولة الموحدين في احماد هذا التحالف واخضاع القبائل والحركات الموالية للدول الصنهاجية.

على أنه يجدر بنا التنبيه إلى أن المبادلات التجارية في هذه المرحلة لا تعبر كلها عن مظهر الانعكاسات السلبية، وإنما اختصت في مظاهرها مشروع التكامل الاقتصادي بين المغرب الأوسط والأدنى والأقصى خلال العهد الموحد.

إلا أن هذه تجربة التكامل عرفت الإخفاق بعد زوال دولة الموحدية وتطلع الحفصيين (624-981هـ/1226-1573م) إلى بسط نفوذها على المغرب الإسلامي، وصعود القبائل البدوية من الصحراء ممثلة في قبائل بني مرين وقبائل بني عبد الواد وما تمخض عنه من قيام الدولة الزيانية بتلمسان (633-962هـ/1235-1555م) والدولة المرينية بفاس (668-869هـ/1279-1465م)، ورغبة كل منهما في السيطرة على طرق التجارة نحو بلاد السودان.

ولما كانت دراسة تاريخ النشاط الاقتصادي المغربي من أعقد فروع الدراسات التاريخية وأصعبها لكون بياناتها الاقتصادية غير واضحة الأرقام والمعالم وذلك لنقص في الرصيد الوثائقي والإخباري المتعلق بهذه المرحلة التاريخية.

فكان من الضروري الاعتماد على معلومات المصادر الجغرافية والرحلة لما تتميز به من رصد للنشاط الاقتصادي ومتغيراته، غير أن ذلك غير كاف ما لم يتم توضيحها بعوامل سياسية وعسكرية دونها الباحث من مصادر التاريخ وكتب النوازل وعلى ضوء هذا الفحص في المادة المصدرية جاء التساؤل حول:

كيف ساهمت المقومات الطبيعية والزراعية والصناعية في المغرب الإسلامي بدور العوامل الثابتة في فرض مبدأ التبادل التجاري؟

إلى أي مدى ساهمت المبادلات التجارية بين المراسي البحرية والطرق الداخلية في التكامل الاقتصادي؟

كيف أثرت الفتن والحروب والجوائح على المبادلات التجارية بين دول المغرب الإسلامي؟ ولا يتجاوز مسار البحث كذلك المساءلة حول دور السلطة في توجيه الاقتصاد المغربي من حيث أنواع الإنتاج وبالتالي أنواع المبادلات والاحتكار وسبل الهيمنة الاقتصادية والتطلع كذلك إلى ربط المدن الداخلية بمسالك تجارة الذهب والرقيق في الجنوب وتجارة البحر المتوسط في الشمال عبر المدن الساحلية.

ليظهر من كلّ ذلك مدى حقيقة السياسة الاقتصادية كواقع تاريخي في تجربة دول المغرب الإسلامي أم هو مجرد محافظة السلطان على التنظيمات التجارية والإنتاج كمورد لضمان استمرار المُلْك والإنفاق على الجيش والحاشية وسائر الفعاليات؟

ثمّ يأتي دور البحث والتقصي في أثر المبادلات الاقتصادية والتجارية كعامل مهم في نشوء المدن وازدهار عمرانها تناسباً مع قاعدة طبيعية العمران وما تقابله من حجم الصناعات والحرف.

وما يحصل من ذلك من علاقات اقتصادية وتطور ثقافي وحضاري مهم؟

ومن هذا المنظور الواسع رأيت فتح هذا الموضوع للبحث والتقصي:

أولاً: بعد أن لاحظت أن هناك نقصاً في حجم الدراسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات التجارية رغم بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل عام⁽¹⁾.

ثانياً: من خلال هذا البحث أردت الوقوف على الحركة البطيئة لمعطيات العلاقات الاقتصادية والمبادلات بين دول المغرب الإسلامي، وعلاقتها العكسية بالصراع العسكري والسياسي.

ثالثاً: تظهر مادة البحث أهمية كبيرة لدور النخب الفقهية في تشريع القوانين لفرض التنظيم في الإنتاج والنشاط التجاري والمبادلات.

رابعاً: كما قصدت بهذا البحث الوصول إلى معرفة بعض جوانب التبادل التجاري المبكر بين دول المغرب الإسلامي، رغم ضعف العلاقات السياسية.

(1) - علوي مصطفى: تلمسان من خلال كتب الرحالة والجغرافيين المغاربة والأندلسيين من القرن السابع الهجري إلى القرن التاسع الهجري (13-15م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 1435-1436هـ/2014-2015م.

- لطيفة بشاري: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن 7-10 الهجريين/13-16م، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1406-1407هـ/1986-1987م.

- فاطمة بلهوارى: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010.

خامسا: تتجاوز معطيات البحث وقائع التاريخ الإحصائي والتجاري للمدينة نحو أشكال التنظيمات الزراعية في فضاءات الفحوص والحصون والقصور وحتى الأرياف.

سادسا: يرمي البحث إلى الربط بين العمران وتطور أشكال الإنتاج وحركة المبادلات.

ب- المنهج:

اتبعت في إنجاز هذه الأطروحة على المنهج التاريخي الذي يقوم على استقاء المادة التاريخية من المصادر المتنوعة وتوظيفها رعيًا للأمانة العلمية، ومحافظتها على أصالة الموضوع، كما انتهجت طريقة المقارنة بين نصوص المصادر وتوضيح النقول والاختلالات، ناهيك على اعتماد التعليل والاستنباط قصد تفسير مختلف مظاهر المبادلات التجارية.

ج- الصعوبات

واجهتني أثناء إعدادي لهذه الأطروحة جملة من الصعوبات منها:

أولاً: تشابه بعض النصوص الجغرافية خلال فترة الدراسة أو تعميم بعض المقومات الزراعية عبر طول فترة الدراسة؛ كما أن هناك غموضاً حول العلاقات التجارية بعد هزيمة العقاب 610هـ/1213م وما تلتها من أحداث إلى غاية سقوط الدولة الموحدية 668هـ/1269م، والتركيز على الأحداث العسكرية شملت جميع النصوص الإخبارية والجغرافية.

ثانياً: غياب معطيات رقمية يمكن الاطمئنان إليها والاستناد عليها لتقديم صورة واضحة عن حمولة السفن وأسعار السلع الصادرة والواردة. مما جعلني أُلجأ إلى الاعتماد على حجم المبادلات.

ثالثاً: نقص المادة المصدرية من الوثائق والسجلات والعقود الخاصة بالمبادلات التجارية من أصنافها وأحجامها، وهي ليست خاصة بمصادر بلاد المغرب الإسلامي وحسب بل وكذلك بمصادر المشرق الإسلامي وحسبنا أن الباحثين العرب الذين خاضوا في نقطة المبادلات التجارية قد اعترضتهم هذه الصعوبات⁽²⁾، مقارنة مع المادة المصدرية الخاصة بالمبادلات التجارية الخارجية للمغرب الإسلامي مع المشرق

⁽²⁾ من هذه الدراسات:

- عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب بالإسلامي، ط1، دار الشروق-بيروت، 1403هـ/1983م.

الإسلامي ودول شمال البحر المتوسط بوجود وثائق وسجلات وعقود تجارية، رصدتها لنا الدراسات الأجنبية⁽³⁾.

د- خطة الدراسة

ألزمتني الدواعي المنهجية والمادة العلمية التي تمكنت من جمعها أن أهيكل موضوع الدراسة في بابين تتصدرهما مقدمة وخلصت في الأخير إلى خاتمة وأدرجت فيها نتائج البحث ثم ملاحق توضيحية فضلا عن الفهارس.

عاجلت في الباب الأول: مقومات التبادل والتكامل الزراعي والصناعي والحرفي بالمغرب الإسلامي من القرن 4 إلى القرن 7 الهجريين / 10-13 ميلاديين، وأدرجت فيه ثلاثة فصول، الفصل الأول: المقومات الزراعية، وتحتوي على عنصرين: أولهما: المقومات الطبيعية والمتمثلة في المصادر المائية (الأنهار، الأودية، العيون) والغطاء النباتي، والثانية: المقومات البشرية والمتمثلة في التخزين والأساليب الفلاحية أما الفصل الثاني الموسوم ب: الممارسات الزراعية (أشكالها وتنظيماتها) وعاجلت فيه الزراعة في الدول المستقلة خلال القرون الثلاث الأولى، وأشكال التنظيمات الزراعية من القرن 4-7هـ / 10-13م، والمتمثلة في الضياع والبستنة والأجنة والزراعة البدوية ووصولاً إلى زراعة الحصون والقصور.

أما الفصل الثالث الموسوم ب: الحرف والصناعات بالمغرب الإسلامي، وعاجلت فيه: المقومات الصناعية والمتمثلة في المعادن (الفضة، النحاس، الحديد، المرجان، الملح، مواد غير معدنية). كما عاجلت ضمنه كذلك

-فاطمة الزهراء بهوراي: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، المغرب، 2010.

⁽³⁾من هذه الدراسات:

- S.D. Goitein : Mediterranean Society,the Jewish Communities of the World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza, Volume I: Economic Foundations, University of California Press, First Paperback Printing, 1999.

-De Mas Latrie: Relations Et Commerce De L' Afrique Septentrionale, Paris, 1886.

-Charles-Emmanuel Duforcq : L'Espagne Catalane ET La Maghrib 1212-1331, Paris, 1966.

-Dhina A, Le Royaume Abdelouadid à l'épopée d'abou hammou moussa 1^{er}, O.P.U, Alger, (s.d).

الحرف والصناعات (الصناعات النسيجية، الحريرية، الجلدية، الحديدية) وغيرها وكل ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي.

وفي الباب الثاني والموسوم بـ: "العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى تناولته في فصلين: الفصل الأول: التجارة (المكوس والأسعار، والأوزان والمكاييل والعملة، وكذلك الطرق والمسالك التجارية منها البرية الرئيسية والفرعية، والممرات المائية النهرية والبحرية. وكل ما يتعلق بالأسواق من تنظيم وصيغ التعامل التجاري).

بالإضافة إلى عنصر أثر الفتن والحروب والجوائح على الزراعة بالمغرب الإسلامي من 4-7هـ/10-13م.

في الفصل الثاني تعرضت إلى: المبادلات الزراعية والصناعية بالمغرب الإسلامي من 4-7هـ/10-13م، من حيث: مظاهر العلاقات الاقتصادية قبل القرن 4هـ/10م في أشكال من التبادل الزراعي والصناعي والحرفي بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى، وأهم المبادلات التجارية بين مدن ودول المغرب الإسلامي.

أما الخاتمة فضمنتها بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، وذيلتها بملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهارس.

ه- نقد وتحليل المصادر والمراجع:

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على جملة من المصادر العربية المطبوعة إضافة إلى بعض المراجع العربية والمعربة، زيادة عن الدراسات غير المنشورة والبحوث التي تم نشرها في المجلات والدوريات والمقتنيات العلمية.

1- المصادر:

أ- المصادر الجغرافية:

اعتمدت على أغلب المدونات الجغرافية المشرقية والمغربية والأندلسية والتي من ركائز البحث؛ لما تميزت به من مادة في وصف المقومات الطبيعية والزراعية والصناعية للمغرب الإسلامي.

كتاب البلدان لأحمد بن أبي يعقوب إسحاق المشهور باليعقوبي (ت 284هـ/897م): وهو أول جغرافي يزور بلاد المغرب، ويفيدنا الكتاب بمعلومات قيمة عن عدد من المدن المغرب الأوسط والتي لا نجد لها ذكرا في باقي المصادر الجغرافية الأخرى، لذلك يعد أهم مصدر في دراسة مدن وحصون المغرب الأوسط

خلال القرن الثالث الهجري/9م، وتتجلى قيمته كون المؤلف زار بلاد المغرب أواخر القرن الثالث الهجري في حدود 276هـ/889م، وعاصر الأحداث التي تخص فترة الدراسة.

فضلا على أنه كشف لنا عن حجم المصادر المائية في بلاد المغرب الإسلامي من أنهار وأودية وعيون وجبال، ومعطيات بشرية وتجارية حول مدن وحواضر المغرب الإسلامي. وكلها تعد من مقومات التكامل الاقتصادي.

أبو القاسم إبراهيم محمد الاصطخري (ت 346هـ/957م): كتاب مسالك الممالك، يعد من أهم المصادر في ضبط المسالك والمسافات بين المدن، لذلك أفدت منه في ضبط الحدود بين المدن والمسافات بينها وطرق المواصلات، فضلا على معطياته حول المحاصيل الزراعية والتجارة والصناعة.

أبو القاسم محمد بن علي ابن حوقل (ت 367هـ/977م): و صورة الأرض الذي سجل لنا ملاحظاته ومشاهداته وحروب بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي (ت 373هـ/984م) وجوهر الصقلي (ت 382هـ/992م) ضد زناتة الموالية للأدارسة والأمويين بالأندلس وبالتالي شكلت ملاحظاته أهمية كبيرة في رصد التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المغرب خلال القرن 4هـ/10م ومظاهر التبادل والتكامل بين دول المغرب الإسلامي الطبيعية والزراعية والصناعية، خصوصا أن زيارته للمغرب كانت عقب نهاية ثورة يزيد مخلد بن كيداد (ت 336هـ/947م) وإسماعيل بن القائم المنصور (334-341هـ/945-952م) كما رسم لنا خريطة الطرق والمسالك البرية الرئيسية والفرعية والبحرية والنهرية بين مدن ودول المغرب الإسلامي، وكل ما يتعلق بالتنظيمات التجارية من العملة والأسعار وصيغ التعامل التجاري وتنظيم الأسواق.

ومحمد بن أحمد المقدسي (ت 388هـ/998م): يعد كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم من المصادر المهمة التي وصفت مدن المغرب الإسلامي، ورغم طابع الاختصار الذي ميز نصوصه إلا أنها مهمة في الوقوف على المقومات الطبيعية والزراعية، بينما نلاحظه قد أهمل النظم التجارية التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

وأبو عبيد الله البكري (ت 487هـ/1094م): ألف كتاب المسالك والممالك، لم يزر بلاد المغرب حيث جمع ما توفر لديه من معلومات حول بلاد المغرب من مصادر مغربية ومشرقية وأندلسية بعضها ضائع ومن أهمها كتاب المسالك والممالك لمحمد بن يوسف الوراق (ت 378هـ/977م) لذلك أفاد البحث من حيث المعطيات الجغرافية والتاريخية، وكذلك وضع خريطة فيها بعض المسافات بين المدن ومحطات التقاء

القوافل التجارية، ناهيك على معلوماته الثمينة حول ساكنة المدينة وسبل عيشتهم ونظم تجارتها وعوائلها، خصوصا في العهد الصنهاجي (الزيري والحمادي والمرابطي).

أبو عبد الله محمد الزهري (ت في حدود 556هـ/1160م): يعتبر كتابه الجغرافية من أهم المصادر حول الزراعة والصناعة والصادرات والواردات خلال العهد المرابطي وأوائل العهد الموحيدي، رغم ما تميز به من اختصار في المعلومات المتعلقة بالطرق التجارية، كما أغفل الحديث عن بعض مدن المغرب الأوسط للأسباب لم نعرفها؛ ربما يعود ذلك إلى غياب جزء من المخطوط الذي يتحدث عن المغرب الأوسط.

أبو عبد الله محمد الإدريسي (ت 560هـ/1164م): يمثل نص كتابه زهرة المشتاق في اختراق الآفاق فارقة مهمة في التاريخ للمتغيرات الزراعية والصناعية وكذلك طرق التجارة التي سادت المغرب الإسلامي برمته جراء الهجرة الهلالية والغزو النورماني، غير أن ما يعاب على شهادته أنه أغفل ممارسات ملك النورمان روجار أثناء سيطرته على سواحل مدن المغرب الأدنى والأوسط والتي وصفها بالفتح!؟. فضلا على نقله لنصوص ابن حوقل من كتابه صورة الأرض والتي أصلا تخص فترة القرن الرابع الهجري/10م والتي يستدل بها الباحثون اليوم على أنها من عصر الإدريسي في النصف الأول من القرن السادس الهجري/12م.

الاستبصار في عجائب الأمصار (ت 587هـ/1191م): لمؤلف مجهول يعد كذلك من أهم المصادر في رصد أوضاع الزراعة والصناعة والطرق التجارية في عهد الموحيدين، إلا أن ما يلاحظ على نصوصه أنه أعاد تدوين ما كتبه أبو عبيد الله البكري.

ابن سعيد المغربي (ت 685هـ/1286م): وكتابه الجغرافية يغطي هذا المصنف الجغرافي والاقتصادي عقود من الأوضاع الاقتصادية في بلاد المغرب الإسلامي من حيث تطرقه إلى اقتصاد المدن ووصفه الدقيق للمسالك البرية والبحرية، وفي تقريره حول الإنتاج الزراعي والمواد الأولية وأنواع الحرف والصناعات والتبادل التجاري بين الدول، ناهيك على وصفه لعمران المدن ووصفه للساكنة.

ومحمد بن محمد بن مسعود العبدري البلنسي الحياحي (ت 688هـ/1289م): كتابه الرحلة المغربية وهي تصنف من الرحلات الأدبية والعلمية وتكمن استفادتي منها في معطيات عمران مدن المغرب الإسلامي أثناء القرن السابع الهجري/13م.

ابن فضل الله العمري (ت 749هـ / 1349م): ثبت في كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، جملة من المعلومات حول الزراعة والصناعة التي نقلها عن ابن سعيد المغربي، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة مراكش، إلا أنه أفادني في معالجته للنظم التجارية التي سادت في الدولتين المرينية والحفصية. الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ت 957هـ / 1550م): من خلال كتابه وصف إفريقيا الذي يعد من الكتب المتأخرة بالنسبة لزمن موضوع البحث إلا أنه أفادني في وصف عمران مدن المغرب الإسلامي وفي معالجته المقومات الطبيعية والزراعية والصناعية ذات الصلة.

ب- كتب الفقه:

تعتبر مدونات النوازل وكتب الحسبة من أغزر المدونات المغربية في رصد سائر العلاقات والمعاملات الاقتصادية بين الناس، وهي إلى جانب ذلك تعكس أهمية الحسبة في ضبط الوضع الاقتصادي للدول ومنها:

كتاب آداب الحسبة لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي (اشتغل بخطة الحسبة في مالقة في نهاية القرن 5هـ/11م والنصف الأول من القرن 6هـ/12م) وكتاب ثلاث رسائل أندلسية وغربية في آداب الحسبة والمحتسب (رسالة ابن عبدون ورسالة ابن عبد الرؤوف ورسالة عمر بن عثمان الجرسيفي) فقد استفدت من خلالهما في بيان المعاملات التجارية وتنظيمها داخل الأسواق ومراقبة السلع والموازن والمكايل والنقود.

وكذلك استفاد البحث من نوازل كل من المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ / 1508م) وكتاب جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام للبرزلي أبي القاسم بن أحمد البلوي (841هـ / 1438م) فيما يخص استخلاص أوضاع الزراعة والتجارة من أسئلة وجوابات النوازل وفي الوقوف عند مظاهر التنظيم التجاري وأحكامه.

ج- كتب التاريخ:

تتضمن كتب التاريخ مُعطيات مهمة تخص القضايا السياسية والعسكرية والعمرائية بالمغرب الإسلامي من القرن الرابع الهجري إلى القرن السابع الهجري/10-13م والتي كانت بالنسبة للبحث بمثابة

المؤثر والموجه للحياة الاقتصادية، بل إنَّها تعد المفسر لكثير من المظاهر الاقتصادية التي خاض فيها البحث ومن أهم هذه الكتب التي أفادت البحث :

كتاب البيان المغرب في إختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي (كان حيا 712هـ/1312م) وقد اعتمدت على النسخة التي نشرها المحقق العراقي بشار عواد معروف، لأن كونها تختلف عن تحقيقات كلِّ من ج.س. كولان وليفي بروفنسال وابن تاويت الطنجي من حيث الضبط الزمني وتنظيف النّص من النّصوص الدخيلة ومن هذا الباب قمت بتسجيل هاته الاختلافات وبيانها في هوامش البحث، ومقارنتها بما ورد في المصادر الأخرى التي دونت الحادثة في نفس الفترة.

الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لابن أبي زرع الفاسي (ت726هـ/1325م) وفيه اهتم برصد مظاهر العمران عند المرابطين والموحدين وما تخلله من معطيات اقتصادية تخص الصناعة والجوائح التي كانت تصيب المحاصيل الزراعية، فضلا على قيمة أسعارها.

عبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ/1401م): في كتابه ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لقد عالج ابن خلدون تاريخ المغرب خلال العصر الوسيط معالجة تفصيلية، خاصة في تناوله لتاريخ المدينة والدولة والمجتمع وانتقال القبائل البربرية والجماعات الهلالية وتأثيرها على الحياة الاقتصادية للمغرب الإسلامي.

كما تعد مقدمته التي اعتمدت عليها في دراستي كونها تعكس قوانين هي من تجليات حالة الاقتصاد والعمران بالمغرب الإسلامي وخصوصا فيما يتأثر عنصر البداوة على العمران وبالتالي اقتصاد المدينة.

د-المراجع الحديثة (العربية والأجنبية):

استندت في إعداد هذا البحث على مجموعة من الدراسات والمراجع العربية والأجنبية والتي ساعدتني في تحليل النّصوص واستنتاج مظاهر العلاقات الاقتصادية. ومن أهم هذه الدراسات:

كتاباتالمجتمع العربي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) لمؤلفه الحبيب الجناحاني، والذي استفدت من تحليله واستنتاجاته حول الاقتصاد والعمران بالمغرب الإسلامي خلال القرون الثلاث الأولى.

ويليه دراسة عز الدين أحمد موسى من خلال كتابه الموسوم بالنشاط الاقتصادي بالمغرب الإسلامي خلال القرن السادس /12م والذي تعد معالجته للأوضاع الاقتصادية للدولتين المرابطية والموحدية مهمة من

مقدمة:

حيث رصد مصادر الإنتاج الزراعي والصناعي والطرق التجارية، فضلا على الخرائط البيانية والعلاقات بين المدن المغربية.

ومن دراسة الدكتور الطاهر بونابي الموسومة ب"مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط" أفدت من أساليب تناول الموضوعات الاقتصادية خصوصا في جوانب المقارنة والتحليل.

ومن المراجع الأجنبية دراسة:

Vanacker.C Géographie Economique de l'Afrique du nord

وتظهر أهميته في تناوله للجغرافية الاقتصادية لبلاد المغرب من خلال المؤرخين العرب، من القرن الثالث إلى السادس الهجريين /من القرن التاسع إلى الثاني عشر الميلاديين، من حيث الأنشطة الاقتصادية من زراعة، ورعي، وأنواع من الصناعات، والتجارة ومسالكها، فقد أضاء بحثها جوانب كثيرة من موضوع أطروحتي.

الباب الأول:

الباب الأول: مقومات التبادل الزراعي والصناعي في المغرب الإسلامي (الأوسط-إفريقية-الأقصى)

الفصل الأول: المقومات الزراعية بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

أ-المصادر المائية

ب-الغطاء النباتي

ج-المراعي وتربية الماشية

د-السهول الزراعية

المبحث الثاني: المقومات البشرية:

أ-التخزين

ب-الأساليب الفلاحية

الفصل الثاني: الممارسات الزراعية (أشكالها وتنظيماتها)

المبحث الأول: الزراعة في دويلات المغرب الإسلامي (الأغلبة-الرستمية-الصفيرية)

المبحث الثاني: أشكال التنظيمات الزراعية من القرن 4-7هـ/10-13 م

أ-أنواع الأراضي الزراعية خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين/10-11 الميلاديين

-الضبياع -البستنة والأجنة -الزراعة البدوية -زراعة الحصون والقصور

الفصل الثالث: الحرف والصنائع بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: المقومات الصناعية

المبحث الثاني: الصناعات والحرف

الباب الأول:

تعكس نصوص كتب الجغرافيا والرحلة ومدونات النوازل المغربية والمشرقية والأندلسية الوسيطة الحقل المناسب لدراسة مظاهر التبادل والتكامل الزراعي والصناعي بين بلدان المغرب الإسلامي (الأوسط وإفريقية والأقصى) من القرن الرابع الهجري إلى القرن السابع الهجري/10-13 الميلاديين، نتيجة نشوء المدن وتطور عمرانها وتكاثر أشكال مظاهر الحضارة، حيث ارتبطت بينها طرق ومسالك برية وبحرية سمحت بازدهار حركة التبادل التجاري.

ونظرا لتوسط المغرب الأوسط المغربيين الأدنى والأقصى وكذلك كونه وسيط جغرافي وتجاري بين المشرق والأندلس فإنّ مراسيه تحولت كذلك إلى مراسي عالمية في علاقاتها بأوروبا وبلاد الشام ومصر، كما شهد بذلك الجغرافيون والرحالة وفي مقدمتهم: ابن حوقل (ت 367هـ/977م)، والمقدسي (ت 388هـ/998م)، والإدريسي (ت 560هـ/1164م) وابن فضل الله العمري (ت 749هـ/1349م).

وكل ذلك أيضا مرده إلى عاملين:

أولا: أهمية المقومات الزراعية والصناعية التي أهلته -المغرب الأوسط- لأن يضطلع بهذا الدور.

ثانيا: دور الدولة الصنهاجية والموحدية التي حكمتها وحكمت المغرب الإسلامي والتي كانت من سياستها توثيق العلاقات الاقتصادية بين المدن المغربية، بصرف النظر عن الخلافات السياسية والصراع العسكري.

وهنا يطرح السؤال الجوهرى حول قدرة الجغرافي والرحالة العربي في تصوير المقومات الزراعية بالمغرب الأوسط وهي بلاد شاسعة متنوعة التضاريس والمناخ؛ وإلى أي مدى كان إنسان المغرب الأوسط الوسيط قادرا على التكيف مع هذه التضاريس واستغلال مناخه المتقلب وتحويل كل ذلك إلى مقومات زراعية أوصلته إلى تحول المغرب الأوسط إلى وسيط زراعي في المبادلات مع مدن المغربين الأدنى والأقصى؟

الفصل الأول: المقومات الزراعية بالمغرب الإسلامي (الأوسط-إفريقية-الأقصى)

تتنوع المقومات الزراعية بالمغرب الأوسط بين مقومات طبيعية وتشمل المصادر المائية والغطاء النباتي والمراعي والسهول، وهي تمثل جغرافيا الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية ومقومات بشرية وتعكس دور إنسان المغرب الأوسط الوسيط العمل والإنتاج الزراعي من حيث التخزين والأساليب الفلاحية التي كان يعتمد عليها.

المبحث الأول: المقومات الطبيعية:

أ-المصادر المائية: (الأنهار والأودية والعيون)

وقوع المغرب الأوسط في المنطقة المعتدلة والقارية والصحراوية جعل مناخه متنوعا وبالتالي توفر التساقط وخصوصا في المنطقتين المعتدلة والقارية (أمطار وثلوج)، جعلته متنوعا من حيث المصادر المائية التي سمحت لإنسان المغرب الأوسط بأن ينوع محاصيله ويحسن جودتها.

إلا أن تذبذب سقوط الأمطار ومروره بفترات الجفاف جعل المصادر المائية تعرف التناقص مما كان يؤدي إلى توقف الأنشطة الزراعية⁽¹⁾، وزيادة في أسعار المنتوجات الزراعية⁽²⁾.

وعند التفرد في هذه الشبكة المائية نجد أن مصادرنا إلى جانب الأمطار والثلوج، كذلك الجبال التي تعتبر خزان البلاد من المياه غير أن هذا الخزان كذلك يتأثر لتساقط الأمطار والثلوج⁽³⁾ لذلك كان منسوب المياه يظهر في شكل سيل عارم في بعض الفترات -مثل- الخريف، بينما تأتي فترات أخرى ينخفض فيها ويصل إلى مستوى العدم-أي الجفاف-⁽⁴⁾. وهذا ما جعل إنسان المغرب الأوسط يتكيف مع هذه الظروف بابتكار أساليب التخزين وحسن التصرف في الثروة المائية.

(1)- البياض عبد الهادي: "الموارد المائية بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط بين التصنيف الفلاحي والتوزيع الجغرافي"، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1430هـ/2009م، ص80. وسيلة علوش: الثروة المائية في ريف المغرب الأوسط-خريبتها، منشأها، استغلالها من القرن 1هـ إلى نهاية القرن 6هـ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص19.

(2)- نفسه، ص19

(3)- بنميرة عمر: النوازل والمجتمع، مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط، مطبعة الأهمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012، ص280-281. سياب خيرة: المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص25.

(4)- موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، 1403هـ/1983م، ص58. وسيلة علوش: المرجع السابق، ص20.

الباب الأول:

تميزت أراضي المغرب الأوسط خلال القرن الرابع الهجري/ 10م بخصوبة تربتها وتنوعها بحيث تناسب مختلف أنواع المزروعات ومن القرائن أن مدينة تلمسان ونواحيها كانت تزخر منذ القرن الثالث الهجري/ 9م إلى نهاية القرن العاشر الهجري/ 16م، بشروة مائية هائلة لم تنضب طوال هذه القرون، شفيقنا في ذلك شهادة الرحالة والجغرافيين حيث ذكر ابن حوقل (ت 367هـ/ 977م) في القرن الرابع الهجري/ 10م أنها ذات أنهار جارية عليها أرحية، وتعتمد معظم زراعتها على السقي⁽¹⁾ أما البكري (ت 487هـ/ 1094م) فيسمي النهر الذي يحيط بمدينة تلمسان نهر سطفسييف الذي يقع أسفل جبل البغل⁽²⁾، أما عن ضواحيها فيقع في جنوبها قلعة ابن الجاهل⁽³⁾ فهي كثيرة الأنهار، وفي شمالها مدينة أرشقول وهي على نهر تافنا⁽⁴⁾، كما يحسن التنبيه إلى أن ابن حوقل ربط كل قرى مدينة تلمسان بالأنهار كقرية العلويين وقرية تاتانلوت وقرية سي وأفكان⁽⁵⁾.

كما تعتبر مدينة تيهرت⁽⁶⁾ أحد مدن المغرب الأوسط والتي أطنبت كتب الرحلة والتاريخ في وصفها وصفها قبل وبعد القرن الرابع الهجري/ 10م، لما تميزت به من التطور والازدهار الاقتصادي قبل أن تنسف

(1) أبي القاسم بن حوقل: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م، ص 88.

(2) المسالك والممالك، تح: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، جزءان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 746. أما أبو عبد الله محمد الإدريسي فيجعل مصدر النهر من جبل الصخرتين. المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تح وتر: محمد حاج صادق، مطبعة O.P.U، 1983، ص 101. وسيلة علوش: المرجع السابق، ص 38. سياب خيرة: المرجع السابق، ص 43-44.

(3) وهي قلعة منيعة كثيرة الثمار والأنهار ويتصل بها جبل تارني وهو وما يليه جبال مصمودة، وهو جبل كبير معمور فيه القرى الكثيرة والعمائر المتصلة. محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، ص 135.

(4) المصدر السابق، ص 747.

(5) المصدر السابق، ص 88. الإدريسي: المصدر السابق، ص 103.

(6) لما بويغ عبد الرحمن (160-171هـ/ 776-787م) فكر في إقامة مملكة على نحو تلك المملكة التي سبق أن أقامها الخوارج الصفرية بالجنوب الغربي سنة 140هـ، فكان عليه أن يبحث عن مكان يبني فيه مقر حكمه كما فعل المكناسيون الصفرية إذ بنوا عاصمتهم سحلماسة، فتوجه إلى ناحية الغرب حيث يتعد عن خطر جيوش العباسيين الذين لم ينقطعوا عن مضايقة جماعته، لهذا توجه هو وأصحابه إلى الغرب حتى انتهوا إلى ((تاهرت)) القديمة التي كان قومها مستضعفين من مراسة وصنهاجة لا يخشى من جانبهم شر يصيبهم، ولم يمكنوا طويلا حتى حصل الاتفاق مع هؤلاء على أن ينزلوا عن مساحة من بلادهم يتولى

الباب الأول:

الدولة العبيدية كل مظاهر هذا التطور والذي سنتناوله لاحقاً. وحسبنا من هذه المقومات التي جذبت عبد الرحمن بن رستم لتأسيس دولة الخوارج الاباضية على أرضها؛ وجود الأنهار والتي سمحت بازدهارها زراعيًا وأبرزها تلك الأنهار المحيطة بتيهت، حيث يذكر اليعقوبي في كتابه البلدان أن وادي شلف الذي ((يفيض كما يفيض نيل مصر... وأنه لم يجذب زرع ذلك البلد قط إلا أن يصيبه ريح أو برد))⁽¹⁾ وكذلك يتفرع هذا الوادي إلى وادي مينة الذي يمر بقبلة تيهت ويأتيها من جهة القبلة يسمى مينة وهو قبليها، ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تاتش، ومن تاتش شرب أهلها وبساتينها، وهو شرقيها، وفيها جميع الثمار⁽²⁾ وهذا ما جعلها مدينة كبيرة خصبة واسعة البرية والزروع والمياه على حد وصف ابن خرداذبة⁽³⁾.

أما المقدسي (ت388هـ/998م) فيصفها: ((هي بلخ المغرب قد أحدق بها الأنهار والتفت بها الأشجار وغابت في البساتين، ونبتت حولها الأعين، وجل بها الإقليم))⁽⁴⁾، كما عرفت تيهت زراعة متطورة ومزدهرة شملت مختلف أقاليمها بفضل توفر الموارد المائية، حيث الجو فيها بارد وكثيرة الأنداء

فيها عبد الرحمن بناء عاصمته على شروط ارتضاها الطرفان. وبذلك شرع عبد الرحمن في بناءها- التي كانت تبعد عن تاهرت القديمة بنحو خمسة أميال فخط مدينته وبنى في وسطها المسجد الجامع ثم استمرت أعمال التعمير والتنظيم تسير في طريقها. وما تم تخطيط المدينة حتى صارت أنباؤها تصل إلى الشرق فصارت الاباضية تقصد إليها من جنوب الجزيرة العربية والعراق وفارس ومصر حيث كانت قبضة العباسيين تأخذ بتلابيبهم. محمد بن تاويت التطواني: دولة الرستميين أصحاب تاهرت، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، تصدر عن المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدينته، ع5، 1957، ص109-110. إبراهيم بكير بحاز: الدولة الرستمية (160-296هـ/777-909م)-دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط3، منشورات ألفا-الجزائر، 1431هـ/2010م، ص127-128.

⁽¹⁾- يذكر اليعقوبي أنه حدثه أبو معبد عبد الرحمن بن محمد بن ميمون بن عبد الوهاب ابن عبد الرحمن بن رستم التاهرتي قال: تاهرت مدينة كبيرة أهلة بين جبال وأودية، ليس لها فضاء، بينها وبين البحر المالح مسيرة ثلاث رحلات، في مستوى من الأرض، وفي بعضها سباح، وواد يقال له وادي شلف، وعليه قرى وعمارة، يفيض كما يفيض نيل مصر، يزرع فيه العنبر، والكتان، والسمن وغير ذلك من الحبوب...)). كتاب البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضناوي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1422هـ/2002م، ص192، 195-196. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص174.

⁽²⁾- البكري: المصدر السابق، ص733-734.

⁽³⁾- أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة: المسالك والممالك، د.ط، مطبعة بريل-ليدن، 1889، ص87-89.

⁽⁴⁾- محمد بن أحمد المقدسي: رحلة المقدسي، حررها: شاكر عبيد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003 ص214. قدور وهراي: جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة تاهرت من خلال كتاب ابن الصغير المالكي، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، مج5، ع20، 1431هـ/2010م، ص125-182.

الباب الأول:

والضباب والأمطار، ذكر البكري: (أن رجلا من أهل تيهرت نظر إلى توقد الشمس من الحجاز فقال: "أحرقني ما شئت فو الله إنك بتاهرت لذيلة")⁽¹⁾.

وكذلك كان ماء وهران من خارجها جار عليها في واد عليه بساتين وأجنة كثيرة⁽²⁾، لذلك وصفها البكري: "...بأنها مدينة ذات مياه سائحة"⁽³⁾.

بالإضافة إلى مدينة المسيلة⁽⁴⁾ التي عرفت تطورا زراعيا بفضل اعتماد أهلها على السقي وادي سهر الذي كان فيه ماء عظيم منبسط على وجه الأرض وليس بالعميق⁽⁵⁾.

وإلى جانب هذه المدن التي كانت تعتمد في زراعتها على السقي من الأنهار فان هناك مدنا أخرى كان مصادر سقي أراضيها يعتمد على العيون والآبار وحسبنا من القرائن أن مدينة سوق حمزة كان أهلها يشربون من الأنهر وأعين المدينة⁽⁶⁾ وكذلك الآبار⁽⁷⁾، ومثلها كذلك جزائر بني مزغنة التي كان أهلها

(1)-البكري: المصدر نفسه، ص 734، إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 180.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78-79. شرقي وردة: مدينة وهران خلال العصر الوسيط (290-915هـ/902-1509م) دراسة مونوغرافية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013/2012، ص 66-67.

(3)-البكري: المصدر السابق، ص 722-723. مجهول: الاستبصار، ص 134.

(4)- بناها الحاكم العبيدي أبو القاسم بن عبيد الله (ت 334هـ/945م) سنة 313هـ/925م، وجعل المتولي لبنائها ابن الأندلسي، واستعمله بعد ذلك عليها، إلى أن هلك في فتنة أبي يزيد مخلد بن كيداد سنة 326هـ/937م، وبقي ابنه جعفر في المسيلة، وصار أميرا على الزاب كله. ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس والمغرب، ط1، تح: بشار عواد معروف ومحمود بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ج1، 1434هـ/2013م، ص 227؛ عبد الرحمن ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، وضع حواشيه: خليل شحادة، ج4، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1421هـ/2000م، ص 51؛ رحلي صليحة: المسيلة وجهتها في العصر الوسيط-دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1435هـ/2014م، ص 33-35.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

(6)- المقدسي: المصدر السابق، ص 213-214.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 731.

الباب الأول:

يعتمدون على العيون للشرب والسقي⁽¹⁾ وشفيعنا في ذلك شهادة ابن حوقل في قوله: "ولها عيون على البحر طيبة وشريهم منها"⁽²⁾ إضافة إلى مدينة بَرَشْكَ⁽³⁾ ذاتالمياه الجارية والآبار والأعين⁽⁴⁾.

أما مدينة متيجة فهي في مرج لهم ماء جار عليه أرحية، وشعبة من النهر تدخل الدور⁽⁵⁾، ومنها إلى مدينة تنس لها نهر يسمى تناتين يأتيها من جبل على مسيرة يوم من القبلة ويريق في البحر⁽⁶⁾. وكذلك مدينة مليانة بأنها ذات أشجار وأنهار تطحن عليها الأرحاء "بينما يجعلها الإدريسي على نهر كان يسقي أكثر مزارعها فحسب"⁽⁷⁾.

كما كانت مدينة طينة تعتمد في إنتاج معظم غلاتها على السقي على حد قول ابن حوقل... وأكثر غلاتهم السقي⁽⁸⁾. بينما يرجع مارمول كرنجال أن نهر الواد الكبير هو الذي يغذي إقليم الزاب حيث يرتفع منسوب مياهه كلما نزلت الأمطار وذابت الثلوج بفعل مجموعة جداول تنحدر من جبال شاهقة وهو ما

(1)- المقدسي: المصدر السابق، ص 214.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77-78.

(3)- مدينة صغيرة على التل، تقع بين -شرشال وتنس- على ضفة البحر.. ويشرب أهلها من عيون، وبها فواكه وجمل مزارع وحنطة كثيرة وشعير. الإدريسي: المصدر السابق، ص 112.

(4)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

(5)- المقدسي: المصدر السابق، ص 214. يطلق عليه البكري تسمية المدينة الخضراء على مقربة من تنس وهي مدينة كبيرة على نهر خزرار عليه الأرحاء، وإذا حمل دخل المدينة. كما يطلق عليها في موضع آخر مدينة قزرونة وهي على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين ويقال لها متيجة. كما تميزت كذلك بالعيون السائحة وطواحين ماء. المصدر السابق، 732، 744. أما الإدريسي فيصفه بأنه نهر صغير. المصدر السابق، ص 106.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 726. أما الإدريسي يذكر أنها جهتها الغربية تسقي من العيون واما الجهة الشرقية فتسقي من واد كثير الماء. المصدر السابق، ص 104.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 725. الإدريسي: المصدر السابق، ص 106. أما مارمول كرنجال بأن جبالها كثيرة الينابيع والجداول وهي التي تسقي أشجارها ومزارعها. إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، مطبعة المعارف الجديدة للنشر والتوزيع، المغرب ج1، 1984م، ص 359. ولم يذكر لا نهر ولا أنهار.

(8)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

الباب الأول:

أكده البكري في قوله: "ويشقّ سكك المدينة جداول الماء العذب" وتتشكل هذه الجداول من الجبال⁽¹⁾، كما كان المجال من طبنة إلى مقرة على حد قول البكري "بلد كبير ذو ثمار وأثمار ومزارع"⁽²⁾.

وفي نفس المجال نجد كذلك مدينة بسكرة في القرنين الرابع والخامس الهجريين/10-11م والتي بداخلها آبار كثيرة عذبة منها في الجامع بئر لا تنزف، وداخل المدينة جنان يدخل إليها الماء من النهر، وهو نهر كبير يجري في جوفها منحدر من جبل الأوراس⁽³⁾. ويرى البكري أن هذا النهر يسقي جميع المدن المحيطة بمدينة بسكرة مثل طولقة وتهوذة⁽⁴⁾.

كذلك عرفت مدينة مجانة، واد غزير الماء يزرعون عليه⁽⁵⁾. كما شهدت مدينة نقاوس تطورا زراعيا لكثرة المياه بها⁽⁶⁾.

ويذكر صاحب الاستبصار أن بغرب هذه المدينة أي بونة ماء سائحا يسقي بساتينها وأرضها⁽⁷⁾، أما ابن سعيد المغربي فيذكر أنها تحتوي على نهر متوسط يصب في البحر من جهة الغرب⁽⁸⁾.

أما مدينة قسنطينة فهي حسب البكري تقع على ثلاثة أنهار عظام تجري فيها السفن قد أحاطت بها تخرج من عيون تعرف بعيون أشقار -تفسيره سود- وتقع هذه الأنهار في خندق بعيد القعر متناهي البعد قد عقد في أسفله قنطرة على أربع حنايا، ثم بُني عليها قنطرة ثانية ثم على الثانية قنطرة ثالثة -من ثلاث حنايا⁽⁹⁾.

(1)-البكري: المصدر السابق، ص712. مارمول كرنجال: المصدر السابق، ج1، ص40.

(2)-البكري: المصدر السابق، ص713.

(3)-البكري: المصدر السابق، ص712-713.

(4)- نفسه، ص714-740. دعاء إدريسي: المدينة الدولة في المغرب الأوسط الإسلامي بسكرة نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1431-1432هـ/2010-2011م، ص7.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص84.

(6)- نفسه، ص91؛ البكري: المصدر السابق، ص711.

(7)- مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون للثقافة العامة، مصر، 1976، ص127.

(8)- أبي الحسن علي بن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، ط1، تح: إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970م، ص142-143.

(9)-البكري: المصدر السابق، ص728-729. وسيلة علوش: المرجع السابق، ص24. غير أن الإدريسي يذكر أن لها واديا واحدا يحيط بها من جميع الجهات. المصدر السابق، ص122.

الباب الأول:

غير أن مارمول كرنخال يذكر أن سكان قسنطينة يتزودون بالماء من نهر سوف غمار "وهو نهر كبير ينبع من نواحي جبل أوراس بإقليم بجاية فيسقي أسوار قسنطينة"⁽¹⁾.

بينما تميزت مدينة بجاية بثروة مائية هامة متكونة من أودية وعيون وجداول إذ تذكر المصادر وادي الساحل أو الوادي الكبير-الصومام حاليا- الذي مصبه يبعد عن المدينة ميلين⁽²⁾.

وكانت تدخله السفن محملة على حد وصف البكري⁽³⁾ أما الإدريسي فيذكر أنه يقع على بعد ميل منها نهر يأتيها من جهة المغرب من نحو جبال جرجرة وهو نهر عظيم⁽⁴⁾ ويسميه صاحب الاستبصار بالوادي الكبير⁽⁵⁾ وهنا يتضح أن الإدريسي يأخذ نفس معطيات الوادي الكبير عن ابن حوقل⁽⁶⁾.

كما أن محيطات مدن وقرى المغرب الأدنى توفرت هي الأخرى على ثروة مائية هائلة؛ خصها اليعقوبي⁽⁷⁾ بالوصف حيث كان ساكنة مدينة برقة يشربون من ماء الأمطار التي تأتي من الجبل في أودية إلى برك عظام؛ أما ابن حوقل فيذكر أن ماء المطر يدخر بمواجن⁽⁸⁾، ويحسن التنبيه إلى أن معظم أهالي برقة يعتمدون في شربهم وسقيهم على مياه الأمطار المخزنة في المواجل هذا ما دونه ابن حوقل في رحلته حول مدينة سرت وأجدابية⁽⁹⁾.

(1)- مارمول كرنخال:المصدر السابق، ج1، ص40.

(2)- مجهول: الاستبصار، ص129.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص757.

(4)- الإدريسي: المصدر السابق، ص116.

(5)- مجهول: الاستبصار، ص129-130.

6- Vanacker (CI) , Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabe saux IX^{ème}-XII^{ème} , Annales E.S.C, 28^{ème} Année, N°3, 1973, p659.

صالح بعيزق: بجاية في العهد الحفصي دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006، ص124.

(7) المصدر السابق، ص181.

(8) المصدر السابق، ص69. بينما يذكر المقدسي أن شربهم من آبار وما يجوونه من أمطار في جباب. المصدر السابق، ص211.

(9) المصدر السابق، ص69-70. المقدسي: المصدر السابق، ص211.

الباب الأول:

وإلى جانب هذه الطرق في المعالجة والتخزين يذكر البكري وادي مسّوس في الطريق من برقة إلى إفريقية أن "فيه جباب يقال إن عددها ثلاث مائة وستون، وبساتين"⁽¹⁾ وهو ما يعني أن الجباب كانت تملأ من مياه الوادي لتستعمل في ري أشجار البساتين⁽²⁾.
ولدى مدينة قابس واد جرّار، وهي كثيرة النخيل والأعناب والتفاح⁽³⁾، ويفيد الإدريسي أن واد مدينة قابس كان يأتيها من غدير كبير وهو غير طيب لكنه شروب⁽⁴⁾.
وإلى جانب ذلك انبهر اليعقوبي أثناء زيارته إلى إفريقية بمظهر الغطاء النباتي وكثافة الأشجار⁽⁵⁾، من المنطقة الممتدة ما بين قموّدة والساحل، وهو في الحقيقة وصف يشمل كل الأراضي والفحوص والمدن المحيطة بمدينة القيروان وسائر ضواحيها⁽⁶⁾، كما أجرى المعز لدين الله (341-362هـ/952-972م) الماء إليها من نهر عين أيوب وفكر في تحويل ماء زغوان إليها⁽⁷⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 650.

(2) محمد بن عميرة: الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب، من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 115.

(3) المقدسي: المصدر السابق، ص 211. ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 72.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص 141.

(5) اليعقوبي: المصدر السابق، ص 185-186.

(6) رصد لنا البكري القرى والعمارات التي تحيط بالقيروان ومنها مدينة أبة إلى مدينة الأريس ثم إلى نهر ملاق وهو نهر عظيم يسقي نواحي فحص بل، ثم إلى مدينة تامديت وتيفاش ومنها إلى القصر الأفريقي ومنها إلى واد يعرف بوادي الدنانير وهو واد خصيب، ومنها إلى مدينة تيجس ومدينة توبوت، ويسمى هذا الطريق بالجنح الأخضر، ومنا إلى مدينة تابسلكي ومنها إلى النهرين وهي قرى كثيرة في فحص عريض ومنها إلى مدينة دكمة وهي على نهر كبير ذات مزارع ومسارح. نفسه، ص 715-716.

(7) القاضي النعمان: المجالس والمسائرات، ط 1، تح: الحبيب الفقي وآخرون، دار المنتصر، بيروت، 1996، ص 331-332،

427. محمد حسن: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999،

ج 1، ص 211.

الباب الأول:

أشاد موريس لومبار بأهمية نهر مجردة وباجة وكيف ساهما في إنتاج الحبوب في إفريقية الشمالية: "أن الحبوب، ولا سيما القمح والشعير، من المزروعات القديمة في حوض البحر المتوسط، ويعتمد إنتاج الحبوب على ثلاث مناطق كبيرة، تشكل (الأهراء) التقليدية،... والهرو الأخير من أهراء القمح في العالم الإسلامي، هي إفريقية الشمالية، ولا سيما نهر مجردة⁽¹⁾، وباجة⁽²⁾ التي كانت ترسل كل يوم ألف حمل بغير من الحبوب إلى القيروان وتونس"⁽³⁾.

كما اشتهرت سطفورة بواد عجيب يخرج منه في كل شهر نوع من السمك⁽⁴⁾، كما اعتمدت بعض مدن المغرب الأدنى على تخزين المياه في المواجل من مياه الأمطار، كمدينة سفاقس ومدينة المهديّة وسوسة⁽⁵⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن بعض مدن المغرب الأدنى اعتمد أهلها في شربهم وسقيهم على مياه العيون كمدينة سببية وغيرها من القرى⁽⁶⁾. وأخرى جمعت بين الأنهار والعيون كباجة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ يطلق عليه صاحب الاستبصار بجرّدة وهو نهر كبير يقع بالقرب من مدينة تونس. مجهول، ص 121.

⁽²⁾ يذكر البكري أن مدينة باجة كبيرة كثيرة الأنهار، وهي على جبل يسمى عين شمس في هيئة الطيلسان تطرد حوالها المياه وفيها عيون الماء العذب، ومن تلك العيون تعرف بعين الشمس هي تحت سور المدينة، والباب هناك منسوب إليها وفي داخل الحصن عين أخرى عذبة غزيرة الماء، وبها ثلاث رحاب لبيع الأطعمة وعيون خارجها لا تحصى كثيرة، وهي دائمة الدجن والغيم، كثيرة الأمطار والأنداء قلّما يصحى هواؤها، وبها يضرب المثل في كثرة المطر، ولها نهر من جهة الشرق جار من الجوف إلى القبلة على ثلاثة أميال منا. المصدر السابق، ص 718-719. غير أن الإدريسي يرجع شرب أهلها وسقي مزرعاتهم من عين ينزل إليها بأدرج. ولم يذكر حتى أي نهر؟. المصدر السابق، ص 153.

⁽³⁾ موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول من القرن 2 إلى 5/8-11م، تر: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1411هـ/1990م، ص 241. يطلق عليها موريس لومبار بالعنابر التقليدية، ضمن المناطق الثلاث لإنتاج القمح والشعير. الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي، ط2، تر: عبد الرحمن حميدة، دار الفكر-دمشق، 1998م، ص 216. دلال لواتي: عامة القيروان في عصر الأغبال، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 258.

⁽⁴⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75-76.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 73-74. الإدريسي: المصدر السابق، ص 142-143-169.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 84. نفسه، ص 158.

⁽⁷⁾ البكري: المصدر السابق، ص 718-719. الإدريسي: المصدر السابق، ص 153.

الباب الأول:

أما عن الثروة المائية التي تتمتع بها المغرب الأقصى فقد دلّ حجم المساحات الزراعية والرعية بالمدن والقرى على أنها كانت محدودة في القرون الأولى للفتح وتشمل إلى جانب الأراضي الرعية المجالات الزراعية في أحواض الأنهار أو بنواحي المدن أو المراكز المحصنة القريبة من المدن الرئيسية⁽¹⁾.

فإن أغلب المدن التي شاهدها ابن حوقل هي مدن محصنة وأغلب زراعتها سقوية فمدينة مليلة أكثر مائها يحيط بها ويخرج من بئر فيها عين عظيمة⁽²⁾، أما مدينة سبتة فمائها من داخلها يستخرج من آبار، وبها مياه جارية وعيون مطردة⁽³⁾، ومن المدن التي ينقل إليها الماء عبر قنوات كمدينة طنجة⁽⁴⁾.

أما عن الأنهار بالمغرب الأقصى فهي كثيرة على حد وصف المقدسي⁽⁵⁾، وأغلب تلك الأنهار داخلية أي أنها تتبع من داخل المغرب الأقصى⁽⁶⁾، وتعددت منابع تلك الأنهار فمنها ما ينبع من الجبال مثل نهر سبو⁽⁷⁾، ونهر أم الربيع⁽⁸⁾، ومنها ما ينبع من عيون أو ينابيع مثل نهر فاس⁽⁹⁾، ومنها ما يجمع في مصدره بين

⁽¹⁾ هاشم العلوي القاسمي: مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري/ منتصف القرن العاشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية، 1415هـ/ 1995م، ج 2، ص 19. الحبيب الجناحاني: المجتمع العربي الإسلامي، عالم المعرفة، الكويت، 2005، ص 186-187.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 79. الإدريسي: المصدر السابق، ص 189.

⁽³⁾ نفسه، ص 79. نفسه، ص 182.

⁽⁴⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 80. البكري: المصدر نفسه، ص 787.

⁽⁵⁾ المصدر السابق، ص 215-216.

⁽⁶⁾ يحيى أبو المعاطى محمد عباس: الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والأندلس 238-488هـ/ 852-1095م، دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000م، ص 435. عبد الحميد هلال عبد الحميد: الزراعة في المغرب الأقصى في عصري الموحدين وبني مرين (524-956هـ/ 1130-1549م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الفيوم، القاهرة، ص 50.

⁽⁷⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 99. مجهول: الاستبصار، ص 181-185. أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري: الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت)، ص 115.

⁽⁸⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 88. الزهري: المصدر السابق، ص 115.

⁽⁹⁾ اليعقوبي: المصدر السابق، ص 197. وصف البكري مدينة فاس بأنها مدينتان مقترنتان مسورتان بينهما نهر يطرد وأرجاء، وهي في سفح جبل والنهر الذي بينهما مخرجه من عين غزيرة في وسط مرج ببلاد مطغرة. المصدر السابق، ص 795. الإدريسي: المصدر السابق، ص 94. أما نواحيها فقد عرفت الكثير من الوديان كقرية نمالته وهي على وادي ايناون، ومدينة ترفانة وتمسانة فهي على أنهار. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88.

الباب الأول:

الاثنين الجبال والعيون مثل نهر أسمىر⁽¹⁾، كما ينبع من جبل درن وادي تانسفيت⁽²⁾ ووادي السوس⁽³⁾، وينبعث من جبال غمارة واديا لكس⁽⁴⁾.

كما تميزت مدينة سجلماسة بموقعها الطبيعي والتجاري فهي تقع على نهرين وعنصرهما من موضع يقال له أجلف تمده عيون كثيرة، فإذا قرب من سجلماسة تشعب إلى نهرين يسلكان شرقا وغربا⁽⁵⁾. أما نهر ملوية فهو يسقي أراضي مطماطة أمسكور وهي كثيرة الزرع، ويجتمع مع وادي صاع ويصبان في البحر ما بين جراوة ابن قيس ومليلة⁽⁶⁾.

وحول المياه بمدينة مراكش فإن الروايات تجمع على أن شراب أهلها كان من الماء العذب وأن مياهها كلها كانت عذبة، وهي ثروة وصفها الإدريسي في القرن السادس الهجري/12م وأكد وجودها صاحب الاستبصار في القرن السابع الهجري/13م⁽⁷⁾.

ونظرا لأهميتها في حياة الناس فإنها عرفت التحسينات الهندسية والهيدروليكية في عهد المرابطين من خلال عمل المهندس عبید الله بن يونس حيث صار الماء يستخرج بصنعة هندسية حسنة⁽⁸⁾. وإلى جانب ذلك هناك طريقة أخرى للسقي من الأنهار استفاد منها أهل المغرب من الأنهار في إدارة أرحيتهم⁽⁹⁾.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص 90. الزهري: المصدر السابق، ص 115.

(2) وهو نهر ليس بالكبير لكنه دائم الجريان، يبعد على مراكش ثلاثة أميال. الإدريسي: المصدر السابق، ص 85.

(3) نفسه، ص 80. الحسن المحداد: "عناصر الوسط الطبيعي السوسي"، تارودانت حاضرة سوس"، أعمال الأيام الدراسية 7-8-9 أبريل 1988، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، أكادير، 1997م، ص 209.

(4) البكري: المصدر السابق، ص 788. الإدريسي: المصدر السابق، ص 185.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 836. بينما يجعلها ابن حوقل على نهر واحد يزيد في الصيف كزيادة النيل. المصدر نفسه، ص 90. غير أن الحسن الوزان يجعل منبع هذا النهر من جبال زيز وتشتمل جبال زيز على خمسة عشر جبلا تتبع منها أنهار كثيرة. وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 368.

(6) البكري: المصدر السابق، ص 835. الإدريسي: المصدر السابق، ص 100. محمد بن عميرة: المرجع السابق، ص 136.

(7) المصدر السابق، ص 85. مجهول، ص 209.

(8) الإدريسي: المصدر السابق، ص 84.

(9) اليعقوبي: المصدر السابق، ص 197. البكري: المصدر السابق، ص 795. محمد بن عميرة: المرجع السابق، ص 116.

ب-الغطاء النباتي:

للغطاء النباتي وظيفة حيوية بالنسبة للإنسان وحياته⁽¹⁾، ويخضع بدوره لنوع التربة باعتبارها أهم العناصر المتحكمة في الإنتاج الفلاحي بكل أشكاله الزراعية والرعية، ومن ثم فهي عنصر أساسي لتأمين الغذاء للبشر والأعلاف للحيوانات⁽²⁾ ومثلما تحكمت التضاريس في التنوع المناخي، نجدها قد أثرت وبنفس الصورة في توزيع الغطاء النباتي، وذلك حسب درجة الارتفاع عن سطح البحر⁽³⁾.

ربطت النصوص الجغرافية تنوع الغطاء النباتي بحجم الثروة الحيوانية، فابن حوقل يصف المغرب الإسلامي أثناء زيارته خلال القرن 4هـ/10م حيث قال: "أما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة، مدن متصلة الرساتيق⁽⁴⁾ والمزارع والضياع"⁽⁵⁾ ومن الغطاء النباتي ما هو متعلق بوفرة الأشجار المثمرة وغير المثمرة، كما يصف المقدسي مدينة تيهرت: "هي بلخ المغرب... والتفت بها الأشجار وغابت في البساتين"⁽⁶⁾ وبين حجم الثروة الحيوانية التي يتمتع بها المغرب الأوسط، وكذلك كانت مدينة متجية لها "مزارع ومسارح"⁽⁷⁾، ومدينة المسيلة لها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليه ولأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ نوال بلمداني: نظام الرعي في المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص42.

⁽²⁾ إبراهيم القادري بوتشيش، عبد الهادي البياض: التربة: آفاتهما، تقنيات علاجها وتديبر استغلالها في ضوء الأدبيات الفلاحية الأندلسية (5هـ/11م)، ضمن كتاب جماعي "الفلاحة والتقنيات الفلاحية في العالم الإسلامي في العصر الوسيط"، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 2011م، ص215.

⁽³⁾ نوال بلمداني: المرجع السابق، ص42. محمد بن عميرة: المرجع السابق، ص100-103.

⁽⁴⁾ ويقال: زُرْدَاقٌ ورُسْتاقٌ، والجمع الرّسَاتِيق وهي السّوَادُ. ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص1640.

⁽⁵⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص83-84.

⁽⁶⁾ المقدسي: المصدر السابق، ص214.

⁽⁷⁾ البكري: المصدر السابق، ص732.

⁽⁸⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص108.

الباب الأول:

بالإضافة إلى العوامل الطبيعية في إمارة بجاية الحمادية والتي كانت مساعدة بشكل قوي على الزراعة، وهذا ما جسده الإدريسي في الإشارة إلى الإنتاج الحيواني في قوله: " ولحومها كثيرة وبلادها وجميع ما ينضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب"⁽¹⁾.

ناهيك على طبيعتها الجبلية وحسبنا أن في جبل ميسون جُمل من النبات المنتفع به في صناعة الطب مثل شجر الحوض والقولوفندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير والزراوند والقسطوس والأفستين⁽²⁾. وبماثلها كذلك جبال قلعة بني حماد حيث نبات الفوليون الذي كان أهلها يشربونه للتحصن به من لسعات العقارب حيث تتوفر بها عقارب كثيرة سود تقتل في الحال وأهل القلعة يتحرزون ويتحصنون من ضررها ويشربون لها نبات الفوليون"⁽³⁾.

ويبدو أن طبيعة الغطاء النباتي بالمغرب الأوسط قد استرعت انتباه صاحب الاستبصار في القرن السابع الهجري/13م حيث وصف مدن المغرب الأوسط، التي تميزت بكثرة خصبها وزرعها، وطيب مراعيها، وهذا ما ساهم بدوره في وفرة الغنم والماشية وبأثمان رخيصة⁽⁴⁾.

أما عن الغطاء النباتي الذي تميزت به مدن وقرى المغرب الأدنى فكانت كتب الرحلة والجغرافيا الشاهد على تنوع الغطاء النباتي، وفي هذا التقرير الذي دونه ابن حوقل والبكري يقف خير دليل على ما تميز به المغرب الأدنى: "أما برقة فهي دائمة الرخاء كثيرة الخير تصلح بها السائمة وتنمى على مراعيها، وأكثر ذبائح أهل مصر منه،.. وهي كثيرة الثمار من الجوز والأترج والسفرجل وأصناف الفواكه، وتتصل بها شعراء عريضة من شجر العرعر"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 117.

⁽²⁾ -نفسه، ص 115.

⁽³⁾ -نفسه، ص 109.

⁽⁴⁾ -مجهول: الاستبصار، ص 179.

⁽⁵⁾ -ابن حوقل: المصدر السابق، ص 69؛ البكري: المصدر السابق، ص 650.

الباب الأول:

غير أن واحات المغرب الأدنى تميزت بأشجار النخيل كمدينة أجدابية وأوجلة⁽¹⁾، أما مدينة قابس والتي عرفت جميع الأشجار المثمرة، وحققت بنواحيها غابات ملتفة وحدائق مصطفة وفواكه عامة رخيصة⁽²⁾. كما أفادنا البكري أن مدينة سُفاقس وسط غابة زيتون⁽³⁾، كما تميزت مدينة سوسة بالضياح الجملة والغلات الواسعة⁽⁴⁾. أما غلات مدينة تونس فهي من أطيب مدائن إفريقية⁽⁵⁾. إضافة إلى مدينة باجة التي كانت تعتبر هري إفريقية لريع زرعها وكثرة رفاعها كما أسلفنا سابقا⁽⁶⁾، وإلى جانب ذلك مدينة قفصة بالفستق⁽⁷⁾، ومدينة قسطليلية بكثرة النخيل والبساتين والثمار، وحولها سواد عظيم من النخيل، وهي أكثر بلاد المغرب الأدنى تمرا⁽⁸⁾. ويجسن التنبيه إلى أن أغلب مدن المغرب الأدنى عرفت تنوعا في الغطاء النباتي خلال القرن 4هـ/10م لكنه تراجع منذ نهاية منتصف الأول من القرن 5هـ/11م لعوامل سياسية سنعالجها في موضعها. "أرض خصبة ممتلأة الأشجار واسعة المراعي كثيرة العيون والأنهار" هكذا وصف ابن أبي زرع مدن وقرى المغرب الأقصى⁽⁹⁾؛ فالغطاء النباتي بالمغرب الأقصى عرف تنوعا كبيرا وذلك لاحتوائه على شبكة مائية هائلة أشرنا إليها سابقا ساهمت في كثافة الغطاء النباتي.

(1)- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 70.

(2)- نفسه، ص 72؛ البكري: المصدر نفسه، ص 669. الإدريسي: المصدر السابق، ص 137. محمد بن أحمد التيجاني: رحلة التجاني، قدم لها: حسن حسني عبد الوهاب، دار الكتاب العربي، تونس، 1981م، ص 87-88.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 73؛ البكري: المصدر السابق، ص 669.

(4)- نفسه، ص 74؛ نفسه، ص 688-689.

(5)- نفسه، ص 75؛ نفسه، ص 698-699؛ مجهول: الاستبصار، ص 121.

(6)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76؛ البكري: المصدر السابق، ص 719-720.

(7)- نفسه، ص 707. محمد حسن: المدينة والبادية، ج 1، ص 297-299.

(8)- البكري: المصدر نفسه، ص 708-709.

(9)- الذخيرة السننية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص 25. الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والنشر، 1972م، ص 282.

الباب الأول:

ويحسن التنبيه إلى أن أغلب المصادر الجغرافية ربطت ثروات المغرب الأقصى النباتية والحيوانية بتنوع الغطاء النباتي، فالمقدسي وابن حوقل والبكري يشيرون إلى أن مدينة فاس كانت غنية بالبساتين وبأنواع الثمر والغلات، وهي بلد كثير الخيرات والتين والزيتون⁽¹⁾.

كما اشتهرت نواحي فاس بكثرة الزرع والضرع والسائمة الكثيرة، كمدينة كرانطة وترفانة وتمسانة⁽²⁾ ومدينة البصرة⁽³⁾.

ومما اتفقت عليه كتب الرحلة والجغرافيا أن المغرب الأقصى كثير الرساتيق كإقليم أغمات⁽⁴⁾، كما عُرفت مدينة نكور بأخشاب الأرز⁽⁵⁾، أما قرى مدينة تيطاوان فيها مسارح واسعة ومروج خصبة للماشية⁽⁶⁾.

إضافة إلى بلاد غمارة التي كانت أيام المرابطين كثيرة الشجر والغياض قدر الإدريسي طولها بنحو ثلاثة أيام⁽⁷⁾ ناهيك عن جبل درن الغني بكل طريفة من الثمار وغرائب الأشجار⁽⁸⁾.

(1)- المقدسي: المصدر السابق، ص 215. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89-90. البكري: المصدر السابق، ص 795.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق ص 88.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص 788-789.

(4)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 90.

(5)- البكري: المصدر السابق، ص 764.

(6)- نفسه، ص 785.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 187.

(8)- نفسه، ص 80.

الباب الأول:

وفي العهد الموحدى اتسعت زراعة أشجار الزيتون خاصة بمكناسة الزيتون ودرعة ومراكش⁽¹⁾، وبتينملل المخصصة بالزيت المفضل فى جميع المغرب⁽²⁾ كما استفادوا من أشجار التاكوت لأعمال الدباغة⁽³⁾ ومن أشجار النيلة للصبغة⁽⁴⁾، وهنا يحسن إلى أن العهد الموحدى يمثل امتدادا للعصر المرابطى من حيث زيادة مساحات المناطق الزراعية وتنوع المحاصيل وكثيرة الانتاج⁽⁵⁾.

ج- المراعى وتربية الماشية:

إن الارتباط المتين بين الرعى والدواجن والصيد وبين الزراعة لما لها من الاتصال من خلال الفلح القائم بها، وما تنتجه الأرض، لهذا حين تحدث ابن خلدون⁽⁶⁾ عن الفلح ركز فيه على دعامتى أساسيتين، الأولى أن يكون المعاش "النبات والزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمراته" أو "أن يكون من الحيوان الداجن لاستخراج فضوله المتصرفه بين الناس فى منافعهم كاللبن من الأنعام والحريز من دوده والعسل من نخله" ويسمى هذا كله فلحا". لهذا فدراسة أعمال الرعى والتدجين والصيد مكمل لدراسة اقتصاد المغرب الإسلامى⁽⁷⁾.

أدى النظام الزراعى المنبثق من التشريع الإسلامى فى بلاد المغرب الإسلامى إلى ظهور جغرافية زراعية جديدة، حيث ظهرت بوادر الاستقرار والثبات داخل المجتمع الفلاحى الرعوى بالمغرب خلال القرن 2م/8هـ نتيجة التحولات السياسية التى شاهدها المنطقة من خلال استتباب النظام السياسى فى الدول

(1)- مجهول: الاستبصار، ص 187، 206، 210.

(2)- ابن سعيد: المصدر السابق، ص 126.

(3)- مجهول: الاستبصار، ص 206.

(4)- الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا، تر: محمد حجى ومحمد الأخضر، ط 2، ج 2، دار الغرب الإسلامى، بيروت، 1983م، ص 120.

(5)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 195.

(6)- مقدمة، ط 1، دار ابن الجوزى، القاهرة، 2010م، ص 319.

(7)- موسى هوراي: تربية الحيوانات فى بلاد المغرب من الفتح الإسلامى إلى سقوط دولة الموحدين (1-7هـ/7-13م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2009م، ص 117.

الباب الأول:

المستقلة وما أعقبه من اهتمام بهذا القطاع كما أشارت إلى ذلك المصادر الجغرافية التي وصفت المجال الفلاحي في القرن 4هـ/10م ومنه قطاع النشاط الرعوي وتربية الأنعام⁽¹⁾.

وذلك نتيجة الظروف الطبيعية من ثروة مائية وجبال وسهول وغطاء نباتي في نمو الثروة الحيوانية في بلاد المغرب وتنوع بيئاتها الجغرافية، مما أدى إلى اختلاف في توزيعها بين أقاليمها الثلاثة.

وقد ورد في صورة الأرض لابن حوقل ما يعكس حقيقة هذا الواقع الفلاحي في قوله: "ولهم الخيل النفيسة من البرادين والبغال الفرد، والإبل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص، فأما أسعارهم على تنائي منهم وديارهم، فعلى غاية الرخص في الأطعمة والأغذية والأشربة، واللحمان، والأدهان"⁽²⁾.

ونلفت النظر إلى أن النشاط الرعوي وتربية الأنعام في بلاد المغرب، ينقسم إلى نوعين من الرعي، أما النوع الأول فهو المختلط بالمناطق الزراعية والرعي شبه الصحراوي، ففي هذه الحالة عادة ما يجمع صاحب الماشية بين القيام بأعمال الزراعة والرعي، بينما في النوع الثاني لا يتعاطى صاحب الماشية مهنة غير الرعي. فكثيرا ما وصفت مناطق بلاد المغرب بازدواجية النشاط الفلاحي بين "زرع وضرع"، و"مزارع ومسارح"، حيث تقوم عملية تربية الماشية جنبا إلى مع الزراعة، إذ اعتبر كل ذلك من أمور الفلاحة، في حين اتخذت بعض المناطق مسارح وظواعن للأنعام⁽³⁾.

إن الاشارات التي أوردتها كتب الرحلة والجغرافيا حول حجم الثروة الحيوانية التي تمتع بها المغرب الأوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم المساحات الرعوية والغطاء النباتي.

⁽¹⁾-فاطمة بلهوارى: النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري/10م، دورية كان التاريخية، ع8، جوان 2010، ص28. نوال بلمداني: المرجع السابق، ص167-168.

⁽²⁾- ابن حوقل: المصدر السابق، ص95.

⁽³⁾-فاطمة بلهوارى: النشاط الرعوي، ص28. عميور سكيننة: ريف المغرب الأوسط في القرنين 5 و6هـ/11-12م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص151.

الباب الأول:

اشتهرت مدينة المسيلة بمزارعها الممتدة، وقابلها امتلاك سوائم الخيل والأغنام والأبقار⁽¹⁾، وأهل وهران في خصب والبقر والغنم رخيصة⁽²⁾، بينما تميزت مراعي القلعة بجودتها وخصوبتها وصلاحياتها للسوائم والدواب، لأنها بلاد زرع وخصب أما مدينة بونة فأكثر سوائهم البقر⁽³⁾.

وكما اعتبرت مدينة تيهرت مصدرا للدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية⁽⁴⁾ ويرجع ذلك أحد الرحالة ذلك إلى تميز أراضي مدينة تاهرت بمزارع وضياع جمّة، مما سهل عليها "نتاج الخيل كل حسن والبقر والغنم عندها كثيرة جدا"⁽⁵⁾.

وما يؤكد هذا الإشارات ما ذكره الشماخي عن أحد ملاك الماشية يبيب بن زلغين كان له "ثلاثون ألف ناقة وثلاثمائة ألف شاة واثنا عشر ألف حمار"⁽⁶⁾؛ ومما يؤكد صحة هذه الرواية هو قول الإمام الرستمي عبد الوهاب بن عبد الرحمن "لو لا أنا ومحمد بن جري ويبيب بن زلغين لخرّب بيت مال المسلمين: أنا بالذهب ومحمد بن جري بالحرث وابن زلغين بالأنعام"⁽⁷⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن البكري والإدريسي أوردوا الكثير من الإشارات حول المسارح والمراعي في المدن والقرى بالمغرب الأوسط أثناء رحلته، فيذكر أن مدينة واريغن ومدينة متيجة⁽⁸⁾ ومدينة تلمسان⁽⁹⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

(2)- نفسه، ص 79. محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ط 2، تح: إحسان عباس، طبع على مطابع هيدلبرغ-بيروت، 1984، ص 613.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77. الإدريسي: المصدر السابق، ص 117، 154.

(4)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86.

(5)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 110.

(6)- أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي: السير، تح: أحمد بن سعود الشيباني، ج 1، مطابع النهضة، سلطنة عمان، 1407هـ/1987م، ص 176. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 198. جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين 9-10م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 288-289.

(7)- الشماخي: المصدر السابق، ج 1، ص 177.

(8)- البكري: المصدر السابق، ص 725، 732.

(9)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 111.

الباب الأول:

إضافة إلى صاحب الاستبصار في وصفه لطريقة الرعي في جبل راشد بضواحي تلمسان أن أهالي هذه النواحي أهل كسب للغنم والبقر والخيل⁽¹⁾.

كما كان أكثر أموال ساكنة مدينة جزائر بني مزغناي كانت من "المواشي من البقر والغنم سائمة في الجبال"⁽²⁾ وأما مرسى الدجاج فلهم من المواشي ما يغرق غيرهم ممن يجاورهم، وكان هذا هو شأن مدينة طنبنة⁽³⁾.

ولذلك كان بالواحات الصحراوية الخصبة حرفة تربية المواشي، يقول ابن حوقل: "وعندهم من الجمال الكثيرة في براريهم وسكان صحاريهم التي لا تدانيها في الكثرة إبل العرب"⁽⁴⁾، دلت الكثير من النصوص على تميز مدينة وارجلان بذلك⁽⁵⁾.

أما عن المراعي وتربية الماشية بالمغرب الأدنى فإن مدينة برقة كانت تتميز بمختلف الأنعام لأن مراعيها كانت تصلح للسائمة مما جعل أنعامها تتميز بكثرة الشحم ولذة اللحم⁽⁶⁾، ناهيك عن مراعي مدينة سرت حيث نزول الأمطار سنح بكثرة الإبل والغنم⁽⁷⁾.

(1)- مجهول، ص 187.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

(3)- نفسه، ص 77، 85.

(4)- نفسه، ص 95.

(5)- عمار غرايسة: المدينة الدولة في المغرب الأوسط وارجلان أنموذجا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص 27-28.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 650. فاطمة بھوري: النشاط الرعوي، ص 29.

(7)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 70.

الباب الأول:

كما كانت فحوص القيروان⁽¹⁾ وسببية⁽²⁾ وسوسة⁽³⁾ وجبل وأسلات⁽⁴⁾ ومدينة تونس⁽⁵⁾ مجالات لتربية الأغنام مما يعكس على رخص أسعارها وكثرة ألبانها وأصوافها⁽⁶⁾.

وإلى جانب تربية المواشي والإبل كانت تربية الخيول من الحرف التي كان تتعاطها صنهاجة وزناتة على حد السواء، ومن أبرز المناطق التي عرفت نوع من هذه الحرف سهول نوبة وسهل قمودة ويحسن الذكر هنا أنها عرفت الازدهار واتسع نطاقها أكثر بعد الهجرة الهلالية إلى بلاد المغرب⁽⁷⁾. وبذلك تحولت الأراضي والبساتين بالجهات الشرقية من المغرب الأوسط إلى مراعي ومجالات لقبائل العرب البدوية في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي⁽⁸⁾.

ويبدو أن أصحاب الأنعام كانوا يتولون مهمة الرعي بأنفسهم⁽⁹⁾، غير أنه غالباً ما كانوا يستأجرون لها رعاية لتربيتها وحراستها لفترة معينة نظير أجره معلومة⁽¹⁰⁾ إذ كان للفقهاء ابن أبي زيد القيرواني راعي يرعى له الغنم⁽¹¹⁾، كما أشار البرزلي أن بلاد المغرب عرفت عملية الشراكة في تربية الأغنام⁽¹²⁾.

(1)- دلال لواتي: المرجع السابق، ص 268.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص 689.

(4)- وهو كثير الحصون ولهم مواش: أبقار وأغنام وبغال. الإدريسي: المصدر السابق، ص 157.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75.

(6)- موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 252.

(7)- الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى 12م، ط 1، تر: حمادي الساحلي، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 244.

(8)- مصطفى بن عريب: مجتمع المغرب الأوسط المتغيرات والعلائق (من القرن الرابع الهجري إلى سقوط دولة الموحدين 668هـ/1269م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 99.

(9)- أبي العباس أحمد بن سعيد الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب، تح: إبراهيم محمد طلاي، ط 2، ج 2، (د.ت)، ص 400.

(10)- بلهوارى فاطمة: النشاط الرعوي، ص 29.

(11)- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الدباغ: معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، تح: محمد ماضور، ج 3، المكتبة العتيقة بتونس للنشر، 1978م، ص 139.

(12)- أبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالفتن والحكام، تح: محمد الحبيب الهيلة، ط 1، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، ص 36.

الباب الأول:

ويحسن التنبيه إلى أننا سنعالج حجم الثروة الحيوانية بالمغرب الأدنى في عنصر المبادلات التجارية بين بلدان المغرب الإسلامي، كما أن عنصر الأسعار الذي سنعالجه يبين لنا بدوره رخص أسعار اللحوم.

أشادت الكثير من نصوص الرحلة والجغرافيا بالمراعي والثروة الحيوانية التي عرفتها مدن وقرى المغرب الأقصى، فوصفها ابن أبي زرع بأنها "أرض خصبة ممتلئة الأشجار واسعة المراعي"⁽¹⁾؛ كما امتدت المراعي سواء في السهول أو الجبال أو في الصحراء، لتجعل من الثروة الحيوانية المحرك القوي للاقتصاد الداخلي والخارجي لمدن وقرى المغرب الأقصى⁽²⁾.

وأشاد البكري إلى شهرة مدينتي أغمات، ووريكة أغمات بثروتهما الحيوانية، إذ كان يذبح في أسواق وريكة أكثر من مائة ثور وألف شاة⁽³⁾.

وسميت مدينة البصرة ببصرة الألبان، حيث كانت أوسع النواحي مرعى وأكثرها ضرعا للأغنام والأبقار والمعز⁽⁴⁾، وعدت مدينة فاس من المدن المهمة التي تكثر فيها الأغنام والأبقار، حتى بلغ سعر الكبش درهما ونصفا وسعر البقرة ربع درهم⁽⁵⁾، في حين عدت مدينة سجلماسة من أشهر مدن المغرب الأقصى من حيث الثروة الحيوانية، فقد ذكر "ابن حوقل" أن أهلها يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية⁽⁶⁾.

بينما اشتهرت مدينة وجدة بالمروج الخضراء الصالحة للرعي وخاصة الأغنام، ويذكر أنه يوجد في الشاة الواحدة من شياهم مائتا أوقية من الشحم، ويصنعون من صوفها أكسية ليس لها نظير في الجودة وتعرف "بالعبيدي"⁽⁷⁾.

ويرجع ابن عذاري سبب اختيار مراكش حاضرة المرابطين لأن بسائطها تصلح مرعى لمواشيهم⁽⁸⁾.

(1)- الذخيرة السنينة، ص 25. الأنيس، ص 282.

(2)- محمود إسماعيل: الأدارسة (172-375هـ) حقائق جديدة، ط 1، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1991، ص 41.

(3)- المصدر السابق، ص 843.

(4)- المصدر السابق، ص 788-789.

(5)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 50.

(6)- المصدر السابق، ص 100. فاطمة بلهوارى: النشاط الرعوي، ص 29-30.

(7)- مجهول: الاستبصار، ص 177.

(8)- ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 15-16.

الباب الأول:

د- السهول الزراعية:

تعتبر السهول الساحلية بالمغرب الأوسط نادرة جدا، ويرجع ذلك إلى تموج الجبال وتعدد المرتفعات، فجبال مجردة بالمغرب الأدنى تحصر سهل بونة من الشرق⁽¹⁾، في حين تحصره جبال سوق أهراس من الجنوب، وهو سهل ضيق أيضا يجري به وادي السيوس، وتحد جبال الأطلس المتيجي من الجنوب سهل متيجة الذي لا يزيد عرضه عن 30 كلم، في حين يتجاوز طوله 100 كلم⁽²⁾، وتفصله منطقة جبيلة بالقرب من مليانة عن سهل وهران، الذي يمتد إلى الجنوب من مدينة وهران، وتجري به أودية كبيرة على رأسها واد شلف⁽³⁾.

كما أننا نجد السهول الداخلية في المغرب الأوسط مرتفعة تأخذ شكل الهضاب العليا، لأن ارتفاعها يتراوح 500 و1000 متر، وهي تضم عددا من المنخفضات والأحواض المغلقة على شكل سبخات وشطوط ذات تصريف داخلي، تنحصر بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي⁽⁴⁾، وتمثل أهم منطقة للرعي وزراعة الحبوب⁽⁵⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن الفحص يعني السهل والأرض المستوية وهو دليل على وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، كما ارتبط بزراعة الحبوب على الخصوص، وتوجد الكثير من الإشارات لدى مؤرخي الرحلة والجغرافيا لبلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط⁽⁶⁾.

(1)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص104.

(2)- بينما يرجع الحسن الوزان أن سهل متيجة يبلغ طوله حوالي خمسة وأربعين ميلا وعرضه ستة وثلاثين ميلا، حيث ينبت القمح الجيد بكثرة. المصدر السابق، ص 37.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص732، 744.

(4)- كمدينة المسيلة، تيهرت، وورجلة، وسدراتة وبنى ميزاب. موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص88.

(5)- نوال بلمداني: المرجع السابق، ص28.

(6)- محمد حسن: المدينة والبادية، ج1، ص84.

الباب الأول:

ومن السهول الداخلية سهول سطيف وقسنطينة⁽¹⁾، ونقاوس التي كانت حولها سهول صالحة لزراعة القمح، كما تقع مدينة المدية في سهل خصيب جدا⁽²⁾.

كما أشار الحسن الوزان إلى أن سهل تُسَلَّةَ لمدينة تلمسان حيث كان يمتد على مسافة نحو عشرين ميلا ونبت قمحا جيدا، يمكنه وحده أن يزود تلمسان بما تحتاجه من حبوب⁽³⁾.

كما أشاد بسهل إقليم بني راشد والذي يمتد على طول نحو خمسين ميلا من الشرق إلى الغرب وعلى عرض يقرب من خمسة وعشرين ميلا، جهته الواقعة جنوبا كلها سهول، والواقعة شمالا كلها تقريبا مرتفعات، لكن أراضيها معا صالحة للزراعة. وكذلك مدينة البطحاء فهي تقع في سهل فسيح نبت فيه القمح بكثرة⁽⁴⁾.

أما عن وهران فيذكر جورج مارسيه بأنها منطقة سهول صحراوية مرتفعة⁽⁵⁾، ويرجع جفاف السهول خاصة الجنوبية منها، لأسباب طبيعية مناخية على الخصوص، إذ تتعرض المنطقة إلى رياح حارة تحتاج المنطقة من الصحاري الجنوبية خاصة في فصل الصيف، وتصل إلى البحر المتوسط⁽⁶⁾، بينما نجد السهول الشمالية أقل جفافا لتوفر التساقط من جهة ولوجود شبكة مائية كثيفة - كما عاجلنا ذلك سابقا- والتي تعطي خصوبة للأراضي التي على ضفتيها، كما أن المدينة اتسعت في الجزء الشرقي على السهل⁽⁷⁾، وهذا بدوره قلص مساحة السهل الخصب، وسهول وهران هي، سهل المقطع، وسهل أرزيو، وادي تليلات، السانية، الكرمة، مسرقين⁽⁸⁾.

(1) الحميري: المصدر السابق، ص318. موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول، ص241-242.

(2) المصدر السابق، ج2، ص41-53. محمد قويسم: الزراعة في منطقة الأوراس في العصر الوسيط من خلال كتب الرحلة والجغرافيا، دورية كان التاريخية، ع21، سبتمبر 2013، ص100.

(3) المصدر السابق، ج2، ص25.

(4) نفسه، ج2، ص26-27.

(5) جورج مارسيه: بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الاسلامي، تر: محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1999، ص336-337.

(6) فرنان بروديل: المتوسط والعالم المتوسطي، تر: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي، 1413هـ/1993م، بيروت، ص63-64.

(7) الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص30.

(8) شرقي وردة: المرجع السابق، ص67.

الباب الأول:

-السهول الزراعية بالمغرب الأدنى:

يشتمل المغرب الأدنى على سهول ساحلية ضيقة، وذلك بسبب اقتراب الجبال من الساحل⁽¹⁾، وهنالك سهول تكونت حول وديان صغيرة مثل سهل وادي مجردة وسهل باجة⁽²⁾، أما الواحات فتشتمل على سهول داخلية حولها مثل نفطة وتوزر وقفصة وتسمى جميعا بلاد قسطيلية⁽³⁾. بحيث كلما اتجهنا شرقا تتكون السلاسل الجبلية على شكل هضاب صغيرة غير متصلة يزداد ارتفاعها حتى تصل منتهاها عند الأوراس وقسنطينة، ثم تصبح كتلا متقطعة، وسلاسل قصيرة، فتصبح بونة حدا فاصلا بين أطلس التل والساحل التونسي، وتتجاوز الجبال-أطلس التل-الصحراء حيث تكثر الواحات والشطوط، وتتصل الصحراء بمشارف طرابلس التي أحاطت بها جبال نفوسة كالهلال⁽⁴⁾، وبذلك تنقسم البلاد التونسية إلى ثلاثة أقسام طبيعية:

1-جهة شمالية، تحتوي على مزارع خصبة يمر على جانب كبير منها وادي مجردة.

2-الساحل، وهو يمتد على طول الساحل الشرقي، وهو في بعض الأحيان مستوي وفي البعض الآخر ملتوي، وأقصى اتساع له يوجد بالقرب من مدينة تونس ومنطقة سوسة وشفافس وهذا القسم يتألف من أرض خصبة غزيرة العمران⁽⁵⁾.

3-قسم جنوبي يشتمل على سهول عظيمة ومراع شاسعة مثل سهل جفارة، وواحات نخيل تبتدئ منها الصحراء الكبرى⁽⁶⁾.

(1)- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 51.

(2)- مجهول: الاستبصار، ص 121. مورييس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 241.

(3)- مجهول: الاستبصار، ص 156.

(4)- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 52.

(5)- يسرى الجوهري: شمال إفريقية دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1976م، ص 273. محمد حسن: الجغرافيا التاريخية لإفريقية، من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجري/8-14م، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004، ص 123-124.

(6)- حسن حسني عبد الوهاب: ورقات في الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1965، ج 1، ص 11. محمد حسن: الجغرافيا، ص 36-37. محمد حسن: المدينة والبادية، ج 1، ص 81-82.

الباب الأول:

أشاد الحسن الوزان بالمدن السهلية التي تميز بها المغرب الأدنى، مثل مدينة تونس كما أن مدينة الأريس تقع في سهل جميل جدا هو زهرة أقاليم إفريقيا كلها، أرضها خصبة جدا منبسطة تماما مع سهولة كبيرة في السقي، كما وصف مدينة القصبية وسط سهل فسيح جدا يمتد شرقا على مسافة اثني عشر ميلا حول المدينة، أما مدينة بنزرت فيمد غربها سهل عظيم يسمى سهل ماطر، وهذا السهل منتج إلى أقصى حد، كما تقع مدينة طرابلس في سهل رملي مغروس بنخل كثير⁽¹⁾.

هذا بالإضافة إلى الفحوص التي أشار إليها الجغرافي البكري كفحص الدارة وسببية وسوسة⁽²⁾.

-السهول الزراعية بالمغرب الأقصى:

سمحت الثروة المائية الكبيرة التي تميز بها المغرب الأقصى بتشكيل سهول زراعية واسعة حققت ازدهارا تجاريا.

لقد احتوى المغرب الأقصى على مجموعتين من السهول الداخلية الأولى تمتد من مصب نهر تنسفت إلى واد ملوية، والثانية تمتد من سهل الحوز حتى منخفض تادلا⁽³⁾ وقد اشتملت على عدة سهول هي: سهل تينمللوسهل المبطوسهل أزغار⁽⁴⁾ وسهل سجلماسة⁽⁵⁾ وسهل الحوز⁽⁶⁾ وسهل هسكورة⁽⁷⁾ وسهل تامسنا⁽⁸⁾.

(1)- المصدر السابق، ج2، ص65، 67، 68، 97، 104.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص675، 689، 689.

(3)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص245-247. عبد الحميد هلال: المرجع السابق، ص28.

(4)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص248-249.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص90. يرى الحسن الوزان أن مدينة سجلماسة بنيت في سهل على واد زيز. المصدر السابق، ج2، ص127، 254-255.

(6)- وهو ناحية الساييس: وهي من نواحي إقليم فاس وتقع على بعد عشرين ميلا إلى جهة الغرب وكلها سهول، ومعها ناحية أزغار التي تنتهي عند المحيط شمالا، ونهر أبي رقرق غربا، وبعض جبال غمارة شرقا، وجنوبا نهر بونصر. الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص247-248. عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص184.

(7)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج2، ص246، 254.

(8)- نفسه، ج2، ص247.

الباب الأول:

بالإضافة إلى سهل دكالة التي كانت تزرع لوحدها من السوس إلى مراكش، وهو سهل كثير الزرع والضرع⁽¹⁾.

وقد تميزت معظم سهول المغرب الأقصى بخصوبة أرضها⁽²⁾، وجودة انتاجها الزراعي وتنوعه فزرع بها القمح بكثرة، والشعير والزيتون، والكتان وغيره من المحاصيل وكثرت بها أيضا غابات الصنوبر والجوز، وكانت تستخدم السهول في رعي وتربية الماشية والأغنام، وسيوضح لنا ذلك أثناء معالجتنا للمبادلات الزراعية والحيوانية والصناعية.

المبحث الثاني المقومات البشرية:

أ- التخزين:

أملت الظروف الاقتصادية والسياسية وحتى الجوائح التي عرفها المغرب الإسلامي على الساكنة تخزين الغذاء والماء، بالإضافة إلى أن المنطقة تعرف تذبذبا في تساقط الأمطار، مما جعل إنتاج الغذاء متذبذبا هو الآخر، إذ يكثر محصول الحبوب في بعض الأعوام لدرجة أن أصحابه لا يجدون أين يجعلونه⁽³⁾، بينما يقل في سنوات أخرى حتى لا يكون هناك حصاد⁽⁴⁾، وقد عبر ابن خلدون عن التغير في كمية الإنتاج بتغير السنوات بقوله: "وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود، ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف، ويقل ويكثر، والزرع والثمار والضرع، على نسبه"⁽⁵⁾، والحل الوحيد الذي يضمن للناس البقاء في السنين العجاف، على حد ابن خلدون هو تخزين الطعام،

(1) مجهول: الاستبصار، ص 209. ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 15-16. عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 194-195.

(2) الحسن الوزان: المصدر السابق، ص 185، 187، 343.

(3) التادلي أبو يعقوب يوسف ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي ط 2، تح: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 278.

(4) موسى هوارى: تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، قسم التاريخ، جامعة أبو القاسم سعد الله، أطروحة دكتوراه، 2016/2015، ص 212.

(5) ابن خلدون: مقدمة، ص 248.

الباب الأول:

والذي يسميه الاحتكار، "فإذا فُقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فغلى الزرع، وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا، وكان الاحتكار في بعض السنوات مفقودا فشمّل الناس الجوع⁽¹⁾."

لكن الجوائح ليست هي السبب الوحيد لحزن الحبوب ببلاد المغرب الإسلامي، فهناك أسباب أخرى منها الاستعداد لأوقات الحروب، والاحتياط للفتن التي كانت تعرفها المنطقة من حين لآخر⁽²⁾، فالاضطرابات السياسية تتسبب في توقف الحياة الاقتصادية، بما فيها الزراعة بسبب حالة الخوف التي تنتج عنها⁽³⁾، حيث يقبض الناس أيديهم عن الفلح بسبب ما يقع من العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن وكثرة الجوائح⁽⁴⁾. ويصبح الزرع المخزن هو المصدر الوحيد للعيش.

اختلفت طرق تخزين الحبوب ببلاد المغرب باختلاف أماكنه، ويمكن حصر هذه الأخيرة في ثلاثة أنواع، الأول خزنها في حفر بباطن الأرض تسمى المطامير، والثاني خزنها في بيوت تُبنى خصيصا لهذا الغرض وتسمى بيوت الأهراء، والنوع الثالث خزنها في بعض الأواني -الجرار- بحيث يسهل نقلها ويسمح بتغيير مكانها باستمرار⁽⁵⁾.

كما أن هناك إشارات تدل على أن بعض الصوفية يتوفرون على مخزون من الحبوب والزيت والعسل، وعلى بعض بالهائم يحتفظ بها غالبا من أجل الإطعام، داخل ربطهم، ومن أجل توفير الطعام للناس أثناء الأزمات⁽⁶⁾.

(1)- ابن خلدون: مقدمة، ص 248، 249.

(2)- موسى هوراي: تقنيات الزراعة، ص 213.

(3)- العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ط 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ج 2، 1996م، ص 223. محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع (أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6-9هـ/12-13م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999، ص 168-169.

(4)- ابن خلدون: مقدمة، ص 248.

(5)- يوسف عابد: الموحدون في بلاد المغرب (515-595هـ/1120-1199م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2007/2006، ص 378. موسى هوراي: المرجع السابق، ص 216. محمد فتحة: المرجع السابق، ص 169.

(6)- محمد فتحة: المرجع السابق، ص 169-170.

الباب الأول:

اشتهرت بلاد المغرب الإسلامي أكثر من غيرها، بقدرة أرضها على حفظ الطعام لفترات طويلة، وصف ذلك ابن فضل الله العمري: "...بلاد المغرب مخصوصة بطول مُكث المخزونات بها، فإنه ربما بقي القمح والشعير في بعض أماكنها ستين سنة لا يتغير ولا يسوس، ثم يخرج بعد خزن هذه المدة الطويلة، فيزرع وينبت، وخصوصاً تلمسان"⁽¹⁾.

أما قلعة بني حماد فكانت الحنطة تخزن بها، فتبقى العام والعامين، لا يدخلها فساد، ولا يعثرها تغيير"⁽²⁾.

كما كانت مطامير مدينة قسنطينة محفورة في الصخر، حيث يقول الإدريسي "...وأرضها كلها حجر صلد، وفي كل دار منها مطمورتان وثلاث وأربع منقورة في الحجر"⁽³⁾.

عرف المغرب الأدنى الكثير من المطامير أو المواجن كما أطلق عليها ابن حوقل، حيث تحدث عن مدينة سفاقس "وشرب أهلها من مواجل بها، ومواجهتها صالحة الطعوم وحافضة لما استودعت"⁽⁴⁾، فجعل المواجل للماء والمواجن لتخزين الطعام، كما أشار موريس لومبار أن إفريقية تعتبر من الأهرام التقليدية لمخزون القمح"⁽⁵⁾.

كما اتخذ بمدينة المهديّة أهرام لتخزين الطعام فقد ذكر ابن الأثير أن المهدي العبيدي "نقر في أرضها أهرام للطعام"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾-مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، السفر الرابع، 1422هـ/2002، ص205.

⁽²⁾- الإدريسي: المصدر السابق، ص117.

⁽³⁾- نفسه، ص122.

⁽⁴⁾- ابن حوقل: المصدر السابق، ص73.

⁽⁵⁾- المرجع السابق، ص241.

⁽⁶⁾- الكامل في التاريخ، راجعه: محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج6، 1407هـ/1987م، ص489.

تقي الدين أحمد المقرئ: تعاضد الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ط2، تح: جمال الدين الشيبان، القاهرة، ج1 1416هـ/1996م، ص71.

الباب الأول:

كما خصص أهل مدينة فاس القسم الشمالي من المدينة لحفر المطامير لأنه واقع في جبل من حجر كلسي⁽¹⁾.

كما لجئوا -أي أهل مدينة فاس- عندما سيطر عليها المغراويون الزناتيون في منتصف القرن الخامس الهجري/11م، حيث انعدمت الأقوات في المدينة وفي أعمالها، خاصة أيام حكم الفتوح بن دوناس (ت457هـ/1065م) وابن عمه معنصر (ت460هـ/1068م) وولد تميم (ت461هـ/1069م) وقد وصف ابن أبي زرع هذه الأيام بقوله: "كان رؤساء مغراوة وبني يفرن يدخلون على الناس فيأخذون ما يجدون فيها من الطعام... وفي أيام جورهم اشتد الجوع بالمغرب، فاتخذ أهل فاس المطامير في بيوتهم وديارهم للخرن والطحن والطبخ لئلا يسمعوا دوي الرحا"⁽²⁾.

قدر محمد بن القاسم الأنصاري عدد المطامير في مدينة سبتة بأربعين ألف مطمورة مفترقة بالديار وبعض الحوانيت ما عدا مخازن الفنادق والأهراء التي بالقصبة⁽³⁾. وفي عام 637هـ/1239م صار أهل سبتة يخبزون الطعام في المطامير في كل عام حيلة على أنفسهم من المجاعة⁽⁴⁾.

واتخذ الموحدون أيضا مخازن جمعوا فيها الأقوات فقد ذكر الحسن الوزان أن الخليفة يعقوب المنصور الموحدي (ت595هـ/1199م) "...اتخذ مخازن للحبوب يُوضع فيها الشعير للخييل والقمح للناس"⁽⁵⁾. واستعملت المطامير والأهراء بكثرة في العهد الموحدي، ويبدو أن الأهراء التي عرفتها بعض المدن الكبرى كمراكش وسبتة وتلمسان وبجاية للمخازن الجماعية التي كانت معروفة ومستعملة لدى المصامدة⁽⁶⁾.

(1)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج1، ص248.

(2)- الأنيس، ص113-114.

(3)- اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، ط2، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، 1403هـ/1983م، ص42.

(4)- ابن عذاري: البيان، ج4، ص483.

(5)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج1، ص133. يوسف عابد: المرجع السابق، ص378-379.

(6)- أبي بكر بن علي البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط، 1971، ص32. يوسف عابد: المرجع السابق، ص379.

الباب الأول:

كما عرفت القصبة القديمة بفاس في العهد المريني بمخازن الغلال داخلها المطامير، وهي مجموعة في مكان واحد، يستدير بها سور منيع، عليه باب وغلق، ويسمى هذا الموضع بالمرسى القديم⁽¹⁾.

ب- الأساليب الفلاحية:

كان سكان المغرب في فترة العصر الوسيط يعتمدون اعتمادا كبيرا على الفلاحة⁽²⁾، التي ارتبطت بالأرض والماء والتقنيات والمجهود البشري، وتختلف التقنيات المتبعة من منطقة إلى أخرى، وربما داخل القطر الواحد، لأن المهارات أيضا تختلف كما هو الشأن أيضا في طبيعة الأرض وعطائها ودرجة غنى تربتها وقابلية مناخها لهذا النوع الزراعي أو ذاك⁽³⁾.

تعد طريقة الزراعة من العوامل المؤثرة على نوعية الإنتاج وكميته، والنظام الذي يمر به إعداد الأرض لا يختلف كثير من منطقة إلى أخرى في بلاد المغرب إلا في أشياء بسيطة فيبدأ أولا بحراثة الأرض أكثر من مرة حسب نوعية الأرض ونوع الزرع، وكان الفلاحون يقولون "لا حرث لمن لم يقلب"، يقصدون لا زراعة لمن لم يقوم بعملية القلب وذلك لأن الحرث يمكن الشمس من أعماق التربة، ويخلل الأرض لولوج الهواء، ويقطع عشبها، ويزيد من إمساك الأرض المحروثة للرطوبة والماء فتبرد الأصول⁽⁴⁾، ويشترط الحرث في كراء الأرض أو مزارعتها ومغارستها⁽⁵⁾، وقد قسمت الأرض المخصصة للزراعة حسب حالتها إلى ثلاثة أنواع، هي البور والمعمور والقليب⁽⁶⁾.

(1)- العمري: المصدر السابق، سفر 4، ص 180.

(2)- عز الدين: النشاط الاقتصادي، ص 129.

(3)- عمر بلبشير: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار للونشريسي، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010، ص 156.

(4)- موسى هوراي: المرجع السابق، ص 57.

(5)- أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه: مجموعة من الفقهاء، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ج 5، 1401هـ/1981م، ص 236-237.

البرزلي: المصدر السابق، ج 3، ص 636-637. يحيى أبو المعاطي: المرجع السابق، ج 2، ص 427.

(6)- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 189.

الباب الأول:

أما البور فهي الأرض التي بقيت على طبيعتها لم تتغير بعمل الإنسان، وإن كانت في أصلها طيبة فهي غير صالحة للزراعة، حتى تحرك بالتقليب أو التزليل⁽¹⁾، ويسمى الفقهاء هذا النوع "موات الأرض" أو "عفو الأرض" ويسمون عملية استصلاحها "إحياء الموات"⁽²⁾.

وأما المعمور فهي الأرض الحصيد التي سبق اعمارها (حراثتها وزراعتها وجني محصولها)، وهذه يمكن أن تستغل مرة ثانية في الزراعة دون أن تُقلب تربتها، ولكن غلتها ستكون أقل من النوع الثالث، وهو الأرض القليب؛ أما الأرض القليب ويقصد بها الأرض المحضرة للزراعة، المحروثة مرة أو أكثر، وهذه هي أجود أنواع الأرض⁽³⁾، وبعض المحاصيل لا يوجد إلا فيها⁽⁴⁾.

وأحيانا يستعاض عن الحرث بزراعة بعض النباتات التي تزيد التربة خصوبة مثل الفول والتمس واللوبيا، وأحيانا يزرع الفلاح محصولين في وقت واحد مثل البقول مع الغروس⁽⁵⁾، وتستخدم الثيران في الحرث ومعها البقر⁽⁶⁾، واستخدمت الفرس والجمال في إقليم طرابلس في الحرث⁽⁷⁾.

وتختلف عدد السكك حسب طبيعة الأرض ونوع الغرس أو الزرع⁽⁸⁾ وبعد الحرث تعدل الأرض بمستوى جري الماء عليها ثم تعدل⁽⁹⁾ وبعد التعديل تخطط الأرض للغراسة وتتباعد الغروسات حسب نوع الثمار⁽¹⁰⁾.

(1)- موسى هوراي: المرجع السابق، ص 58.

(2)- البرزلي: المصدر السابق، ج 4، ص 132-133. الونشريسي: المصدر السابق، ج 7، ص 127. ج 10، ص 304.

(3)- موسى هوراي: المرجع السابق، ص 58.

(4)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 189.

(5)- الونشريسي: المعيار، ج 8، ص 11-12.

(6)- يوسف عابد: المرجع السابق، ص 367.

(7)- الحسن الوزان: المصدر السابق، ج 2، ص 116.

(8)- يوسف عابد: المرجع السابق، ص 367.

(9)- ويذكر ابن بصال أن الأرض يجب أن توزن بميزان الماء المسمى "المريحيل"، ثم تستخدم آلة تجذبها البقر لنقل التراب من المكان المرتفع إلى المنخفض، وهي تسمى "الجاروف". نقلا عن موسى هوراي: المرجع السابق، ص 61.

(10)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 22. يحيى أبو المعاطي: المرجع السابق، ج 2، ص 427. موسى هوراي: المرجع السابق، ص 107-108.

الباب الأول:

واهتم الفلاحون المغاربة بالتسميد وعرفوا أنواعه وما يصلح منها لكل نوع من التربة⁽¹⁾، ويتعهدون الزرع بالتنظيف بالحرث⁽²⁾.

وكان الفلاحون ببلاد المغرب يختارون أجود أنواع البذور، فيزرعونها ويتركون رديئها⁽³⁾، كما كانوا يتحرّون طهارتها من أية نجاسة تلحقها، رغم أنها لا تؤثر على مردود البذور، لكن بعضهم لم يكن يزرع البذور التي أصابها نجاسة، تورعا عن استهلاك النجس⁽⁴⁾.

وإذا حصد الزرع يوضع في الأندر "الجرن" حيث يدرس ويستعمل أو يخزن حسب الحاجة، واختلفت أوقات الحصاد من منطقة لأخرى حسب نوع المحصول، ففي مرج قرقة بالقرب من فاس تثمر الأشجار مرتين كل عام، فيأكل الناس التفاح والكمثري بالمدينة في الصيف والشتاء، ويحصد زرع فحص المصارات بخارج باب الشريعة في عدوة القرويين عن أربعين يوما⁽⁵⁾، أما أهل سجلماسة فكانوا يزرعون عاما ويحصدون من تلك الزريعة ثلاثة أعوام، لأنها بلد حار مما يؤثر في تناثر الحبوب في شقوق الأرض، فإذا كان العام الثاني حرث الفلاح أرضه بلا بذور وكذلك العام الثالث⁽⁶⁾.

(1)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 57.

(2)- أبو بكر أحمد بن علي ابن وحشية: الفلاحة النبوية، تح: توفيق فهد، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ص 369-373.

(3)- البرزلي: المصدر السابق، ج 3، ص 267-268. الونشريسي: المصدر السابق، ج 6، ص 57-58.

(4)- نفسه، ج 1، ص 150. نفسه، ج 10، ص 327.

(5)- ابن أبي زرع: الأيس، ص 44.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 840. مجهول: الاستبصار، ص 201.

الفصل الثاني: الممارسات الزراعية (أشكالها وتنظيماتها)

المبحث الأول: الزراعة في دول المغرب الإسلامي (الرستمية-):

أجمعت كتب الرحلة والجغرافيا على أن الدولة الرستمية عرفت تطورا وازدهارا اقتصاديا متميزا منذ قيامها حتى سقوطها، وذلك بفضل مقومات طبيعية وبشرية⁽¹⁾ التي عرفتتها الدولة ونواحيها، وسبقت الإشارة إليها.

بالإضافة إلى حكمة أئمة الدولة الرستمية في استغلال المقومات وتلك الإعانات التي أشار إليها ابن الصغير والمتمثلة في الأحمال الثلاثة الأولى التي أرسلت من المشرق الإسلامي، في عهد الإمام عبد الرحمن بن رستم (160-171هـ / 776-787م) والذي قام بتوزيع أموالها على رعية دولته بطريقة عادلة فكانت القسمة حسب ابن الصغير ثلثا في الكراع وثلثا في السلاح وثلثا في فقراء الناس وضعفائهم، وبهذا المال اشتروا الكراع والسلاح وقوي الضعيف وانتعش الفقير وحسنت أحوالهم، ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهار واتخاذ الأرحاء والمستغلات⁽²⁾.

وهذا ما يُفسر إشادات الرحلة والجغرافيا بالبساتين والضياع التي عرفت جهود الإصلاح من طرف أئمة الدولة، فقد أشار ابن حوقل إلى الأشجار والبساتين والثروة الحيوانية التي كانت بضواحي تيهرت واعتبرها "أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين" كما تحدث عن إنتاج العسل والسمن وضروب الغلات التي لم يصنفها⁽³⁾، وفي تقرير للبكري أشار إلى استمرار هذه البساتين في إنتاج الثمار والسفرجل الذي كان يفوق الآفاق حسنا وطعما حتى أنه كان يسمى بالفارس⁽⁴⁾.

وإلى جانب زراعة البساتين، عرفت الإمارة الاباضية كذلك زراعة الحبوب يدل على ذلك لكثرة الأرحاء والطواحين لقول ابن الصغير: "وإلى الأرحاء قد نصبت"⁽⁵⁾ ولأهميتها في الحياة الاقتصادية

(1)- يعقوبي: المصدر السابق، ص 192، 195، 197. ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص 87-89. مجهول: الاستبصار، ص 163، إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 127-128، 173.

(2)- ابن الصغير المالكي: أخبار الأئمة الرستميين، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 1405هـ/1985م، ص 28-31.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86. الإدريسي: المصدر السابق، ص 110. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 181.

(4)- البكري: المصدر السابق، ص 733-734. مجهول: الاستبصار، ص 178.

(5)- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 31.

الباب الأول:

والاجتماعية أن أصبح للتهرتيين باب لمدينتهم يعرف بباب المطاحن كما ذكر البكري⁽¹⁾، مما يعكس ازدهار زراعة الحبوب وأهميتها في حياة الناس ومن رواية الوسياني عن أبي مرداس مهاصر، أحد مشايخ جبل نفوسة من الذين قد تعودوا الذهاب إلى تيهرت في فصل الحصاد وكانت عاداته فيها أنه "إذا حصد الناس زروعهم ولقط اللقاطون السنابل ورعوا مواشيهم، عقبهم فيلقط نفقة سنة لأن ذلك متروك"⁽²⁾، مما يعكس أصناف العاملين في حقل إنتاج الحبوب من الحصادين واللقاطين والرعاة بمواشيهم الذين كانوا يعيشون على هذه الحرفة، فضلا على ما كان يتبقى في حقول الحبوب فتقوم شريحة أخرى من الناس بجمع السنابل المتروكة والتي كانت تتحول إلى مصدر رزق للكثيرين.

وإلى جانب البساتين يلفت بن الصغير كذلك نظرنا إلى وجود شكل الضيعة في العهد الرستمي شفيعنا في ذلك أن محمد بن حماد كان له منزلا يقال له المثلث قد جمع الأشجار والأثمار والمزارع والنخل والقصور⁽³⁾.

ويحسن التنبيه إلى ملاحظة بحاز إبراهيم حول موقع أراضي الحبوب بالدولة الرستمية حيث كانت تتموقع بالجانب الغربي والشمالي للدولة، حيث المياه المتدفقة والأمطار الغزيرة⁽⁴⁾ ومن حيث اتساعها أنها كانت تشبه بساتين وادي شلف بفضل هذا النهر الذي يفيض كما يفيض نيل مصر، وإلى جانبه عمارات وقرى ومزارع يزرع فيها "العصفر والكتان والسمسّم وغير ذلك من الحبوب"⁽⁵⁾ والكروم والسوان الكثيرة إلى جانب ذلك مدينة الخضراء "غنية بزراعة الفواكه والوسوان وبهما السفرجل المعنق الفراسي... ولها ناحية خصبة"⁽⁶⁾ وبالقرب منها أيضا مدينة تنس "هي الأخرى تقع على نهر حرار عليه الأرحاء وإذا حمل دخل المدينة، وحوها بساتين كثيرة"⁽⁷⁾، وإلى جانب ذلك يذكر اليعقوبي أن منازل نفوسه "كانت عبارة عنضياع

(1)-البكري: المصدر السابق، ص 733. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 182.

(2)- أبو الربيع سليمان بن عبد السلام الوسياني: سير الوسياني، ط1، تح: عمر بن لقمان سمو سليمان بوعصانة، وزارة التراث والثقافة-مسقط، سلطنة عمان، 1430هـ/2009م، ص 259. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 182.

(3)-ابن الصغير: المصدر السابق، ص 93.

(4)-إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 183.

(5)-اليعقوبي: المصدر السابق، ص 197.

(6)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89، اليعقوبي: المصدر السابق، ص 192. الإدريسي: المصدر السابق، ص 106.

(7)-البكري: المصدر السابق، ص 726-744. الإدريسي: المصدر السابق، ص 104-105.

الباب الأول:

وقرى ومزارع وعمارات كثيرة⁽¹⁾، كما اشتهرت نفوسة بمدنيتين أحدهما مدينة بجادوا والأخرى شروس وهما في وسط الجبل وفيهما مياه جارية وكروم وأعناب طيبة وتين وأكثر زروعهم الشعير وإياه يأكلون وإذا خبز كان أطيب طعاما من خبز الحنطة ولشعيرهم لذة ليس لخبز من أخباز الأرض⁽²⁾.

وتزودنا المصادر الاباضية بنزر قليل من المعلومات تنظيم الزراعة في جربة حيث حقول الأشجار ولحماية هذه الحقول فإن الاباضية كانوا يقومون بحماية حقولهم من عوامل التلف الزراعي التي كانت تسببه الحيوانات البرية وحسبنا من القرائن أنهم كانوا يثبتون أعوادها في حفر ويصلونها بالحبال لترد عنها الوحش لئلا يفسدها⁽³⁾، ناهيك على الزراعة بجزيرة جربة وضواحيها التي كانت عبارة عن بساتين كثيرة، تنتج الزيتون⁽⁴⁾ والنخل والكروم بكثرة، وبها من الفواكه الطيبة اللذيذة كالخوخ الفرسك والكمثري⁽⁵⁾، أما ضواحي مدينة طرابلس فكانت كذلك كثيرة شجر التين والزيتون وبها فواكه جمّة ونخيل⁽⁶⁾.

أما في الصحراء جنوب البلاد الرستمية حيث الواحات والآبار فإن زراعة النخيل وفيرة تمثلها كل من: وراجلان، قسطليلية في الجنوب التونسي وواحات وادي ريغ وسوف، وراجلان التي وصفها صاحب الاستبصار "بالبلد الخصب كثير النخل والبساتين... وهي بلاد كثيرة الزرع والضرع كثيرة الماء"⁽⁷⁾ وبلاد الجريد تعتبر مغوثة إفريقية بتمورها، كما هي نظير البصرة في الدنيا⁽⁸⁾.

ويحسن الذكر أن تربية الماشية في بلاد المغرب الأوسط مرتبطة بالزراعة في تيهرت حيث يقول ابن حوقل: "وهي أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية ويكثر عندهم العسل والسمن"⁽⁹⁾، ومما يؤكد هذا القول ما ذكره الشماخي عن يبيب بن زلغين أحد ملاك الماشية فقد كان له "ثلاثون

(1)-اليعقوبي: المصدر السابق، ص 185.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 92-93. الإدريسي: المصدر السابق، ص 140. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 186.

(3)- إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 188.

(4)-البكري: المصدر السابق، ص 668.

(5)- إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 188.

(6)-اليعقوبي: المصدر السابق، ص 185. الإدريسي: المصدر السابق، ص 162.

(7)-مجهول: المصدر السابق، 224. محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2، تحقيق: إحسان عباس، طبع على مطابع هيدلبرغ-بيروت، 1984، 600.

(8)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 92. إبراهيم بكير بحاز: المرجع السابق، ص 190.

(9)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86.

الباب الأول:

ألف ناقة وثلاثمائة ألف شاة واثنان عشر ألف حمار"⁽¹⁾ هذا ما يؤكد قول الامام عبد الوهاب (172-208هـ): "لولا أنا ومحمد بن جرير ويبيب بن زلغين لحرب بيت مال المسلمين أنا بالذهب ومحمد بن جرير بالحرب وابن زلغين بالأنعام" وقال أيضا: "ما قام هذا الدين إلا بسيف نفوسة وأموال مزاتة"⁽²⁾. إن التطور الزراعي وتنوع الانتاج الفلاحي لإفريقية والمدن التابعة للقيروان والمحيط بها في عهد الأغالبة حقيقة أثبتها الرحلات الجغرافية للمنطقة وأثرها المدونات الفقهية، وذلك بوجود أشكال الإنتاج الزراعي من مزارعة ومغارسة ومساقاة، فشكلت هذه العقود الفلاحية الثلاث دلالة على رخاء المنطقة وخصوبتها وثراء محصولاتها الزراعية⁽³⁾.

وعليه يمكن تمييز أربعة أصناف من الفلاحة، أما الأول فهو فلاحة الحبوب والقطاني والثاني فلاحة البقول، والثالث في فلاحة الفواكه والتمور والرابع فلاحة البساتين والأجنة والرياحين. تعتبر زراعة الحبوب-القمح والشعير- من الزراعات القديمة في البحر الأبيض المتوسط، وبما أن الشعير يساوي ثمنه نصف ثمن القمح⁽⁴⁾، فقد كان يمثل العنصر الأساس في غذاء العامة وامتازت سهول مجردة الخصبة بمزروعات جيدة للقمح وشكلت باحة هري إفريقية⁽⁵⁾، ولها من غلات القمح والشعير ما ليس بجميع المغرب في جودتها ونقاؤها⁽⁶⁾ فهني كثيرة المطر ولها نهر من جهة الشرق جاري من الشمال إلى الجنوب على ثلاثة أميال منها⁽⁷⁾ ولأن أرضها سوداء متشققة فقد جادت بكل أنواع الحبوب، فعلاوة على القمح والشعير كان يحمل إلى القيروان جميع البذور من حمص وفول وكان يرد إليها كل يوم من الدواب والابل العدد العظيم وقد يصل إلى ألف جمل وبيع البعير الواحد من الحنطة بدرهمين، فكانت أسعار القيروان رخيصة جدا حتى تصبح الحنطة في أسواقها بدون قيمة تذكر⁽⁸⁾.

(1)- الشماخي: السير، ج 1، ص 176. جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 431.

(2)- الشماخي: المصدر السابق، ج 1، ص 177.

(3)- دلال لواتي: المرجع السابق، ص 258.

(4)- الهادي روجي ادريس: الدولة الصنهاجية، ج 2، ص 240. موريس لومبار: المرجع السابق، ص 239.

(5)- البكري: المصدر السابق، ص 719. موريس لومبار: المرجع السابق، ص 241.

(6)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76. ياقوت الحموي: المصدر السابق، ص 75.

(7)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76.

(8)- البكري: المصدر السابق، ص 719.

الباب الأول:

وكانت تونس وبونة أكثر زرعها القمح والشعير⁽¹⁾ وامتازت كل من مدينة الأنصاريين والأريس وتامديت⁽²⁾ وأجر⁽³⁾ وطبنة⁽⁴⁾ وباغاي⁽⁵⁾ بانتاج الحنطة والشعير فالأنصاريين وهي تجاور مدينة الأريس كثيرة الربيع وحنطتها أجل حنطة بإفريقية⁽⁶⁾.

وقد امتازت الضيعات المنتشرة في فحص القيروان بانتاجها للحبوب، حيث كانت غلة سحنون في الشعير كبيرة جدا⁽⁷⁾، وأدى الإنتاج الوفير للشعير إلى تخزينه في المطامير، وقد يتلف لكثيره كما حدث لشعير حماس بن مروان⁽⁸⁾.

كما انتشرت زراعة الكرويا والقنب والكمون والحناء في كل من تونس⁽⁹⁾ وسببية⁽¹⁰⁾ وتيقوس⁽¹¹⁾، كما انتشرت زراعة القطن في تونس⁽¹²⁾ وطبنة⁽¹³⁾ ونقاوس⁽¹⁴⁾ وقرطاج⁽¹⁵⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76، 77.

(2)- نفسه، ص 86. البكري: المصدر السابق، ص 715.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86.

(4)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85. البكري: المصدر السابق، ص 711-712.

(5)- البكري: المصدر السابق، ص 710.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 707.

(7)- القاضي عياض بن موسى: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط2، تح: عبد القادر صحراوي، 1403هـ/1983م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ج4، ص 79، 81، 82.

(8)- أبو بكر عبد الله محمد المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسأكلهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ط2، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2، 1414هـ/1994م، ص 119.

(9)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75.

(10)- نفسه، ص 84.

(11)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 138.

(12)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75.

(13)- نفسه، ص 85.

(14)- نفسه، ص 91.

(15)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 148.

الباب الأول:

أما الكتان فقد انتشرت زراعته في بونة⁽¹⁾ وطبنة⁽²⁾ وسيبية⁽³⁾ وانتشرت غراسة شجر التوت كما شاع عنها صناعة الحرير بقابس⁽⁴⁾.

شكلت زراعة البقول نصيبا كبيرا في عقود المغارسة، واشتهرت سببية بزراعة البقول⁽⁵⁾، كما أنه "من جلولاء يُحمل إلى القيروان من البقول ما لا يحصى"⁽⁶⁾ وتمتاز بقول تيقوس "بالنعومة والطيبة"⁽⁷⁾، واشتهرت قرى تونس بـ "البصل القلوري"⁽⁸⁾.

كما اعتبرت أهم ثروة لإفريقية هي أشجار الزيتون، فقد وضح اليعقوبي أنه ليس بساحل بحر وإنما كثير السواد من الزيتون والشجر والكروم⁽⁹⁾، وحدد البكري⁽¹⁰⁾ أنه بين "القيروان وسواد الزيتون مسيرة يوم" كما وصفها بغابة زيتون⁽¹¹⁾.

كما اعتبرت مدينة توزر من بلاد الجريد "أكثر بلاد إفريقية تمرا يخرج منها في أكثر الأيام ألف بعير موفورة تمرا وأزيد"⁽¹²⁾، وتعتبر قسطيلية مغوثة إفريقية بتمورها⁽¹³⁾، أما قابس فقد أشاد الإدريسي بكثرة نخيلها⁽¹⁴⁾، وبقفصة نوع من التمر يسمى بالكسب ليس مثله في بلد⁽¹⁵⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(2)- نفسه، ص 85.

(3)- نفسه، ص 84.

(4)- البكري: المصدر السابق، ص 665-666.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 686.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 138.

(8)- البكري: المصدر السابق، ص 698.

(9)- اليعقوبي: المصدر السابق، ص 189.

(10)- البكري: المصدر السابق، ص 675.

(11)- مجهول: الاستبصار، ص 116.

(12)- البكري: المصدر السابق، ص 708.

(13)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 91.

(14)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 141.

(15)- مجهول: الاستبصار، ص 54.

الباب الأول:

وكانت الكروم والأعناب تشكل نصيبا كبيرا في إنتاج القيروان والمدن المحيطة بها، وكانت منتشرة في نقاوس⁽¹⁾، وقفصة وتماجر⁽²⁾، فقد ذكر البكري أن قنطار العنب قد بيع بدرهم واحد⁽³⁾، وقد أنتجت الأجنة والبساتين مختلف الفواكه الطيبة كالحوخ والكمثري اللذين لا يشبه لهما مكان، في طرابلس⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن قصب السكر يعتبر من المزروعات الجديدة "فبجلولا قصب السكر كثير يُحمل منه كل يوم إلى القيروان"⁽⁵⁾.

أما المكسرات فقد كانت قفصة أكثر بلاد القيروان فستقا، ومنها يحمل إلى مصر والأندلس وسجلماصة⁽⁶⁾.

واتفقت معظم المصادر الجغرافية على انتشار الجنان والبساتين والمينيات فبجلولا متنزه يعرف بسردانية ليس بإفريقية موضع أجمل منه وأكثر رياحينها الياسمين وبطيب عسلها يضرب المثل⁽⁷⁾.

أما جنات تونس فقد انتشرت داخل القصور ومنها قصر لبني الأغلب والذي غرس به جميع الثمار وأصناف الرياحين، واشتهرت بساتين قرطاج التي عرفت بسواني المرجوالى الجانب منه باب السقائين فيه قصور بني الأغلب وفيها أصناف الثمار والرياحين⁽⁸⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 91.

(2)- نفسه، ص 91. البكري: المصدر السابق، ص 681.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص 724.

(4)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 71.

(5)- محمود إسماعيل: الأغلبية سياستهم الخارجية، ط 3، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000، ص 60. البكري: المصدر السابق، ص 686.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 707.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 685-686.

(8)- نفسه، ص 696-697. دلال لواتي: المرجع السابق، ص 266.

الباب الأول:

واشتهرت كل من نفزاوة وتوزر وقلشانة بكثرة البساتين⁽¹⁾، وانتشرت زراعة الزعفران في كل من الأريس ومجانة⁽²⁾، كما انتشرت الجنات في كل من "تامديت نقاوس وقفصة"⁽³⁾، بالإضافة إلى بساتين رقادة، والقصر القديم التي تجاورها منية تعرف بالرصافة⁽⁴⁾.

ويكاد ينحصر النشاط الفلاحي في سجلماسة وضواحيها في ميدانين، أول يتمثل في الزراعة في بساتين الواحة. أما الثاني تربية الماشية⁽⁵⁾.

ويذكر الجغرافيون ابن حوقل والبكري والإدريسي أن البساتين بواحة سجلماسة المقسمة إلى أحواض ترويه مياه الوادي بفرعيه الشرقي والغربي، وهي التي تمد سكان المدينة بأنواع الخضر والثمار، وقد اشتهر منها العنب، وزبيبها المعروش، يقول البكري: "وهي كثيرة النخل والأعناب، وجميع الفواكه، وزبيب عنبها"⁽⁶⁾. كما يزرعون أهلها القطن، والكمون والكرويا والحناء، التي يصدرونها إلى سائر بلاد المغرب⁽⁷⁾، أما عن أشهر إنتاج الواحة فهي المتنوعة التمور، وقد بلغت في سجلماسة ستة عشر صنفا، ذكر ياقوت رستاق النخيل بضواحي سجلماسة: "وفيه ستة عشر صنفا من التمر ما بين عجوة ودقل، وأكثر أقوات سجلماسة

(1)- البكري: المصدر السابق، ص 697.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84، 86.

(3)- نفسه، ص 86-87، 91-92.

(4)- البكري: المصدر السابق، ص 679-680. بأن وردان: تاريخ مملكة الأغالبة، تح: محمد زينهم محمد عزب، ط 1، مكتبة مديبولي، 1408هـ/1988م، ص 41.

(5)- الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص 159. محمد بركات البيلي: مدينة سجلماسة ودورها في تجارة الذهب مع السودان، مجلة المؤرخ المصري دراسات وبحوث تاريخية، يصدرها قسم التاريخ، جامعة القاهرة، يناير 1989م، ع 3، ص 58.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 836.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 77.

الباب الأول:

من التمر وغلثهم قليلة"⁽¹⁾، حتى أطلق عليها معدن التمر⁽²⁾، وتمثل أنواع التمور هذه أبرز صادراتها الفلاحية إلى جانب الحناء والماشية⁽³⁾.

إن الأراضي المحيطة بالواحة هي أرض صحراوية لا تسمح بزراعة الحبوب، لذا فاننا نجد أن أهل سجلماسة يزرعون الحبوب السقوية في البساتين المقامة على الوادي، ويشبه ابن حوقل زراعتهم بزراعة المصريين على ضفتي النيل: "فيزرع بمائه حسب زروع مصر في الفلاحة، وربما زرعوا سنة عن بذر، وحصدوا ما راع من زرعه، وتواترت السنون بالمياه، فكلما أغدقت تلك الأرض سنة في عقب أخرى حصدوه إلى سبع سنين بسنبل لا يشبه سنبل الحنطة ولا الشعير بحبّ صلب المكسر، لذيد المطعم، وخلقه ما بين القمح والشعير، ولها نخيل وبساتين حسنة، وأجنة، ولهم رطب أخضر من السلق في غاية الحلاوة"⁽⁴⁾ ويسمي البكري هذا القمح بالصيني، ويسع مد النبي صلى الله عليه وسلم ألف حبة⁽⁵⁾.

كما أن توفر الظروف الطبيعية بضواحي المدن يسمح بتربية الماشية التي أضحت الدعامة الأساسية في الحياة الاقتصادية، وحسبنا إشارة من ابن حوقل حول طريقة استغلال المراعي بقوله: ((كانوا يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية))⁽⁶⁾، وفي إمارة سجلماسة تربية الماشية ساهم الانتجاع في واحتها بتربية الماشية التي كان صوفها من أجود الأصواف⁽⁷⁾.

(1) شهاب الدين أبي عبد الله الحموي: مُعجم البلدان، دار صادر، بيروت، مج3، 1397هـ/1977م، ص192.

(2) ابن الخطيب لسان الدين: معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، 1423هـ/2002م، ص180. شنايت العيفة: دولة بني مدار بسجلماسة ودور تجارة القوافل في ازدهارها الحضاري، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1410-1411هـ/1990-1991م، ص ص129-130.

(3) الحبيب الجنحاني: المجتمع العربي الاسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة الكويت، 2005م، ص159. أبو هريرة عبد الله: مظاهر الحضارة في سجلماسة في عهد امامة بني واسول الصفرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1414هـ/1994م، ص104.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص90.

(5) البكري: المصدر السابق، ص840.

(6) ابن حوقل: المصدر السابق، ص100.

(7) البكري: المصدر السابق، ص835-837. العيفة شنايت: دولة بني مدار بسجلماسة ودور تجارة القوافل في ازدهارها الحضاري بين القرنين الثاني والرابع الهجريين/8-10 ميلاديين، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1411هـ/1991م، المرجع السابق، ص132. أبو هريرة عبد الله: المرجع السابق، ص104-105.

الباب الأول:

المبحث الثاني: أشكال التنظيمات الزراعية من القرن 4-7هـ 10-13م:

شهدت المرحلة التاريخية الممتدة من القرن الرابع الهجري/10م إلى القرن السابع الهجري/13م أشكالاً من التنظيم الزراعي تلون بحسب طبيعة الأرض الزراعية داخل الحصون والمدن أو في الضواحي وتمثل في أراضي الضياع وأراضي البساتين والأجنة، وذلك بسبب حدثين هما نشاط الحركة الإسماعيلية في القرن الرابع الهجري/10م والهجرة الهلالية لبلاد المغرب في القرن الخامس الهجري/11م وأثرهما في تبدل بنية الإنتاج الزراعي.

غير أن السؤال الجدير بالطرح يكمن في مدى حقيقة قدرة الحركة الإسماعيلية والعرب الهلالية على تغيير وجه الأرض الزراعية ونمط الإنتاج فيها؟ أم أن نصيباً من هذا التبدل يتعلق بتغير التوطين البربري وسياسية الدولة الصنهاجية في القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلاديين؟ والدولة الموحدية بعد ذلك؟

أ- أنواع الأراضي الزراعية خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين / 10-11 الميلاديين

-الضياع:

لم يدخر حكام الدولة الإسماعيلية وسعاً في العمل على مسح الأراضي الزراعية منذ القرن 3هـ/9م، وصياغة علاقات ملكية الأرض على أسس جديدة لذلك اعتبرت فاطمة بلهوارى في دراستها: النشاط الاقتصادي ببلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م أن التنظيم المحكم لضريبة الأرض، مهما كان بدائياً فهو ينم عن وجود سجلات مسح أراضي⁽¹⁾، حيث اعتبرت مسألة إنشاء عميد الله المهدي (حكم 297-322هـ/909-933م) ديواناً خاصاً للضياع وآخر للخراج⁽²⁾ قرينة على أنه لم يكن راضياً على النظام القديم، ورغب في توحيد نظم دولته الجديدة لذلك عهد الخليفة إلى "مالك بن عيسى القفصي" بتعديل الأرض⁽³⁾.

(1)-فاطمة بلهوارى:النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م، رسالة دكتوراه، جامعة وهران-السايا، الجزائر، 2005، ص 43.

(2)-القاضي النعمان:افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ط2، تونس-الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع وديوان المطبوعات الجامعية1986م، ص 303-304.

(3)-أبي عبد الله محمد الخشني: قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، صح: عزت العطار الحسني، ط2؛ القاهرة، مكتبة الخانجي، 1994م، ص 228.

الباب الأول:

كما أن اختلاف الوضعية القانونية والاجتماعية للعناصر المنتفعة بالملكيات الجديدة، أدى إلى تعدد أوجه الحياة، والذي أدى بدوره إلى تعدد أشكال مختلفة من الأراضي المستغلة متمثلة في الأراضي السلطانية والإقطاع من الملاكين الذين كانوا رجال الدولة وأبرزهم من: الكتاميين⁽¹⁾ والصقالبة⁽²⁾، وهذا ما أدى إلى تحولات اقتصادية واجتماعية أسفرت عن قيام ثورات فجرتها الأطراف المتضررة وأعني بذلك فقهاء المالكية والعمامة والخوارج (النكار)، وكادت هذه الثورات أن تقوض أركان الدولة الإسماعيلية وتقوض سلطانتها، كما كان لهذه الثورات أيضا وجه سلبي كونها أدت إلى تفاقم الأزمة والتي تمثلت في انعدام الأمن وتضرر سكان القرى والرباط جراء تراجع انتاجهم الزراعي⁽³⁾.

وكذلك تكشف لنا نصوص النوازل عن وجود صيغ عديدة كانت تستغل بها الأرض الزراعية فنشر على نوع من الأراضي المملوكة لأصحابها وهي التي يتم كراؤها أو توريثها كما أن لأصحابها حق بيعها أو هبتها، فضلا على أراضي الأحباس والإقطاع التي تنازلت عنها السلطة الحاكمة لصالح جماعة أو فرد، هم من الفعاليات الاجتماعية أو العسكرية أو السياسية لقاء خدمات معينة لها بالجنودية أو بحق الانتماء إلى العصابة الحاكمة أو سلطة علمية أو روحية لها مكانتها في المجتمع⁽⁴⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن تشريعات الأرض الزراعية كانت سارية وفق الأحكام الإسلامية وذلك منذ فتح المسلمين لبلاد البربر وصارت من الثوابت يعكس ذلك اهتمام الفقهاء بوضعية الأرض من حيث هي أرض صلح أو عنوة.

ولقد ظلت هذه الثنائية ديدن فقهاء المغرب إلى النصف الثاني من القرن 4/10م وحسبنا من القرائن أن مثل هذه النازلة استمر الفقهاء في طرحها أيام المنصور بن أبي عامر (362-392هـ/ 972-1002م)، فقد سأل بعض عماله عن الحكم في أرض أهل فاس هل هي صلحية أم عنوية.

⁽¹⁾ الجوزري أبو علي منصور: سيرة الأستاذ جوذر، تح: محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، مصر 1984، ص 37.

⁽²⁾ نفسه، ص 95-96، 99.

⁽³⁾ بوية مجاني: المذهب الإسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2004، ص 44.

⁽⁴⁾ محمد فتحة: المرجع السابق، ص 333.

الباب الأول:

فأجابه الشيخ أبو جيدة بن أحمد اليزغني (ت 372 هـ / 982م): ((ليست بصلح وإنما أسلم عليها أهلها، فقال لهم خلصكم الرجل...))⁽¹⁾، ويفهم من هذا الكلام أن مضمون السؤال كان يرتبط في ذهن صاحبه باعتبارات جبائية⁽²⁾.

كما أجاب في نفس القرن، فقيه القيروان أبو الحسن علي القاسبي (ت 403 هـ / 1012م) عن سؤال مماثل أشار فيه إلى اختلاف الفقهاء وتأرجحهم بين العنوة والصلح، وعبر هو عن تقدير وسط قال فيه ((إنها مختلطة هرب بعضهم عن بعض فتركوها، فمن بقي بيده شيء كان له⁽³⁾ وأجاب ابن أبي زيد (ت 386 هـ / 996م) بشأن أرض إفريقية فأكد أنه لم يقف على حقيقة أمرها هل هي عنوية أم صلحية⁽⁴⁾.

وكان انتقال الحكم من عصبية قبيلة إلى أخرى، يعني قسمة جديدة لموطن القبيلة وأرضها الزراعية ومجالات نجعها ورعيها وبالتالي فإن موضوع الأرض الزراعية كان يستجيب لأوضاع من تتحقق له الغلبة والمستفيدين المنضويين تحت لواء الأسرة الغالبة بواسطة التنظيمات التي تستحدثها مثل: الإقطاع والإحياء والغصب، ولنا في تاريخ الدولة الإسماعيلية الكثير من الأمثلة بهذا الشأن.

فقد برزت أهمية دور الإقطاع في هذه المرحلة 297-361 هـ / 909-971م، حينما قام العبيديون بمصادرة الضياع الكبيرة التي كانت بحوزة الأغلبة، ومنحوها للجماعات الكتامية، الذين اختصهم المهدي (حكم 297-322 هـ / 909-933م)، باقطاعات من الأراضي الخصبة سهلة السقيا عرفت باسم " السواقي "⁽⁵⁾.

كما يذكر القاضي النعمان (ت 363 هـ / 973م) أن عبيد الله المهدي (حكم 297-322 هـ / 909-933م)، " عندما دخل رقادة.. واستقر به قرار الملك، وسكنت به الدهماء، وأمنت السبل، وقسم على كتامة أعمال إفريقية، وجعل لكل عسكر من كتامة ناحية منها ومن غيرها من البلدان، فخرجوا من الحليئة

(1)- أحمد بن القاضي المكناسي: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973م، ص 13-14.

(2)- محمد فتحة: المرجع السابق، ص 334.

(3)- أحمد ابن القاضي المكناسي: جذوة الاقتباس، ص 13.

(4)- ابن أبي زيد القيرواني: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تح: محمد الأمين بوخبزة، ط1؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ج 10، ص 492.

(5)- الجوزري: المصدر السابق، ص 37.

الباب الأول:

التي كانوا عليها، واتسعت أمواهم، وكثرت نعمهم لما أصابوا من الأعمال، وملكوا من البلدان، وأجرى عليهم مع ذلك الصلات وأصبغ عليهم العطاء⁽¹⁾.

ونظرا لأهمية طابع الضياع الذي آلت إليه قسمة الأرض على رجال كتامة أولياء الدولة وذراعها العسكري فإنه تم عند تنظيم شؤون الدولة إنشاء ديوان خاص بالضياع وحسبنا شهادة القاضي النعمان حول تنظيمات عبيد الله قوله: ((ودون الدواوين وأمر باقتضاء واجب الأموال، ونصب ديوانا للكشف، وديوانا للضياع، واتخذ العبيد من السودان والروم، ونصب ديوانا للعطاء⁽²⁾).

ثم إن ابن حوقل الذي دخل بلاد المغرب الإسلامي بعد نجاح الحركة الإسماعيلية في القضاء على الدول المستقلة في بلاد المغرب، أشار في ملاحظاته الاقتصادية إلى طبيعة الهيئة التي آلت إليها حالة استغلال الأراضي التي كانت في قبضة الدولة الإسماعيلية بقوله: ((... أما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة، مدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياع، وكل ذلك في جملة صاحب المغرب وحوزته أو في يد خليفته⁽³⁾، الذي كان يتصرف في توزيعها على الموالين وقادة الجيش فقد كافأت السلطة الحاكمة عمالها ومواليها على خدمتهم العسكرية التي قاموا بها، أيضا حيث أقطع الخليفة المهدي الأستاذ جوذرت(ت386هـ/996م) ضيعة بكورة الجزيرة له ولغيره ليعمروها ويسكنوها⁽⁴⁾، وهذا ما عناه القاضي النعمان أيضا في قوله: "ومولانا يسبغ على أوليائه وعبيده الصلات والأرزاق، مع اقطاعهم القطائع والضياع، واستعمالهم على الأعمال"⁽⁵⁾.

كما أقطع المعز لدين الله(341-362هـ/952-972م) للقاضي النعمان وأبنائه، مواضع بينون فيها بالمنصورية⁽⁶⁾، ولم يكن الانتفاع بها يتجاوز حد حقوق الاستغلال، إذ كان يشترط في هذا الاقطاع أن

(1)- القاضي النعمان: افتتاح، ص 302-303.

(2)- نفسه، ص 303.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 83-84.

(4)- الجوذري: المصدر السابق، ص 99.

(5)- القاضي النعمان: افتتاح، ص 530-532.

(6)- نفسه، ص 545.

الباب الأول:

يقوم بتعميرها واستغلالها، وهذا ما نصح به القاضي النعمان المعز لدين الله في قوله: "ولا تقطعن لأحد من أهلك ولا من حشمك ضيعة، ولا تأذن لهم في اتخاذها إذا كان يضر فيها بمن يليه من الناس"⁽¹⁾.

فضلا على أنه كان هناك وكلاء للضياع، يقومون بما أسند إليهم من طرف العمال، حيث ذكر القاضي النعمان خروج المنصور والمعز لدين الله إلى طنباس...فانتهى إلى واد يجري فيه ماء المطر فيسقي أراضي كثيرة، وقف إليه رجلان من وكلاء الضياع..."⁽²⁾.

إنّ التقرير الذي ذكره ابن حوقلمن خلال مشاهداته أعمال إفريقية، يدعم ما ذهبنا إليه من أن ظاهرة الاقطاع كانت منتشرة بكثرة في المغرب الأدنى فيصف لنا مدينة طرابلس بأنها كثيرة الضياع والبادية، ... وقابس بما من البربر الكثير ولهم من الزروع والضياع ما ليس مثله لمن جاورهم، ...وأما سوسة فلها ضياع جمة ووجوه من الجباية غزيرة، ومدينة تونس استحدثوا بها البساتين والحيطان⁽³⁾.

لكن يحسن التنبيه إلى أن نموذج استغلال الضياع كان منعذما بالمغرب الأوسط والمغرب الأقصى، ويُرجح أن ذلك بسبب حالة الانهيار العمراني والارهاق المالي، الذي أصاب المغربين جراء الطابع العسكري الصرف للحركة الإسماعيلية، فقد ساد بتيهت وأهلها وجميع من قاربها من البربر الفقر بتواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل⁽⁴⁾.

وهذه الشاهدة لها ما يبررها فقد وصل ابن حوقل إلى المغرب بعد انتهاء الحرب التي تزعمها أبو يزيد مخلد بن كيداد الزناقي ضد الدولة العبيدية بداية من سنة 333-336هـ/944-947م حيث عم الخوف في المدن والقرى وغياب الأمن مما أدى إلى تراجع السكان عن الزراعة والتجارة وغيرها من الأعمال⁽⁵⁾. ومعها أخذ النسيج القبلي يتفكك⁽⁶⁾.

⁽¹⁾-القاضي النعمان:دعائم الإسلام، تح: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، الإسكندرية، ج1، 2003، ص 367.

⁽²⁾-القاضي النعمان: كتاب المجالس والمسائرات، ص 60.

⁽³⁾- ابن حوقل: المصدر السابق، ص71-75، 93.

⁽⁴⁾-نفسه، ص93.

⁽⁵⁾- ابن عذاري: البيان، ج1، ص 228، 229، 230.

⁽⁶⁾-بعد أن شهدت العصبية البربرية التفكك والانهيار جراء الحروب على الرعي والتدافع بين الأمراء أو الصراع المذهبي، حيث سمح انقسام بعضها وهاجرت أخرى إلى مواطن جديدة بتكون المجتمع الجديد. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن التاسع الهجري/15م، ط1، دار عالم المعرفة، الجزائر، ج1، 2015، ص139. نوال بلمداني: المرجع السابق، ص148.

الباب الأول:

كما يصف لنا مدينة وهران فيذكر أن ماءها من خارجها جار عليها في واد عليه بساتين وأجنة كثيرة وفيها من جميع الفواكه⁽¹⁾، ضف إلى ذلك ما كانت عليه مدينة سبتة من بساتين وأجنة تقوم بأهلها، وكذلك البصرة التي بها بساتين يسيرة⁽²⁾.

لذلك يتضح أنه كلما اتجهنا من إفريقية غربا اختفى تنظيم الضياع وحل محله نموذج الاستغلال الزراعي في الجنان والبساتين كونها تختلف في بنيتها وتنظيمها الزراعي عن صيغة الضياع.

-البستنة والأجنة:

إنّ الإشارات التي أوردها ابن حوقل حول انتشار ظاهرة البساتين والأجنة، ظهرت جليا أثناء قيام الدولة الحمادية فقد تراجع اقتصاد البادية وظهر اقتصاد البستنة في المدن داخل الأسوار، حيث أن البكري لم يذكر البادية في أية مدينة من مدن المغرب الأوسط لأن القبائل الرحل تحولت إلى المدن وبالضبط ذكر البكري البساتين في اثني عشر مدينة داخل مدن مسورة في المغرب الأوسط وهي: طبنة لها سور مبني بالطوب وبها قصر وأرباض، وصهريج كبير يقع فيه نهرها ومنه تسقى بساتينها، ومدينة بسكرة مسورة عليها خندق وحوها بساتين كثيرة وداخلها جنات ولها أرباض، أما مدينة بونة فقد سورت سنة 450هـ/1058م، ومدينة المسيلة عليها سوران، الخضراء⁽³⁾، متيجة، ومدينة تنس مسورة حصينة داخل قلعة، وكذلك كل من مدينة تيهرت ومستغانم، وهران، العلويين، طولقة وتهوذا، ندرومة مسورة، كما اشتهر حصن بلزمة بالمزارع والقرى الكثيرة الحصون⁽⁴⁾.

وهذا راجع إلى أثر بني حماد في تمدن المغرب الأوسط، من جهة وإلى اهتمامهم وعنايتهم بالبساتين من جهة أخرى داخل الأسوار لدواعي أمنية⁽⁵⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 93.

(2)- نفسه، ص 79.

(3)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 106.

(4)- البكري المصدر السابق، ص 711-712، 713، 714، 717، 723، 725، 732، 734، 737، 738، 740، 750.

(5)- مجهول: الاستبصار، ص 130. فضل الله العمري: مسالك الأبصار، سفر 4، ص 146. ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 232. مصطفى بن عريب: المرجع السابق، ص 84.

الباب الأول:

بينما يرجع موريس لمبار هذه الظاهرة إلى حاجة المدن الكبرى للمحاصيل الغذائية وهي التي تهيمن على طلب الاستهلاك، وهذا الواقع جوهرى من حيث دواعيه ومن حيث نتائجه، قد أدى على الخصوص إلى توسع في مزروعات البستنة في أطراف المدن الكبرى⁽¹⁾.

مما كان لذلك انعكاساته في تغير أنواع المحاصيل والغلال الزراعية وذلك تبعا لنوع التنظيم الزراعي السائد، حيث كان من أهم محاصيل القرن 4/10م الحبوب إضافة إلى مختلف أنواع الثمار والفواكه⁽²⁾. لكن هذا الأمر تعلق بظرفية تاريخية سياسية فحسب بدليل عودة الاستقرار السياسي، فتأتي شهادة ابن أبي زرع لتثبت ذلك في سنة 380/990م: "كان الزرع لا يوجد من يشتريه لكثرتيه وكان الحراثون يتكونه في فدادينهم ولا يخصدونه لخصه"⁽³⁾.

وكذلك أجمعت كتب الرحلة والجغرافيا على أن المدينة مسيلة عرفت تطورا زراعيا وتجاريا كبيرا فذكر ابن حوقل "ولهم عليه كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجتهم"⁽⁴⁾. كما أضاف البكري بأنه كان حول المدينة بساتين كثيرة،⁽⁵⁾ وفي عهد الإدريسي: "صار لها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليه ولأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار وجنات"⁽⁶⁾.

وربما يعزى ذلك أيضا إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها مدينة المسيلة فقد جعلها العبيديون كخط دفاع عن مسالك التجارة الداخلية والخارجية بالدرجة الأولى، وكذا عن حركة الجماعات الراضية لسياستها المالية والعقدية بالدرجة الثانية⁽⁷⁾.

وكذلك من المدن التي عرفت تطورا زراعيا وتجاريا مدينة طنبنة والتي يصفها ابن حوقل بأنها كبيرة البساتين والزرع⁽⁸⁾.

(1) موريس لومبار: الجغرافيا التاريخية، ص 213. بينما يرجع زراعة البقول والخضروات، في حدائق وجنات (فحوص)، تختط في ضواحي المدينة الكبيرة. موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 240.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 74-95.

(3) ابن أبي زرع: الأنيس، ص 102.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 722-723.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 108.

(7) ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 51؛ رحلي صليحة: المرجع السابق، ص 35.

(8) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

الباب الأول:

أما مدينة بسكرة فيقول البكري حولها بساتين كثيرة، وهي في غابة كبيرة مقدار ستة أميال فيها أجناس التمور⁽¹⁾.

كما ازدهرت بمدينة نفاوس الأجنّة وجميع الفواكه⁽²⁾، وعرفت مدينة مجانة كثرة الزعفران والزرع⁽³⁾.

أما مرسى مدينة بونة ففيها خصب وُرُحَص موصوف وفواكه وبساتين قريبة، وأكثر فواكهها من باديتها، والقمح بها والشعير في أكثر أوقاتها⁽⁴⁾.

ويذكر صاحب الاستبصار أن بغرب هذه المدينة أي بونة ماء سائحا يسقي بساتينها وأرضها⁽⁵⁾.

وأما عن مدينة جزائر بني مزغناي فقال: "لها بادية كبيرة"⁽⁶⁾، كما تميزت مدينة تنس بباديتها... والتي فيها أموالهم جسيمة غزيرة⁽⁷⁾.

إنّ هذا التقرير الذي تحصلنا عليه ضمن كتب التاريخ وكتب الجغرافيا والرحلة، يبين أن المغرب الأوسط تميز بثروة زراعية هائلة.

كما نقرأ في التقرير أن البادية هي الممون للمدينة في الكثير من الأحيان، هذا بخصوص بعض مدن المغرب الأوسط خلال القرن 4هـ/10م، كما طغى نظام زراعة البستنة والأجنة على نظام زراعة الضياع مقارنة مع حاضرة الدولة العبيدية المهدية وأعمالها بإفريقية.

شهد المغرب الإسلامي مع مطلع القرن الخامس الهجري /11م حدثان بارزان، تمثل الأول في ظهور دول بربرية ذات عصبية محلية مستقلة عن المشرق بعد رحيل العبيديين إلى مصر سنة 362هـ/972م، تلك الدول هي: الدولة الزييرية بإفريقية والدولة الحمادية بالمغرب الأوسط والمرابطين بالمغرب الأقصى، حيث أعطى هذا التقسيم للمغرب الإسلامي اهتمام حكام هذه الدول بتطوير وازدهار

(1)- المصدر السابق، ص 713، دعاء ادريسي: المدينة والدولة في المغرب الأوسط، بسكرة نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم

التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1429هـ/2008، ص 54.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 91؛ البكري: المصدر السابق، ص 711.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(4)- نفسه، ص 77.

(5)- مجهول: الاستبصار، ص 127.

(6)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77-78.

(7)- نفسه، ص 78.

الباب الأول:

أقاليمهم، فضلا عن بعض الصراعات السياسية، بينما تمثل الحدث الثاني في الهجرة الهلالية (442هـ/1050م) والتي غيرت المنظومة الزراعية والتجارية للمغرب الإسلامي.

عرف المغرب الأوسط خلال القرن الخامس الهجري/ 11م ازدهارا زراعيا فريدا في ظل الدولة الحمادية نظرا لتوفر مجموعة من الظروف ساعدته على ذلك، فالزرع هو عصب الحياة وبه تتطور الأمم وتزدهر كما أنه عبارة عن مرآة عاكسة لمستوى التطور الحاصل في المجتمع الإسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة وذلك بالموازاة مع الأوضاع السياسية والعسكرية الحاصلة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والتي لها علاقة مباشرة في الدفع بوتيرة التنمية سواء نحو الأمام أو الرجوع بها إلى الخلف حيث يقول ابن عبدون " الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله وفي الخنطة تذهب النفوس والأموال و بها تُملك المدائن والرجال وبيبالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام"⁽¹⁾، إذن هو مظهر حضاري وهذا الأخير هو عملية تراكمية ويضيف ابن عبدون فيقول: "الحرث للسلطان أنفع لأحوالهم وأرفع للناس أمتع وأشبع ولبلاده أطيب وأرخى"⁽²⁾، وهذا إن دل على شيء فإثما يدل على الأهمية البالغة التي تكتسيها الزراعة في حياة الفرد والمجتمع .

في حين تميز القرن 5هـ/11م بكثرة المحاصيل من الفواكه والثمار وتراجع إنتاج الحبوب والخنطة⁽³⁾ . فرغم اتساع النشاط الرعوي بالمغرب الأوسط إثر الوجود الهلالي⁽⁴⁾، باعتبارهم من الأمم الناجعة⁽⁵⁾ فإن هذا لم يكن منافيا لاستمرار النشاط الزراعي ذلك أن ضررهم وعبثهم بالمحاصيل الزراعية لم يدم طويلا ويعود هذا النجاح إلى المنصور بن الناصر (ت498هـ/1104م) في مصالحة العرب مقابل أن يجعل لهم نصف غلة البلاد⁽⁶⁾، وهو ما جعلهم يستفيدون من استمرار الإنتاج الزراعي⁽⁷⁾، وإلى جانب هذا

⁽¹⁾ ليفني بروفنصال: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية-القاهرة، 1955، ص5. جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص26.

⁽²⁾ ليفني بروفنصال: ثلاث رسائل، ص5.

⁽³⁾ البكري: المصدر السابق، ص715، 717، 723، 725، 732، 734، 737، 738، 740، 750.

⁽⁴⁾ دومينيك فاليري: بجاية ميناء مغاربي 1067-1510م، تر: علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014م،

ج1، ص272. الهادي روجي إدريس: المرجع السابق، ج2، ص7. مصطفى عريب: المرجع السابق، ص124.

⁽⁵⁾ ابن خلدون: العبر، ج6، ص27.

⁽⁶⁾ عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، 1449م، ص294.

⁽⁷⁾ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص158.

الباب الأول:

لا يمكن أن نتجاهل دورهم في تعزيز التحول الاقتصادي الزراعي من البوادي والأرياف التي أحدثوا بها أضرار بالغة⁽¹⁾ نحو اقتصاد المدينة القائم على البستنة داخل أسوار المدن والحصون⁽²⁾.

ومعها تعددت ألوان النشاط الزراعي في المجتمع الحمادي وتعددت المحاصيل التي ينتجها وقد تحقق في كثير منها الاكتفاء الذاتي، كما تمكنت من تصدير بعض المحصولات وبعضها من الحيوانات، خاصة وأن القرى الحمادية كانت مجالا خصبا للنشاط الزراعي والرعي على حد سواء⁽³⁾.

كما تميزت مدن المغرب الأوسط في ظل الدولة الحمادية بالتطور الاقتصادي، نتيجة سياسية السلطة التي شجعت الجماعات الساكنة بالحاضرة على العمل من أجل التنمية الاقتصادية⁽⁴⁾.

حيث وجدت الحبوب بكثرة في مدن المغرب الأوسط عموما على اعتبار أنها المادة الغذائية الرئيسية، فمنها كان خبزهم ومن جهة ثانية فإن هاذين النباتين لا يحتاجان إلى أمطار غزيرة ولا يتطلبان أعمال الري وهذا ما يسر أعمال زراعتها في كل مكان، وإذا كان الرحالة قد أهملوا ذكر زراعتها في بلاد المغرب الأوسط فالآن زراعتها تعتبر أمرا مفروغا منه بدافع ضرورة العيش⁽⁵⁾، والسبب الآخر في توفر المنتجات الزراعية والذي يعد عاملا من عوامل تطورها وازدهارها هو اتساع المساحات الزراعية وتنوع أشربتها واختلاف أنواعها، هذا حسب ما جاء على لسان ياقوت الحموي حيث يقول: "ويحف بها رساتيق ذات غلة وشجر مثمر كالتين والعنب"⁽⁶⁾.

كما يؤكد الإدريسي ذلك بقوله: "ولها من الفواكه المأكولة والنعم المنتجة ما يلحقه الإنسان بالثمن اليسير، ولحومها كثيرة وبلادها وجميع ما يضاف إليها تصلح فيه السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب وفلاحتها إذا كثرت أغنت وإذا قلّت كفت فأهلها أبد الدهر شباع"⁽⁷⁾، لم يكتف الإدريسي بهذا الأمر بل تعداه إلى ذكر الفئاض من القمح والشعير في قلعة بني حماد بقوله: "حنطتها رخيصة"⁽⁸⁾

(1)- دومينيك فاليري: المرجع السابق، ج1، ص255.

(2)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص193-194.

(3)- عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص221.

(4)- الطاهر بونابي: مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص50.

(5)- عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص31.

(6)- الحموي: ، ج4، ص390.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص116.

(8)- نفسه، ص116.

الباب الأول:

أما فيما يخص الفواكه والخضر فقد كان المغرب الأوسط غنيا بالفواكه والخضر في عهد بني حماد كما ورد في كتب الرحالة، وفي بعض الأحيان اقتصر الجغرافيون على ذكر وجود الفواكه بدون أن يفتدونا بأسماء الأنواع المزروعة، وفي أحيان أخرى يذكرون أسماء الفواكه: كالتين والتمور واللوز والتفاح والسفرجل⁽¹⁾.

أما في الدور الثاني الذي برزت فيه بجاية كعاصمة للدولة فقد بقيت القلعة أرضا زراعية جيدة الإنتاج وعلى الرغم من أن العرب كانوا يقومون على جباية أموالها وتنظيم أمورها كعمال للدولة الحمادية فكانت بها بواد ومزارع وكانت الحنطة والشعير وكذلك التين ما يكفي لكثير من البلاد وقد أكد صاحب الاستبصار هذا الطرح بقوله: "بأنها كثيرة الفواكه والثمار وجميع الخيرات"⁽²⁾.

وقد لخص ابن الفضل العمري النباتات والمحاصيل الموجودة في مملكة بجاية فذكر أن بمملكة بجاية الحبوب والقمح والشعير والبقول والعدس والحمص والذرة والبسلاء ومن الفواكه العنب والتين والرمان والسفرجل والتفاح والكمثري والعنب والزعرور والخوخ والمشمش والتوت والقراصيا والزيتون والأترج والليمون والنانج واللوبيا واللفت والبادنجان ومن الزهور الرياحين والياسمين والنرجس⁽³⁾ يؤيده في هذا الطرح الإدريسي بقوله "وأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار وجنات وعيون وفواكه وبقول ولحوم ومزارع قطن وقمح وشعير... وفيه سمك صغير فيه طرق حمر حسنة ولم ير في بلاد الأرض المعمورة سمك على ضفته وأهل المسيلة يفتخرون به"⁽⁴⁾.

لم يتوقف الأمر عند المنتجات الزراعية والحيوانية بل تعداه أيضا إلى الزراعات النسيجية حيث يقول الإدريسي: "وتخرج من مسيلة إلى مقرة وهي مدينة صغيرة، وبها مزارع وحبوب وأهلها يزرعون الكتان وهو عندهم كثير"⁽⁵⁾ ويقول صاحب الاستبصار أن مدينة المسيلة كثيرة المياه وكثيرة الثمار والمزارع والنخل والبساتين⁽⁶⁾.

(1) رشيد بورويبة: الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977، ص 131.

(2) مجهول: الاستبصار، ص 130.

(3) العمري: المصدر السابق، سفر 4، ص 140-141.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص 108.

(5) نفسه، ص 119.

(6) مجهول: الاستبصار، ص 172.

الباب الأول:

بلغت الحضارة الإسلامية في بجاية درجة مزدهرة، وكان التشجيع من طرف الملوك والأفراد دافعا للبحث والتأليف في ميدان الفلاحة⁽¹⁾؛ حيث كان علماء بجاية في قمة تطويرهم للعلوم الفلاحية والبيطرة، حيث جابوا أقطار الإمارة للبحث عن أنواع النباتات الطبية والأزهار الجيدة، وأقاموا القرى الفلاحية والجنات والبساتين والحدائق العامة بالمدن والقصور، فهي آية من آيات الفلاحة والعلوم الخاصة بالزهور، وأنواع الأمراض التي تتعرض لها النباتات⁽²⁾.

مما كان لذلك انعكاساته الاكتفاء الذاتي في عدد المحاصيل وتصدير البعض منها فضلا على الحيوانات، وكانت الأرض المحيطة بالمدن والقرى مجالاً للنشاط الزراعي، ففي القلعة كانت الدواب والزرع الخصب، وفلاحتهم إذا كثرت أغنت وإذا قلت كفت⁽³⁾.

أما بجاية فقد كانت بها وادي ومزارع، وكانت الحنطة والشعير كثيرين بها، وكذلك التين كان بها منه ما يكفي لكثير من البلاد، وهي كثيرة الفواكه والثمار وجميع الحيوانات كما ذكر صاحب الاستبصار⁽⁴⁾. أما عن باقي مدن المغرب الأوسط فيذكر لنا صاحب الاستبصار أن مدينة القل كثيرة الفواكه والخيرات والعنب فيها كثير، وفيها تفاح حليل، ومدينة جيحل كثيرة العنب والتفاح والفواكه، ومنها تحمل الفواكه والعنب والرُّب إلى مدينة بجاية، وكذا مدينة نقاوس فهي كثيرة الأنهار والثمار والمزارع، كثيرة شجر الجوز، منها يحمل الجوز إلى قلعة حماد وإلى بجاية⁽⁵⁾.

(1)- محمد شريف سيدي موسى: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الاجتلال الإسباني(6)- 10/12-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430-1431هـ/2009-2010م، ص 206.

(2)- خالد بن عيسى البلوي: التاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ج1، تح: الحسن السائح، اللجنة المشتركة للنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، (د.ت)، ص 153-154.

(3)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 117.

(4)- مجهول، ص 129، 130.

(5)- مجهول: ص 127، 128، 172.

الباب الأول:

أما مدينة الغدير⁽¹⁾ بها فواكه كثيرة، وهي رخيصة الطعام واللحم وجميع الثمار، قنطار عنب فيها بدرهم⁽²⁾.

كما ذكر البكري زراعة القطن في مسيلة ومستغانم أما الكتان فكانت زراعته في قزرونة⁽³⁾، والإدريسي يشير إلى زراعة القطن في طبنة والمسيلة في حين كان الكتان يزرع في مقرة وبونة⁽⁴⁾، فرغم تغير مواطن إنتاج القطن والكتان إلا أنه ظل موجودا في العديد من المناطق خلال القرون الثلاث والرابع والخامس والسادس للهجرة، كما يذكر ابن سعيد المغربي وجود القطن في بجاية⁽⁵⁾، لكن يبدو أن القطن قد تراجع انتاجه عقب هذه القرون، إذ لم يذكر كل من الوزان وكربخال سوى زراعة الكتان في برشك⁽⁶⁾، وأضاف الوزان منطقة جيحل⁽⁷⁾ ولم يذكر القطن البتة.

لكن نلاحظ تراجع وجود الماشية خلال القرن الخامس الهجري/11م، إذ لم يذكر البكري سوى المواشي في أرشقول دون أن يحدد أنواعها، إلا أن إشارته على رخص أسعار اللحم وكثرة الألبان يؤكد وجود الماشية في بونة والمسيلة والغدير وتنس وتيهرت⁽⁸⁾، وربما مرد هذا التراجع هو التحول من اقتصاد البادية الذي تعد تربية الحيوانات إحدى أسسه إلى اقتصاد المدينة البعيد كل البعد عن تربية المواشي والتنقل بها في مضارب الكلاء.

(1)- غدير واروا مدينة سكنتها قبيلة هواة تعرضت للإبادة والتدمير من طرف الخلافة الشيعية الإسماعيلية لأنها ناصرته ثورة أبي يزيد بن مخلد، لكن أعيد بناءها أثناء قيام الدولة الحمادية، فقد أعاد بناءها مملوك رومي يقال له بونياس. البكري: المصدر السابق، ص 724. أبي عبد الله محمد بن علي بن حماد: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تح: التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص 73؛ الطاهر بونابي: مظاهر الجبال، ص 37.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 724.

(3)- وهي مدينة على نهر كبير عليه الأرحاء والبساتين (ويقال لها متيجة)، وهي أكثر تلك النواحي كتانا ومنها يحمل البكري: المصدر السابق، ص 732.

(4)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 108، 119.

(5)- ابن سعيد: المصدر السابق، ص 142.

(6)- الوزان: المصدر السابق، ج 2، ص 33، كربخال: المصدر السابق، ج 2، ص 295.

(7)- الوزان: المصدر السابق، ج 2، ص 52.

(8)- البكري: المصدر السابق، ص 717، 723، 724، 735، 736.

الباب الأول:

ولقد أوضح موريس لومبار الفرق بين البدوي في تربية المواشي وتربيتها في المدن للأغراض المنزلية، حيث أن نشاط تربية البادية تكتسي أهمية أكبر بسبب تعدد الأغراض فيها كتوفير اللحوم والدهون ومنتجات الألبان وتوفر أيضا المادة الأولية للعديد من الصناعات من خلال الصوف والجلود كما توفر الطاقة المحركة كتسيير النواعير⁽¹⁾.

لكن وخلافا للقرن 5هـ/11م نجد انتشار المواشي في القرن السادس الهجري وهذا راجع لكون بني هلال أمة بدوية تقوم على تربية المواشي⁽²⁾.

ف نجد حسب الإدريسي الغنم والأبقار في وهران تيهرت دلس والمسيلة وبونة والبراذين في تيهرت والخيل في هذه الأخيرة والمسيلة والأغنام والكثير من المواشي في بادية شرشال، كما أن حديثه على رخص أسعار اللحوم ووفرة الألبان والسمن يؤكد كثرة المواشي، ومن بين المناطق التي ذكر رخص أسعار اللحم بها وجودته وكثرة الألبان والسمن هي تلمسان والقلعة ومرسى الدجاج وحصن تاكالات ومازونة، أما قسنطينة فكان السمن زائدا عن حاجة أهلها⁽³⁾.

وإلى جانب تربية الحيوانات قام أهل المغرب الأوسط بتربية النحل، ونلمس هذا من خلال وفرة إنتاج العسل بالعديد من مناطق المغرب الأوسط، فقد ذكر ابن حوقل وجود العسل في عنابة وجزائر بني مزغنا⁽⁴⁾، أما البكري فلم يذكر غير بونة⁽⁵⁾، لكن الإدريسي أورد العديد من مناطق إنتاج العسل منها المرسى الكبير-وهران-تيهت القديمة مازونة وشرشال وقسنطينة⁽⁶⁾.

ويلاحظ أن انحسار الزراعة أدى إلى اتجاه قوي نحو البستنة، فأصبحت المحاصيل الرئيسية للبلاد الزيتية هي الزيتون في قابس وسفاقس، والتمر في قابس والبلاد الجريدية، حتى أن صاحب كتاب الجغرافية ليقول أن التمر أصبح طعام إفريقية لأن الزرع عندهم قليل بسبب سيطرة العرب عليها⁽⁷⁾، والحناء في قابس،

(1) موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، المغرب، ص 248، نوال بلمداني: المرجع السابق، ص 174.

(2) نجاة باشا: التجارة في المغرب الإسلامي، منشورات الجامعة التونسية، 1976، ص 72.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص 108، 114، 121.

(4) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76؛ الإدريسي: المصدر السابق، ص 114.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 717.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 105، 110، 114، 121.

(7) أبي عبد الله محمد الزهري: الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، (د.ت)، ص 107.

الباب الأول:

والكروبياء والكمون في قفصة وقسطيلية وتل أطلس الشرقي، واهتم أهل قفصة بالزهور وصناعة ماء الورد⁽¹⁾ وقد كانت كلها مناطق زراعة، وما البستنة إلا بعض إنتاجها وليس عليها الاعتماد⁽²⁾.

يذكر البكري أن مدينة باجة حولها سور وبداخلها بساتين عظيمة تطرد فيها المياه، وأرضها سوداء متشققة يجود بها جميع البزور، وبها حمص وفول قلماً يرى مثله، وتسمى هري إفريقية لربع⁽³⁾.

ومن هذه البوادي أيضاً قرية زور وهي كثيرة البقول لا سيما الجزر، ومنها إلى مدينة قلشانة وهي كثيرة البساتين وشجر التين، وأكثر تين القيروان الأخضر ومدينة الأريس أطيب الزعفران ويعرف ببلد العنبر⁽⁴⁾.

أما مدينة جلولاء ففيها ثمار عظيمة وفيها من النارج خاصة نحو ألف أصل، وأكثر رباحينها الياسمين، وبطيب عسلها يضرب المثل لكثرة ياسمينها وجرس نخلها له، وبها يرب أهل القيروان السمس بالياسمين، وبالورد والبنفسج، وبها قصب السكر الكثير، ومنها يرد إلى القيروان، من أحمال الفواكه والبقول ما لا يحصى كثرة⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى أن مدينة سببية إذ هي كثيرة الأجنة وكثيرة الفواكه، ويغلب على غلاتهم الكمون والكرويا والبقول ويؤرع عندهم الكتان، ولهم ماشية كثيرة⁽⁶⁾.

كما عرفت مدينة قسطيلية بكثرة النخيل والبساتين والثمار، وحولها سواد عظيم من النخيل، وهي أكثر بلاد إفريقية تمرا، ولا يعلم في بلد مثل أترجها جلاله وحلاوة⁽⁷⁾. والقنب بها كثير وهي مغوثة إفريقية بتمورها⁽⁸⁾.

(1) مجهول: الاستبصار، ص 154.

(2) عز الدين أحمد: المرجع السابق، 194.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76؛ البكري: المصدر السابق، ص 719-720.

(4) نفسه، ص 681، 706.

(5) نفسه، ص 685، 686.

(6) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(7) البكري: المسالك والممالك، ص 708-709.

(8) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 92.

الباب الأول:

يذكر لنا ابن أبي زرع أنّه في سنة 380هـ/990م: "كان الزرع لا يوجد من يشتريه لكثرتة وكان الحراثون يتكونه في فدادينهم ولا يحصدونه لرخصه"⁽¹⁾

لكن تراجع ثروات البلاد الإفريقية منذ نهاية المنتصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م، وكذا تراجع بعض المدن الإفريقية، إذ كانت هجرة العرب الهلالية إلى المغرب الإسلامي، وبعد موقعة حيدران 444هـ/1052م، بين الدولة الزييرية والعرب الهلالية تقاسمت هذه الجماعات أراضي إفريقية فأنحسرت المناطق المزروعة في البلاد الشرقية بينما عمرت السواحل⁽²⁾. تبعتها أحداث سقوط صقلية 484هـ/1091م على يد النورمان، وفتح أمامهم فيما بعد احتلال سواحل إفريقية فكان لها الأثر الكبير على النشاط الزراعي والصناعي والتجاري⁽³⁾.

ورافق تقلص أراضي الزراعة الخسار في المحاصيل وأنواعها، فلقد قلت زراعة الشعير والقمح والحنطة إلا داخل أسوار المدن الحصينة، وجار الناس بالشكوى من قلتها؛ واختفت زراعة الزعفران وقصب السكر من جلولاء وتدي انتاج الحرير في قابس⁽⁴⁾، فتحولت بذلك السهول الزراعية إلى مساح رعوية. ويبدو أن الدافع للاتجاه نحو البستنة دون الزراعة بالإضافة إلى اضطراب الأمن هو الهجرات من المغرب الأدنى نتيجة الغزو الهلالي ثم النورماني، فقلت الأيدي العاملة حتى أن الناس كانوا يضطرون لاستئجار عمال زراعيين للحصاد أو لقطف الزيتون وحمله للمدن بما يقارب نصف ثمن المحصول⁽⁵⁾. أما بخصوص تطور ظاهرة البستنة والجنان بالمغرب الأقصى، فهناك عدة إشارات ألحت إليها كتب الرحلة والجغرافيا بخصوص هذا التوجه الفلاحي.

وبالاعتماد على استقراء مصادر الجغرافية العربية يمكن أن نميز في المجال الجغرافي المغربي في القرون الخمسة الأولى للفتح الإسلامي، وجود مناطق فلاحية مستقرة ومحدودة، وإلى جانبها تمتد أراضي مغربية

(1)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 102.

(2)- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 193.

(3)- أحمد عزيز: تاريخ صقلية الإسلامية، ترجمة: أمين توفيق الطي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1389هـ/1980م، ص 62؛ أرشيبالد.ر. لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500-1100م)، تر: أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، ص 374-375.

(4)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 161؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 193.

(5)- عز الدين أحمد: المرجع السابق، ص 194.

الباب الأول:

رعوية، فأنحصرت المجالات الزراعية في أحواض الأنهار أو بضواحي المدن أو المراكز التحصينية القريبة من المدن الرئيسية⁽¹⁾.

فالمسألة لا تعبر عن واقع زراعي بقدر ما تعبر عن تراجع زراعي وتطور رعوي أو طغيان ظاهرة الحياة الرعوية، أما المدن والمراكز الحضرية في هذه المرحلة فقد اتجهت نحو "البستنة" لانعدام الأمن في البوادي البعيدة عن المدن حيث تحولت أو صارت مجالا رعويا للقبائل الرحل وخاصة في الأقاليم الموالية لجنوب حوض نهر سبو شمالا إلى تخوم الصحراء جنوبا، وهذا كله جعل الاقتصاد الفلاحي المغربي اقتصادا معاشيا⁽²⁾.

فأغلب المدن التي ذكرها ابن حوقل كانت محصنة وأغلب زراعتها سقوية فكان بمدينة مليلة من الأجنحة ما يسد حاجتهم ومن الزروع الكثيرة والحبوب والغلات الجسيمة فزال أكثرها، ومدينة سبتة بها بساتين وأجنحة تقوم بأهلها، أما مدينة طنجة إن أكثر أموال أهلها من الزرع الحنطة والشعير⁽³⁾.

فمن خلال إشارة البكري إلى مدينة وجدة يعدها مدينتين مسورتين أحدقت بهما البساتين، أما مدينة فاس فوصفها بأنها مدينتان كذلك مقتزتان مسورتان بينهما نهر يطرد وأرجاء وقناطر، وعلى باب دار الرجل فيها رحاه وبستانه بأنواع الثمر وجداول الماء تخرق داره، وبالمدينتين أزيد من ثلاث مائة رحي، وبنهر فاس الحوت المعروف باللبيس كثير، والفواكه والغلات والمطاعم والمشارب، وهي بلد كثير الخيرات والتين والزيتون⁽⁴⁾.

كما اشتهرت مدينة فاس في العهد المريني بالجنان ورياض ذوات أشجار ورياحين في دار الكبراء وبيوت الأعيان، وبها أرجاء كثيرة دائرة على الماء⁽⁵⁾.

(1) - هاشم العلوي: المرجع السابق، ج2، ص 19؛ الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص 186-187.

(2) - هاشم العلوي: المرجع السابق، ج2، ص 40.

(3) - ابن حوقل: المصدر السابق، ص 79-80.

(4) - البكري: المصدر السابق، ص 751، 795؛ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89-90؛ المقدسي: المصدر السابق، ص

215. محمد زبير: المغرب في العصر الوسيط (الدولة - المدينة - الاقتصاد)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، ط1،

1999/1420م، ص 370، 373، 374، 375.

(5) - العمري: المصدر السابق، سفر4، ص 180.

الباب الأول:

وبنواحي مدينة فاس قرية نمالته لها واد عليه كروم وبساتين كثيرة؛ ومنها إلى كرانطة وهي مدينة وادي ايناون، ولها واد آخر يأتيها من القبلة عليه من الفواكه والكروم والسقي الكثير الغزير، وإلى قلعة كُرمَاطة وهو سوق وحصن على ايناون وبها من الزرع والضرع والسائمة الكثير العظيم، ومن كُرمَاطة على فجّ الجبل المعروف بتازا إلى مزاوروا وهي مدينة لطيفة كثيرة القمح والشعير، ومنها إلى مدينة ترفانة عليها سور ولها سوق وأثمار وفواكه واسعة عظيمة وكروم جسيمة، ومنها إلى تنمسانه ولها أثمار جارية وأرحية عليها وفواكه ولها سور من آجر حصين منيع وزرعها سقي وغلاتها عظيمة ومزارعها كثيرة⁽¹⁾. وكذلك غيرها من الحصون والقرى المتصلة.

كما تميزت مدينة البصرة بالاتساع الكبير وهي أوسع تلك النواحي مرعى وأكثرها ضرعاً، ولكثرة ألبانها تعرف ببصرة الذبّان، وتعرف أيضاً ببصرة الكتان، وخارجها جنات⁽²⁾. لكنها تراجعت بعد محاولة الخليفة الأموي الناصر لدين الله (300-350هـ / 912-921م) إذ حاول السيطرة عليها في إطار الصراع التقليدي بين أموي الأندلس والعبديين⁽³⁾، ومن بعد ذلك خربها يوسف بن زيري عندما خلف العبديين على إفريقية، ولم تقل بعدها العثرة إلا أيام المرابطين⁽⁴⁾.

كما أن مدينة سجلماسة لها نخيل وبساتين حسنة وأجنّة ولهم رطب أخضر من السلق وهي كثيرة التمور حتى وصفت بأنها معدن التمر-فتعي الحساب⁽⁵⁾ والأعناب والزبيب والفواكه والحبوب والرمان والخيرات، برستاقها معادن الذهب والفضة⁽⁶⁾.

وإقليم أغمات وهو رستاق عظيم فيه مدينة كثيرة الخير والتجارة، وقد عرفت الزراعات المتخصصة تطوراً كبيراً نتيجة ازدهار حركة التجار فبالسوس الأقصى التي جمعت فنون المأكّل كلها ذات الصرود

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 788-789.

(3)- عبد العزيز فيلاي: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، دار الفجر للنشر والتوزيع-القاهرة، ط2، 1999، ص 155-156، 158.

(4)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 194.

(5)- بن الخطيب: معيار الاختيار، ص 180.

(6)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 90؛ المقدسي: المصدر السابق، ص 216.

الباب الأول:

والجروم، فيها الأترج والجوز واللوز والنخل وقصب السكر والسَّمْسَم والقنّب وسائر البقول التي لا تكاد تجتمع بغيرها.⁽¹⁾

يذكر البكري عن مدينة نكور أن الأرز أكثر خشبها، وأنها كثيرة البساتين والفواكه لا سيما الكُمَّثري والزَّمان⁽²⁾ كما تعتبر إقليما زراعيا على مستوى الممارسة والبستنة بوجه خاص⁽³⁾ أما سبتة فبها كروم وبساتين، وطنجة حولها غراسات كثيرة، وبساتين⁽⁴⁾ ومدينة تيطاوان بما قرية هي أطيب تلك البلاد مزارع، وبها مسارح واسعة ومرج خصبة للماشية⁽⁵⁾.

إنّ هذه الاشارات تدل على عناية خاصة بتطوير هذه الزراعة لأهم مدن المغرب الأقصى، داخل الحصون وعلى حافة الأتغار (الزراعات المسقية)، كما سجلنا ظاهرة البستنة والأجنّة لمدن المغرب الأقصى وذلك لأسباب غياب الأمن وكذا عدم وجود سلطة موحدة بالمغرب الأقصى خلال القرن الرابع الهجري/10م.

كانت مناطق الزراعة في البلاد الغربية قبل العهد المرابطي قليلة جدا مثل بعض المناطق التي كانت حول تلمسان وفاس وسبتة ودرعة، ويدل على عدم الاهتمام بالزراعة في البلاد الغربية أن سهول سواحلها الغربية قبل الفتح المرابطي كانت مأسدة⁽⁶⁾؛ واختلف الحال مع المرابطين فقد عمت الزراعة جميع مناطقها سهولا وجبالا حتى أن ذكالة وحدها كانت تزرع منطقتها من السوس إلى مراكش⁽⁷⁾.

وخلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م خرج المغرب الأقصى منذ نهاية القرن الرابع الهجري/10م عن نفوذ بني زيري، ثمّ تصدع حكمهم وانحسر في بداية القرن الخامس الهجري/11م، كما

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 90.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 764؛ عيسى بن ذيب: المغرب والأندلس في عصر المرابطين -دراسة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430هـ/2009، ص 293، 294.

(3)- Vanacker cl : Géographie économique de l'Afrique du nord, p673.

(4)- البكري: المصدر السابق، ص 781، 782؛ حماد فضل الله الصالحين صالح: تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448-541هـ/1056-1146م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012، ص 30.

(5)- البكري: المصدر السابق، ص 785.

(6)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 88. هاشم العلوي: المرجع السابق، ج2، ص 41.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 96، 84؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 195.

الباب الأول:

ساهم ضعف الدولة في الأندلس، في عدم التدخل في شؤون المغرب الأقصى، حيث انتهى بسقوط الخلافة الأموية وبدء عصر ملوك الطوائف.

كما ظهرت عدة إمارات بالمغرب الأقصى، مما شجع هذا رجال من صنهاجة-لمتونة وجدالة ومسوفة ولمطة- على التحالف وتشكيل دولة المرابطين في منتصف القرن الخامس الهجري/11م. إنّ أخذ صنهاجة زمام المبادرة بتشكيل دولة لتوحيد مدن المغرب الأقصى تحت سلطة واحدة، وإعادة الاستقرار السياسي واستتباب الأمن، سمح للنشاط الزراعي والتجاري أن يزدهر من جديد. إذ تميزت الفترة المرابطية بتنوع المحاصيل ووفرة الانتاج، وقد عمت زراعة القمح والشعير والحنطة البلاد الغربية كلها سهلا وجبلا، خاصة السهول الغربية.

"وكان قبل ذلك يطير الطائر حولها، فيسقط من العطش والرمضاء" هكذا وصف صاحب الاستبصار مدينة مراكش قبل أن تصبح حاضرة ملك المرابطين⁽¹⁾.

ارتبطت بداية نشأة المجال الزراعي لمراكش، ارتباطا وثيقا بالتحويلات السياسية التي عرفها الجنوب المغربي في منتصف القرن الخامس الهجري/11م ونتج عنها ميلاد المرابطين واختيار موقع مراكش موضعا لتأسيس مدينة تكون عاصمة له، فهذا الاطار الجغرافي كان إلى حدود هذا التاريخ "خلاء لا أنيس به" ولا يثبت "إلا السدر والحنظل"⁽²⁾.

والظرفية السياسية ساهمت بقوة في توفير الشروط الضرورية، لتهيئ وسطا طبيعيا ذا مميزات مناخية غير مساعدة على ممارسة النشاط الزراعي، خاصة منها مشكل المياه، وتعبئة الموارد البشرية اللازمة لكل ذلك، ثانيهما اتساع دائرة التعمير التي عرفتها المدينة الجديدة ومجالها، وما تولد عنها من حاجيات متزايدة لسكان ذات طاقة استهلاكية في صعود، تبعا لنمو سكانها وتوفيرها قوة للعمل والانتاج⁽³⁾.

(1)- مجهول: الاستبصار، ص 210.

(2)- ابن عذاري: البيان، ج3، ص 15.

(3)- محمد رابطة الدين: مراكش زمن حكم الموحدين، ط2، ج1، مؤسسة الأفاق للنشر والتوزيع-مراكش، 2016، ص 207-208.

الباب الأول:

فمدينة مراکش بناها يوسف بن تاشفين سنة 470هـ/1077م⁽¹⁾، تسمى بساتينها بماء مستخرج بصنعة هندسية كما أشرنا سابقا، فكثرت بها البساتين والجنات وهي أكبر مدن المغرب الأقصى وبينها وبين درن نحو 20 ميلا، وهي كثيرة الزرع والضرع تحرثها دكالة وجنتها نفيس، وحولها من البساتين والجنات التي يسمونها البحائر لعظمتها ما لا يحصى كثرة، وجبل درن فيه كلّ طريفة من الثمار وغرائب الأشجار والماء، وفيه من الفواكه التين الكثير الطيب الكبير، وفيه العنب المستطيل العسلي الذي لا يوجد في أكثره نوى، ومنه يتخذ الزبيب، وفيه الجوز واللوز والسفرجل والرمان والآجاص والكمثري والمشمش والأترج والقصب الحلو، وشجر الزيتون والخرنوب وسائر الفواكه⁽²⁾.

ومن المدن التي استعادت ازدهارها الزراعي بعد خرابها كما أشرنا سابقا، مدينة البصرة فأصبح لها عمارات وغللات، وأكثر غلاتها القطن، والقمح وسائر الحبوب بها كثير، كانت تعرف ببصرة الألبان وتعرف أيضا ببصرة الكتان⁽³⁾.

كما أصبحت بلاد غمارة كثيرة الشجر والغياض وطولها نحو ثلاثة أيام، كما تضاعفت زراعة القطن بمدينة داي وتادلة ويسافر به إلى كلّ الجهات⁽⁴⁾.

نلاحظ عودة الزراعة في القرى والحصون والقلاع، فنواحي مدينة فاس أضحت تنافس المدن الكبرى في الزراعة والتجارة، فمدينة صَفْرُوي أكثر أهلها فلاحون وزروعهم كثيرة ولهم جمال ومواش وأنعام، أما حصن قلعة مهدي فلها مزارع وغللات وبقر وغنم⁽⁵⁾.

ومن المدن التي تعتمد على الزراعة السقوية مدينة أغمات وريكة وحولها جنات محدقة وبساتين وأشجار ملتفة، وبها أرحاء التي يطحنون بها الحنطة⁽⁶⁾.

(1)- يُرجح ابن عذاري أن سنة بناءها 463هـ/1071م. البيان، ج3، ص 18، أما الإدريسي فيجعلها سنة 470هـ/1077م؛ المصدر السابق، ص 83.

(2)- الإدريسي: المصدر السابق، ص80، 83-85؛ مجهول: الاستبصار، ص 209.

(3)- نفسه، ص 186؛ نفسه، ص 189.

(4)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 187، 93، 94؛ بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال (3-5هـ/9-11م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 1425هـ/2004م، ص 90.

(5)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 95.

(6)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 82؛ عيسى بن ذيب: المرجع السابق، ص 291.

الباب الأول:

كما كانت قرية أم الربيع على واد كبير وبها الألبان والأسمان ونعم رغدة وحنطة في نهاية الرخص، وبها بقول ومزارع القطاني والقطن والكمّون وهي في جنوب الوادي⁽¹⁾.

كما كان سهل بليونش يعتمد في سقاية الجنات وبساتين الأشجار والفواكه وقصب سكر والأترج الذي يتجهز به إلى ما جاور سبتة من البلاد لكثرة الفواكه به، على مياه جارية وعيون مطردة⁽²⁾.

وهذه الإشارات تدل على اهتمام الدولة المرابطية بالثروة الزراعية والحيوانية، والعناية الخاصة بالتجارة، فالاهتمام بفرض الأمن والاستقرار السياسي للمغرب الأقصى دفع بالجماعات الساكنة بمدن المغرب الأقصى لاستقرار والدعة والحرص على استصلاح الأراضي وزراعتها بدل التناحر والاقتيال فيما بينهما.

غير أننا نلاحظ أن الإقليم الذي تكون فيه حاضرة الدولة كان يحظى باهتمام كبير من طرف السلطة الحاكمة، ربما لأن حاشية السلطان لها أملاك وأراضي حول هذه الحاضرة تعني بها أشد الاعتناء على حساب الأقاليم الأخرى التي تحت سيطرتها.

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 88.

(2)- نفسه، ص 182؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 195.

الباب الأول:

- الزراعة البدوية:

إنّ الملاحظات التي يمكن لنا أن ندونها هنا أن الإنتاج الوفير لبوادي المغرب الأوسط سواء الإنتاج الزراعي أو تربية الحيوانات والنحل قد تراجع - كما أشرنا فيما سبق - خلال القرن الخامس الهجري/11م وكذا تراجع إنتاج التين، بل نجد أن بادية بجاية ومرسى الخزر وشرشال التي أوردها الإدريسي خلال القرن السادس الهجري/12م قد كانت تزرع بها أغلب المحاصيل سواء الحبوب أو الفواكه بل حتى النباتات النسيجية ناهيك عن تربية الحيوانات والنحل⁽¹⁾.

في حين اختص إنتاج الفواكه في القرن الخامس والسادس الهجريين/11-12م وذلك لانتشار البساتين التي تمثل الفواكه جل غلاتها والتي احتمت من بطش العرب الهلالية بأسوار المدن⁽²⁾ لكن هذا لم يمنع من تضرر الإنتاج الزراعي خاصة في شرق الدولة الحمادية من العرب الهلالية وذلك بفعل تقاسم الغلات معهم⁽³⁾.

كما نلاحظ أيضا تحول مراكز الإنتاج الزراعي إلى الجهة الغربية فكثير من الفواكه التي ذكرناها كانت تنتج بتلمسان وجبالها وهنين ووهران باستثناء قسنطينة وبجاية اللتين ظلتا محافظتين بعض الشيء على مكانتهما ولا غرابة في ذلك أمام اتصافهما بالحصانة أما أغلب مناطق الجهة الشرقية للمغرب الأوسط فلقد تراجع إنتاجها ولئن كنا قد بينا الأثر السلبي للعرب الهلالية على الدولة الحمادية فإننا لا يمكن أن نتجاهل أيضا الدمار الذي ألحقته ثورة الميورقيين والتي كانت آثارها أعظم على الجهة الشرقية من المغرب الأوسط⁽⁴⁾ في حين بذل الموحدون قصارى جهدهم للحيلولة دون تمكين الميورقيين من الجهة الغربية، ولقد أورد ابن خلدون قولاً في هذا الجانب يعكس فداحة التخريب من جهة ويبين المناطق التي طالها من جهة أخرى فيما حرب من أمصار المغرب الأوسط في فتنة ابن غانية وباجلاب هؤلاء الأحياء من زناة وطلوعهم عن أهلها بسوم الخسف والعيث والنهب وتخطف الناس من السابلة وتخريب العمران ومغالبتهم حاميتها من عساكر الموحدين مثل قصر عجيسة وزرقة والخضراء والشلف ومتيجة وحمزة ومرسى الدجاج والجببات

(1)- المصدر السابق، ص 115-116، 153، 112-114.

(2)- عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 193.

(3)- نفسه، ص 158.

(4)- نفسه، ص 162.

الباب الأول:

والقلعة فلم تبصر بها نار ولا لفحت بها لنافخ ضرمة ولا صرخة لها آخر الدهر ديكة ولم يزل عمران تلمسان يتزايد وخطتها تتسع⁽¹⁾ إلى جانب فتنتي الأعراب والميورقيين فلقد كان للضرائب التي فرضها المرابطون في آخر عهدهم والخراج الذي فرضه عبد المؤمن الموحي تأثير على تراجع الإنتاج الزراعي⁽²⁾.

-زراعة الحصون والقصور:

عندما أسقط الموحدون حكم المرابطين في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/12م، توسعوا شرقا وقضوا على الحماديين والنورمانديين، ونتيجة لهذه الصراعات فقد تركت تأثيرا عظيما على الاقتصاد، مما جعل الدولة تتبع منهجا معيناً للنهوض بالاقتصاد، حيث قامت بتنظيم التجارة الداخلية، كما اعتنت اعتناء كبيرا بالفلاحة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد.

اختصت الحياة الاقتصادية خلال العهد الموحي بمجموعة من المميزات، والكائنة ضمن مجال جغرافي متميز يقابله وضع سياسي تتجاذبه القوى المسيطرة على بلاد المغرب الإسلامي آنذاك، والشديدة التأثير في الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي وكذا التأثير بها، حيث كانت للمصالح الاقتصادية أدوار معتبرة في توجيه السياسات الداخلية والخارجية لدويلات المنطقة، خلال مراحل الازدهار والانفتاح أو خلال مراحل الضعف والتقهقر؛ لذلك عرفت تحولات متعددة غيرت من الطبيعة العامة لذلك الاقتصاد، متأثرة بمجموعة من العوامل⁽³⁾.

ظلت المقومات الطبيعية للمغرب الأوسط والتي ساعدت على نمو تلك الثروة الزراعية والحيوانية التي ذكرناها سابقا في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية/10-11-12م، ثابتة لم تتغير "التربة والجبال والأنهار"، لكن تغير الاهتمام بالزراعة منذ منتصف القرن السادس الهجري/12م نتيجة لظروف سياسية وأخرى اجتماعية.

(1)- ابن خلدون: العبر، ج7، ص 108.

(2)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 165، 184.

(3)- حورية سكاكو: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحي والزياني من القرنين (6-10هـ/12-

16م)-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 1434-1435هـ/2013-

2014م، ص 24.

الباب الأول:

فالإدريسي عند ذكره المدن الساحلية للمغرب الأوسط ذكر تراجع المدن الساحلية عن نشاطها الزراعي والانتقال إلى الحصون والقصور وذلك بسبب هجمات النورمان فيقول: "عن مدينة جيغل أنه لما ظفر بها أسطول الملك رجار ارتفع أهلها إلى جبل على بعد ميل من المدينة وبنو هناك مدينة حصينة، وهي الآن خراب مهدمة الديار كان بها الألبان والسمن والعسل والزروع الكثيرة وبها الحوت الكثير العدد المتناهي الطيب والقدر"⁽¹⁾.

وخلال العهد الموحدى ظلت بلاد المغرب الإسلامي تتمتع بالازدهار في هذا المجال، دون إغفال أهمية الاستفادة الكبيرة من الخبرة الأندلسية في هذا المجال، والتي ساهمت في تطور الزراعة⁽²⁾. ولقد أظهرت الرسائل الموحدية على مدى اهتمام الموحدين بالنشاط الفلاحي والزراعي⁽³⁾ من خلال غرس الأشجار، ومد قنوات المياه إلى البساتين والدور⁽⁴⁾، وتجلي ذلك الاهتمام أيضا بمراقبة الدولة لأحوال الزراعة وتقديم النصائح العملية للزراع⁽⁵⁾، ولعل خير دليل على التوسع الزراعي وكثرة المحاصيل وتنوعها، ما أورده الرحالة والجغرافيون الذين زاروا المنطقة خلال هذه المرحلة، وما ذكره صاحب الاستبصار عن عديد من مدن المغرب الأوسط ومنها بجاية فهي كثيرة الفواكه والأنهار، وجميع الخيرات...⁽⁶⁾، وتلمسان التي ذكرها الإدريسي حيث قال: غلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة وخيراتها شاملة، ولحومها شحمية سمينة"⁽⁷⁾.

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 124-125.

(2)- محمد سعداني: الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط (من القرن 7-9 الهجريين/13-15 الميلاديين)، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة-قسم التاريخ، وهران، الجزائر، السنة الجامعية 1436-1437هـ/2015-2016م، ص 162، 164، 163.

(3)- مزوزية حداد: سياسية الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية 515-668هـ/1121-1269م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 1433-1434هـ/2012-2013م، ص 189-190.

(4)- ما قام به الموحدون بمدينة قفصة بعد تحريرها من ابن الرند، من تنظيم الزراعة والسقاية. رسائل موحدية-مجموعة جديدة- تحقيق ودراسة: أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، ط1، 1995م، ج1، ص148.

(5)- حورية سكاكو: المرجع السابق، ص 24.

(6)- مجهول، ص 129، 130.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 101.

الباب الأول:

لكن نتيجة لحروب الموحدين ضد بني غانية الذين دخلوا بجاية 580هـ/1184م، ثم سنة 599هـ/1203م، واستردها منهم الناصر الموحيدي (595-610هـ/1199-1213م) سنة 601هـ/1204م وأصبحت بذلك كمدينة تابعة لتونس التي يحكمها أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص⁽¹⁾.

وقد تراجعت الكثير من مدن المغرب الأوسط نتيجة هذه الحروب والتخريب الذي اتبعه بنو غانية مثل تاهرت ومنيعة وشلف ومرسى الدجاج وأرشكول وقصر عجيسة وحمزة⁽²⁾.

وفي منتصف القرن السادس الهجري/12م وقع بإفريقية حدث بارز هو دخول الموحدين وإنهاء الدولة الزيرية (555هـ/1160م) حيث سبقتها وقوع قواعد مهمة بالمغرب الأدنى بأيدي النورمان، مثل جزيرة جربة (539هـ/1135م) وطرابلس (541هـ/1146م) والمهدية (543هـ/1148م)، وكذا الغارات المدمرة التي كانوا يقومون بها على السواحل، مما جعل السكان بين ملتزمين لمدنهم، أو نازحين إلى المناطق الداخلية من البلاد ذات الحصون المنيعة، أضف إلى ذلك قيام العديد من الجماعات بتأسيس إمارات مستقلة خارج نفوذ السلطة⁽³⁾. أدى ذلك إلى تقلص الأراضي الزراعية وأهيار المدن الصناعية والتجارية.

أخذت الدولة الموحدية زمام المبادرة لتحرير سواحل الدولة الزيرية من الاحتلال النورماني، وكذلك إنهاء سيطرة جميع الأسرة التي حكمت المدن الإفريقية (قابس، سفاقس، قفصة، بنزرت، الأريس، تونس)، ووضعت حدا للعرب الهلالية في موقعة سطيف⁽⁴⁾، والقرن⁽¹⁾ التي جرت أحداثهما بين الجيش الموحيدي

⁽¹⁾ صالح بعيزيق: بجاية في العهد الحفصي دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006، ص 64.

⁽²⁾ ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 252، 253، 254، 255، 256.

⁽³⁾ أمين توفيق الطيبي: دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، تونس، ج 2، 1997، ص 129-130، 131، الهادي روجي ادريس: الدولة الصنهاجية، ج 1، ص 310، 311، 312. بن زاوي طارق: استقلال المعز بن باديس الزيري عن الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430هـ/2009م، ص 179-180.

⁽⁴⁾ - في صفر في سنة 548هـ/1153م، كانت الحرب بين عساكر عبد المؤمن والعرب عند مدينة سطيف، وذلك أن عبد المؤمن، لما فتح بلاد بني حماد بجاية، اجتمعت العرب وهم بنو هلال والاثبج وعدي ورياح وزغبة، وتحالفوا على التعاون والتعاقد وعزموا على لقاءه بالرجال والأهل والمال وقالوا: ((إن جاورنا عبد المؤمن أجالنا من بلاد المغرب، وليس الرأي إلا اللقاء معه، وأخذ بالجد، وإخراجه من البلاد قبل أن يتمكن))، واتصل الخبر بصاحب صقلية الفرنجي، فأرسل إلى أمراء العرب وهم محرز بن زياد، وجبارة بن كامل، وحسن بن ثعلب، وعيسى بن حسن، وغيرهم، يحثهم على ذلك، ويعرض عليهم أن يرسل إليهم خمسة

الباب الأول:

بقيادة عبد المؤمن بن علي (ت 524-558هـ/1130-1163م)⁽²⁾ حدا فاصلا لنهاية تحركات هاته القبائل وخضوعها للسلطة المركزية الموحدية، ورأى عبد المؤمن أنه لا يستطيع القضاء على العصبية القبلية

آلاف فارس من الفرنج يقاتلون معهم على أن يرسلوا إليه رهائن، فشكروه وقالوا: " لا حاجة بنا إلى نجدته، ولا نستعين على المسلمين بغيرهم". وساروا في عدد لا يحصى. وكان عبد المؤمن قد رحل من بجاية إلى بلاد المغرب. فلما بلغه خبرهم جهز إليهم جيشا من الموحدين زهاء ثلاثين ألف فارس، ومقدمهم أبو سعيد يخلف، وعبد العزيز وعيسى أولاد أبي مغار، وكان العرب أضعافهم، فاستخرجهم الموحدون، وتبعهم العرب إلى أن وصلوا أرض سطيف بين جبال فصدتهم الموحدون بغتة والعرب على غير أهبة، والتقى الجمعان واقتتلوا أشد قتال وأعظمه، فأنجلت المعركة عن هزيمة العرب، وذلك في يوم الخميس غرة صفر. وتركوا أموالهم وأهاليهم وأولادهم ونعمهم. فأخذ الموحدون جميع ذلك وعادوا به إلى عبد المؤمن. فقسم الأموال في عسكره وترك النساء والأولاد تحت الاحتياط. ونقلهم معه إلى مراكش فأنزلهم في المسكن الفسيحة، وأمر عبد المؤمن محمدا بمكاتبة العرب ويعلمهم أن نسائهم وأولادهم تحت الاحتياط والحفظ والصيانة. وأمرهم أن يحضروا ليسلمهم إليهم. فلما وصل كتابه إليهم سارعوا إلى المسير إلى مراكش. فأعطاهم عبد المؤمن نسائهم وأولادهم، وأحسن إليهم، ووصلهم بالأموال الجزيلة، وأقاموا عنده، واستعان بهم على ولاية ابنه محمد ولي العهد. ليفني برونفصال: مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤتمية، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المغرب، ج 10، 1941م، ص 29-34؛ أبي بكر بن علي الصنهاجي البيذق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة-الرباط، 1971م، ص 75-76. شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: عبد المجيد ترحيني، ج 24، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 166-168؛ محمد بن أحمد التجاني: رحلة التجاني، قدم لها: حسن حُسني عبد الوهاب، دار الكتاب العربي، تونس، 1981م، ص 280؛ ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 28؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، صح: محمد يوسف الدقاق، ط 1، ج 9، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ/1987م، ص 390-391.

(1) - بعد انتصار عبد المؤمن بن علي على النورمان بالمهدية أراد التخلص من البدو، وتشريكهم في معارك الأندلس، وترحيلهم حتى يتمكن من بسط نفوذهم على دواخل البلاد، غير أن هذه القبائل تفتنت إلى هذه الخطة، وواجهتها بالرفض، وانسحبت إلى جهة القيروان حيث نزل حوالي 80 ألف بين القرن-وهي نقطة الارتكاز الثانية للقبائل البدوية بعد ناحية باجة، وقطع عبد المؤمن الطريق الصحراوي الذي يستعمله العرب عند الانسحاب، وبهذا حوصرت قبائل العرب من الجهتين وحدث الارتباك في صفوف العرب، وقسمهم: فاختار جبارة بن كامل ومسعود بن زمام الفرار فيما ثبت محرز بن زياد الرياحي، واستمروا في الحرب إلى غاية مقتله، وكانت معركة دامية بالقرن انتهت بانكسار شوكة القبائل البدوية المحاربة بعد غنم أموالهم وتخميسها وتم بهذا إخضاعهم للسلطة الموحدية ونظمها، وتلاحمها مع البربر، وجعل نظاما مذهبيا إصلاحيا وسياسيا موحدًا جعل سكانها يشعرون بانتمائهم إلى موطن واحد، وقد استمر هذا الاعتقاد حتى نهاية الحكم الموحد في المغرب الأوسط خلال العقدين الثالث والرابع من القرن السابع للهجرة/13م. وكانت أحداث هذه المعركة يوم 15 ربيع الآخر 556هـ/1160م. التجاني: المصدر السابق، ص 54؛ محمد حسن: الجغرافيا، ص 98-99.

(2) - بوع بوع بالخلافة بعد وفاة المهدي بن تومرت سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة، وملك كثيرا من بلاد المغرب، وقام بأمر الموحدين وافتد الغزاة واجمع على غزو بلاد المغرب، فغزا غزوته الطويلة-من سنة أربع وثلاثين إلى سنة إحدى وأربعين- وتلقب بالمهدي قبل وفاته، توفي سنة 558هـ. أبي عبد الله محمد الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضور، ط 2، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت)، ص 7-8.

الباب الأول:

والنزعة العنصرية، إلا بالحيلولة بينهم وبين أسبابها، وأهم أسبابها يومئذ هو تكتلهم وتعصبهم مع بعضهم البعض، فقرر تقسيم قبائلهم، ونقل نصف القبيلة إلى أبعد مكان في البلاد ودججه في قبيلة أخرى، ونقل نصف هذه ودججه واقاراه مع النصف الباقي من الأولى، وبذلك يقع التدامج والتمازج، فتقل روح العصبية، ويتناسى الناس الأحقاد والعدوات، وتزول تدريجيا من نفوسهم، وقد نجح عبد المؤمن في سياسته هذه نجاحا موفقا - فرق تسد - أجبر هؤلاء على الاتجاه نحو الاستقرار والانخراط في المنظومة الاجتماعية في بلاد المغرب الأوسط⁽¹⁾.

ولم ينتج عن جهود الموحدين إلا انتعاش جزئي يتمثل باتساع نطاق الزراعة في الساحل قمحا وشعيرا وقصب سكر واستفادة من الأخشاب في منطقتي بجاية وتونس، بالإضافة إلى ازدهار الحرير في قابس، ويلاحظ أن انحسار الزراعة أدى إلى اتجاه قوي نحو البستنة، فأصبحت المحاصيل الرئيسية للبلاد فقابس لها واد يسقي بساتينها وأرياضها ومزارعها، وجناتها أكثر إلى البحر، وهي كثيرة الثمار والموز بها كثير وليس بإفريقية موز إلا فيها، وفيها شجر التوت الكثير ويربي بها الحرير، وحريرها أطيب الحرير وأرقه وليس يعمل بإفريقية حرير إلا بها، فيقال إنه ما اجتمع في مائدة رجل ثلاثة أشياء متضادة المواضع إلا في مائدة من يسكن قابس، يجتمع فيها الحوت الطري ولحم الغزال الطري والرطب الجني⁽²⁾ والزيتون في سفاقس وزيتها أطيب من كل زيت إلا الشرقي ومنها يمتار أهل إفريقية الزيت⁽³⁾، والكروياء والكمون في قفصة وقسطيلية، وأهتم أهل قفصة بالزهور وصناعة ماء الورد، وقد كانت كلها مناطق زراعة وما البستنة إلا بعض انتاجها وليس عليها الاعتماد⁽⁴⁾.

إلا أن الموحدين شُغلوا في الثلث الأخير من القرن السادس الهجري/12م في الأندلس بمحاربة الممالك النصرانية، وفي إفريقية بالتصدّي لبني غانية بدأت حروب بني الغانية منذ سنة 580هـ/1184م إلى

(1) - ابن خلدون: العبر، ج6، ص 28؛ محمد المهدي بن علي شغيب: تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث-قسنطينة،

1400هـ/1980م، ص 43.

(2) - مجهول: الاستبصار، ص 112-113.

(3) - نفسه، ص 116-117.

(4) - عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 193، 194.

الباب الأول:

سنة 633هـ/1235م) من جماعات المرابطين في ميورقة، وقراقوش العُزَّ، والقبائل العربية المتحالفة معهم (568هـ/1172م)⁽¹⁾.

لقد أدت هذه الحروب إلى تراجع بعض مدن المغرب الأدنى، يذكر لنا الإدريسي أن مدينة القيروان وصبرة ورقادة منها ما أصبحت أطلالا دارسة وأخرى خرابا ليس بها ساكن بافساد العرب لها⁽²⁾.

كما كانت قرطجينة المشهورة بالطيب، وكثرة الفواكه وجودة الثمار واتساع الغلات ومن غلاتها القطن والقنب والكروياء والعصفر خرابا لا ساكن بها⁽³⁾.

ومن التي لحقها الخراب مدينة أبة وهي بغربي الأريس وكان بها الزعفران ما يضاهاى الزعفران الأندلسي في الكثرة والجودة، فأصبحت معظمها خراب⁽⁴⁾.

غير أن مدينة طرابلس التي كانت كثيرة شجر التين والزيتون، والفواكه والنخيل، أضحت زمن الإدريسي خالية لأن العرب أضرت بها وبما حولها وغيرت أحوالها وأبادت أشجارها، واستفتحتها الملك رجار في سنة 540هـ/1145م فسبى حرمها وأفنى رجالها وهي الآن في طاعته⁽⁵⁾.

أما مدينة سرت فلم تكن في منأى عن أيدي العرب فقد كان بها الكثير من النخيل والزيتون ومن شجر التوت والأعناب والفواكه إلا أن العرب أتلفتها⁽⁶⁾.

كما تضررت قفصة وواحاتها فقد حاصرها عبد المؤمن بن علي، ثم حفيده يعقوب المنصور سنة 583هـ/1187م فقطع نخيلها وعاد السور أثرا بعد عين، وعاملهم بحكم المساقاة، معتبرا أملاكهم فيئا⁽⁷⁾.

(1)- ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 252، 253، 254، 255، 256؛ أمين توفيق الطيبي: المرجع السابق، ج 2، ص 131-132.

(2)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 146، 147. النويري: المصدر السابق، ج 24، ص 120، فوزية كراز: السيطرة الاقتصادية الماللية بالمغرب الاسلامي، دوريسة كان التاريخية، ع 12، يونيو 2011، ص 53.

(3)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 148.

(4)- نفسه، ص 155.

(5)- هناك تناقض في حديث الإدريسي؟ وهو ليس موضوعيا في هذه المسألة؟ نفسه، ص 162.

(6)- نفسه، ص 148.

(7)- محمد حسن: المدينة والبادية، ج 1، ص 297.

الباب الأول:

ويحسن التنبيه إلا أن بعض المدن الحصينة بالمغرب الأدنى حافظت على استقرارها وازدهارها داخل أسوارها فيذكر لنا الإدريسي كيف أن مدينة سفاقس عليها سور من حجارة وأبواب عليها صفائح من حديد، ويجلب إليها من مدينة قابس نفيس الفواكه وعجيب أنواعها ما يكفيها ويربي كثرة ورخص قيمة ويصاد بها من السمك ما يعظم خطره ويكبر قدره، وجُل غلاتها الزيتون والزيت، دخلها النورمان سنة 543هـ/1148م، وهي الآن معمورة⁽¹⁾.

فكان لمدينة توزر سور حصين، وبها نخل كثير جدا، وتمرها كثير يعم بلاد إفريقية، وبها الأترج الكبير الحسن الطيب، وأكثر الفواكه التي بها في حال معتدلة، وبقولها كثيرة موجودة متناهية في الكثرة والجودة، وسعر الطعام بها في أكثر الأوقات غالٍ لأنه يجلب إليها وزرع الحنطة والشعير بها قليل يسير⁽²⁾.

كما سورت كذلك مدينة قفصة وكان بها أسواق عامرة ومتاجر كثيرة وصناعات قائمة، ويحيط بها نخل كثير، يشتمل على ضروب من التمر العجيب، ولها جنّات وبساتين جميلة، ويوزع بها ضروب من غلات الحنّاء والقطن والكمون⁽³⁾.

أما مدينة قابس حقت بها من نواحيها غابات وحنّات ملتفة وحدائق مصطفة وفواكه عامة رخيصة، وبها من التمر والزروع والضياع ما ليس بغيرها من البلاد، وعليها سور منيع، وكان بها فيما سلف طرز يعمل بها الحرير الحسن، وبها الآن مدايع للجلود⁽⁴⁾.

أما عن القصور فقد أصبحت تنافس المدن بخيراتها فيذكر الإدريسي قصر سجّة بينه وبين قابس ثلاثة أميال به سوق ودباغة وحريريون كثيرون⁽⁵⁾، أما المنستير ليس لها جنّات ولا بساتين ولا نخل ولا فاكهة إلا ما يجلب إليها من قصورها الثلاثة، والأعراب لا تضرهم في شيء من شجرهم ولا من عمارتهم⁽⁶⁾.

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 142.

(2)- نفسه، ص 138، مجهول: الاستبصار، ص 155، مريم محمد عبد الله جبوده: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحد والحقصي، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، رسالة دكتوراه، 2008م، ص 64-65.

(3)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 138-139.

(4)- نفسه، ص 137؛ محمد بن أحمد التجاني: المصدر السابق، ص 87-88.

(5)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 141.

(6)- نفسه، ص 144.

الباب الأول:

أما مدينة زويلة فلها أسوار عالية حصينة جدا وبخارجها حمى كان قبل دخول العرب أرض إفريقية وإفسادهم لها جنّات وبساتين بسائر الثمار العجيبة والفواكه الطيبة، ولم يبق الآن منها بهذا الحمى المذكور شيء، وعلى مقربة من هذه المدينة قصور فيها زروع كثيرة ومواش وأغنام وأبقار وإصابات كثيرة في القمح والشعير وبها زيتون كثير يعتصر منه زيت طيب عجيب يعم سائر بلاد إفريقية⁽¹⁾.

قصر لبدّة به صناعات وسوق عامرة، وله نخل كثير وزيتون يستخرج منه زيت في وقته، وكذلك قصور السوق أهلهما يحرثون الشعير على السقي والعرب يخزنون بها طعامهم⁽²⁾.

فقد حافظت مدينة تونس على ازدهارها فيحيط بها من جميع جهاتها فحوص ومزارع للحنطة والشعير، وهي أكبر غلاتها وجل معاملات أهلها مع ثقات العرب وأمرائها، وهي الآن موفورة الخيرات، وجميع جناتها ومزارع بقولها في داخل سورها، وليس لها خراج السور شيء، يُعوّل عليه، والعرب تجاور أرضها وتأتي بأنواع الحبوب إليها، ومن العسل والسمن ما يكفي أهلها غدقا، ويعمل بها من الخبز وأنواعه ما لا يمكن عمله في غيرها من البلاد⁽³⁾.

مدينة بنزرت فيها حوت كثير، وقربها بحيرة فيها من أنواع الحوت ما لا يحصى، ولها غلة عظيمة فإنه منها يحمل الحوت إلى جميع بلاد إفريقية، وأكثر حوت تونس إنما هو من بنزرت، وأجناس هذا الحوت وأنواعه تتصير⁽⁴⁾.

مدينة طبرقة بينها وبين باجة بحيرة عظيمة فيها أنواع كثيرة من الحوت، وبها بوري ليس له في الدنيا نظير، يقال إنه يوجد في الحوت الكبير منها عشرة أرتال وأزيد، وأهل تلك النواحي يستخرجون دهنه ويستعملونه في مصابيحهم⁽⁵⁾.

ومدينة باجة كثيرة القمح والشعير، ولها من الغلات ما ليس بالمغرب مثله كثرة وجوده في المواضع المضاهية لباجة، والعرب مالكة لخراج قطرها ومتصل أرضها⁽⁶⁾، ومنها إلى الأربس حيث مزارع الحنطة

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 144-145.

(2)- نفسه، ص 175-176.

(3)- نفسه، ص 147.

(4)- مجهول: الاستبصار، ص 125.

(5)- نفسه، ص 126.

(6)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 1525-153، مجهول: الاستبصار، ص 160-161.

الباب الأول:

والشعير ويدخر بها منها الشيء الكثير، وعلى مرحلتين مدينة تامديت فغلات أهلها المقدار الكثير من الحنطة والشعير، ومزماجنة يصيبون من القمح والشعير المقدار الكثير ما يعم بالكفاف وزيادة⁽¹⁾. ونتيجة للحروب التي درات بين بنو غانية والجيش الموحدى بقيادة أبي زيد بن حفص بإفريقية منذ سنة 596هـ/1198م فقد طال تخريبهم للمدن الإفريقية كقفصة، والمهدية، وطرابلس وقابس وصفاقس والجريد، وباجة والأريس، مما أدى إلى تراجع حاد في الزراعة والتجارة.⁽²⁾ ومع مطلع القرن السابع الهجرى/13م نلاحظ تراجع الدولة الموحدية سياسيا مما أثرا سلبا على الزراعة والصناعة والتجارة.

⁽¹⁾- الإدريسي: المصدر السابق، ص 154-155.

⁽²⁾- ابن خلدون: العبر، ج6، ص 259، 260، 261.

الباب الأول:

ويحسن التنبيه إلى أن الموحدين حافظوا على مستوى الانتاج المرابطي، وضاعفوا انتاج بعض المحاصيل بأن شجعوا زراعته في مناطق جديدة، كما وفد إلى المغرب في عهد الموحدين مهرة الفلاحين من إفريقية واستوطن بعضهم سلا، وأنشأوا بها البساتين، وعلموا أهلها الفلاحة والغراسة⁽¹⁾.

والشاهد على ذلك ما فعلوه بالنسبة لزراعة الحبوب والفواكه في فاس وتازا وتلمسان ومراكش ودرن، واتسعت زراعة السكر في السوس وامتد نطاقها إلى سلا ومراكش ووادي نفيس، وأصبح سكر المغرب يعم الآفاق، وضاعف الموحدون انتاج الزيتون وخاصة في مراكش وفاس ومكناسة ودرن ودرعة، وبعد أن كان المغاربة لا يعرفون سوى زيت المرحان (الأرقان) أصبحوا لا يستطيعون غير زيت الزيتون⁽²⁾. وظهر انتاج التمر في مراكش وجنوب تلمسان، وقطع الأخشاب في جبال غمارة ومنطقة فاس، وجمع الأعشاب الطبية في منطقة فاس، والاستفادة من ثمر شجر التاكوت لأعمال الدباغة في درعة، ومن هنا فالعهد الموحد يمثّل امتدادا للعصر المرابطي من حيث زيادة مساحات المناطق الزراعية وتنوع المحاصيل وكثيرة الانتاج⁽³⁾.

"أكثر بلاد المغرب جنات وبساتين وأعناب وفواكه وجميع الثمرات"⁽⁴⁾ هكذا وصف صاحب الاستبصار مدينة مراكش خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي.

إلى جانب الأراضي الفلاحية المعروفة إلى نهاية حكم المرابطين، يلاحظ أن الخريطة الفلاحية لمراكش عرفت خلال فترة حكم الموحدين، خاصة في عهد الخلفاء الأوائل منهم، ظهور أراضي جديدة يبدو أن مساحتها كانت هامة لاعتبارين، أولهما مساهمتها الكبيرة في تشكيل حزام أخضر محيط بالمدينة، عنصر تسمح به شهادتان معاصرتان، محتوى الأولى وهي لصاحب الاستبصار "وحولها من البساتين والجنات التي يسمونها البحائر العظمى ما لا يحصى كثرة"⁽⁵⁾، أما الثانية فهي لابن صاحب الصلاة ونصها: "إذ كانت المواضع المتصلة بالمدينة قد ضاقت أفنيتهما بسبب البحائر والجنات المغروسات"⁽⁶⁾، بينما يكمن الاعتبار

(1)- عبد الواحد ذنون طه: دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، ط1، دار المدار الإسلامي، 2004، ص 225.

(2)- مجهول: الاستبصار، ص 210؛ عبد الحميد هلال: المرجع السابق، ص 78.

(3)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 195.

(4)- مجهول: الاستبصار، ص 209، 210.

(5)- نفسه، ص 210.

(6)- عبد الملك بن صاحب الصلاة: المن بالامامة، تح: عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 1987م، ص

الباب الأول:

الثاني في حصيلة حجم المساحة المسقية الجديدة التي قدرها Paul Pascon بحوالي 10.000 هكتار، أي ضعف المساحة المحتملة في عهد المرابطين، لتبلغ المساحة الاجمالية للأراضي المسقية وحدها 15000 هكتار⁽¹⁾

تطور واضح إذن عرفه المجال الفلاحي للمدينة خلال الجهود التي أضفهاها الموحدون على مراكش أن جلبوا المياه من أودية دَرَنْ و غرسوا بحيرة عظيمة بغربي المدينة فكانت الحصيلة بحائر عظيمة بجانبها البساتين، وأعناب وفواكه وجميع الثمرات، وأكثر شجرها الزيتون ففي مراكش اليوم من الزيتون والزيت الذي كان مادة بارزة في لائحة منتوجات المجال الفلاحية حجما وجودة، ما تستغني به عن غيرها من البلاد وتميز بلادا كثيرة، وكان زيتها قبل اليوم دهن المرحان لأنه بتلك البلاد كثير جدا، وزيتون مراكش من زيتون مكناسة وزيتها أرخص⁽²⁾.

أما مدينة فاس فهي كثيرة الخصب والرخاء، كثيرة البساتين والمزروعات والفواكه، وجميع الثمار، وأن عدوة القرويين من هذه المدينة أكثرها بساتين وأشجار ومياه وعيون، وبها أترج جليل، ويقال أن بعدوة الأندلس تفاح حلو يعرف بالأطرابلسي⁽³⁾، ويبعد وادي سُبُو ثلاثة أميال عن فاس وهو أعظم نهر في بلاد المغرب ويتصيّد في هذا الوادي الشابل-أنواع من الحوت- الكثير، ويدخل في هذا الوادي الحوت الكثير، ويتصيد في بعض الأحيان البوري الكبير، ويصل إلى المدينة الحوت الكبير المسمى عندهم بالثُرب يحمله الحمار⁽⁴⁾.

أما بلاد السوس فهي مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها نهر عظيم يصب في البحر المحيط يسمى وادي ماسة وعليه القرى المتصلة والعمائر الكثيرة والبساتين والجنات بأنواع الفواكه والثمار والأعناب وقصب السكر، ومن هذه القرى قرية كبيرة تعرف بتاؤردانت وهي بلاد الله قصب سكر وفيها معاصر السكر كثيرة،

(1)- محمد رابطة الدين: مراكش زمن حكم الموحدين، ج1، ص 210؛

Paul Pascon : Le Haouz de Marrakech, 1tome, Rabat, 1977, p 75.

(2)- مجهول: الاستبصار، ص 209-210؛ بغداد غربي: العلاقات التجارية للدولة الموحدية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1436هـ/2015، ص 26-27، 28؛ محمد رابطة الدين: مراكش زمن حكم الموحدين، مؤسسة الآفاق، المغرب، ط2، 2016، ص 210-211. المراكشي: المصدر السابق، ص 447.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص796. الحميري: الروض المعطار، ص 435.

(4)- مجهول: الاستبصار، ص 181، 184، 185؛ يوسف عابد: المرجع السابق، ص 420.

الباب الأول:

وهذا البلد أخصب بلاد المغرب وأكثرها فواكه وخيرات، ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية وهو المشهور بالطبرزد، وقاعدة بلاد السوس أجلي وهي مدينة عظيمة كبيرة وهي كثيرة البساتين والتمر وجميع الفواكه، وقصب السكر بها كثير وله بها معاصر كثيرة ويعمل بهذه المدينة زيت المرحان، وبالسوس عسل يفوق عسل جميع الأمصار، ويصنع منه النبيذ⁽¹⁾.

مكتبة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

⁽¹⁾ - مجهول: الاستبصار، ص 210، 211.

الفصل الثالث: الحرف والصنائع بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: المقومات الصناعية

أ- المعادن

-معدن الفضة

-معدن النحاس

-معدن الحديد

-مواد غير معدنية

المبحث الثان: الصناعات والحرف:

أ-الصناعة النسيجية

ب-الصناعة الحربية

ج-الصناعة الجلدية

د-الصناعة الخزفية

هـ-حرفة عصر الزيتون

و-الصناعة الفضية

ز-الصناعة الحديدية

ح-صناعة السفن

ط-الصناعة الخشبية

ي-صناعة الورق

1-المقومات الصناعية

يظهر من إشارات الرحالة والجغرافيين الذين زاروا بلاد المغرب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/9-10 الميلاديين وأعني كل من يعقوبي وابن حوقل أن معلوماتهما حول المقومات المعدنية جاءت متطابقة، تعكس عدم تأثر مواقع المناجم خلال هاذين بطروف الصراع؛ وهنا يطرح السؤال لماذا لم يطرأ التبدل على استخراج المعادن كما حصل للانتاج الزراعي؟

تحتزن كتب النوازل والفقهاء معلومات قيمة حول المعادن بالمغرب الإسلامي، فإن كتب الفقه والنوازل رصدت لنا الكثير عن ذلك، دلت عدة فتاوى بخصوص المعادن، وهي عبارة عن أسئلة عرضت على الفقهاء منها ما روي عن مالك: ما ظهر في أرض البربر من المعادن، أهما لا تكون لأهلها، والسلطان يُقطعها لمن يرى⁽¹⁾.

كما أن هناك عدة إشارات ضمن نصوص كتب الرحلة والجغرافيا تدعم هذا القول ففي القرن الرابع الهجري/10م أولى ابن حوقل عناية خاصة بالمجال الاقتصادي للمغرب الإسلامي، فكانت جُل كتاباته حول الزراعة أما الصناعة فالمعطيات حولها تكاد تكون نادرة، إلا فيما يتعلق ببعض الصناعات مما يعني أن مجتمع البادية أكثر نشاطا من مجتمع المدينة في القرن الرابع الهجري/10م.

غير أن المعلومات المتوفرة حول مناجم المعادن التي كانت تابعة لهذه المدن فيها النزر القليل كان من نصيب البوادي ومن هذه المعادن:

-معدن الفضة:

وحسبنا ما أشار إليه يعقوبي إلى مناجم الفضة والكحل والمرتك والرصاص بمدينة مجانة⁽²⁾، والتي اعتبرت مركزا معدنيا هاما بإفريقية، وبها معدن فضة للواتة يسمى الوريطسي، حتى عرفت بمجانة المعادن⁽³⁾، وهي الظاهرة التي استمرت إلى عهد ابن حوقل في القرن الرابع الهجري/10م⁽⁴⁾.

(1)-ابن أبي زيد القيرواني: النوادر والزيادات، ج10، ص 496-497.

(2)-يعقوبي: المصدر السابق، ص 68.

(3)-البكري: المصدر السابق، ص 832.

(4)-ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

الباب الأول:

مما يبين اشراف القبيلة وعلى هذا النوع من المعدن وتوفير الحماية له، فضلا على وجود مناجم أخرى داخل الحصون كما سنبينه لاحقا.

كما تميزت جبال المغرب الأقصى بغزارة المعادن منها معدن الفضة والموجود بمنطقة تازرار⁽⁵⁾، وتاملت⁽⁶⁾ ودرعة⁽⁷⁾. وبالقرب من مكناسة الزيتون على ثلاث مراحل منها حصن يدعى وركناس، فيه معدن فضة⁽⁸⁾.

لذا اتسع نطاق استخراج المعادن في الفترة الموحدية في المغرب الأقصى وكثرت معادنها⁽⁹⁾، وكانت الفضة تستخرج من معدن عوام قرب فاس⁽¹⁰⁾، ومعدن الفضة بحصن وركناس بالقرب من مكناسة الزيتون على ثلاث مراحل⁽¹¹⁾ وقرب زجندر في السوس في ديار هرغة⁽¹²⁾ ومن معدن رقيد جنوبي السوس ومن جبل فازاز⁽¹³⁾.

- معدن النحاس:

أما معدن النحاس فتميزت به جبال كتامة فيها معادن النحاس ومنها يحمل إلى إفريقية وغيرها، وبهذا الجبل حجر الأزورد الطيب⁽¹⁴⁾.

⁽⁵⁾- البكري: المصدر السابق، ص 852؛

⁽⁶⁾- نفسه، ص 855.

⁽⁷⁾- ابن خرداذبة: المصدر السابق، ص 8، لذا سمحت سيطرة اليعسق بن مدرار على معادن درعة، بالتطور الصناعي والتجاري، فبعض أبواب المدينة مصنوعة من الحديد. البكري: المصدر السابق، ص 836. أبو هريرة عبد الله: المرجع السابق، ص 124-125. شنايت العيفة: المرجع السابق، ص 102، 103-104.

⁽⁸⁾- المراكشي: المصدر السابق، ص 447-448.

⁽⁹⁾- يوسف عابد: المرجع السابق، ص 440-442.

⁽¹⁰⁾- ابن سعيد: المصدر السابق، ص 141. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 248.

⁽¹¹⁾- المراكشي: المصدر السابق، ص 448.

⁽¹²⁾- نفسه، ص 448.

⁽¹³⁾- أبي الحسن بن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص 141.

⁽¹⁴⁾- البكري: المصدر السابق، ص 757.

الباب الأول:

وفي المغرب الأقصى تميزت به كل من مدينة إيجلي فيذكر البكري أن بها النحاس المسبوك الذي يتجهز به إلى بلاد الشرك⁽¹⁵⁾، وبنواحي سجلماسة منطقة تيحمامين بها معدن النحاس، وبنواحي درعة منطقة تنودادن بها معدن النحاس⁽¹⁶⁾، لكن هذه المعادن قد استهلكت لأن المرابطين والموحدين مع اهتمامهم بالمعادن لم يستثمروا واحدا منها، خاصة أن العصر المرابطي شهد بداية استثمار الثروات المعدنية ببلاد المغرب الأقصى⁽¹⁷⁾.

وفي مطلع القرن الخامس الهجري/11م اشتهرت بُلَيْدَات صغار بسوس الأقصى، فمنها مدينة صغيرة تسمى تَارُودَانْت، وهي حاضرة سوس، وإليها يجتمع أهلها ومدينة أيضا صغيرة تدعى زُجُنْدَر، هي على معدن الفضة، يسكنها الذين يستخرجون ما في ذلك المعدن، كما عرفت مدينة تامدلت، بوفرة معدن الفضة⁽¹⁸⁾.

وبسوس أيضا معدنان للنحاس، ومعدن توتيا، وهي التوتيا التي يُصَبغ بها النحاس الأحمر فيصير أصفر⁽¹⁹⁾.

كما تميز جبل بمدينة داي بوجود النحاس الخالص وهو نحاس حلو لونه إلى البياض، يتحمل التزويج ويدخل في لحام الفضة، ومن هذا المعدن يحمل إلى سائر البلاد ويتصرف به في الكثير من الأعمال⁽²⁰⁾، بينما استهلكت كلّ المعادن في سجلماسة قبل منتصف القرن السادس الهجري⁽²¹⁾.

(15)-البكري: المصدر السابق، ص854.

(16)- نفسه، ص 842، 846.

(17)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص248.

(18)-البكري: المصدر السابق، ص 855.

(19)-المراكشي: المصدر السابق، ص 447-448. هناك إشارة إلى أن هناك مدينة النحاس بين السوس الأقصى والسوس الأدنى التي سار إليها موسى بن نصير. ابن عبد الحليم: الأنساب، تح: محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1996، ص27.

(20)-الإدريسي: المصدر السابق، ص 93. عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص248.

(21)-عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص248؛ لحسن تاوشينخت: سجلماسة من المدينة إلى القصور، مجلة كان التاريخية، ع28، 1436/2015، ص55. يذكر الدرجيني أنه في سنة 620هـ دخلها يحيى بن اسحاق الميورقي المتلثم، فهدم كلّ ما دار عليه سورها إلى المسجد، وعادت وارجلان كأنّ لم تكن بالأمس. الدرجيني: طبقات، ج2، ص493-494.

الباب الأول:

- معدن الحديد:

اشتهرت مدينة بونة بوفرثها على معدن الحديد ويحمل منه إلى الأفطار الغزيُّ الكثير⁽¹⁾، وبالقرب من من مدينة أرزاو جبل كبير فيه معدن الحديد والزئبق⁽²⁾، وأكد ابن حوقل أن مدينة مجانة ذات معدن حديد⁽³⁾.

كما توفر بين سبتة ووهران موضع قريب من ساحل البحر يسمى تَمَّسامان فيه معدن حديد⁽⁴⁾. تميزت مدن المغرب الأدنى خلال القرن 4/10م بوجود المعادن كالرصاص الذي تميزت به مدينة تونس الذي كان يصنع فيها غضار حسن الصباغ وخزف حسن كالعراقي المجلوب، أما مدينة الأريس بنواحي عين زياد بها معدن حديد⁽⁵⁾.

- معدن المرجان:

أما معدن المرجان فبين لنا ابن حوقل أن مرسى الخرز فيه معدن المرجان، وليس له نظير في الجودة، فهو ينبت كالشجر في الماء وكان الإسماعيليون يحتكرون تجارته⁽⁶⁾.

- معدن الملح:

أما عن الملح فقد اشتهرت به بسكرة فيصفها البكري بأن لها جبل ملح يقطع منه الملح كالصخر الجليل، ومنه كان عبيد الله الشيعي وبنوه يستعملونه في أطعمتهم⁽⁷⁾.

(1)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77؛ المقدسي: المصدر السابق، ص 213؛ يوجد معدن الحديد ببونة بجبل يدوغ كما أشار

أشار له الإدريسي: المصدر السابق، ص 154.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 738.

(3)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(4)- المراكشي: المصدر السابق، ص 447.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75، 86.

(6)- نفسه، ص 76-77؛ المقدسي: المصدر السابق، ص 213.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 714.

بينما يتواجد الملح بمناطق عديدة بالمغرب الأدنى إذ ذكر البكري أن مدينة طرابلس تتصل بها سبخة كبيرة يرفع منها الملح الكثير⁽¹⁾، وأشار أنه يوجد بشرق القيروان سبخة تحتوي على أملاح عظيمة طيبة ونظيفة⁽²⁾، وكذا ملح لمطة الذي كان يصدر إلى جميع الأقطار⁽³⁾.

كما اختصت صحراء المغرب الأقصى بالملح فهو على مسيرة عشرين يوماً من سجلماسة، ويجفر عليه كما يجفر على سائر المعادن، ويستخرج كقطع الحجارة ويسمى هذا المعدن تانتال وهو على حصن مبني بحجارة الملح، ويتجهز بالملح إلى سجلماسة وغانة وسائر بلاد السودان، ويوجد كذلك على شاطئ البحر⁽⁴⁾.

- مواد غير معدنية:

كما توفرت مواد أخرى غير معدنية أهمها الكبريت، والشب، والملح والقطران، وقد وجد القطران في مقعة وهي إحدى قرى مدينة برقة⁽⁵⁾، والشب السرتي بمدينة سرت وكان بها غزير⁽⁶⁾ وفيما بين برقة وطرابلس حصنٌ يسمى طلميثة، به معدنٌ كبريت⁽⁷⁾.

ويوجد بجبل هزرجة ببلد هسكورة أجناس من الياقوت المتناهي في الجودة وحسن اللون يتكون على حجارة الجبل إلا أنه خشن⁽⁸⁾.

وفي وادي درعة نجد نوع من الأشجار يسمى "شجر التاكوت"، وثمار هذه الشجرة مهمة ولا توجد إلا في وادي درعة لذا فيصدرون أوراقها إلى غدامس بالمغرب الأدنى من أجل عملية دبغ الجلود⁽⁹⁾.

(1)-البكري: المصدر السابق، ص 654.

(2)-نفسه، ص 675.

(3)-نفسه، ص 759.

(4)-نفسه، ص 866-867.

(5)-ابن حوقل، ص 69؛ البكري: المصدر السابق، ص 650.

(6)-ابن حوقل، ص 71.

(7)-المراكشي: المصدر السابق، ص 433.

(8)-البكري: المصدر السابق، ص 842.

(9)-نفسه، ص 842.

الباب الأول:

ومن المواد غير المعدنية التي توفرت في المغرب الأدنى الرخام، الذي كان يستعمل في البناء وكان يتوفر بقرطاجنة وتونس وتم تصديره إلى بلاد الأندلس، وهناك إشارة للمقديسي في وصفه لمسجد مدينة صبرة قال به أعمدة من الرخام مفروش، وباره الرخام، ومزاريبه رصاص⁽¹⁾.

كما اشتهرت مدينة مجانة بالمطاحن، هذا ما أكده ابن حوقل: " ومنها الحجارة المجلوبة للمطاحن بجميع المغرب⁽²⁾ كما سميت بمجانة المطاحن⁽³⁾، إذ كان يستخرج منها حسب البكري أحسن الصخور للطحن في العالم عصرئذ، وكانت تصدرها إلى جميع أنحاء العالم فالحجر الواحد منها ربما مر عليه عمر الإنسان، فلا يحتاج إلى نقش ولا صنعة لصلابته ودقة أجزائه⁽⁴⁾.

شكلت مواد البناء المعادن الأكثر وفرة واستغلالا بالمجال خلال الفترة الموحدية، وأهمها محاجر جبل كليز والأطلس الكبير الغربي، حيث مصدر الأحجار والجير والجبس والأخشاب، ومقالع الرمال والطين، خاصة بالأودية القريبة من المدينة، وكانت المدينة تتزود من الخارج بما ليس في مجالها من المعادن اللازمة للإنتاج، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1)- المقدسي: المصدر السابق، ص 212.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص 710.

(4)- الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية، ج2، ص 254؛ بلهاري فاطمة: المرجع السابق، ص 196-197.

الباب الأول:

جدول يوضح أهم المعادن بالمغرب الأقصى التي كانت تستعمل في الصناعات التحويلية

بمدينة مراكش:

المعدن	موقع استخراجها	المصدر
الفضة	زكندر	المراكشي: المصدر السابق، ص 361-362؛ القرطاس: 212
	قرب مكناس	نفسه، ص 362؛ ابن سعيد: الجغرافيا، ص 141.
النحاس	السوس-داي	مجهول: الاستبصار: 212؛ المعجب، ص 362؛ الإدريسي، ص 49.
الحديد	تمسمان	المراكشي: المصدر السابق، 362.
	ابستار	نفسه، ص 362.
الرصاص	ابستار	نفسه، ص 362.
التوتيا	السوس	نفسه، ص 362.
الملح	جبل درن	نفسه، ص 363.
	حاحة	ابن سعيد: الجغرافيا، ص 123.
	جهة تنملل	الاحاطة: 267/1.

2-الصناعات والحرف:

لدى تفحص النصوص الوسيطية العاكسة للصناعات والحرف يتضح أنها كانت في بلاد المغرب الإسلامي تستند إلى مادة الثروة الحيوانية والنباتية أي إلى مادة البادية التي يكمن دورها في استمرار تواجد الصناعة النسيجية والصناعة الحريرية والصناعة الجلدية والخزفية وعصر الزيتون.

في حين توفر مادة المعادن المستخرجة من المناجم الصناعات الفضية والحديدية وصناعة السفن وكل ذلك اصطلاح عليها بتصنيع الإنتاج الزراعي ولما يضاف إليه الإنتاج المعدني يكتمل ويحصل منه الاستفادة من ذلك كله في متطلبات الإنسان الضرورية والكمالية⁽¹⁾، لأن ضم الأعمال بعضها إلى بعض "كالخشب مع التجارة والغزل مع الحياكة، فالعمل فيه أكثر وفي قيمته أزيد، وأما غيرها، فلا بد في قيمته من قيمة العمل الذي به حصوله"⁽²⁾، ويبدو أن ابن خلدون هنا مقتنع بنظرية التداعي الصناعي والتي تستدعي تكامل وتفعيل الأنشطة بعضها ببعض.

حيث أن حرفة الفلاحة "تكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله المتصرفه بين الناس في منافعهم، كاللبن من الأنعام، والحرير من دوده، والعسل من نخله، أو يكون من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته، ويسمى كله فلحا"⁽³⁾.

أ-الصناعة النسيجية:

رغم ما يتوفر عليه المغرب الأوسط من ثروة حيوانية ومن القطن والكتان، إلا أننا لا نجد إشارات للصناعات النسيجية بمدن المغرب الأوسط بمفهومها الواسع على غرار المغرب الأدنى الذي كان يمثل حاضرة الدولة العبيدية.

(1)-عمر بلبشير: المرجع السابق، ص212.

(2)-أبي عبد الله ابن الأزرق: بدائع السلك في طبائع الملك، تح: علي سامي النشار، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، ج2، 1429هـ/2008م، ص 717.

(3)-ابن خلدون: مقدمة، ص319.

الباب الأول:

عرفت الدولة الحمادية صناعة الأكسية الصفيقة النسج الحنة المطرزة بالذهب، ولصوفها من النعومة والبصيص بحيث ينزل مع الذهب بمنزلة الإبريسم⁽⁴⁾. غير أننا نعتقد أن هذه الحرفة اختصت بالخاصة فقط، لأنها محلاة بالذهب.

كما اشتهرت بصناعة العمائم للخاصة والعامة، فعمائم الخاصة وصفها صاحب الاستبصار: "كانت ملوك صنهاجة عمائم شرب مذهبة يغلون في أثمانها، وكانوا يعمموها بأتقن صنعة فتأتي تيجانا وكان ببلادهم صناع لذلك، وكانت لهم قوالب من عود في حوانيتهم يسمونها الرؤوس، يعممون عليها تلك العمائم"⁽⁵⁾، ووجدت كذلك في تلمسان الصناعة الصوفية فيذكر الزهري: "يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحاررت والأبدان وأحاريم الصوف والسفاسير والحنابل المكلكلة وغير ذلك وقد يوجد فيها كساء كامل وزنه تسعة أوراق ونحوها وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم"⁽⁶⁾.

وقد أثنى يحيى بن خلدون على هذه الصناعة بقوله: "غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف، يتغايون-اجتمعوا عليه- في عمل أثوابه الرقاق، فتلقى الكساء، والبرنوس عندهم من ثماني أواقي، والأحرام من خمس، وبذلك عرفوا في القدم والحديث، ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا"⁽⁷⁾.

تميزت الصناعة النسيجية بالمغرب الأدنى بالجودة والتنوعية والكثرة لقد كانت العلاقة قوية بين إنتاج الصوف وجغرافية البداوة ببلاد المغرب، لاقتزان هذه المادة بتربية الماشية في مجالات الإنتاج والترحال خاصة. وسيطر نمط الانتاج الرعوي ووفرة تربية الماشية وجودة الصوف الذي اشتهرت به على عدة جهات مثل مدينة طرابلس التي كان بها الجهاز الكثير من الصوف المرتفع وطيقان الأكسية الفاخرة الزرق، والكحل النفوسية⁽⁸⁾.

(4) - ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج4، ص390.

(5) - مجهول، ص 129؛ رضا بن النية: صنهاجة المغرب الأوسط من الفتح الإسلامي حتى عودة الفاطميين إلى مصر، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 1426-1427هـ/2005-2006م، ص 130، 131.

(6) - الزهري: الجغرافيا، ص 113.

(7) - بغية الرواد، ج1، ص22.

(8) - ابن حوقل: المصدر السابق، ص71، 72.

الباب الأول:

كما تميزت مدينة قسطلية التي كان بها جهاز الصوف والكسي والحنبل الذي يصدر إلى سائر الأقطار⁽⁹⁾، كما ارتبطت بالصناعة الصوفية صنع الزرية التي كان النساء يصنعنها بالغزل في بيوتهن⁽¹⁰⁾.

استمرت الصناعة بالمغرب الأدنى في العهد الزيري إلى غاية دخول العرب الهلالية وسيطرة النورمان على سواحل البحر للمغرب الأدنى.

وتميزت دار الصناعة بسوسة بكثرة الحياكة ويغزل بها غزل يباع زنة المثلقال منه بمثقالين من ذهب، وبسوسة تقصر ثياب القيروان الرفيعة⁽¹¹⁾، كما اشتهرت بنوعية من السجاد يسمى "القبيلة" الذي يتكون من قطعتين ذات اللون الأخضر وكان بقصور قفصة مدينة طراق ينسب إليها الكساء الطراقي⁽¹²⁾، كما تميزت أقمشة مدينة سفاقس بالجودة والجمال⁽¹³⁾.

عرف المغرب الأدنى بعد سقوط الدولة الزيرية وسيطرت الدولة الموحدية على مقاليد السلطة تراجعاً في الصناعة، قدم لنا الإدريسي تقريراً هاماً حول تراجع المدن الصناعية، ويعزو ذلك إلى العرب الهلالية تارة وإلى النورمان تارة أخرى إلى غاية دخول بنو غانية.

كما استمرت مراكز المنسوجات القطنية والكتانية بكل من قفصة التي يصف الإدريسي بأنّها بها صناعات قائمة، كان يصنع بها أردية وطيالس وعمائم من صوف في نهاية الرقة تضاهي ثياب الشرب، ويصنع بها زجاج حسن، وأواني عجبية وأواني مذهبة غريبة⁽¹⁴⁾ وكذلك تونس والمهدية ويعمل بها الثياب الحسنة المنسوبة إليها وبها طيقان الذهب⁽¹⁵⁾.

كما ازدهرت المنسوجات القطنية والكتانية في القرن السادس/12م بالمدن الساحلية الحصينة في تونس والمهدية⁽¹⁶⁾.

(9) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 92.

(10) - الدباغ: معالم، ج2، ص 334.

(11) - البكري، المصدر السابق، ص 691؛

(12) - نفسه، ص 707.

(13) - أرشبيالد: المرجع السابق، ص 329.

(14) - الإدريسي: المصدر السابق، ص 139؛ مجهول: الاستبصار، ص 154.

(15) - الإدريسي: المصدر السابق، ص 143، 144؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 220.

(16) - الإدريسي: المصدر السابق، ص 139؛ مجهول: الاستبصار، ص 154.

الباب الأول:

يجمع الباحثون على صعوبة تتبع المسار التاريخي لتطور الصناعة في المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط، وذلك بسبب شحة الوثائق، وورود بعض النصوص على شكل شذارات متفرقة لا تشفي غليل الباحث.

يُعد المغرب الأقصى من أغنى أقاليم المغرب بكثرة الثروات المعدنية وغير المعدنية الموجودة في مناجمه، ساهمت النصوص الفقهية والجغرافية في الإشارة عن أماكن تواجدها عبر القرون. كما تميز حصن برارة بأجود الأصواف وكان يعمل منه بسجل ماسية ثياب يبلغ الثوب منها أزيد من عشرين مثقالاً⁽¹⁷⁾.

أما عن الصناعات النسيجية فقد اشتهرت مدينة تادلة بانتاجها للقطن، وقد قامت على هذا الإنتاج صناعة الثياب القطنية⁽¹⁸⁾، واشتهرت بلاد السوس بالألبسة الرقاق والثياب الرفيعة والثياب الصوفية التي كانت تنسج بمدينة سجلماسة⁽¹⁹⁾.

أصبحت مدينة فاس مدينة صناعية بامتياز في العهد الموحد خاصة أثناء حكم المنصور الموحد وولده محمد الناصر، أما عن الأرحاء فقد بلغ عددها 472، والفنادق 469، والحوانيت 9282، حيث وصلت دور الطرز بفاس وحدها 3094 دارا معدة للطرز، ودور عمل الصابون 47، ودور سبك الحديد والنحاس 12، ودور عمل الزجاج 11 دارا⁽²⁰⁾.

ب- الصناعة الحريرية:

اشتهرت هذه الصناعة بالمغرب الأدنى فحسب؛ وهي التي تقوم على زراعة التوت وتربية دودة الحرير، تميزت مدينة قابس بالحرير الكثير والغزير، كما أشار ابن خلدون أن أبا يزيد صاحب الحمار عندما دخل سوسة لبس الحرير وأنكر عليه أصحابه ذلك⁽²¹⁾.

(17)- البكري: المصدر السابق، ص 834-835.

(18)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 93.

(19)- نفسه، ص 77.

(20)- علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، ص 44.

(21)- ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 21.

الباب الأول:

كما كانت مدينة قابس تُصدر الحرير إلى مصر وحريرها أطيب الحرير وأرقه⁽²²⁾. لكن هذه الصناعة توقفت بمدينة قابس فيقول الإدريسي: "كان بها طرز يعمل بها الحرير"، ولكنها تحولت إلى مركز لدباغة الجلود، ويتجهز بها، ولكن استمرت الصناعة الحريرية بقصر سجّة والذي يصفه الإدريسي أن به دباغة وحريرتون كثيرين⁽²³⁾.

لكن هذه الصناعة أي الحريرية قد استؤنفت في القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي بفضل جهود الحفصيين⁽²⁴⁾.

وازدهرت الأقمشة الحريرية التي كانت تنسج في مدينة القيروان وتجهز لتصديرها، وهذه الأقمشة استخدمها الزيريون في الهدايا التي كانوا يبعثون بها إلى الدولة العبيدية بمصر، وكانت كثيرا ما توشى بالذهب⁽²⁵⁾.

ج- الصناعة الجلدية:

والثروة الحيوانية الكبيرة، اقترنت هذه الثروة بالصناعة الجلدية لتوفرها، فكانت تلمسان مركز المصنوعات الجلدية التي يتجهز بها الفارس⁽²⁶⁾، وكان يصنع ببونة من جلد طائر الكيكل جلود الفراء ويصدر إلى مصر يعرف بالخواص⁽²⁷⁾.

كما أشار الغبريني إلى باب الدباغين ببجاية؛ وهذا دلالة على وجود حرفة الدباغة وهي تتصل بالصناعة الجلدية بالمدينة⁽²⁸⁾.

كما تعتبر صناعة السروج وسيلة رئيسية لفرق الفرسان، حيث استخدم الجلد المنمق في صنعها لكونه أكثر متانة تبعا لطبيعة حركة الفارس على ظهر فرسه أثناء العمليات القتالية فاشتهرت مدن كثيرة بهذا النوع من الحرف المتخصصة مثل:

(22)- البكري: المصدر السابق، ص 666.

(23)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 141؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 218.

(24)- فضل الله العمري: المصدر السابق، سفر 4، ص 159-161.

(25)- أرشبيالد: المرجع السابق، ص 329.

(26)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 230.

(27)- البكري: المصدر السابق، ص 722؛ في حين يذهب عز الدين أحمد موسى أن بنزت هي التي اشتهرت به. ص 230.

(28)- الغبريني: المصدر السابق، ص 50.

الباب الأول:

صناعة السيوف والدروع والسهام والخوذات: المتنوعة الأشكال والأحجام، وانتشرت دور الصناعة الخاصة بها، وكانت القلعة المركز الرئيسي لها ومنها يتم توزيع مختلف أنواع الأسلحة إلى باقي الأمصار الأخرى، باستحداثهم لدار الأسلحة " وفيها دار أسلحتهم"⁽¹⁾ وتكاملت بجاية منذ تأسيسها سنة 1062/هـ 460م استنادا إلى المقومات المعدنية التي أشرفت عليها أقاليمها " وبها من الصناعات والصناع ما ليس بكثير من البلاد" ومن الصناعات كل غربية ولطيفة"⁽²⁾.

كما اشتهرت تلمسان في العهد الموحيدي بصناعة الجلود التي يتجهز بها الفارس، كما اشتهرت بصناعة كل ما يتعلق بركوب الخيل من أدوات خشبية⁽³⁾ كما برع أهل بجاية في صناعة الأحذية⁽⁴⁾ التي كانت تظهر منها ((موضات)) فقد نهي ابن تومرت في بجاية الرجال عن لبس ما اسماء الأقران الزرارية وعمائم الجاهلية ولباس الفتوحيات⁽⁵⁾.

اشتهرت مدن المغرب الأدنى بالصناعة الجلدية فتميزت بها مدينة سوسة التي كان بها جلود تدبغ بالقرظ وتعم أكثر فتأتي من طيب الرائحة ونعمة للمس⁽⁶⁾، وكان بمدينة برقة مصنع لدباغة الجلود⁽⁷⁾، ومن أهم المصنوعات الجلدية السروج البسيطة والمطرزة والمزركشة بالذهب والفضة كما اتخذت من الجلود الأحذية وبعض الألبسة والمحافظ، وكان لصناع الأحذية بمدينة القيروان درب خاص بهم عرف بدرب الحدائين⁽⁸⁾.

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 117؛ موسى هيصام: الجيش في العهد الحمادي (405-547/هـ 1014-1152م)،

رسالة ماجستير (مرفوعة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 52، 53.

(2)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(3)- ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ص 246. 140، عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 230. 233.

(4)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 231.

(5)- البيذق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط، 1971، ص 13؛ عز الدين

الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 231.

(6)- ابن حوقل: صورة الأرض، ص 71، 72.

(7)- نفسه، ص 69.

(8)- المقدسي: المصدر السابق، ص 212.

وأدى ازدهار الرعي المختلط بمدن المغرب الأقصى إلى استمرار مراكز الدباغة القديمة وقيام مراكز جديدة، فقد استمرت الدباغة في درعة وسجلماسة⁽¹⁾ وأغمات التي احتفظت بهذه الصناعة⁽²⁾. وأصبحت مدينة فاس مدينة صناعية بامتياز في العهد الموحدى خاصة أثناء حكم المنصور الموحدى وولده محمد الناصر، فوصل عدد دور الدباغة 86، ودور الصباغ 116 دارا⁽³⁾.

د-الصناعة الخزفية:

من خلال المعطيات الأثرية التي أجرت بالقلعة وبجاية تبين أنه كان بالمغرب الأوسط صناعة الخزف والفخار، اعتمدنا على بعض الاشارات التي أوردها جورج مارسى حول صناعة الفخار والخزف بالدولة الحمادية بكل أنواعها المنقوشة وغير المنقوشة والملونة، وتحتوي على قطع أواني مختلفة للأكل وأوعية للشرب، وقصاع وجرار ومزهريات، ثم مصنوعات ملونة بالأسود والمنقوشة وتحتوي على قطع لأوعية وقلال، ومزهريات ومصاييح صغيرة للإنارة، وحسب التواريخ التي قدمها "جورج مارسى" لهذه القطع فان صناعة الفخار والخزف قد تكون قد امتدت في بجاية على كامل العصر الوسيط، وأقدم هذه المجموعات هي ما تسمى بالمجموعة الحمادية التي أرحها بنهاية القرن 5/هـ 11م إلى منتصف القرن 6/هـ 12م⁽⁴⁾. كما اشتهرت الصناعات الحرفية بالدولة الزيرية، ففي تونس صنعت أنواع فاخرة من الأواني الخزفية، وكان بزويلة مراكز هامة لصناعة الزجاج، وصنعت الأواني النحاسية في جهات متعددة هناك⁽⁵⁾.

(1)- البكري: المصدر السابق، ص 842. مجهول: الاستبصار، ص 207.

(2)- المراكشي: المعجب، ص 422. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 230.

(3)- علي الجزنائي: حتى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، ص 44.

(4)- Marçais g : les poterie et faiences Bougie (collection débruge), contribution à l'étude de céramique musulmane Brahim éditeur, contantine, 1916, p 14, 15

سيدي موسى: المرجع السابق، ص 229؛ أمينة بوتشيش: بجاية دراسة حضارية، ص 47؛ رشيد بوروية: المرجع السابق، ص 274، وما بعدها

(5)- أرشبيالد: المرجع السابق، ص 330.

هـ-حرفة عصر الزيتون:

عرفت بجاية الصناعة التجميلية بإنتاج زيت الزيتون البالغ الجودة، والذي يستخلص منه أنواع من الزيوت منها ما يستخدم في الطهي ومنها ما كان يصنع منه الصابون⁽¹⁾. كما اشتهرت مدينة زويلة بعصر الزيتون وزيتها يعم سائر بلاد إفريقية ويتجهز به إلى سائر بلاد المشرق⁽²⁾.

و-الصناعة الفضية:

راجت الصناعات الفضية خلال القرن 4هـ/10م إذ أخبر القاضي النعمان عن نفسه أن الخليفة المعز لدين الله لما كان بالمنصورية أمره ذات يوم بأن يصنع له اسطرلابا من الفضة⁽³⁾.

ز-الصناعة الحديدية:

كانت بجاية مدينة الصناعات في النصف الأول من القرن السادس/12م وحتى أقاليمها التي كان يصنع بها الزيت والقطران⁽⁴⁾ ومع مشاركة تونس لها في إنتاج المصنوعات خاصة في صناعة السكة والحديد، وتأكد وضعها هذا أيام الموحدين، فقد استفادوا من دور إنشاء السفن وجددوا ما أهمل مثل عنابة ووهران وهنين وبادس، وقد تنوعت السفن في القرن السادس الهجري/12م بين صغرى وكبرى من شيني وطريدة وشلندي وغراب وشخاتير ومراكب ومسطحات وحراريس وزوارق⁽⁵⁾.

ومن بين الصناعات الأكثر شهرة بالمغرب الأدنى الحدادة لصنع كل المستلزمات من الأسلحة كالرماح، والسيوف والسكاكين على اختلافها، إلى جانب أبواب المدن التي كانت تعمل من حديد، فقد

(1)- حورية سكاكو: المرجع السابق، ص 65.

(2)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 450.

(3)- أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، (د.ت) مج 5، ص 420.

(4)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(5)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 250. هامش 250. عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي، ص

الباب الأول:

ذكر ابن عذاري أن أول ما بدأ أبو القاسم الشيعي " أن أمر عماله في سائر البلدان بعمل السلاح وجميع الآلات الحربية"⁽¹⁾.

وهناك نص أورده القاضي النعمان في غاية الأهمية، فالإشارة الأولى فيه تدل على وجود صناعة الحدادة، أما الثانية فهي انتقال الخبرات بين مدن المغرب الأوسط، "فعندما حاصر أبو عبد الله الشيعي مدينة بلكمة كان فيهم رجل من أهل مجانة يقال له أبو عبد الله يصنع لهم المجانيق والعرادات وآلات الحروب وكان المتخصص في هذه الصناعات يحمل لقب " الحداد"⁽²⁾.

وهناك عدة إشارات تدل على أن الصناعة الحديدية كانت منتشرة في المغرب الأقصى، فلقد أشار البكري إلى أن أبواب مدينة سجلماسة كانت مصنوعة من الحديد، وترجع بعض الروايات أن اليسع بن مدرار كان حدادا وكان يصنع آلات الحديد⁽³⁾. وهنا إشارة في ترجمة جوهر الصقلي عند أسره للأمير فاس وسجلماسة وأرسلهما في قفص حديدي إلى المعز لدين الله بإفريقية⁽⁴⁾.

ح-صناعة السفن:

كانت صناعة السفن ببجاية: "وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحراي"⁽⁵⁾، أما صاحب الاستبصار فيذكر أن بها داران لصناعة المراكب وإنشاء السفن⁽⁶⁾، وبين الإدريسي سبب وجود صناعة السفن ببجاية حيث أشار إلى كثرة الخشب في جبالها وأوديتها فضلا إلى ما كان يجلب إليها من أقاليمها من قطران والزفت البالغ الجودة⁽⁷⁾.

(1)- ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 218؛ بلهوارى فاطمة: المرجع السابق، ص 202؛ عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص 100.

(2)- القاضي النعمان: افتتاح، ص 164؛ جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 121.

(3)- البكري: المصدر السابق، ص 837-838.

(4)- أحمد بن محمد بن أبي بكر بن حلكان: وفيات الأعيان وأبناء الزمان، تحقيق: احسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، (د.ت) مج 5، ص 225.

(5)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(6)- مجهول: الاستبصار، ص 130.

(7)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

الباب الأول:

كما اشتهرت كذلك بعض المراسي بصناعة السفن فمرسى الخزر به مرفأ لبناء السفن والمراكب الحربية التي يغزى بها إلى بلاد الروم⁽¹⁾، ومنها إلى جبل الرحمن وهو كثير الثمار وفيه مزارع كثيرة ومراع مريعة ومنه يحمل عود الخرط إلى إفريقية وما والاها كما كان بهامرسى الخراطين⁽²⁾.

لذا حينما نجحت الثورة الموحدية حرص عبد المؤمن على حماية الصناع، ونهى المصامدة عن قتل أهل مراكش ساعة فتحها لأنهم الصناع الذين ينتفع بهم⁽³⁾، وأسقط جميع القبالات عن الصناعات وترك تقدير الضرائب على الصناعات لأمين كل صنعة في كل مدينة⁽⁴⁾، وسار خلفاؤه على نهجه⁽⁵⁾.

كما اهتم العبيديون ببناء أسطول حربي من السفن يطلق عليه اسم الصنادل، وهو نوع من المراكب التي كانت دور الصناعة بالمهدية وسوسة تجهز بها الأساطيل، التي كانت تصنع بخشب صقلية⁽⁶⁾.

لذا نجد المعز لدين الله الفاطمي يتفاخر بما أنتجه عبيده من "بديع الأعمال وغرائب الصنائع التي لا يحكم حذاق أهل المشرق مثلها، وأن ذلك من صنعة عبيده... من سبي الروم، وأن مثل ذلك لم يتهياً لأحد من ملوك الدنيا مثله⁽⁷⁾".

ط- الصناعة الخشبية:

ومع وفرة الثروة الخشبية في كل من بجاية وبونة⁽⁸⁾ انتشرت صناعة العتاد الثقيل من سلا لم ودبابات، لتسلق الجدران واقتحام الحصون⁽⁹⁾.

(1)- البكري: المصدر السابق، ص 717.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 757.

(3)- ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 205؛ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 210.

(4)- الغبريني: عنوان الدراية، ص 115.

(5)- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 210.

(6)- جوذر: سيرة جوذر، ص 98.

(7)- النعمان: المجالس والمسائرات، ص 180.

(8)- يذكر البكري أن من بونة إلى القيروان عيون ماء في شعراء عظيمة شجرها كله زان ومنه يجلب إلى إفريقية المسالك والممالك، ص 716. الإدريسي: المصدر السابق، ص 116؛

(9)- كمال صادقي: الصناعة الحرفية بالمغرب الأوسط في عهد بني حماد (398-547هـ/1007-1252م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1427-1428هـ/2006-2007م، ص 60-64.

الباب الأول:

كما عرفت الثروة الغابوية للأطلس الكبير الغربي⁽¹⁾ وعلى رأسها الأخشاب الموجهة إما للوقود أو للتحويل الصناعي المتعدد الخدمات تطورا كبيرا، ولعلّ وجود سوق للدخان وآخر للعوادين خلال هذه الفترة، ما يقوي من وجود علاقة اقتصادية بين المدينة والجبل في هذه المادة.

ي-صناعة الورق:

اشتهرت سبتة بصناعة الورق المعروف بالسبتي، ومدينة فاس بأحجار عمل الكاغد بلغت في العهد الموحدي أربعمائة دار⁽²⁾.

ويحسن التنبه إلى هذه الدور في مدينة من مدن المغرب فما بالك بالحاضرة مراكش أثناء الحكم الموحدي، فيبدو أن تزويد مراكش بالمواد الأولية الضرورية للإنتاج الحرقي ساهمت فيه عناصر ثلاثة، أولها توفر المحيط التابع للمدينة على مجموعة من هذه المواد، منها ما هو فلاحي ومنها ما هو معدني، وكذلك مساهمة موقعها في شبكة المسالك التجارية.

⁽¹⁾ ابن خلدون: العبر، ج6، ص461؛ محمد رابطة الدين: المرجع السابق، ص229.

⁽²⁾ علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1411هـ/1991م، ص44. عزّ الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص224. محمد المنوني: تاريخ الوراقة المغربية، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1412هـ/1991م، ص27. فرحات الدريسي: تاريخ تطور صناعة الورق والكتاب في بلاد المغرب والأندلس، مجلة التنوير، المعهد العالي لأصول الدين بجامعة الزيتونة-تونس، ع12، 2010م، ص407-408.

الباب الأول:

حققت هذا الثروة المعدنية للحاضرة مراكز تطورا وازدهارا اقتصاديا بامتياز، فقد شجعت على

الإنتاج الحرفي، وهذا جدول يعكس أصناف بعض الحرف والحرفيين بمراكز في عهد الموحدين⁽¹⁾:

الحرفة	المصدر
الحدادة	البيذق: أخبار المهدي، ص 49.
الخطاطة	ابن الزيات: المصدر السابق، ص 257، 295، 314.
التجوير	ابن الزيات: المصدر السابق، ص 472.
الوراقة	محمد المنوني: المرجع السابق، ص 27، 42.
معاصر السكر	محمد رابطة الدين: المرجع السابق، ج 1، ص 239.
الخمارون	ابن الزيات: المصدر السابق، ص 201.
دبغ الجلود	ابن الزيات: المصدر السابق، ص 384.
صناعة القدور	ابن الزيات: المصدر السابق، ص 414.
الصياغة	المقري: نفح الطيب، ج 1، ص 611.
النظم	نفسه، ج 1، ص 611.
الحلائين	نفسه، ج 1، ص 611.
النقاشون	نفسه، ج 1، ص 611.
المرصعون	نفسه، ج 1، ص 611.
النجارة	نفسه، ج 1، ص 611.
المرصعون	نفسه، ج 1، ص 611.
الزواقون	المقري: نفح الطيب، ج 1، ص 611.
الرسامون	المقري: نفح الطيب، ج 1، ص 611.
المجلدون	المقري: نفح الطيب، ج 1، ص 611.

(1) - محمد رابطة الدين: المرجع السابق، ج 1، ص 239-240؛ بغداد غربي: العلاقات التجارية للدولة الموحدية، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2015، ص 45-49.

المهندسون	المراكشي: المعجب، 240.
-----------	------------------------

إنّ هذا المعطيات الواردة تحققت بتظافر جهود السلطة الموحدية واستثمارها لجميع الثروات المتوفرة، في مختلف المجالات، فحققت بذلك تطورا اقتصاديا ذا جودة ونوعية، فتم لهم بناء دولة اقتصادية شاركت فيها مختلف الجماعات المنضوية تحت سلطان الدولة.

فأدى ذلك إلى توجيه هذا الاقتصاد نحو الخارج في إطار المبادلات التجارية وهو المحفز على ازدهار التجارة وتنوع المواد المتبادلة في هذه العملية، حيث يمكن القول إنّ هذه الأنشطة الاقتصادية المذكورة هي العامل الأساسي في توجيه نمط التبادل التجاري وبمجالته، واعتبارها عاملا مهما في مجال النهوض بالاقتصاد الموحد.

كما طغت الصناعة الحربية في بداية تأسيس الدولة المرينية خاصة على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (685-706هـ/1286-1306م) بالصناعات الحربية لمواجهة الأخطار وذلك لأن حدودهم الشمالية والغربية معرضة لاعتداءات خارجية من الممالك الإسبانية ضدهم⁽¹⁾، ولهذا فقد حظيت صناعة السفن بأهمية كبيرة مثل دار صناعة السفن بسلا⁽²⁾، شجع على ذلك تواجد خشب الأرز بفاس وجبال غمارة⁽³⁾، فضلا عن ذلك فقد أمر يوسف بن يعقوب منذ كان أميرا بتعمير الأجناف (السفن)، وكذلك اهتم المرينيون بصناعة الأسلحة النارية فصنعوا الجانيق القاذفة بالحجارة والنار، وكذلك صنعوا قوس الزبي

(1)- ابن خلدون: العبر، ج7، ص249-253.

(2)- نضال مؤيد مال الله عزيز الأعرجي: الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (685-706هـ/1286-1306م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الموصل، العراق، 1425هـ/2004م، ص106.

(3)- ابن الخطيب: معيار، ص176. الإدريسي: المصدر السابق، ص187.

(4)- ابن خلدون: العبر، ج7، ص249، نضال مؤيد: المرجع السابق، ص106. محمد عيسى الحريري: تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس في العصر المريني (610-869هـ/1213-1465م)، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م، ص285-286.

الفصل الأول: نظم التجارة والمسالك والأسواق بالمغرب الإسلامي

من القرن 4هـ إلى القرن 7هـ/10-13م

المبحث الأول: النظم التجارية

- 1- الضرائب
- 2- الأسعار
- 3- الأوزان والمكاييل
- 4- العملة

المبحث الثاني: الطرق والمسالك

- 1- الطرق البرية: بين مدن بلاد المغرب
- 2- الممرات المائية: النهرية والبحرية

المبحث الثالث: الأسواق وتنظيم مجالها بالمغرب الإسلامي من القرن الرابع الهجري إلى القرن

السابع الهجري / 10-13م

الباب الثاني:

المبحث الأول: النظم التجارية

1- الضرائب:

كانت رؤية ابن خلدون حول الجباية في بداية الدولة صادقة، فالدويلات المستقلة التي انهارت على يد الدولة الإسماعيلية كانت قد أرهقت رعاياها في آخر عمرها بالجبائيات فأدى ذلك إلى انهيارها- كما تناولنا ذلك سابقا- فهو عين ما عبر عنه في قوله: "فاعلم أن الدولة في أولها تكون بدوية كما مرّ، فيكون خُلُق الرفق بالرعايا والقصد في النفقات، والتعفف عن الأموال، فتتجافى عن الامعان في الجباية، والتحلّق والكيس في جمع الأموال وحُسنبان العمال، ولا داعية حينئذ إلى الإسراف في النفقة، فلا تحتاج الدولة إلى كثرة المال، ثمّ يحصل الاستيلاء ويعظم، ويستفحل الملك، فيدعو إلى الترف، ويكثر الإنفاق بسببه، فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم، بل يتعدى ذلك إلى أهل المصر،... ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية... وتكون الدولة قد استفحلت في الاستطالة والقهر لمن تحت يدها من الرعايا، فتمتد أيديهم إلى جمع المال من أموال الرعايا؛ من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال، بشبهة أو بغير شبهة"⁽¹⁾.

من هنا انتعشت الحركة التجارية خلال القرن الرابع الهجري/10م، الأمر الذي دفع السلطات الحاكمة إلى فرض ضرائب على المعاملات التجارية، وهي حسب الاصطلاحات لهذه المرحلة، لوازم في الموانئ، قبالات على الأسواق، مراصد على القناطر والممرات، مغارم على المراعي وعلى القوافل، ومن الواضح أن أهم مصدر بالنسبة لبيت المال هو ما يجي من التجارة بكل أصنافها⁽²⁾، لقد خضعت أغلب السلع، والبضائع المصنوعة محليا، والواردة من الخارج إلى ما يعرف بالمكوس⁽³⁾، بعضها رسمية فرضتها السلطة الحاكمة، والبعض الآخر غير رسمية فرضتها بعض القبائل المقيمة في مناطق سير الطرق التجارية وخاصة الصحراوية منها.

⁽¹⁾ ابن خلدون: المقدمة، ص 242- 243.

⁽²⁾ عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص 86-87.

⁽³⁾ الماكس: بفتح الميم وسكون الكاف-والجمع: المكوس-لغة: الجباية-ومكس البياعة: هو انتقاص زمنها. ومكس الدرهم: انقاصه من السعر ونحوه. والمكس: دراهم كانت تؤخذ من باعة السلع في أسواق الجاهلية. محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، دار الشروق، بيروت، 1413هـ/1993م، ص 558.

الباب الثاني:

عرفت هذه الضرائب التجارية بالمكوس⁽⁴⁾، وكان ملتزم السوق مكلفا بتحصيلها داخل المدينة⁽⁵⁾، وحسبنا أن تولى هذه المناصب عناصر من أهل الذمة وبالخصوص اليهود، إذ أشار "الدباغ" إلى أنه كان بأحد أسواق قصر الطوب متقبل من اليهود⁽⁶⁾، واتخذ هذا المتولي باب المدينة مقرا له لجمعها، مما يسهل له مهمة الإشراف الدقيق على كل شاردة وواردة داخلية وخارجة في الأسواق.

وقد اتخذت بعض الإجراءات عند تحصيلها كمنح رخصة لدافعها والسماح له بالمرور وبذلك يقيد اسمه في سجلات خاصة، وفي هذا الشأن ورد عن "العزيمي الجوزري" نصا بين فيه أهمية ذلك الترخيص عن السفر في قوله: "وأن كثيرا من رجال الدولة ليست لديهم سجلات ولا إطلاق بالجواز" وأضاف أن "المعز لدين الله كان حريصا في مسألة السجلات مما يبين حرص السلطة الحاكمة في تموين بيت المال من جهة، وفرض سلطتها على المناطق التي هي تحت نفوذها، بينما كان العمال في الأقاليم هم الذين يتولون جمعها⁽⁷⁾.

هذا ما كان حاصله في مدينة سرت فشهادة ابن حوقل تثبت ذلك فمتولي صدقاتهم وجباياتهم وخراجهم وما يجب على القوافل المجتازة بهم صاحب صلاتهم واليه جميع مجاري أمر البلد والنظر فيما ورد إليه وصدر في استيفاء ضرائبه ولوازمه، واعتبار السجلات والمناشير بمواجب ما على الأمتعة وتصفحها خوف الحيلة الواقعة دون الأداء عنه بإفريقية⁽⁸⁾.

لقد فرضت المكوس على القوافل المارة بين مدينة وأخرى، فالقوافل القادمة إلى طرابلس كان عليها أن تدفع ضرائب في قرية لبدة الواقعة على بعد مرحلتين شرق مدينة طرابلس، والملاحظ أن الضريبة كانت تجتبي على القوافل في كلا الاتجاهين بين طرابلس والقيروان؛ إذ فرضت ضرائب على كل جمل ومحمل وحمل في ذهابها وإيابها⁽⁹⁾.

⁽⁴⁾ - عرف جابي المكوس بالمكاس، وكان للفقهاء مواقف منها، حيث اعتبروها جورا على المسلمين. الدباغ، المصدر السابق، ج3، ص 17، 19.

⁽⁵⁾ - فاطمة بلهوري: النشاط، ص 232.

⁽⁶⁾ - المعالم، ج3، ص 19.

⁽⁷⁾ - الجوزري: المصدر السابق، ص 109-110.

⁽⁸⁾ - ابن حوقل: المصدر السابق، ص 70-71.

⁽⁹⁾ - نفسه، ص 71.

الباب الثاني:

كما حصلت المكوس في مدينة لبدّة على الجمال والأحمال والمحامل والبغال والرقيق والغنم والحمير، بالإضافة إلى أخذ الصدقات والخراج واللوازم من قصور قبائل هواة⁽¹⁰⁾، حيث ذكر البكري بأن مدينة صبرة المنصورية، كان يدخل أحد أبوابها كل يوم ستة وعشرون ألف درهم من البضائع الداخلة والخارجة منها⁽¹¹⁾ وكانت هذه المدينة ذات خمسة أبواب، وقد يختلف دخل الأبواب حسب طبيعة السلع الصادرة والواردة، والرقم المعلن عنه قد يترك تساؤلاً لدخل المدن الكبرى فكيف إذن بالقيروان ذات أربعة عشرة باباً⁽¹²⁾، ومما لا يريب فيه أن دخل تلك المدن من المكوس على البضائع أكثر بكثير من مدينة صبرة المنصورية.

أما في بلاد المغرب الأقصى فقد كان المعنز بالله ابن محمد بن ساور (309-321هـ/921-933م) والي مدينة سجلماسة يأخذ المكوس من القوافل الخارجة إلى بلد السودان وعُشر وخراج وقوانين قديمة، على ما يباع ويشترى من ابل وغنم وبقر إلى ما يخرج عنها ويدخلها من نواحي إفريقية وفاس والأندلس والسوس وأغمات⁽¹³⁾.

ومن المكوس التي فجرت الحرب على السلطة العبيدية التي فرضتها خلال القرن الرابع الهجري/10م إلزام الحجاج المتوجهين نحو الحجاز، وذلك عند المرور بالقيروان دفع عوائد خاصة من المال للسلطة الحاكمة قدر بحوالي عشرة في المائة على ما يحملون من بضائع⁽¹⁴⁾.

(10)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 71.

(11)- البكري: المصدر السابق، ص 676-677.

(12)- الجنحاني: المرجع السابق، ص 96.

(13)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 96-97.

(14)- أرشيبالد لويس: المرجع السابق، ص 262؛ ربما هي نفس الضريبة التي احتج عليها أبو يزيد ملخد بن كيداد أي ضريبة الحج والتي أشعلت فتيل الحرب بين السلطة العبيدية والخوارج والفقهاء المالكية. ابن عذارى: البيان، ج 1، ص 202. واستمرت السلطة العبيدية حتى بعد لجوئها إلى مصر ففرضت على الحجيج في البحر الأحمر إلى مكة عن طريق عيذاب، وهي سبعة دنانير ونصف عن كل إنسان، إلى جانب ما يدفعونه عن كل حمل طعام من ضريبة معلومة، ومن لم يؤد هذه الضريبة منع من الحج وعذب. نريمان عبد الكريم: السياسية المالية للفاطميين بين النظرية والتطبيق، حولية التاريخ الإسلامي الوسيط، مج 2، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2002، ص 179.

الباب الثاني:

ومن الأماكن الخاصة لجمع المكوس المرصد، وهو مكان للمراقبة أو مركز تجبي فيه الضرائب على السلع، والبضائع الواردة، والصادرة، وبصورة دائمة، أي يوميا سواء كانت بضائع تحمل برا أو بجرا⁽¹⁵⁾، والظاهر أن أول إشارة وردت عن ضريبة المرصد كانت عن مرصد دار ملول والتي صارت منزلا ينزله المجتازون، وفيها مرصد قدم على جميع ما يجتاز بها⁽¹⁶⁾، وهي تقع بالقرب من باغاي إحدى مدن إقليم الزاب⁽¹⁷⁾.

وبالمثل كانت مدينة تنس مرصد مهما بها وجوه من الأموال كثيرة كالخراج والحوالي والصدقات والأعشار ومرصد على المتاجر الداخلة إليها والخارجة والصادرة والواردة⁽¹⁸⁾.

ولم تعف التجارة البحرية من هذه المكوس، فقد أخذت العصور على المراكب الأندلسية القادمة بالمتاجر إلى ميناء طبرقة⁽¹⁹⁾، وكذلك على مراكب الروم القادمة على سواحل بلاد المغرب، وفي مرسى الخرز مركز إنتاج معدن المرجان حيث فرض ناظر صلاحهم ضرائب على تجارة هذه المعادن، وكان له أمناء يشرفون على عملية استخراجها والاتجار به⁽²⁰⁾.

أما بالنسبة إلى المكوس المفروضة على البضائع المجلوبة من بلاد السودان، فقد أشار ابن حوقل إلى مدينة أجدابية في إفريقية بقوله: "وأمرها له ما يقبضه من لوازم على القوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان"⁽²¹⁾.

(15)- ج. ف. ب. هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1980م، ص 93.

(16)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85.

(17)- صورية مديانة: بلاد الزاب من الفتح الإسلامي إلى غاية انتقال الفاطميين إلى مصر 21-362هـ/642-972م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1431هـ/2010م، ص 89.

(18)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

(19)- نفسه، ص 76.

(20)- نفسه، ص 76.

(21)- نفسه، ص 70.

الباب الثاني:

وينسحب الحديث نفسه على مدينة سجلماسة إذ بلغت حصيلة الضرائب المفروضة على تجارة الذهب عبر الصحراء وحدها حوالي أربعمئة ألف دينار سنويا⁽²²⁾، كما كانت لقبائل البرانس المقيمة في مناطق السوس وأغمات وفاس لوازم على المجتازين ببضائعهم وسلعهم لقاء الخفارة التي يقدمونها للقوافل الذاهبة إلى بلاد السودان وتجلت هذه الخدمة في تقديم الأدلاء لها وهدايتها⁽²³⁾.

كما أن القبائل الصحراوية كانت لهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كلِّ جمل وحمل، وعلى الراجعين بالتبر من بلاد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم⁽²⁴⁾ إلا أننا نجهد قيمة هذه المكوس حيث لم يعط ابن حوقل تفاصيل دقيقة عن ذلك وهكذا يبدو أن هذا النوع من الضرائب يعكس مدى ضعف الدولة المركزية في السيطرة على القبائل في إخضاعهم لسلطتها من جهة وحالة اللا أمن التي تعرض حياة المسافرين والتاجر للخطر.

غير أن الأحوال تغيرت نوعاً ما عندما تولى أمر المغرب بنو زيري، حيث سيطروا على الأوضاع بعد أن امتثلوا لأوامر المعز لدين الله وهو يغادر المغرب نحو القاهرة سنة 361هـ/971م بأن يستمروا في سياسية فرض الضرائب وأن يقسو في إجراءاتهم لمنع رجال القبائل المحلية من قطع طرق القوافل⁽²⁵⁾، والدليل على استمرار سيطرة بني زيري على الطرق التجارية المؤدية إلى السودان وصول هدية فيها زرافة إلى المنصور بن باديس⁽²⁶⁾.

ونختتم الحديث خلال القرن 4هـ/10م عن المكوس بما نقله لنا ابن حوقل عن مجموع الأموال التي دخلت المغرب عام (336هـ/947م) حيث دخلت المغرب من جميع وجوهه وأمواله وسائر كوره، ونواحيه

(22)-ابن حوقل: المصدر السابق، ص 99. أرشيبالد لويس: المرجع السابق، ص 255.

(23)-ابن حوقل: المصدر السابق، ص 99.

(24)-نفسه، ص 99.

(25)-الدرجيني: الطبقات، ج 1، ص 138-139، الشماخي: السير، ص 320، ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 228

(26)- لكن تمت لهم هذه السيطرة بفضل بني عمومتهم بني حماد الذين كانوا بمثابة صمام أمان للطريق التجاري نحو السودان حسب ابن خلدون وهذا ما سنعالجه لاحقاً. ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 267؛ عكس ما ذهبت إليه بلهوارى فاطمة: النشاط، ص 235-236.

الباب الثاني:

وأصقاعه من خراج، وعشر، وصدقات، ومراع، وحوال، ومراصد، ويلزم ما يرد منها على الورق والمقدر بقيمة العين والعين المجتبى من هذه الوجوه، فيكون من سبع مائة ألف دينار إلى ثمانمائة ألف دينار⁽²⁷⁾.

وحسبنا من هذه الروايات أن هذه المكوس كانت معتدلة، إذ أكمل ابن حوقل كلامه بقوله ولو بسطت يده-أي صاحب بيت المال- لبلغ ضعفه"، ومن نص هذا جمعت من المهديّة وصفاقس وسوسة وتونس بلغت ثمانين ألف دينار في السنة على أيام الفاطميين، عدا رسوم المرور عبر تلك المدن⁽²⁸⁾.

وهذا مبلغ عال جدا يدل دون شك على الإحكام في استخلاص المكوس أمام أبواب هذه المدن من جهة وعلى سعة النشاط التجاري لبلاد المغرب وازدهار الحياة الاقتصادية فيها خلال هذا القرن، وعلى الرغم من عملية الإحصاء التي تقدم بها ابن حوقل إلا أنه لا يغطي سوى ربعه، ولا يمكن اعتبارها تقييما شاملا نظرا لأحادية هذه الرواية.

كما انتهج الحماديون نفس السياسة بإسقاط المكوس والمغارم غير المشروعة على ساكنة المدن في بداية التوطين، وذلك بهدف جذب السكان وقد فعل ذلك حماد بن بلكين (ت419هـ/1028م) عندما جلب إلى القلعة خيار مدينة المسيلة⁽²⁹⁾ وسكان سوق حمزة وقبيلة جراوة الأوراسية دون تكليفهم بأعباء المغارم والمكوس⁽³⁰⁾.

كما أن الناصر بن علناس (454-481هـ/1062-1088م) أسقط الخراج على الساكنة عندما تحول إلى بجاية، لكن بعد الاستقرار، عادت السلطة لفرض الجباية على الرعية خاصة بعد الضغط الذي مارسه الجماعات الهلالية على السلطة، وما انجر عنها من ظلم وتعد أفسد العلاقة بين السلطة والرعية⁽³¹⁾.

فيذكر البكري أن مستخلص بونة غير جباية بيت المال بلغ عشرين ألف دينار، أما جباية مرسى الخرز فبلغ عشرة آلاف دينار⁽³²⁾، وقد تطورت القلعة وبجاية بسبب العائدات الجبائية التي كانت ترد عليها

(27)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص94؛ بلهوارى فاطمة: النشاط، 236.

(28)- نفسه، ص94؛ نفسه، ص236.

(29)- الطاهر بونابي: مظاهر، ص50-51.

(30)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص227؛ الطاهر بونابي: مظاهر، ص50.

(31)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص232؛ الطاهر بونابي: مظاهر، ص50-51.

(32)- البكري: المصدر السابق، ص717، 718.

الباب الثاني:

من مختلف المدن، لذا وصفها الإدريسي بأنها من أكبر البلاد قطرا وأكثرها خلقا وأغزرها خيرا وأوسعها أموالا، وأحسنها قصورا ومسكن " ووصف بجاية كذلك⁽³³⁾ .

وهناك ضريبة أخرى فرضها بنو حماد على الرعية، لتمويل بيت المال عرفت بضريبة بيت المال، فقد وصلت جباية قفصة مثلا: من هذه الضرائب إلى خمسين ألف دينار اضافة إلى قسطيلية التي قدر المبلغ بها مائة ألف دينار⁽³⁴⁾ .

لكن يرى الطاهر بونابي أن المرحلة الأخيرة من حكم الدولة الحمادية (500-547هـ/1106-1152م) في القرن 6هـ/12م شهد وضع اقتصاديا واجتماعيا مترفا، كان بمثابة مناخ سمح بظهور التصوف وتعدد اتجاهاته، إذ أدت المبالغة في الاسراف والبذخ في عهد الأمير يحيى بن العزيز (515-547هـ/1121-1152م) إلى تدهور أوضاع دولته⁽³⁵⁾، فاتجه إلى فرض الضرائب والاتاوة والإكثار من الوظائف على الرعية⁽³⁶⁾.

أما المغرب الأقصى فمنذ بداية تأسيس دولة المرابطين قرر عبد الله بن ياسين (ت451هـ/1059م) أن يأخذ الثلث من الأموال المختلطة⁽³⁷⁾، بعدما أرهقت القبائل الزناتية الرعية بالضرائب وفرضتها عليهم بالعنف والقسوة، كما أمر أن يكون جمع الأموال المفروضة على الرعية وفق الدين الإسلامي، لذا لجأت الجماعات الساكنة بسجلماسة إلى مراسلة عبد الله بن ياسين لتخليصهم من هذا العبء للخلاص من هذه الضرائب فأزال عبد الله بن ياسين المكوس وأسقط المغارم المخزنية وترك ما أوجب به الكتاب والسنة أثناء

(33)- الإدريسي: المصدر السابق، ص116، 117، عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص212، 213.

(34)- البكري: المصدر السابق، ص707، 709؛ الهادي روجي إدريس: المرجع السابق، ج2، ص226، بولعسل أحسن: الضرائب في المغرب الإسلامي، منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2013، ص147. الهادي روجي ادريس: المرجع السابق، ص226.

(35)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص235.

(36)- الطاهر بونابي: التصوف في الجزائر خلال القرنين، 6 و7هـ/12 و13 الميلاديين، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2004، ص96.

(37)- ابن عذاري: البيان، ج3، ص13. فقد استنكر عليه ذلك ابن أبي زرع في قوله: "كان يأخذ الثلث من الأموال المختلطة ويرى أن ذلك يجلل باقيها، وذلك شذوذ من الفعل. الأنيسص 132، 129.

الباب الثاني:

فتحه سجل ماسة في سنة 447هـ / 1055م⁽³⁸⁾ ، فكانت هذه سنة الحكام من بعده فعمل الأمير أبي بكر بن عمر اللمتوني (448-480هـ / 4056-1078م) الذي ألزم الرعية إعطاء الزكاة والعشر، وأسقط ما سوى ذلك من المغارم المحدثه في بلاد السوس والبلاد المفتوحة⁽³⁹⁾ .

كما فعل يوسف بن تاشفين (480-500هـ / 1078-1106م) طيلة فترة حكمه فتذكر بعض الراويات أنه لم يوجد في بلد من بلاده ولا في عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا معونة ولا خراج في حاضرة ولا بادية إلا ما أمر الله تعالى به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين⁽⁴⁰⁾ .

كما فرض يوسف بن تاشفين على اليهود فريضة ثقيلة في جميع طاعته اجتمع له فيها مئة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار⁽⁴¹⁾ .

ويحسن التنبيه إلى أن هناك تضارب في الروايات بين ما أورده ابن أبي زرع والإدريسي، حول فرض مكوس خارج حكم الشرع، رواية ابن أبي زرع تؤكد أنه لم يجر في عملهم طول أيامهم-أي حكام الدولة المرابطية- رسم مكس ولا معونة ولا خراج في بادية ولا في حاضرة، وكانت أيامهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متصل وعافية وأمن... ولم يكن في عمل من بلادهم خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية حاشا الزكاة والعشر، وكثرت الخيرات في دولتهم وعمرت البلاد ووقعت الغبطة⁽⁴²⁾ . بينما يذكر الإدريسي أنه كانت هناك ضرائب على الأسواق بحكم الظروف السياسية غيرت هذه المنهج وذلك بعد دخول المرابطين إلى الأندلس ففرضت الدولة ضرائب بعض اللوازم-القبالة⁽⁴³⁾- على الأسواق فشهادة

⁽³⁸⁾- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 127-128؛ بأن علي محمد البياتي: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال (القرن 3-

5هـ/9-11م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 2004، ص 128.

⁽³⁹⁾- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 129.

⁽⁴⁰⁾- نفسه، ص 137.

⁽⁴¹⁾- ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 19.

⁽⁴²⁾- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 167.

⁽⁴³⁾- القبالة: هو أن يجعل الشخص قبيلة، أي كفيلا بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه، مقابل قدر معلوم يدفعه وهو ما يعرف بنظام الالتزام فيستفيد السلطان تعجيل المال، ويستفيد المتقبل الفرق بين ما دفعه وما حصله. محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط 5، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1985م، ص 261.

الباب الثاني:

الإدريسي تؤكد ذلك "وكانت أكثر الصنع بمراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان، والصابون، والصفرة، والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء دق أو جل، كل على قدره"⁽¹⁾.

تجدر الإشارة أن هذه الضرائب فرضت في عهد الأمير علي بن يوسف (500-537هـ/1106-1142م) فقد كثرت الضرائب على الناس⁽²⁾، حيث اشتعلت الحروب في البلاد، وازدادت اللوازم على الرعايا بالمغرب والأندلس معاً، كل هذه الأحداث استدعت فرض الضرائب الثقيلة على الأهالي، على الرغم من تأكيد المرابطين على جمعها وفق الشريعة الإسلامية ومن ضمن الضرائب التي فرضت ضريبة سميت بالقبالة وهي تفرض على كل شيء يباع .

لكن رواية ابن أبي زرع تؤكد أن علي بن يوسف ملك من البلاد ما لم يملكه والده، لأنه وجد البلاد هادنة، والأموال وافدة والملك قد تواطأ، والأمور قد استقامت "وقد سلك طريقة أبيه في جميع أموره واهتدى بهديه"⁽³⁾.

لكن يذهب أحد الباحثين إلى أن اتباع المرابطين لهذه السياسية وفر لديهم ثروة ذهبية هائلة، دلت النصوص على أن ما تركه يوسف بن تاشفين بيت المال بعد وفاته بلغ ثلاثة عشر ألف ربح من الورق وخمسة آلاف وأربعين ربعا من دنانير الذهب المطبوعة⁽⁴⁾، فسيطرة الدولة المرابطية على موارد الثروة الذهبية تجاوزت الصدقات والأعشار، وتجاوز أيضا المكوس والقبالات⁽⁵⁾ الإضافية، وكذلك دلت سكة العملة الذهبية

⁽¹⁾-الإدريسي: المصدر السابق، ص86-87؛ بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص 376-377؛ حماد فضل الله الصالحين صالح: تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448-541هـ/1056-1146م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012، ص78.

⁽²⁾-لكن هذه الرواية تتناقض مع سياسية علي بن يوسف، فقد أورد ابن عذاري نص رسالة لأمير علي بن يوسف إلى أحد ولاته ارفع لدعوة المظلوم حجابك، ولا تسد في وجه المضطر المظلوم بابك، ووطئ للرعية أكنافك، وابذل لها انصافك، واستعمل عليها من يرفق بها ويعدل فيها، واطرح كل من يحيف عليها ويؤذيها، ومن تثبت عليه من عمالك زيادة، أو خرق في أمرها عادة، أو غيرَ رسماً، أو بدل حُكماً أو أخذ لنفسه درهما ظلماً، فاعزله من عمله وعاقبه في بدنه، وألزمه رد ما أخذ تعدياً إلى أهله. البيان، ج3، ص52.

⁽³⁾-ابن أبي زرع: الأنيس، ص157.

⁽⁴⁾-نفسه، ص137.

⁽⁵⁾- مفردها قبالة: قد ترد بمعنى كراء الأرض. عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص167.

الباب الثاني:

الذهبية على قوة نشاط تجارة الذهب على عملة المرابطين التي ارتفعت قيمتها وحظيت بالاحترام في كثير من بلدان البحر المتوسط⁽¹⁾.

كما أن هناك وثيقة أوردتها حسين مؤنس تؤكد اتباع آخر أمراء الدولة المرابطية سنة آبائه في جمع المال، تاشفين بن علي بن يوسف وفيها "... وكذلك نؤكد العهد فيما نوصي به دايبا مما أوجبه الله تعالى في حقوق المسلمين من الأعشار والزكاة والأموال المفروضة للأرزاق المسماة، فليؤخذ ما فرض الله منها في نصابها المعلوم، وعلى سنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام"⁽²⁾.

لأن هناك رواية للبيذق -معادية- يستشهد بها الكثير من الباحثين مفادها أن المرابطين في أواخر الدولة فرضوا مكوس على أماكن العبور وقد اعترض محمد بن تومرت (ت524هـ/1130م) على من طالبه بالمكوس حين أراد عبور وادي أم الربيع ووضح البيذق ذلك قائلا: "ثم جددنا حتى وصلنا وادي أم الربيع... فأردنا الجواز فمنعونا حتى نعطي المكس... وقالوا لنا تعطوا على كل رأس كذا وكذا... وصاح عليهم حتى جزنا وكان في بعض ما قال لهم إنما السبيل للمسلمين، وانتم تقطعونها وهذا غير جائز في الشرع"⁽³⁾.
غير أن الطاهر بونابي يرى أن المرحلة الأخيرة من حكم المرابطين خاصة بتلمسان، حيث فرض ولائها الضرائب والمكوس والاتاوة، واستحدثوا المغارم⁽⁴⁾ حيث بلغت الأزمة ذروتها في عهد الأمير تميم بن تاشفين الذي حكم الناحية الغربية من المغرب الأوسط من (504-511هـ/1111-1117م)، مما أثقل كاهل الرعية⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الموحددين في سياستهم الضرائبية توخوا انتهاج نظام ضرائبي واحد حتى نهاية القرن السادس الهجري/12م، فقد هاجم ابن تومرت الضرائب التي استحدثها المرابطون، وفي رسالة وجهها

(1)- الحبيب الجناحي: المرجع السابق، ص224-225. أرشيبالد لويس: المرجع السابق، ص386. محمد بركات البيلي: مدينة سحلماسة ودورها في تجارة الذهب مع السودان الغربي في العصر الإسلامي، ع3، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير 1989، ص81.

(2)- حسين مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحددين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، ع3، مجلد1، 1374هـ/1955م، ص113.

(3)- أخبار المهدي بن تومرت، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط، 1971، ص26.

(4)- المراكشي: المصدر السابق، ص309-310. الطاهر بونابي: التصوف، ص96.

(5)- الطاهر بونابي: التصوف في الجزائر، ص97.

الباب الثاني:

عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1130-1163م) سنة 547هـ/1152م بعد تمام سيطرته على المغرب الإسلامي " وقد كان بهذه الأصقاع، من آثار أهل الاختلاق والابتداع، ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع، وكان الأشقياء من ولائها يرون إيجابها وإلزامها شرعا يلتزمونه، وواجبا يقدمونه؛ ولما انقطعت عنهم أسباب الظلم بانقطاع أهله، فلا يطلبون إلا ما توجهه السنة وتطلبه، ولا يلزمون-ومعاذ الله-مكسبا ولا مغرما ولا قبالة ولا سيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه"⁽¹⁾ والتزم يوسف (558-580هـ/1163-1184م)⁽²⁾ والمنصور (580-595هـ/1184-1199م)⁽³⁾ والناصر (595-610هـ/1199-1213م)⁽⁴⁾ بهذه السياسية، ولم يرد أن الموحدون قد فرضوا شيئا مما انتقدوه على المرابطين إلا بعد هزيمتهم في العقاب 609هـ/1212م⁽⁵⁾.

وفي سنة 554هـ/1159م أمر عبد المؤمن بن علي بتكسير بلاد إفريقية والمغرب وكسرها من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعاب والأنهار والسبخ والطرق والحزون، وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب⁽⁶⁾.

(1)- ليفني بروفنصال: مجموع رسائل موحدية، المرجع السابق، ص 21-22.

(2)- لما تولى يوسف بن عبد المؤمن سنة 558هـ/1163م انتهج سياسة أبيه وسلك سبيله وسار بسيرته، فكان يجي إليه الخراج دون مكس ولا جور، فكثرت الأموال في أيامه فاستغنى الناس في أيامه وكثرت في أيديهم الأموال وتمهدت البلاد؛ واتسع الخراج وكثرة الوجوه التي يتحصل منها الأموال. كان يرتفع إليه خراج إفريقية وجملة في كل سنة قرع مئة وخمسين بغلا، هذا من إفريقية وحدها. كما وصفه ابن خلكان أنه كان جماعا مناعا ضابطا لخراج مملكته عارفا بسياسة رعيته. ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 205-206. المراكشي: المعجب، ص 309-328-329؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: احسان عباس، دار صادر-بيروت، مج 7، (د.ت)، ص 131.

(3)- تولى الحكم سنة 580هـ/1184م، وسلك في جباية الأموال ما كان أبوه يأخذه ولم يتعده إلى غيره. ابن الأثير: الكامل، مج 10، ص 126-127. ابن أبي زرع: الأنيس، ص 217-218.

(4)- تولى الحكم سنة 595هـ/1198م. ابن أبي زرع: الأنيس، ص 231-232.

(5)- نفسه، ص 238-239-240. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص 401-402.

(6)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 198-199.

الباب الثاني:

ويبدو أن الموحدون خلال القرن السادس/12م اقتصروا على الزكاة والعشور وأخماس المعادن والغنائم والخراج، فالزكاة قد تعني الفطرة، وربما أريد بالعشور زكاة الحرث والماشية⁽¹⁾، وكانت الأولى تحت إشراف القاضي الذي يوزعها على مستحقيها⁽²⁾، بينما توضع الثانية في مواضعها وتفيد ضمن مصادر دخل الدولة⁽³⁾، وهذا ما جرى عليه العمل في أخماس المعادن والغنائم⁽⁴⁾.
حيث يذكر الإدريسي أنه لما ولي الموحدون قطعوا القبالات بكل وجه، ولا تذكر القبالة في شيء من بلاد المصامدة⁽⁵⁾.

بينما يذكر ابن خلدون عن اتساع موارد الدولة الموحدية في المغرب "وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك، وكانت أحواله في دول الموحدون متسعة وجباياته موفورة"⁽⁶⁾.
ولكن مع مطلع القرن السابع الهجري/13م تغير حال الموحدون، وكانت طبيعته تشتد وتحف بين الفينة والأخرى، فتميز عهد المستنصر (610-620هـ/1213-1224م) يذكر ابن عبد الملك: "ولما أخذت مملكة آل عبد المؤمن في الاختلال أيام المستنصر، وإعراضه عن التدبير فيما يعود لشؤون الدولة، وتفويض النظر في الأمور كلها إلى وزرائه وحاشيته وضاعت المصالح وتطاولت أيدي المعتدين، وعاث أهل البغي في الأرض، وكثر في أقطار المغرب ونواحي مراكش قطاع السبل والمخربون الساعون في الأرض فسادا، وكان أكثرهم فيما يذكر يساهم فيما يصير إليه بالتغلب عليه وانتهابه من أموال المسافرين والتجار المترددين كبير الوزراء أبو سعيد بن جامع حتى ليحكى أن بعض التجار سلبوا في توجههم إلى مراكش فجاءوا إلى أبي سعيد بن جامع متظلمين، رافعين إليه ما جرى عليهم، وبينما هم وقوف على باب داره، ينتظرون تيسير أسباب الوصول إليه، وإلى مكالمته في رفع ما حل بهم، رأوا أحماهم المنهوبة نفسها وكثيرا من أمتعتهم، على دواب داخلة إلى داره، فكفوا عن التعرض إليه بأسا من نجاح ما سعوا فيه، وانقلبوا عنه متأسفين متحسرين، واستمرت الأمور على هذا الحال وبهذه السبيل زمانا والمستنصر في غفلة عن كل ما يجري، غير سائل عن

(1)- عز الدين أحمد موسى: النشاط، ص 173.

(2)- نفسه، ص 173.

(3)- ليفني بروفنصال: مجموع رسائل موحدية، ص 21-22.

(4)- عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، ص 282.

(5)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 87.

(6)- ابن خلدون: المقدمة، ص 304-305.

الباب الثاني:

رعيته " ومما ترتب عن هذا المشكل، غلاء الأسعار ونفاق السلع "وارتفاع أثمانها إلى حد لم يعهد مثله فيما تقدم"⁽¹⁾.

يرجع عبد الواحد المراكشي أن بوفاة المستنصر الموحد (ت620هـ/1224م) اضطرب الأمر واشربَّ الناس للخلاف⁽²⁾.

كما مثلت المكوس والمغارم قسما هاما من الجباية التي يتحصل عليها المخزن الحفصي، وقد دأب أصحاب النفوذ من الولاة والقواد والأعراب على أخذ المغارم واستخلاصها من الفئات الاجتماعية، في المدن والبوادي، على حد سواء.

وتعددت المكوس خلال هذه الحقبة، وتنوعت أصنافها، فمنها المكوس التي يدفعها التجار والحرفيون في الأسواق، وتؤخذ عند الأبواب على البضائع الوافدة من البادية ومن جهات أخرى، مثل فائدة الصوف والمكوس عند بيع المواشي، ومنها الوظائف المخزنية التي تسلط على أهل القرى، والخطايا والمغارم التي يدفعونها للسلطة، وصولا إلى الغرامة المالية التي يتعين على المسجون دفعها لاطلاق سراحه⁽³⁾.

كانت ساكنة المغرب الأقصى في زمان السلطان أبي سعيد عثمان بن عبد الحق المريني (614-637هـ/1217-1240م) في جور ومغرم، كما كانت كذلك في عهد أخيه من بعده محمد بن عبد الحق (637-642هـ/1240-1245م) حيث أخذ الضريبة من أمصاره وجباية المغارم⁽⁴⁾.

(1)- أبي عبد الله محمد بن عبد الملك: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، القسم الأول، تح: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م، ص16-177، 178.

(2)- المصدر السابق، ص 411.

(3)- البرزلي: الأحكام، ج5، ص207-208. محمد حسن: المدينة والبادية، ج1، ص531. حافظ حادة: الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي وكتب الحسبة، مجلة المشكاة، ع7، تونس، 2009، ص504.

(4)- العمري: المصدر السابق، سفر4، ص190-191. ابن خلدون: العبر، ج7، ص225-226.

الباب الثاني:

2- الأسعار:

يقول ابن خلدون: "أن المكوس والمغارم والفرائض تسبب الغلاء في أسعار السلع⁽¹⁾" إذ يُعتبر السعر المظهر العملي للمكوس للقيمة في النظام الاقتصادي القائم على السوق أو التبادل النقدي⁽²⁾، كما أنه ليس ثابتاً بل متقلباً يتأثر بعدة عوامل طبيعية وبشرية تتحكم في تحديده⁽³⁾.

وقد أولى ابن خلدون ومن بعده كإبن الأزرقي اهتماماً في تعليل ظاهرة الأسعار من حيث الغلاء والرخص، وقد توصلنا إلى جملة من التعليلات كأهمية البضاعة في حد ذاتها من حيث النفع والجهد المبذول والزمن المستغرق في إنتاجها، والخضوع إلى قانون العرض والطلب، وإلى سياسة الدولة الاقتصادية من احتكار وتخزين السلع إلى جانب قضية هامة وهي المكوس المفروضة عليها⁽⁴⁾.

وقبل الحديث عن الأسعار والظروف التي تحكمت فيها في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م، ننقل بعض ما جاء عن حكم التسعير على الناس فيما يبيعونه من الوجهة النظرية، إذ ظفرت هذه المسألة باهتمام المشرعين المسلمين منذ القديم.

كما توصل الفقهاء إلى حرمة تدخل الحاكم في تحديد سعر السلع لأنه مظنة الظلم، والناس أحرار في التصرفات المالية، والحجر عليهم مناف لهذه الحرية⁽⁵⁾، كما أن إلزام صاحب السلعة بالبيع بما لا يرضي به مناف لقوله تعالى: ((إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ))⁽⁶⁾.

وهذا لا يعني أن مسألة التسعير تركت بين التجار يبيعون بالسعر الذي يحدونه، بل حسبما يفهم مما ورد في أقوال ومواقف الفقهاء المناوئين لفكرة التحكم والتدخل من قبل الحاكم في أمور التسعير، أنه قد

(1)- ابن خلدون: المقدمة، ص303.

(2)- عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص157.

(3)- فاطمة بلهوراي: النشاط، ص236.

(4)- ابن خلدون: المقدمة، ص302، 303، 331؛ نجاة باشا: المرجع السابق، ص23، 27.

(5)- ابن أبي زيد القيرواني: النوادر، ج6، ص449-451. الونشريسي: المعيار، ج5، ص84، ج6، ص408، 409، ليفني بروفنسال: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة، 1955م، ص88-89.

(6)- القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 29.

الباب الثاني:

يكون من حق صاحب السوق أن يزجر التاجر السيئ النية إذا أراد أن يفسد السوق، بالخط من السعر المتداول بين الناس.

وفي هذا الشأن نقل " يحيى بن عمر " قول الإمام مالك في التسعير أنه سئل عن صاحب السوق يسعر فيقول: إما بعتم بكذا وكذا بأسعار يسميها لهم وإما خرجتم من السوق قال مالك: لا خير في هذا، فقيل له: وإنّ الرجل يأتي بطعام وليس يجيد وقد سعره بأرخص من الطيب فيقول صاحب السوق للغير إما بعتم مثله وإما خرجتم من السوق، فقال مالك ولا خير في ذلك، ولو أن رجلا أراد بذلك فسادا في السوق فحط من السعر أريت أن يقال له: إما أن تلحق بالناس وإما أن تخرج من السوق فأما أن يقال للناس كلهم إما أن تبيعوا بكذا، وإما أن تخرجوا فليس بصواب⁽¹⁾.

في حين هناك من يرى جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة كما ذهب الشيعية، كما نھوا عنه في بعض الأحيان، حيث نقل "القاضي النعمان" قول الإمام جعفر بن محمد الصادق في قوله ما سعر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه على أحد، ولكن مَنْ نَقَصَ عن بيع الناس قيل له: بع كما يبيع الناس وإلا فارفع من السوق إلا أن يكون طعامه أطيّب من طعام الناس⁽²⁾.

تبقى هذه الأحكام متعلقة بالظرفية التاريخية، لأنه في الواقع قد تتغير الأسعار حسب الظروف السياسية كالحروب وتمرد بعض الجماعات، وحتى الطبيعية كالجوائح مثل الحرائق والفيضانات والجراد وغيرها التي تؤثر على طبيعة الإنتاج، لذا وجب على السلطان التدخل في بعض الأحيان لضبط الأسواق بما يليق ومتطلبات الرعية وما تمليه كذلك الظروف السياسية والطبيعية. وكذا الحد من جشع واحتكار التجار.

أما في الواقع التاريخي فانه لم تفرض الأنظمة المتعاقبة على حكم بلاد المغرب الاسلامي خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة ضوابط لتسعير السلع والبضائع المتداولة في الأسواق، ولم تعط المصادر المتوفرة معلومات بخصوص ذلك، مما قد يرجح عدم القيام بها.

(1)- أحكام السوق، ص 103-104. ضمن كتاب المعيار العرب للونشريسي، ج6، ص106 وما بعدها.

(2)- الدعائم، ج2، ص36، كتاب الاقتصار، تحقيق: محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية-دمشق، 1376هـ/1957م، ص84.

الباب الثاني:

غير أن هناك إشارة من البكري تشير إلى أن أهل سرت لا يبيعون ولا يشترون إلا بسعر قد اتفق جميعهم عليه⁽¹⁾.

الجدير بالملاحظة، أن المعلومات عن الأسعار نادرة مما تعذر معرفة تطورها، غير أنه أمكن جمع مادة أساسية من المصادر الجغرافية بالدرجة الأولى وبعض الشذرات المتفرقة في كتب التاريخ العام وسير والتراجم والطبقات، وقد يرجع سبب هذه الندرة إلا أن المؤرخين والرحالة كثيرا ما كانوا يسجلون ما يشد انتباههم وأنظارهم كالرخص والغلاء مستخدمين عبارات إنشائية دون الاهتمام باعطاء قوائم تتضمن جرد للأسعار، عذرهم في ذلك طبيعة التدوين التاريخي في ذلك الزمن.

من المشاكل التي تعترض القيام بمعالجة هذا الجانب، ضيق محتوى الجزئيات المتوفرة، وغياب إشارات خاصة بالأسعار في الأحوال العادية، مقابل التركيز على فترات الغلاء، مع إشارات محدودة تتعلق بفترات الرخاء، ورغم ذلك يبدو أن جمع وتركيب معلومات هذا الرصيد رغم قلتها في الجدول التالي:

جدول يوضح فترات الرخاء الذي عرفه المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الرخاء	مواد محددة	القيمة	المصادر
الدولة العبيدية	القيروان	رخص عجيب	خمسة أمناء من اللحم عشرة أمناء من التين	بدرهم بدرهم	المقدسي: المصدر السابق، ص211.
الدولة العبيدية	القيروان	رخص عجيب	الزبيب، التمر، الأعناب، الزيت		نفسه، ص211.
	الغدیر	رخيصة	الطعام، اللحم، جميع الثمار		البكري: المصدر السابق، ص724.
	الغدیر	رخيصة	قنطار عنب	بدرهم	نفسه، ص724.
396هـ/ 1005م	إفريقية	رخصتالأسعار			ابن عذاري، البيان، ج1، ص 280.
ق 5هـ/11م	باجة	ليننة الأسعار			ابن حوقل: المصدر السابق، ص76؛ البكري: المصدر السابق، ص719.
ق 5هـ/11م	باجة	ليننة الأسعار	وقر البعير من الخنطة	درهمين	نفسه، ص719.
ق 4هـ/10م	المغرب	غاية الرخص	الأطعمة، الأغذية والأشربة،		ابن حوقل، المصدر السابق،

(1)- البكري: المصدر السابق، ص651.

الباب الثاني:

ص95.		اللحم، الدهن			
ق 4هـ/10م	القيروان	جمل	10دنانير	الدباغ، معالم، ج3، ص47.	
ق 4هـ/10م	توزر	جمل	عشرون دينارا	الدرجيني: طبقات، ج1، ص153.	
القرن4هـ/10م	برقة	فائضة بالرخص	جميع الأغذية	ابن حوقل: المصدر السابق، ص69.	
القرن4هـ/10م	ودان	رخص الأسعار	التمور	نفسه، ص70.	
القرن4هـ/10م	سرت	أسعار صالحة	العنب والفواكه	نفسه، ص70.	
القرن4هـ/10م	بونة	رخص الأسعار	الفواكه	نفسه، ص77.	
القرن4هـ/10م	مرسى الدجاج	رخص الأسعار	الفواكه، والمأكول والمطاعم والقمح والشعير والألبان والمواشي	نفسه، ص77.	
القرن4هـ/10م	طنجة	صالحة الأسعار		نفسه، ص77.	
القرن4هـ/10م	سيببة	رخصية الأسعار	الفواكه	نفسه، ص84.	
القرن4هـ/10م	مسكيا: ة	رخصية الأسعار	الحوت	نفسه، ص84.	
القرن4هـ/10م	بلزمة	رخص الأسعار		نفسه، ص92.	
380هـ /990م	المغرب	رخص مفرط	الزراع	ابن أبي زرع: الأنيس، ص102.	
القرن5هـ/11م	إيجلي	قنطار سكر	بمئثالين وأقل	البكري: المصدر السابق، ص854.	
القرن5هـ/11م	إيجلي	الجارية	ألف دينار أو أكثر	نفسه، ص854.	
935هـ/324	ورزيغة	ألف حبة أخاص	ربع درهم	نفسه، ص845.	
القرن4هـ/10م	سطفورة	رخص	الحوت	ابن حوقل: المصدر السابق، ص76.	
أواخر 381هـ/991	المغرب وإفريقية	حطت الأسعار		ابن أبي زرع: الأنيس، ص115.	
	سوسة	رخصية الأسعار	لحوم	البكري: المصدر السابق، ص689.	

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الغلاء الذي عرفه المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
القرن 4هـ/10م	قسطيلية	غلاء	الطعام		ابن حوقل، المصدر السابق، ص 92 ⁽¹⁾ .
ثورة أبي يزيد بن مخلد بن كيداد (333-336هـ/م)	سفاقس		زيت الزيتون	بين 60 قفيز بدينار إلى 100 قفيز بدينار	نفسه، ص 73.
1004هـ/395م	إفريقية	غَلَّت الأسعار			ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 280.
1005هـ/395م	بإفريقية	غَلَّت الأسعار	الرمانة القرُّوج	بدرهمين ثلاثين درهما	ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 280.
929هـ/317م	القيروان	غلاء عظيم			ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 205 ⁽²⁾ .
1005هـ/395م	القيروان		ثورين	41 مثقال ذهب	البدباع، المعالم، ج 3، ص 152.
ثورة أبي يزيد بن مخلد بن كيداد (333-336هـ/م)	القيروان		الحديد	ما بين 10 إلى 14 دينار للقنطار	البدباع، المصدر السابق، ج 3، ص 29.
القرن 4هـ/10م	سحلماسة		الثوب الصوفي	20 مثقالا	البكري، المصدر السابق، ص 835.
915هـ/303م	إفريقية	جماعة عظيمة	مد القمح	ثلاثة دنانير	ابن أبي زرع: الأنيس، ص 98.
950هـ/339م	المغرب	غلاء عام			نفسه، ص 100.
307هـ	إفريقية	الغلاء العظيم			ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 200.

(1) يرجع ابن حوقل سبب غلاء الطعام إلى أنه يجلب إليها ولا يزرع بها من الشعير ولا القمح إلا زرع تافه.

(2) ورد في الجزء الأول من كتاب البيان، تحقيق: جورج كولان وليفني بروفنصال: أن في سنة 317هـ/929م كان بالقيروان وأعمالها وباء عظيم، وغلاء سعر، [فبلغ قفيز قمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب] النص الذي بين المعكوفتين غير موجود في النص المحقق التي اعتمدنا عليها في دراستنا، وكذلك النص في سنة 318هـ/930م رخصت الأسعار، بعد ضيق شديد كان فيه الناس، وغلاء ووباء. عكس ما هو موجود في التحقيق الثاني المعتمد في الدراسة. فيعتبر النص الثاني دخيل على سنة 318هـ/930م. رغم أن هذا النص أخذ عليه الكثير من الباحثين مثل: جودت عبد الكريم، وبلهوارى فاطمة الزهراء، وغيرهم.

الباب الثاني:

الضوابط التي تحكمت في الأسعار:

لا شك أن قانون العرض والطلب، كان القاعدة التي تحكمت في حركة الأسعار خلال هذه الفترة، وهذه القاعدة كانت مرتبطة عضويا بمستوى حجم الانتاج الذي يروج في أسواق المدينة، ومدى تغطيته للحاجيات المرغوب فيها، وحجم الانتاج له علاقة بالتموين، وهذا الأخير كانت تتدخل فيه المتغيرات السياسية والبيئية، كما كانت نفس القاعدة تتأثر بسلوكيات المتعاملين، تجارا ومستهلكين في أثناء فترات الرخاء والغلاء معا، انطلاقا من هذه الملاحظات يبدو أن الأسعار بالمغرب الإسلامي خلال هذه الفترة عرفت تموجات وتقلبات، كانت من ورائها مجموعة من الضوابط، يمكن اختصارها في ثلاثة هي:

الضوابط السياسية:

وتتلخص في طبيعة الوضعية التي تكون فيها السلطة، إما قوية أو ضعيفة الحالة الأولى، يكون الاستقرار السياسي الذي يضمن الأمن، ويعطي دفعة كبيرة للانتاج والرواج، وفي الرواج اتساع قاعدة العرض والاستهلاك، وهذا مؤشر على حالة عادية، قد تتطور إلى حالة رخاء، والرواج النشيط لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت الأسعار محفزة على الاستهلاك، ما دام العرض وفيرا، ويبدو أن هذه الحالة هي التي ميزت القرن 4هـ/10م، لكن تخللتها بعض السنوات أخلت بالأمن والاستقرار السياسي؛ من أجل اشباع النهم المادي للسلطة للسيطرة على طريق الذهب والرقيق، وأخرى جمع أكبر كم ممكن من الأموال على حساب الرعية مما فجر حرب أذهبت الأمن والاستقرار.

إن إشارات المقدسي وابن حوقل حول الرخاء المفرط ورخص الأسعار يكاد ينحصر في إفريقية فحسب لأنها تعتبر حاضرة الدولة العبيدية، لكن باقي مدن المغرب الإسلامي-المغرب الأوسط، والأقصى، فقد شهدت غلاء عظيما وارتفاعا للأسعار.

وعلى الرغم من عدم توفر معلومات دقيقة عن أسعار هذه الحالة في هذه الحقبة بالذات، فيمكن أن نستشف بعض مؤشراتنا من خلال عدة ملاحظات منها كثرة التجارة⁽³⁾، والجمع بين السعر الرخيص والجودة في بعض المنتوجات⁽⁴⁾.

⁽³⁾- ابن حوقل: المصدر السابق، ص73.

⁽⁴⁾- نفسه، ص70.

الباب الثاني:

أما في أوقات الأزمات التي تميزت في الغالب بعد الاستقرار، فتنتعش فيما يبدو للشروط المشجعة على ارتفاع الأسعار والغلاء، وفي هذا السياق يمكن تصنيف الأزمات التي تعرضت لها السلطة العبيدية التي ساهمت بقوة في إحداث الغلاء في الحروب التي خاضتها ضد الجماعات المعارضة لها، وتمثلت أخطرها وهي حرب يزيد بن مخلد بن كيداد⁽⁵⁾ 332-336هـ/943-947م، هذا بالإضافة إلى الحروب التي خاضتها ضد القبائل الزناتية بالمغرب الأوسط والأقصى من أجل السيطرة على تجارة الذهب والرقيق⁽⁶⁾ والتي سنعالجها لاحقاً.

كما كان للحصار الذي تعرضت له المهديّة حاضرة العبيديين في أواخر شوال سنة 333هـ/945م وجرى قتال عظيم بين الفريقين، أخرج الناس شدة الجوع والغلاء الحاصل في المدينة منها الأمر الذي دفع القائم بأمر الله (322-334هـ/933-945م) لفتح الأهراء التي عملها أبوه المهدي، وفرق ما فيها على رجاله، فيما اضطرت العامة إلى أكل الدواب الميتة، وغادر المهديّة أكثر سكانها وتجارها وسوقها⁽⁷⁾، فكانت جماعات أبو يزيد بن مخلد يترصّدون كل من يخرج منها يشقون بطونهم أحياناً ليفتشوا على المال توهماً أنهم ابتلعوه⁽⁸⁾.

⁽⁵⁾ يصف ابن حوقل مدينة تميرت بأنها تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر - في وقتنا - هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت. المصدر السابق، ص 93 ويضيف الدرجيني أن الخسائر التي ألحقتها حرب أبو يزيد أنه خربت على يديه أكثر من ثلاثين ألف قرية وفعل في إفريقية من الفسوق والفجور والعصيان وأنواع الفساد ما لم تفعله الفراعنة ولا احد من ملوك أهل الكفر، كما أقام بقابس مدة وهو يدمر ويحرب . الدرجيني: المصدر السابق، ج 1، ص 102-102. رغم ما تنطوي عليه هذه الرواية من مبالغة ومعادية . غير ما نستنتجه أن البادية أو القرية هي التي كانت تميز الحاضرة أو المدينة. إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب - القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 349، 404. بوبة مجاني: أثر الضرائب في ثوابت وامتغيرات سياسة الخلافة الفاطمية في مرحلتها المغربية، دراسات تاريخية، مج 20، ع 67، 68، دار المنظومة، 1999، ص 141-142. سنوسي يوسف إبراهيم: زناة والخلافة الفاطمية، ط 1، ملتمز للطبع والنشر، القاهرة، 1986، ص 244-245.

⁽⁶⁾ نوال بلمداني: نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، ص 71-75. سنوسي يوسف إبراهيم: المرجع السابق، ص 245.

⁽⁷⁾ المقرئزي: اتعاظ الحنفاء، ج 1، ص 79.

⁽⁸⁾ أبي عبد الله بن حماد: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ص 56.

الباب الثاني:

ويحسن التنبيه إلا أن هذه الحروب التي خاضتها الدولة العبيدية ضد الجماعات المعارضة نتيجة سياستها المالية والعقدية أرهقت الرعية، فكان القيام بعمل مسلح ضد هذه السياسية الملجأ الأخير والخلص المر بالنسبة لهاته الجماعات.

الأحوال المناخية:

كان العامل الحاسم فيها بالنسبة لموضوعنا هو وفرة الماء أو ندرته، وأحيانا يدخل في الحساب انتشار الجراد، ويبدو أن تموجات الأسعار كانت لها علاقة عضوية بالتذبذبات المطرية المنتجة لحالات الوفرة والندرة، التي مر بها المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م.

حالة الوفرة:

على الرغم من عدم وجود جزئيات مرجعية تسمح بالتعرف علىالحالات الخاصة بهذا النوع، فمن الجائز على الأقل اعتبار أوقات الرخاء، والفترات التي لم تذكر ضمن الرخاء أو الغلاء الناتج عن مشكل الماء، مكونا من مكوناتها، ويبدو أن حضورها كان بارزا أكثر في القرن 4هـ/10م.

ومن السنوات التي شهد فيها المغرب الرخاء سنة 380هـ/990م كان الخلف والرخاء المفرط بالمغرب، فكان الزرع لا يجد من يشتريه لكثيره، وكان الحراثون يتكونه في فدادينهم ولا يحصدونه لرخصه.⁽⁹⁾ كما شهدت بعض المدن في المغرب الرخاء كمدينة باجة فهي كبيرة كثيرة الأنهار، وهي كثيرة الأمطار والأنداء، قلما يصحى هواؤها، وبها يضرب المثل في كثرة المطر، وحولها بساتين عظيمة تطرد فيها المياه، وبها حمص وفول قلما يرى مثله، وتسمى هُري إفريقية لريع زرعها، وإنها خصيبة لينة الأسعار⁽¹⁰⁾.

أما مدينة مرسى الدجاج فهي على نحر البحر، بها من رخص الأسعار في الفواكه والمأكول والمطاعم والقمح والشعير والألبان والمواشي ما يُغرق غيرهم ممن يجاورهم، وبها من الأشجار والثمر والتين خاصة العظيم الجسيم ما يُحمل منه إلى البلاد النائية عنه⁽¹¹⁾.

⁽⁹⁾- ابن أبي زرع: الأنيس، ص102.

⁽¹⁰⁾- البكري: المصدر السابق، ص 717-718.

⁽¹¹⁾- ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

الباب الثاني:

حالة الندرة:

عرف المغرب الإسلامي تعاقب سنوات من الجفاف والقحط والمجاعة والأوبئة والطاعون، أشرنا إليه سابقا في أثر الجوائح الطبيعية على الزراعة.

أما الاحتكار فهو مشكل كان يظهر بشكل خاص في أوقات الأزمات، قد يكون بهدف الزيادة في هامش الربح، أو كإجراء وقائي لمواجهة أحوال الشدة.

فاتحكرت الدولة العبيدية الجيد من الإنتاج الذي كانت تمتاز به بعض المدن المغربية والذي كان يحمل إلى الخليفة عبيد الله المهدي مهما بعدت مسافته⁽¹⁾، فالماء كان يحمل إليه يوميا من عين جقار بالقرب من قرطاجنة⁽²⁾، والملح من مدينة بسكرة⁽³⁾ كما كان يحظر بيع كل ما هو جيد ليحمل إليه مثل تمر يعرف بالكمبا وهو الصيحاني يضرب به المثل لفضله على غيره، وجنس يعرف باللياري أبيض أملس، وكان عبيد الله يأمر عماله بالمنع من بيعه والحظر عليه وبعث ما هنالك منه إليه من مدينة بسكرة⁽⁴⁾، فكان يأمر عماله بحظره ومنعه من التداول بين التجار، كذلك منع تداول نوع من النسيج يعرف بأبي قلمون- بوقلمون-، بالرغم من غزارة وجوده، وكانت ثيابه تظهر للرأي في ألوان متقلبة، وبلغ ثمن الثوب الواحد منه عشرة آلاف دينار، ويعتقد أن حظر بيعه يعود لغلاء ثمنه، لهذا أراد الخلفاء أن يحتكروه لأنفسهم فكان لا يخرج منه إلا القليل خفية⁽⁵⁾.

أما في القرنين 5-6 الهجريين/11-12 الميلاديين فقد عرفت الدولة الزييرية تطورا سريعا للأحداث، وشهدت تذبذبات في الأسعار، سجلنا هذه الملاحظات في الجدول التالي:

(1)- بوية مجاني: المذهب الاسماعيلي، ص 40

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 677.

(3)- نفسه، ص 677.

(4)- نفسه، ص 677.

(5)- المقدسي: المصدر السابق، ص 223. غير أن آدم ميمز يذكر بأن هذا النوع من القماش ظهر في القرن الخامس الهجري/11م وكان يصنع في مدينة تنييس وحدها وهي مركز كبير لصناعة نسيج الكتان بمصر. بينما ذكر المقدسي أن هذا القماش من عجائب المغرب. آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، الدار التونسية للنشر- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، 1405هـ/1986م، ج2، ص ص 768-769.

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الغلاء الذي عرفتها الدولة الزيرية خلال القرنين 5 و 6 هـ/11-12م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
405هـ/1014م	المنصورية		كراء حانوتليبع الكتان	مئتا درهم	ابن عذاري: البيان ، ج1، ص285.
409هـ/1018م	إفريقية	غلاء كثير			نفسه، ص293.
425هـ/1033م	إفريقية	مجاعة شديدة			انفسه، ص300.
441هـ/1049م	إفريقية	غلاء الأسعار ⁽¹⁾			نفسه، ص305.
443هـ/1051م	إفريقية	الفتنة العظيمة ⁽²⁾			نفسه، ص315-320.
447هـ/1055م	إفريقية	مجاعة عظيمة			نفسه، ص321.
469هـ/1076م	إفريقية	مجاعة عظيمة			نفسه، ص329.
483هـ/1090م	إفريقية	غلت الأسعار			نفسه، ص331.
491هـ/1097م	إفريقية	مجاعة عظيمة			نفسه، ص332.
543هـ/1148م	إفريقية	مجاعة عظيمة ⁽³⁾			نفسه، ص347.

(1)- كان سبب الغلاء أن المعز بن باديس أمر بتبديل السكة عن أسماء بني عبّيد، ثم بث في الناس قُطع سكتهم، وزوال أسمائهم من جميع الدنانير والدراهم بسائر عمله، فكلف ابنه تميما بهذا الأمر أنه من تصرف بمال عليه أسماء بني عبّيد نالته العقوبة الشديدة، فضاقت الحال بالفقراء والضعفاء، وغلت الأسعار بالقيروان، وكان الدينار القديم بأربعة دنانير ودرهمين، وكان صرف الدينار الجديد خمسة وثلاثين درهما. ابن عذاري: البيان، ج1، ص304-305.

(2)- لما آل الأمر إلى التصريح بلعنة بني عبّيد على المنابر، وأمر المعز بن باديس (406-454هـ/1016-1062م) بقتل أشياعهم، أباح بنو عبّيد للعرب مجاز النيل، فجاز منهم خلق عظيم، فلما وصلوا إلى القيروان نهبوها من حينها، ولما كان ثاني عيد الأضحى من هذه السنة، كانت الداهية العظمى والمصيبة الكبرى أن خرج السلطان المعز بن باديس إلى لقاء العرب فهزموه، فحاصر العرب القيروان، فأمر السلطان كافة الناس بانتهاج الزروع المحيطة بالقيروان وصيرة، وكان مصيرها ما قدر الله من فسادها وأكل البهائم لها، ... وأمر السلطان المعز أن ينتقل عامة أهل صيرة وسوقتها إلى القيروان، ويخلو الحوانيت ويُجْلوا الحوانيت كلها بصيرة، وأمر جميع من بالقيروان من الصنهاجيين وغيرهم من العسكر، أن ينتقلوا إلى صيرة، وينزلوا في حوانيتها وأسواقها، فارتج البلد لذلك، وعظّم الخطب واشتد الكرب ومدّ العبيد ورجال صنهاجة أيديهم إلى خشب الحوانيت وسقائفها، واقتلعوها، وخربت العمارة في ساعة واحدة، وبات الناس على خوف عظيم، فأحاطت بها خيول العرب ... قال ابن شرف: خرجت من القيروان، فلم أمر بقرية إلا وقد سُحقت وأكلت، أهلها عراة أمام حيطانها، من رجل وامرأة وطفل، يبكي جميعهم جوعا وبردًا، وإنقطع الميز عن القيروان وتعطلت الأسواق. ابن عذاري: البيان، ج1، ص315-320.

(3)- كان سبب هذه المجاعة تغلب الروم على مدينة المهديّة، وخرج منها صاحبها الحسن بن علي (515-543هـ/1121-1148م).

الباب الثاني:

من الملاحظات التي نستطيع أن نسجلها من خلال هذا الجدول، أن الدولة الزييرية خلال القرن 5هـ/11م عرفت انهيار الأسعار بصفة كبيرة، نتيجة السياسية التي انتهجتها السلطة، ضد الجماعات المعارضة أو القطيعة التي أحدثها السلطان المعز بن باديس مع السلطة العبيدية بالقاهرة؛ فقد كلفته هذه الأخيرة خسائر فادحة في جميع المجالات خاصة منها الاقتصادية، فتمثل ذلك في دخول العرب الهلالية إلى إفريقية وما نتج عنه من حروب وحصار وجماعات وظهور الأوبئة⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يذكر ابن عذاري أنه في سنة 409هـ/1018م جرت حروب كثيرة خاضتها الدولة الزييرية ضد خصومها كان من نتائجها غلاء كثير بإفريقية⁽²⁾.

أما الجماعات الشديدة خلال السنوات 425هـ/1033م، و 469هـ/1076م 483هـ/1090م، و 491هـ/1097م، فتسببت هذه الجماعات في غلاء الأسعار وهلاك الكثير من الناس⁽³⁾. أما في سنة 444هـ/1052م فكان الجوع الشديد الذي يُعرف "بسنة أوقية بدّزهم" من الدراهم الخندوسية⁽⁴⁾.

كما سبب الحصار الذي قامت به العرب الهلالية بإفريقية إلى غلاء الأسعار، ففي 446هـ/1054م حاصرت العرب مدينة القيروان وضيقت عليها تضيقا شديدا⁽⁵⁾ كما قامت العرب الهلالية سنة 449هـ/1057م بانتهاب مدينة القيروان وخرابها⁽⁶⁾ كما سُبيت وأُخليت سنة 452هـ/1060م⁽⁷⁾.

(1) - بن زاوي طارق: استقلال المعز بن باديس الزييري عن الدولة الفاطمية (406-454هـ/1016-1062م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2008، 2009، ص ص 180-181.

(2) - البيان، ج 1، 293.

(3) - نفسه، ج 1، ص 300، 329، 331، 332.

(4) - نفسه، ج 1، ص 277.

(5) - نفسه، ج 1، ص 321.

(6) - نفسه، ج 1، ص 321.

(7) - نفسه، ج 1، ص 322؛ البشير بوقاعدة: خراب المدن بالمغرب الأوسط والأدنى بين 296هـ/909م-547هـ/1115م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2012، 2013، ص ص 191-192.

الباب الثاني:

كما كان للظواهر الطبيعية نصيب من زيادة الأسعار وغلاء المعيشة ففي سنة 411هـ/1020م جاءت سحابة شديدة الرعد، فأمطرت حجرا لم ير أهل إفريقية مثله كبرا وكثرة⁽¹⁾، وفي سنة 504هـ/1110م كان بالمغرب زلازل عظيمة، دامت شهر شوال كله⁽²⁾.

أما عن فترات الرخاء فلم تعرف الدولة الزيرية كثيرا منها وفي هذا الجدول توضيح سنوات الرخاء الذي تمتعت به الدولة الزيرية خلال القرنين 5 و6 الهجريين/11-12 الميلادين، رغم قلتها فقد طغى الغلاء على الرخاء:

التاريخ	المدينة	طبيعة الرخاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
422هـ/1030م	إفريقية	الرخاء			ابن عذاري: البيان، ج1، ص300.
430هـ/1038م	إفريقية	كثر الخصب			نفسه، ج1، ص301.
484هـ/1091م	إفريقية	الخصب والرخاء			نفسه، ج1، ص331.

الأسعار بالدولة الحمادية:

يحسن التنبيه إلا أن الضوابط المتحكمة في الأسعار في القرن 4هـ/10م التي أشرنا إليها سابقا هي نفسها التي تحكمت في الأسعار في الدولة الحمادية بالقلعة ثم ببجاية، خاصة في فترة الرخاء، كما ارتبطت وفترة الانتاج بالرخاء، وهو عين ما ذكره ابن خلدون: "فاذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانها كان الأمر بالعكس، والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها، إذ كل واحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله"⁽³⁾.

(1)- ابن عذاري: البيان، ج1، ص294.

(2)- نفسه، ج1، ص336.

(3)- ابن خلدون: المقدمة، ص302.

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الرخاء الذي عرفته الدولة الحمادية خلال القرنين 5 و 6 هـ/11-12 م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الرخاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
ق 5هـ/12م	المسيلة	رخصة السعر	القطن، اللحم		البكري: المصدر السابق، ص 723.
	بجاية		زق الماء	أربعة دراهم	الغبريني: عنوان الدراية، ص 149.
	تلمسان	رخصة الأسعار			مجهول: الاستبصار، ص 176.
	بجاية	رخصة	فواكه، لحوم		الإدريسي: المصدر السابق، ص 118.
	قلعة بني حماد	التمن اليسير	الفواكه والنعم		نفسه، ص 117.
	قلعة بني حماد		عمائم شرب مذهبة	500 دينار إلى 600 دينار وأزيد	مجهول: الاستبصار، ص 129.
	قلعة بني حماد			دينارين وأزيد	نفسه، ص 129.
	سطيف	رخصة الأسعار			البكري: المصدر السابق، ص 745. مجهول: الاستبصار، ص 166.
	ميلة	رخصة الأسعار			نفسه، ص 166.
	تنس	رخصة الأسعار			نفسه، ص 133.
	مرسى الدجاج	التمن اليسير	الحنطة، سائر الفواكه، اللحوم		الإدريسي: المصدر السابق، ص 115.
	مليانة	أسعار رخصة			مجهول: الاستبصار، ص 171.
	ندرومة	رخصة الأسعار			نفسه، ص 135.
	بجاية	رخصة الأسعار	خرقة صوف	ثلاثين درهما	الغبريني: المصدر السابق، ص 174.
	بجاية		قفيز من القمح	خمسين درهما	القلقشندي: صبح الأعشى، ج 5، ص 114.
	بجاية		رطل من اللحم	لا يتجاوز درهم	نفسه، ج 5، ص 114.
	بجاية		الدجاجة الجيدة	درهمين لا أكثر	نفسه، ج 5، ص 114.
	بجاية		الخبزة الواحدة	بريع درهم	الدباع، معالم، ج 2، ص 242.
	تدلس	رخص الأسعار	الفواكه، المطاعم، الغنم والبقر		الإدريسي: المصدر السابق، ص 115.

الباب الثاني:

ومن خلال هذا الجدول نستشف أنّ لحالة الوفرة الأثر القوي داخل الدولة الحمادية خلال مرحلة القلعة وبجاية حيث ساد الرخاء في الأسعار شفيقنا في ذلك شهادة أصحاب كتب الرحلة والجغرافيا والتاريخ والطبقات، حيث ذكر الإدريسي: "وفلاحتهم إذا كثرت أغنت وإذا قلّت كَفَّتْ، فأهلها أبدا الدهر شباع وأحوالهم صالحة⁽¹⁾؛ وأحيانا أخرى يربط البركة بالأسعار، فيذكر الإدريسي وحنطتهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بما كثيرة، تباع بالثمن اليسير، كما عمت هذه البركة كذلك مدينة الغدير "والبركات في معاملتهم كثيرة"⁽²⁾ كما عمت هذه الحالة سائر بلاد المغرب فيذكر الإدريسي أن الحنطة والشعير بها موجودان كثيرا، والتين وكثير من سائر الفواكه بما ما يكفي لكثير من البلاد، كما يعبر في موضع آخر عن الرخاء المفرط حيث يصف تجارتهم "وتباع البضائع بالأموال المقنطرة"، كما عرفت مدينة قسنطينة كذلك حالة الوفرة في الانتاج فيذكر الإدريسي "أن الحنطة تقيم بها في مطاميرها مائة سنة لا تفسد" فهذا يدل على السعة والكثرة⁽³⁾ كما وصف صاحب الاستبصار فحص زيدور بمدينة أرشقول لبركته في محصول القمح⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد ذكر حول الأسعار في دراسات الباحثين⁽⁵⁾ الذين اهتموا لدراسة الحياة الاقتصادية في دولة الحمادية في العصر الوسيط؛ وذلك لغياب النصوص الشاهدة.

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 117.

(2)- نفسه، ص 115-116.

(3)- نفسه، ص 116، 121.

(4)- الاستبصار، ص 134.

(5)- ذكر رشيد بورويبة أسعار كانت في قلعة بني حماد لكنّه لم يشير إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات فيقول: "... فلم نجد إلا معلومات قليلة، فتعرف مثلا أن الكسا كان يساوي ثلاثين دينار بقلعة بني حماد وأن كمية الفليون التي يحتاج إليها من أرداد أن يتحصن من ضرر العقارب سنة كاملة تساوي درهمين. ص 146؛ فأما دراسة أمينة بوتشيش: بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين السادس والسابع الهجريين، فأشارت إلى فترات الغلاء إلى غاية المنتصف الثاني من القرن السادس الهجري/12م، بعدما شهدت بلاد المغرب فترة الغلاء؛ لكنّها لم تحلنا من أي مصدر استقت هاته المعلومات؟. بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين السادس والسابع هجريين/12-13، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2007، ص 54-55.

الباب الثاني:

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود فترات للغلاء في الدولة الحمادية فهذا الجدول يوضح فترات الغلاء

الذي عرفته الدولة الحمادية خلال القرنين 5 و6هـ/11-12م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
407هـ/1016م	المغرب الاسلامي	القحط			ابن أبي زرع: الأنيس، ص118.

ويحسن التنبيه إلى أنه لم يسجل حالات غلاء الأسعار في الدولة الحمادية في مرحلة القلعة ثم بجاية، ربما يعود ذلك للرخاء الذي تمتعت به الدولة الحمادية؛ حيث تفوق الرخاء على الغلاء بنسبة 90% كما دلت شذرات المعلومات حول قلعة بني حماد والتي كان أهلها أبدا الدهر شباعا وأحوالهم صالحة وأن الحنطة تقيم بها في مطاميرها مائة سنة لا تفسد⁽¹⁾.

لذلك عاش ملوك بني حماد أمنا وسلاما مع العرب الهلالية، خاصة بعد موقعة سيبية 457هـ/1064م⁽²⁾، وهذا ما ذكره الإدريسي الإدريسي حول مدينة قسنطينة التي كانت أحوالها واسعة وفيها معاملات للعرب، وتشارك في الحرث والادخار⁽³⁾ "وجميع الحصون مع العرب في مهادنة"⁽⁴⁾. كما استطعنا تسجيل فترات الغلاء في الحالات العامة التي تصيب المغرب الإسلامي كافة.

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود فترات للغلاء خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين / 11-12 الميلاديين؛ مما يعني أن حالة الرخاء كان يتخللها فترات للغلاء كما توضح هذه الجداول:

(1)- الإدريسي: المصدر السابق، ص115، 121.

(2)- نفسه، ص116، 121.

(3)- نفسه، ص121.

(4)- نفسه، ص119.

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الغلاء الذي عرفه المغرب الأقصى قبل قيام الدولة المرابطية خلال القرنين 5

و6هـ/11-12م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
453-457هـ/1064-1066م	فاس	غلت الأسعار ⁽¹⁾			ابن أبي زرع: الأنيس، ص111.
457-460هـ/1064-1067م	فاس	غلاء مفرط			نفسه، ص113.
453-460هـ/1066-1067م	فاس	غلاء مفرط	أوقية دقيق	درهم	نفسه، ص114.

جدول يوضح فترات الرخاء الذي عرفته الدولة المرابطية خلال القرنين 5 و6هـ/11-12م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الرخاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
440-452هـ/1048-1062م	فاس	رخاء كثير			ابن أبي زرع: الأنيس، ص111.
462هـ/1069م	فاس	رخاء			نفسه، ص113.
462هـ-515هـ/1069-1121م ⁽²⁾	المغرب الأقصى	رخاء متصل	أربعة أوسق من القمح	نصف مثقال	نفسه، ص167.
462هـ-515هـ/1069-1121م	المغرب الأقصى	رخاء متصل	ثمانية أوسق من الثمار	نصف مثقال	نفسه، ص167.
462هـ-515هـ/1069-1121م	المغرب الأقصى	رخاء متصل	القطاني	لا تباع ولا تشتري	نفسه، ص167.

⁽¹⁾ يرجع ابن أبي زرع سبب غلاء الأسعار إلى الحروب التي كانت بين الفتوح بن دوناس المغراوي وأخيه عجسية، وذلك لمحاولة الفتوح ضم عدوة القرويين، حيث كثرت العدو بينهما، فكانا لا يزالان يقتتلان ليلا ونهارا، فكثرت الخوف في أيامهما بالمغرب وغلت الأسعار واشتدت المجاعة وعظم الهرج وقويت الفتن في جميع نواحي المغرب، دامت الحرب بينهما ثلاث سنين متوالية، فكانت أيام الفتوح كلها شدة وخوفا ومجاعة وحربا وغلاء مفرطا. ابن أبي زرع: الأنيس، ص111-112.

⁽²⁾ رغم أنه تخللت هذه السنوات أحداث كزلزال 472هـ/1079م بالمغرب هدم البينان ومات فيها خلق كثير. ابن أبي زرع: الأنيس، ص168. وكان سنة 498هـ/1104م القحط بالعدوة كاد الناس أن يهلكوا. ابن عذاري: البيان، ج3، ص37.

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الغلاء الذي عرفته الدولة المرابطية خلال القرنين 5 و6 هـ/11-12م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
512هـ/1118م	تلمسان	غلاء عظيم	رُبع الدقيق	عشرون درهما	ابن عذاري: البيان، ج1، ص340.
521هـ/1127م	المغرب الأقصى	غلت الأسعار ⁽¹⁾			ابن الخطيب: الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، ص89.
534-540هـ/1139-1145م	المغرب الأقصى	غلت الأسعار	ربع من الدقيق	مثقال حشمي ذهبي	ابن عذاري: البيان، ج3، ص93.
536هـ/1141م	فاس	غلاء الأسعار	سطل من الشعير	ثلاثة دنانير	البيذق: المصدر السابق، ص53. ابن عذاري: البيان، ج3، ص83.
536هـ/1141م	المغرب الأقصى	غلاء الأسعار	رطل الحطب	دينار	البيذق: المصدر السابق، ص53.

مما نستنتجه من خلال هذا الجدول أن الدولة المرابطية لم تعرف فترات الغلاء إلا في آخر أيامها، نتيجة الحروب والحصار التي شنتها عليها الدولة الموحدية، خاصة سنة 541هـ/1146م فقد طال الحصار على مراكش واشتد الجهد بسكان مراكش وعلى كثرة خيلهم ورجلهم نفذ طعامهم وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفاً، ولما طال عليهم الحصار واشتدت أحوالهم وهلكوا جوعاً أكلوا الجيف وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً وعمدت الحيوانات كلها والحنطة بأسرها، ففتحت مراكش أبوابها، فكان هذا الملجأ الأخير والخلاص المر⁽²⁾؛ فقد دام الحصار أكثر من تسعة أشهر وثمانية عشر يوماً⁽³⁾.

(1)- كان هذا الغلاء بسبب الحروب بين الموحدين والمرابطين خاصة أثناء الحصار الأول لمراكش، حيث اتصلت الحروب وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجذب وقلت المجابي وكثرت على أهل الإسلام الخن. ابن الخطيب: الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تصح: البشير الفوري، مطبعة التقدم، تونس، 1329هـ، ص89.

(2)- ابن الخطيب: الحلل، ص103-104.

(3)- ابن عذاري: البيان، ج3، ص105-106.

الباب الثاني:

جدول يوضح فترات الرخاء بالمغرب الإسلامي خلال العهد الموحدى: القرنين 6 و7هـ/12-

13م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الرخاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
543هـ/1149م	مراكش	رخص الفواكه	زيتونه وفواكه	30,000 دينار مؤمنية	ابن الخطيب: الحلال، ص110.
580-595هـ/1184-	المغرب	أمن ورخاء			ابن أبي زرع: الأنيس، ص206، 217-218. (1)
635هـ/1238م ⁽²⁾	مراكش	سنة خير وخصب	3أمداد حفصية من القمح	درهم واحد	ابن عذاري: البيان، ج3، ص478.
638هـ/1250م	المغرب	رخصت الأسعار			نفسه، ج3، ص489.
ق7هـ/13م	الدولة الحفصية		كل قفيز من القمح	خمسين درهما	العمرى: المصدر السابق، سفر4، ص140.
ق7هـ/13م	الدولة المرينية		وسق من القمح والشعير دون ذلك.	بأربعين درهما من الصغار	نفسه، سفر4، ص193-194.
ق7هـ/13م	الدولة المرينية		رطل لحم	بدرهم واحد من الصغار	نفسه، سفر4، ص193-194.
ق7هـ/13م	الدولة المرينية		طائر من الدجاج	بثلاثة دراهم من الصغار	نفسه، سفر4، ص193-194.

(1) غير أنه في هذه الفترة تشهد كل بلاد المغرب فترات الرخاء، بل شهدت فترات غلاء؛ سنعالجها لاحقاً.

(2) لكن ابن أبي زرع يجعل هذه السنة سنة غلاء شديد ووباء مفرط هرب فيها أكثر أهل البلاد ووصل قفيز القمح فيها إلى ثلاثين دينارا، المصدر السابق، ص254. غير أن ابن عذاري ذكر في حوارياته أن سنة 635هـ/1238م سنة رخاء، مما سمح لي بادراجها في جدول فترات الرخاء التي عرفتها الدولة الموحدية. خاصة بعد القضاء على فتنة عرب الخلط. المصدر السابق، ج3، ص478. كما صنف محمد رابطة الدين سنة 635هـ/1238م في لوحة فترات الرخاء بمراكش زمن الموحدين، وفترات الغلاء التي عرفتها مراكش زمن الموحدين. المرجع السابق، ص260. ولا ندري أيهما أصح.

الباب الثاني:

نفسه، سفره، ص195.	ثلاثة دراهم	حمل حمار من قصب السكر			
----------------------	-------------	--------------------------	--	--	--

جدول يوضح فترات الغلاء بالمغرب الإسلامي خلال العهد الموحدى: القرنين 6 و7هـ/12-13م:

التاريخ	المدينة	طبيعة الغلاء	مواد محددة	القيمة	المصدر
571هـ/1176م	المغرب	غلاء عظيم			ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص267.
578هـ/1183م	مراكش	غلاء الأسعار			ابن عذارى: البيان، ج3، ص254.
582هـ/1186م ⁽¹⁾	بجاية	غلاء الأسعار			نفسه، ج3، ص282.
599- 600هـ/1202- 1203م	إفريقية	غلاء الأسعار	رطل الزيت	نصف دينار	محمد حسن: المدينة والبادية، ج1 ص614.
602هـ/1205م	تونس	غلاء الأسعار	عشرة أمداد من الشعير	50 دينارا	ابن أبي أصبعيه، عيون الاطباء، ج3، ص127.
607هـ/1210م	المغرب الأقصى	الجماعة			ابن عذارى: البيان، ج3، ص373.
610هـ/1213م	بجاية	جماعة			العبريني، المصدر السابق، ص77.
614-616هـ/1217- 1219م	المغرب الأقصى	غلاء الأسعار			ابن عذارى: البيان، ج3، ص381- 382.
617هـ/1220م ⁽²⁾	المغرب	غلاء الأسعار			نفسه، ج3، ص382.

(1)- تمثل هذه السنة دخول بنو غانية إلى بجاية وما انجر عنه من أحداث.

(2)- لكن الغريب أن ابن عذارى لم يعد غلاء الأسعار من بداية سنة 614هـ/1217م إلى غاية سنة 617هـ/1220م لكنه أفرد هذه الأخيرة وحدها؛ رغم ذكره أن ليس لديه معلومات حول حولية 614هـ/1217م، و615هـ/1218م.

الباب الثاني:

1224/هـ/620م	المغرب الأقصى	غلاء شديد		ابن عبد الملك: الذيل، 175/1.
1227/هـ/624م	المغرب	غلاء شديد	قفيز قمح	ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص274.
632-635/هـ/1234-1237م ⁽¹⁾	مراكش	الغلاء المفرط	مُدُّ الواحد الفَحْصي من القمح	ابن عذاري: البيان، ج3، ص452.
632/هـ/1234م ⁽²⁾	مراكش	ارتفاع الأسعار	الرُّبْع الواحد من الدقيق اللطيف (الفاسد)	ابن عذاري: البيان، ج3، ص444.
1236/هـ/634م	مراكش	الغلاء المفرط	الرُّبْع الواحد من الدقيق	نفسه، ج3، ص467.

⁽¹⁾- توافقت هذه الغلاء مع بداية فتنة عرب الخلط زمن حكم الرشيد (630-640/هـ/1232-1242م)، بدأت الفتنة سنة 633/هـ/1235م وانتهت سنة 634/هـ/1236م. حسب ابن عذاري: البيان، ج3، ص443 وما بعدها. هذا عكس ما أورده ابن أبي زرع وذلك أن مدة طول حكم الرشيد عرفت الغلاء والوباء. وربما كان الرجل متحاملا على الموحدية حسبما يرجع إليه الكثير من الباحثين. الأنيس، ص255. الحسين بولقطيب: جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، (د.ط)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص48.

⁽²⁾- وارتفعت الأسعار وعُدمت الأقوات، وقل كل مرفق وأعوز وُجدان ما ينتفع به الناس من الحطب والتبن والفواكه والخضر وما يجلب من البوادي، واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من أنواع الخنطة، وبلغت مبلغا لا عهد بمثله حتى انتهى الربيع الواحد من الدقيق اللطيف الفاسد إلى ثلاثة دنانير، والناس في ازدحام على من يشعرون عنده زنة الخردلة منه أو من سواه، وما أهمهم إلا إقامة الأود بما ينطلق عليه اسم الخنطة... تحير الناس وكثر فيهم الرجح، وعظمت عليهم المصيبة باسلامهم وعدم الأقوات والمرافق، ولم يبق لأحد سبد ولا لبد ولا طارف ولا تالد ولا ذخيرة ولا مال ولا عقار، واستولت الجماعة على جمهور الناس، وانتهى المدُّ الواحد من القمح الفَحْصي إلى سبعة دراهم كبارا، وأما درهم الفضة فكان يُصرف في نصف درهم، وكان هذا عرفا بين السوقة بالسبعة الدراهم السكة، إنما تخرج من مثلي عددها، وأما أسواق المدينة في هذه الجماعة فلم يكن بها ما يطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه، والحوانيت مغلقة وما بقي بها من يلبس ثوبا يُساوي عشرة دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقمة، وتغيرت الصور الجميلة، وتكرت الدنيا باستيلاء الجماعة، وإذا ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من ثوب الشعير يحشر الناس عليه وإهم لقيام ينظرون، وكذلك النارج كان موجودا كثيرا، فصار الناس يميلون إلى شرائه وما يدرون حامضا هو أم حلو من سوء ما حل بهم. البيان، ج3، ص444-452.

الباب الثاني:

نفسه، ج3، ص483-484 (1).			غلاء الأسعار	سبته	637هـ/1239م
-------------------------------	--	--	--------------	------	-------------

ما نلاحظه على هذا الجدول تفوق الغلاء 95% على الرخاء نتيجة عوامل سياسية وأخرى طبيعية؛ خاصة في نهاية القرن 6هـ/12م وكل القرن 7هـ/13م عاجلتها المصادر التي أرخت لهذه الفترة في شرح يطول حاولت قدر الإمكان الإشارة إليها.

كما يحسن التنبيه إلا أن أسعار السلع الصادرة والواردة بين المراكز التجارية بالمغرب الإسلامي؛ تتضح إلا في فترات الغلاء نتيجة الحروب والجوائح الطبيعية. لكن لا ندرك ثمنها الحقيقي في حالة الرخاء أو في الحالات العادية؛ وكذلك جميع المنتوجات الزراعية والحرفية.

(1) وفي سنة 637هـ/1239م كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبته حتى عدم فيها الطعام بالكلية... وكانت بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار وبسبب عدم الحماية والأنصار لتلك الجهات والأمصار فقد كان أهل تلك البلاد اشتعلت بالفتن نارهم وقلت حماهم وأنصارهم حتى اشتدت حالهم وتكاثرت أوجالهم بسبب ما كان بين أمراء الموحدية من الحروب والوقائع والفتن والزعازع، واشتغالهم عنهم بأمورهم وأحوالهم في حضرهم المراكشية في الدولة المأمونية وفي أوائل الدولة الرشيدية فكثرت الغلاء والجلاء في البلاد الغربية من أجل النفاق واختلاف الكلمة في السنين الماضية حتى انقطع السبيل وعدم فيه الدليل. البيان، ج3، ص483.

الباب الثاني:

3- الأوزان والمكاييل بالمغرب الإسلامي:

تعتبر الموازين والمكاييل من أهم الوسائل التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية، وهي أكثر الوسائل المتصلة بالحياة الاقتصادية سيما في البيع والشراء⁽¹⁾.

الدارس للنظم الاقتصادية بالمغرب الإسلامي تعترضه مشكلة قلة المعلومات الدقيقة حول أدوات الوزن والكيل التي تدخل إلى جانب العملة كأدوات ضرورية لضبط قيمة السلع وتحديد حجمها، وقد لا بجانب الصواب إذا اعتبرنا تحديد الأوزان والمكاييل من أصعب المهام المنوطة في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب وأدقها⁽²⁾.

ومن هذا المنظور كان ببلاد المغرب الإسلامي أنواع كثيرة من الأوزان ذات مرجعية إسلامية منذ بداية الفتح الإسلامي إلى نهاية العهد الزياني؛ لكنها مختلفة بحسب الزمان والمكان، على الرغم من وجود مكاييل مشهورة بها كالمثقال والدرهم والصحفة والأوقية، والقنطار، وغيرها، وكلها كانت خاضعة لنصاب الزكاة المقدرتها منها⁽³⁾.

فكان يراعي المقدار الذي تجب فيه الزكاة لحسابها، لذلك مهما اختلفت الأوزان في المكان إلا أن النصاب كان معلوما ومقدرا، أما أشهر المكاييل التي كانت مستعملة في المغرب فهي المد، والويبة، والصحفة، والقادوس، والقفيز، وغيرها من المكاييل التي ظهرت في فترة متأخرة من العصر الوسيط ببلاد المغرب.

ومن خلال تتبعنا لحركة الأسعار خلال مرحلة الدراسة تبين لنا أن المغرب الإسلامي قد عرف العديد من المكاييل والموازين؛ مستنديين على ما ذكرته كتب الرحلة والجغرافيا التاريخ والطبقات والنوازل الفقهية والحسبة.

(1) حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، مصر، 1980م، ص 230.

(2) فاطمة بلهوارى: النشاط، ص 243.

(3) علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، 2001، ص 9. فاطمة بلهوارى وآخرون: النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستمييين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2014، ص 168-169.

الباب الثاني:

وتعتبر أقدم النصوص الواردة في ذكر المكييل والموازين ببلاد المغرب نصان أورد أحدهما الرحالة المقدسي⁽¹⁾ والثاني عن البكري منقولاً عن محمد بن إسحاق القيرواني ولذلك نجد أن تلك المعلومات الواردة تتقارب فيما بينها، كما سنوضحه لاحقاً⁽²⁾.

-الأوزان:

تعامل العرب في العهد الإسلامي وما قبله بالأوزان، ووحدات هذه الأوزان كثيرة، لكن الأساس منها يتمثل في الدرهم والدينار، فهما مفتاح لمعرفة باقي الأوزان⁽³⁾.

ويبين لنا ابن الرفعة علّة تقديم الفقهاء للوزن على الكيل، بقوله: "فنبداً بالميزان لأنه إذا عُرف يُعرف حال الكيل، فيتضح لنا أن الوزن أصل للكيل، فإذا عُرف الوزن عُرف الكيل، وتعتبر وحدات الأوزان ضرورية لتسهيل التعامل بين الناس، خاصة في الحالات التي لا يصلح فيها الكيل أو العد، فاتخذ الناس وحدات للوزن، اختلفت من منطقة إلى أخرى⁽⁴⁾.

وأكثر ما استخدم في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري من الموازين هي في الأصل مشرقية وأندلسية إلا أنها قد كيفت مع العرف المحلي⁽⁵⁾.

نستهل الحديث عن الرطل، وهو معيار يوزن به غير أنه يختلف من مدينة إلى أخرى حيث عرف رطل القيروان، ورطل تونس، ورطل تنس، ورطل تيهرت، هذا وقد اختلفت الأرتال بحسب المادة التي وزنت

(1)-المقدسي:المصدر السابق، ص222-223.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 674، 678، 691، 719، 720، 727.

(3)- مسعود كربوع: نوازل النقود والمكييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي، جمعا ودراسة وتحليلا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434-1435هـ/ 2012-2013م، ص142.

(4)- نجم الدين أبو العباس ابن رفة: الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق: اسماعيل الخاروف، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980، ص48. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص142.

(5)- تميزت الأوزان والمكييل في الدولة العبيدية، فكانت موازينهم مصنوعة من الزجاج عليها طابع الخليفة لمنع الغش والتدليس، والظاهر أنّه اختفى باختفاء العبيديين من ارض المغرب، إذ لم يعثر عليه أو على مثله في باقي الأقاليم الإسلامية. حسن صغير: علاقة الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، (د.ت)، ص148؛ فاطمة بلهوارى وآخرون: المرجع السابق، ص170.

الباب الثاني:

بها، فقليل رطل فلفلي⁽¹⁾ ورطل لحم، وثمة إشارة عند المالكي في ترجمته للفقهاء أبي علي الحسن بن نصر السوسيين وجود رطل كبير⁽²⁾.

إلا أنه لا أثر في الأوزان لأرطال كبيرة وأخرى صغيرة اللهم إلا أن يكون المقصود به رطل فلفل⁽³⁾، وكثيرا ما ذكرت الأرطال كقياس دون التدقيق فيها، كالكتان الذي كان يوزن بالرطل⁽⁴⁾.

وقد كان للرطل أجزاء كالنصف والرابع⁽⁵⁾ أما النصف فقد بلغ في النصف الأول من القرن الرابع الهجري 206 غ تقريبا⁽⁶⁾، وقد أطنب المقدسي في وصفها أنها كانت تصنع من الرصاص، وضع على كل رطل اسم أمير المؤمنين، فإن اجتمعت أرطال بموضع واحد بسط صبتها وطبع على كل رطل ولو كانت عشرة⁽⁷⁾.

وقد أشار الجغرافي نفسه أن الأرطال كانت بغدادية⁽⁸⁾ في الإقليم كله-بلاد المغرب- إلا الذي بوزن الفلفل فانه يشف على البغدادي بعشرة دراهم والآن هو المستعمل في أعمال الفاطمي بالمغرب كله⁽⁹⁾. والغالب على الظن أن هذا الجغرافي كان يقصد بها الفترة الزيرية⁽¹⁰⁾، هذا وينبه النص إلى نقطة مهمة جدا، وهي أن الفاطميين حملوا رعاياهم على التعامل بالرطل الفلفلي مما يؤكد مركزية هذه الوحدة ضمن الأوزان المتعامل بها، غير أن كل من ابن حوقل والبكري لم يقفوا عند وحدة رطل موحدة ومعممة بدليل أن

(1)- رطل فلفلي يساوي 380,8 غ + 29,75 غ = 410,55 غ فهو يزيد على الرطل الذي توزن به بقية المبيعات بعشرة دراهم،

المالكي: المصدر السابق، ج2، ص395. هامش28. روجي ادريس: المرجع السابق، ج2، ص264.

(2)- المالكي: الرياض، ج2، ص395.

(3)- نفسه، ج2، ص395. الهامش28.

(4)- نفسه، ج2، ص146.

(5)- العزيز الجوزري: المصدر السابق، ص108.

(6)- نفسه، ص108.

(7)- المصدر السابق، ص223.

(8)- رطل بغدادي يساوي 1287 درهما كيل = 380,8 غ، أحسن التقاسيم، ص222-223..

(9)- المصدر السابق، ص223.. Golvin , op.cit, p84.

(10)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص179.

الباب الثاني:

الدراسات الحديثة⁽¹⁾ اختلفت في ضبط وتحديد قيمتها ما بين ثلاثمائة وثمانين غراما وثمانية أعشاره، وأربعمائة وست غرامات وربع الغرام، وأربعمائة وثمانية وسبعين ومائة وخمسة وعشرين غراما.

واستعمل المغاربة الأوقية⁽²⁾ في أوزانهم⁽³⁾، وكانت هي الأخرى مختلفة من منطقة إلى أخرى، وخلص جولفن أنها قد تساوي 37.776 غ⁽⁴⁾.

كما استعمل المثقال كوحدة للوزن في الغرب الإسلامي، وكانت الإشارة لذلك بعبارة "وزن مثقال" وكان يعادل تقريبا وزن الدينار⁽⁵⁾ ويُعتبر المثقال وحدة لوزن الذهب والمواد الثمينة ويقدر وزنه بـ 4.72 غ⁽⁶⁾. كما اتخذ المثقال⁽⁷⁾ كوحدة للوزن⁽⁸⁾، وكثيرا ما اعتبر الدينار مثقالا تقريبا، إذ كان وزنا وقل أن يكون نقدا⁽⁹⁾، غير أن قيمته في بلاد المغرب لم تحدد بدقة⁽¹⁰⁾.

كما تعامل المغاربة أيضا بالدرهم، وهو يعتبر الوحدة الرائجة أكثر من المثقال، والمستعملة بالنسبة إلى المواد قليلة الوزن، وكذلك الفضة وتتطابق مع قطعة الفضة التي تحمل نفس الاسم، وقد انتشر بمختلف مناطق الغرب الإسلامي، واختلفت قيمته من منطقة إلى أخرى، فذكر البكري درهم تنس ودرهم أرشقول،

(1) ضياء الدين ريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة، ط4، 1977، ص367. روجي ادريس: المرجع السابق، ج2، ص264.

(2) كان كل أوقية أربعين درهما أي $40 \times 2,975 = 119$ غ من الفضة، ضياء الدين ريس، المرجع السابق، ص356، 341.

(3) الجوزري: المصدر السابق، ص180.

(4) Golvin, op,cit,p84

(5) الهادي روجي ادريس: الدولة الصنهاجية، ج2، ص263.

(6) روبر برنشفيك: تاريخ افريقية، ج2، ص160.

(7) لقد كان المثقال هو أساس الأوزان، فالوحدات الأخرى تقدر بالنسبة إليه وذلك لما اختص به من صفة الثبات عبر مختلف الأزمنة، وكان لا يفرق بينه وبين الدينار، وعرف بأنه 72 حبة من حبات الشعير المعتدل، ضياء الدين ريس: المرجع السابق، ص351-353.

(8) الجوزري: المصدر السابق، ص108.

(9) ضياء الدين ريس: المرجع السابق، ص353.

(10) حول هذا يقول روجي ادريس أنه لا يدري ما هي قيمة المثقال الزيري، هل يساوي 4,25 غ أم 4,21 غ، المرجع السابق، ج2، ص263.

الباب الثاني:

وجاء هذا التخصص في الذكر لمخالفتهم دارهم باقي المدن الأخرى، إذا بلغ درهم أرشقول ثماني خروبات⁽¹⁾ أي $8 \times 0.236 = 1.888$ غراما، واعتقد جولفن أن دراهم هذه المدينة قد تساوي مع مدينة تنس معللا في ذلك بتساوي أرتالها⁽²⁾، غير أن هذا التفسير لا يقوم على حجة قوية ويحتاج الأمر إلى دلائل قطعية. أما باقي البلاد فإن هادي روجي إدريس يعتبره 3.148 غراما⁽³⁾، وهو يختلف عن الدرهم الشرعي المقدر بـ 2.975 غراما⁽⁴⁾ ويفسر لنا ذلك باختلاف مقدرا حبة الشعير المعتدلة وزنا من قطر لآخر ببلاد المغرب الإسلامي من جهة، وبدور السلطة في إصدار الدراهم الوازنة من جهة ثانية⁽⁵⁾.

ومن أجزاء الدرهم مثل الرُبَيعيات والثُمَنيّات، ويرى فالتر هنتس أن وزن الخروبة يُعادل وزن القيراط ويُساوي 24/1 وزن المثقال، ويُقدر بحوالي 0.195 غراما⁽⁶⁾، وقد اختلف فالتر هنتس هنا في تقديره لوزن الخروبة عن البكري، الذي ذكرها عند مدينة أرشقول وأنها تنزن أربع حبات أي $4 \times 0.059 = 0.236$ غ⁽⁷⁾ ويُقدر بحوالي 0.23 غراما، وذلك باعتبار وزن حبة الشعير المعتدلة هو 0.059 غراما.

واتخذ القنطار كوحدة وزن⁽⁸⁾، وقد وردت إشارات إليه وعلى سبيل الذكر لا الحصر فقد بلغ وزن كُتب "عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور (ت346هـ/957م) سبعة قناطير كلها بخطه حاشا كتابين"⁽⁹⁾، وقد كان القنطار يساوي مائة رطل⁽¹⁰⁾ ذات ستة أوقية أي 50,4 كلغ⁽¹¹⁾.

(1)- البكري: المصدر السابق، ص747.

(2)- Le Magrib central a l'époque des zirides , p84.

(3)- الدولة الصنهاجية، ج2، ص264.

(4)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص181.

(5)- الدولة الصنهاجية، ج2، ص264.

(6)- المكاييل والأوزان والمقاييس، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1970، ص29.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص747، عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص182.

(8)- البكري: المصدر السابق، ص724، روجي إدريس: المرجع السابق، ج2، ص256.

(9)- الدباغ: المصدر السابق، ج3، ص57.

(10)- البكري: المصدر السابق، ص91.

(11)- عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص183.

الباب الثاني:

واتخذ القنطار في المسائل العينية كما اتخذ أيضا في وزن السوائل، وحول هذا ذكر البكري أن قنطار الزيت في تيهرت هو قنطاران غير ثلث⁽¹⁾، وقد قصد في ذلك وزن قرطبة⁽²⁾، ويرجح أن يكون قنطار الزيت في هذه المدينة حوالي 82 كلغ⁽³⁾.

وأضاف المؤلف نفسه أن قنطار الفلفل وغيره من المواد المستوردة في هذه المدينة فهو قنطار عدل⁽⁴⁾، وهو أيضا بوزن قرطبة⁽⁵⁾.

والملاحظ أن القنطار مختلف في تقديره فهو يساوي مائة رطل ذات ست عشر أوقية أي 50.4 كلغ بينما في بجاية وتونس يساوي قنطار الكتان مائة وخمسين رطلا أي 75.6 كلغ، وفي عنابة كان القنطار يزن أربعة أرطال من القنطار المعمول به في بجاية وتونس أي 48.3 كلغ⁽⁶⁾ أما قنطار مدينة نكور، فكان يساوي مائة رطل⁽⁷⁾ بحسب المادة التي وزنت به.

وثمة إشارات إلى وجود كسور للأوزان كربع الدرهم وصقل والحبة في هذا الشأن ذكر البكري بخصوص أهل تنس ووزن قيراطهم ثلث درهم عدل بوزن قرطبة، والجاري عندهم قيراط وربع درهم وصقل وحبتان مضروبة كلهما⁽⁸⁾ فكان وزن هذه الوحدة التي تعادل حبتين يساوي $0.118 = 2 \times 0.059$ غير أنهم يتعاملون بها عدا⁽⁹⁾.

أما القيراط فهو جزء من أربعة وعشرين جزءا من الدينار، وهو ثلاث حبات من الشعير، وهو مُعرب، وأصله مأخوذ من قرط عليه، أي أعطاه قليلا⁽¹⁰⁾، فعرفت بلاد المغرب الإسلامي القيراط حيث

(1)-البكري: المصدر السابق، ص736.

(2)-وقنطار قرطبة يساوي 49 كلغ، عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص183.

(3)-عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص183.

(4)-البكري: المصدر السابق، ص736..

(5)-عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص183.

(6)-روجي ادريس: المرجع السابق، ج2، ص256.

(7)-البكري: المصدر السابق، ص62.

(8)-نفسه، ص727. عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص182.

(9)-البكري: المصدر السابق، ص62.

(10)-المقريزي تقي الدين: الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق: سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2007،

الباب الثاني:

ذكره البكري ضمن أوزان مدينة تنس القيراط، وأن الجاري عندهم قيراط، وربع درهم وصقل وحبان مضروبة كلها "ووزنه ثلث درهم عدل بوزن قرطبة"⁽¹⁾.

المكاييل:

اتخذ المغاربة خلال القرن الرابع الهجري/10م مكاييل في معاملاتهم التجارية، غير أنها تميزت هي الأخرى بالاختلاف والتنوع من مكان إلى آخر، وسيبين من خلال هذا الجدول التالي:

المكيال	ما يعادله	مجالات الاستخدام	المدينة أو المنطقة	المصدر
الويبة	64 مدا نبويا	القمح	باغاي	البكري: المصدر السابق، ص 832؛ روجي إدريس: المرجع السابق، ج 2 ص 264
	24 مدا	الحبوب	المغرب	المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 223.
القفيز	32 ثمنه و192 مدا قيروانيا	الحبوب ومواد جافة	القيروان	البكري: المصدر السابق، ص 678؛ روجي إدريس: الدولة الصنهاجية، ج 2، ص 264-266.
	3 أرطال فلفلية	الزيت		
	512 مدا نبويا=512×0.733=375ل	السوائل		
	5أرباع مكاييل قرطبية =140.736ل	الزيت		نفسه، ص 264، 265، الهامش 13.
الصاع النبوي	4 أمداد نبوية	الزكاة	المغرب	عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص 187.
الوسق	60 صاعا نبويا	الزكاة-الحبوب-التمور-العسل	المغرب ورجلان	الدرجيني، الطبقات، ج 2، ص 343.
الصفحة	144 صاعا نبويا	المواد الصلبة	تنس	البكري، المصدر السابق، ص 727؛ جودت: المرجع السابق، ص 188.
	25 مدا نبويا		نكور	الدرجيني، الطبقات، ج 2، ص

(1)- البكري: المصدر السابق، ص 727.

الباب الثاني:

507.	ورجلان			
البكري: المصدر السابق، ص 727.	تنس		3 أمداد نبوية	القادوس
حسن حسني عبد الوهاب، ص83، هامش 2.	المغرب	السوائل	40 ليتر	المطر
البكري، المصدر السابق، ص678.	القيروان	الزيت	5 قفيزات	
روجي إدريس، المرجع السابق، ج2، ص267، جودت، المرجع السابق، ص189.	المغرب	الزيت	3 أمطار=15 قفيز=15 رطلا	القلة
المقدسي: المصدر السابق، ص 223.	المغرب		نصف قفيز	الحفنة أو القبضة أو الفنقة القرطبية
البكري، المصدر السابق، ص792.	أصيلة		20 مدا نبويا	

ومن خلال استقراء الجدول التالي المبين أعلاه، يتضح ما يلي:

زودتنا المصادر الجغرافية والتاريخية وكتب الطبقات والتراجم والسير بمعلومات متضاربة حيناً وغامضة أحياناً أخرى.

وعلى سبيل الذكر في القيروان كانت الحبوب والمواد الجافة تكال بالقفيز⁽¹⁾ الذي يساوي ثمانية وبيات، وبما أن الويبة تساوي أربعة أثمان والثمينة تساوي ستة أمداد⁽²⁾، فخلص روجي إدريس أن القفيز القيرواني كان يشتمل على اثنين وثلاثين ثمينة ومائة واثنين وتسعين مدا قيروانيا⁽³⁾.

(1) - العزيزي الجوزري: المصدر السابق، ص108؛ لكن هناك إشارة للدباغ أن القفيز اختصت به كذلك المواد السائلة نصها: "اعطه قفيزين زيتاً". الدباغ: معالم الايمان، ج2، ص166.

(2) - الأمداد جمع مد، والمد بالضم مكيال يساوي رطلان أو رطل وثلث، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا مألها ومد يده بهما، وبه سمي مدا، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ص.. ضياء الدين ريس: المرجع السابق، ص309-240. المقدسي: المصدر السابق، ص222-223.

(3) - الدولة الصنهاجية، ج2، ص266.

الباب الثاني:

وقد استعمل الفقهاء لتقدير الزكاة الصاع النبوي وهذا القياس تدور عليه أحكام المسلمين في كل ما ينوبهم من أمور الكيل في دينهم، ذكر الدرجيني الصاع كأداة للكيل "صاعهم لم يُطفف ولم يُبخس" (1) كما ذكره الثميني "والصاع أربعة أمداد، أو خمسة أرتال وتُثلث رطل عراقي" (2)، أما الونشريسي فأشار أن الصاع يساوي أربعة حفنات (3)، ومنه يترجم من خلال كلام الونشريسي، أن صاع بلاد المغرب مُساوي لصاع الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك لضرورة الزكاة، واختلف مقدار الصاع من مكان لآخر ببلاد الغرب الإسلامي (4).

وفي القرن الرابع الهجري/10م في بلاد المغرب قدر "ابن أبي زيد القيرواني" نصاب الزكاة بخمسة وسوق من الجوب أو التمور، أي ست قفيزات وربع القفيز (5)، فكان النصاب عصرئذ $1200 = 5 \times 4 \times 60$ المد النبوي يساوي بالضبط المد القيرواني (6).

غير أن الأمور تغيرت في أواخر القرن الرابع الهجري/10م وأوائل القرن الخامس/11م، إذ اعتبر فقهاء هذا العصر أن المد القيرواني أقل من المد النبوي والسبب وراء هذا التبدل في المواقف هو تأثير اندفاع المذهب المالكي في العصر الزييري (7).

(1)-الدرجيني:المصدر السابق، ج2، ص314.

(2)-الثميني ضياء الدين: كتاب النيل وشفاء العليل، ط3، تحقيق: أطفيش محمد بن يوسف، مكتبة الارشاد، جدة، 1985، ج3، ص 19-20. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص116.

(3)-الونشريسي: المعيار، ج1، ص398.

(4)-نفسه، ج1، ص398.

(5)- بن أبي زيد القيرواني: الرسالة في فقه الإمام مالك، تصحيح: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص48.

(6)- روجي ادريس: المرجع السابق، ج2، ص265.

(7)- المرجع نفسه، ج2، ص266.

الباب الثاني:

ويبدو أن القفيز كان يستعمل أيضا لكيل السوائل كالزيت⁽¹⁾ وحسب البكري كان قفيز أهل القيروان ثلاثة أرتال فلفلية أي حوالي 1.23 كلغ⁽²⁾ هذا وقد كان للقفيز كسور كالنصف، والرابع والثلث⁽³⁾.

واتخذ كيل الويبة فقد ذكره الدباغ في عبارته "أخرج له وبيتين قمحا"⁽⁴⁾ من بين المكاييل التي تعامل بها المغاربة، وكانت تستعمل لكيل الحبوب، وقد وردت عند المقدسي باسم الدوار وذلك في عبارته أن مكاييل الفاطمي الدوار وهي التي تشف على ويبة مصر بشيء يسير⁽⁵⁾، كما ذكرها البكري مشيرا إلى أنها أربعة أثمان أي أن الويبة تساوي 24 مدا وشاع استعمالها، باستثناء باغاية التي خصها المؤلف نفسه بالذكر في قوله: "أن كيل الطعام بباغاي بالويبة وهي أربعة وستون مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم أي قفيزا ونصف القفيز من مكاييل قرطبة"⁽⁶⁾ وفي هذا إشارة إلى اختلافها وخضوعها إلى العرف الجاري، على الرغم من اقتباسها للمكاييل المتعامل بها في العالم الإسلامي.

واتخذت الصفحة للكيل فقد ذكرت عند القلقشندي باسم الوسق وهو ستون صاعا بصاع النبي عليه الصلاة والسلام على السواء⁽⁷⁾، كما ذكر علي بن يوسف الحكيم أن الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام، والمد رطل وثلث⁽⁸⁾ وقد ذكرها البكري عند وصفه لمدينة تنس في قوله: "إذ كان كيلهم-أهل تنس- يسمى الصفحة، وينسحب الحديث أيضا على مدينة نكور، إذ استعمل أهلها الصفحة في كيلهم، والملاحظ في هذين الكيلين أنهما مختلفان في القيمة، إذ أن صفحة تنس كانت

(1)- القاضي عياض: المصدر السابق، ج2، ص202. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص117. فاطمة بلهوارى: النشاط، ص252-253.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص678.

(3)- نفسه، ص678. المقدسي: المصدر السابق، ص223، الدباغ: المصدر السابق، ج3، ص122. الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص101-102.

(4)- الدباغ: معالم الايمان، ج2، ص166.

(5)- المقدسي: المصدر السابق، ص223.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص832.

(7)- صبح الأعشى، ج5، ص172.

(8)- الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج6، العدد1-2، 1378هـ/1958م، ص146.

الباب الثاني:

تساوي مائة وأربعة وأربعين مدا نبويا⁽¹⁾، بينما كانت صفحة نكور خمسة وعشرين مدا نبويا⁽²⁾، وهذا دليل آخر على أن هذا النوع من المكيال كان يخضع للعرف الجاري، وليس بالبعيد أن هذا الاختلاف قد شد انتباه البكري مما دفعه إلى تخصيصه بالذكر.

وقد كان للصفحة أجزاء إذ ذكر المؤلف نفسه أحدهما وهو السدس الذي يساوي نصف صفحة أي اثني عشر ونصف مدا نبويا⁽³⁾، وقد عرف القادوس كوحدة كيل في تنس، وهو يساوي ثلاثة أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام⁽⁴⁾.

واستعمل المغاربة كذلك مكيالا آخر للحبوب ويمسى "الكر" ويوضح الرئيس أن الكر ستون قفيزا، أو اثنا عشر وسقا، أو سبعمائة وعشرون صاعا⁽⁵⁾.

وثمة مكاييل للسوائل في بلاد المغرب كالمطر الذي كان يساوي أربعين ليترة تقريبا⁽⁶⁾، وفي إشارة أخرى كان يعادل خمسة قفيزات زيت في القيروان⁽⁷⁾، وفي ترجمة للفقير "عبد الله بن أبي هشام بن مسرور" ورد ذكر هذا المكيال إذ كان يصنع لهذا الفقيه مطر من الحبر في كل سنة⁽⁸⁾، كما اتخذت القلة كمكيال يعتقد أنها تساوي ثلاثة أمطار أي أنها تساوي $15 = 5 \times 3$ قفيزا زيتا أو $45 = 3 \times 15$ رطلا فلفليا⁽⁹⁾.

(1)- البكري: المصدر السابق، ص 727، عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص 188.

(2)- البكري: المصدر السابق، ص 765.

(3)- نفسه، ص 765.

(4)- نفسه، ص 727.

(5)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 188؛ الرئيس محمد ضياء: المرجع السابق، ص 245.

(6)- الدباغ: المصدر السابق، ج 3، ص 57.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 678.

(8)- الدباغ: المصدر السابق، ج 3، ص 58. يذكر البكري أن المطر في القيروان كيل يسع خمسة أفضرة من زيت. المصدر السابق، ص 678.

(9)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 189، روجي ادريس: المرجع السابق، ج 2، ص 267.

الباب الثاني:

واستعملت أيضا الحفنة والقبضة⁽¹⁾ والحمل⁽²⁾ والفنقة أو الفنيقة القرطبية، وهي تعادل نصف قفيز حسب المقدسي⁽³⁾، وعشرين مدا نبويا حسب البكري⁽⁴⁾، وأضاف هذا الأخير أن أهل أرشقول اتخذوا كيلا عرف عمورة⁽⁵⁾، بينما لم يحدد مجال استخدامها، واستعمل في سحلماسة الزلافة وهو مكيال يعادل ثمانية أمداد نبوية⁽⁶⁾، هذا إلى جانب مكيال آخر اشتهر في هذه المدينة عرف بالقنقل، ومدهم اثنا عشر قنقلا، والقنقل ثماني زلافات، والزلافة ثمانية أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام⁽⁷⁾.

سنركز في دراسة المكاييل والموازين في المغرب الإسلامي خلال القرون المتبقية من الدراسة على التغيرات التي طرأت عليها فحسب تجنبنا للتكرار أو استحداث مكاييل وموازين أخرى. ولم تبذل دول المغرب في القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12م جهدا لتوحيد هذه الموازين والمكاييل.

إذ لم تكن المكاييل المستعملة في الدولة الحمادية تختلف كثيرا عن المكاييل المستعملة في باقي أقطار العالم الإسلامي؛ كما عاجلنا ذلك سابقا ويبدو أنها كانت تختلف في المقادير من إقليم إلى آخر وهذا ما تم بيانه سابقا.

كانت الأوزان الرئيسية هي: المثقال والدرهم والصنجة والأوقية والرطل والقنطار. كان وزن المثقال يناسب وزن الدينار الذي يتراوح بين 4.24 غ و4.25 غ وكان الدرهم المستعمل للوزن يزن 10/7 من المثقال وكانت الصنجة من الزجاج وأثناء الحفريات التي أجريت بقلعة بني حماد عشر الأثريون على صنوج منها صنجة باسم الخليفة العبيدي الحاكم⁽⁸⁾.

(1)- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 189، روجي ادريس: المرجع السابق، ج 2، ص 267.

(2)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 71، العزيزي الجوزري: المصدر السابق، ص 111، ابن عذاري: المصدر السابق، ج 1، ص 170. غير موجود في التحقيق الجديد.

(3)- المصدر السابق، ص 223.

(4)- البكري: المصدر السابق، ص 792.

(5)- نفسه، ص 747.

(6)- نفسه، ص 840.

(7)- نفسه، ص 840.. عبد الكريم جودت: المرجع السابق، ص 190.

(8)- رشيد بورويبة: الدولة الحمادية، ص 147-148.

الباب الثاني:

أما فيما يخص الرطل فقد عالجنا سابقاً أنواعه في مدن المغرب الأوسط خلال القرن 4هـ/10م، حيث لم يطرأ عليه أي تغيير؛ كما لم نسجل أي تغيير على القنطار.

أما عن المكاييل المستعملة في الدولة الحمادية وهي: المد والوبية والصحفة والقادوس والقفيز؛ فسبق لنا وأن شرحنا ذلك مفصلاً، في القرن الرابع الهجري/10م وهي نفس المكاييل والموازين حتى منتصف القرن السابع الهجري/13م طراً عليها التغيير.

أما الموازين والمكاييل بالدولة المرابطية فقد سجلت كتب الرحلة والجغرافيا والتاريخ والطبقات إحداهن المغرب الأقصى وموازين ومكاييل أخرى على غرار ما سجله البكري في بعض مدن المغرب الأقصى .

فقد أشار البيدق إلى جانب المد استخدام السطل فقد ذكرناه سابقاً أثناء معالجتنا لمادة الأسعار في المغرب الأقصى، فقال: " وبلغ في ذلك سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل " (1) كما استخدم "الوسق" (2) في كيلهم، وهذا في تعليق ابن أبي زرع على حكم المرابطين فقال: "وكانت أيامهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متصل وعافية وأمن تناهى القمح في أيامهم إلى أن بيع أربع أوسق بنصف مثقال" (3) .

كما انفردت بعض مدن المغرب الأقصى بمكاييل لا تتجاوز مجالها مثل "الملت المراكشي الذي يستعمله العطارون في اغتراف أكثر سلعهم" (4).

أما الموازين المتداولة فكانت القنطار والأوقية والدرهم وتختلف الموازين تبعاً لنوع السلعة، كما كان لكل إقليم أو منطقة قيمة لرطلها، فكان رطل مراكش يعادل ستة عشرة أوقية (5) أما رطل أرشقول فكان اثنان وعشرون أوقية (6) ورطل مليلة مساو لرطل نكور ويساوي اثنين وعشرين أوقية، والأوقية خمسة عشر درهماً، وقنطارهم من جميع الأشياء بهذا الرطل، أما الدرهم ففيه عدة قراريط وكل قنطار يساوي خمسة أثمان درهم (7) .

(1)- البيدق: المصدر السابق، ص 53. ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 83.

(2)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 167.

(3)- نفسه، ص 167؛ يان علي محمد البياتي: المرجع السابق، ص 122-123.

(4)- ابن عبد الملك: الذيل، سفر 5، ص 402.

(5)- ابن صاحب الصلاة: المن بالامامة، ص 353، هامش 1. بن ذيب عيسى: المرجع السابق، ص 384.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص 747.

(7)- نفسه، ص 753-754.

الباب الثاني:

وكان لاختلاف قيمة الرطل أن أدى ذلك إلى اختلاف القنطار في أقاليم المغرب⁽¹⁾، ونظرا لاختلاف الموازين والمكاييل فإنّ التجار في معاملاتهم كانوا ينصون في وثائق البيع والشراء على نوع الكيل أو الوزن، وكان استغلال التجار لفوضى المكاييل والموازين في عصر المرابطين استغلالا أضر بمصلحة الرعية، فكانوا يغيثون في مقاديرها، أو يستعملون الحجارة بدلا من صنع الحديد حتى أن كتب الحسبة تزخر بأمثلة عن أساليب التجار هذه، وتقترح قطع كلّ ذلك، ويتوجب على المحتسب أن يجعل علامة على المكاييل والموازين معلومة ومعروفة عنده⁽²⁾.

ودراء لمحاربة الغش في المكاييل المستخدمة للطعام فقد أشار ابن عبدون إلى ما يحفظ ذلك بقوله: "يجب أن تكون أجنابه مرتفعة أزيد من شبر، وإنّ القصير الجنب يقدر فيه على السرقة والخديعة، ويحمل وزن ربع الميزان، فيكون الربع يحفظ القدح، والقدح يحفظ الربع، والذي وجب أن يصنع في كلّ الحنطة وحدها أن تمد حديدة على وسط فم القدح، مستمرة من الجانبين في وسطها طابع العدل أن يحمل ربعا⁽³⁾، أما فيما يخص الأرباع والصنوج "يكون منها عند الأمين مثالات من حديد معدلة، مطبوعا عليها، أرباع الكيل: يجب أن تكون طوابعها في أعناقها ضيقة فإنّ الواسعة تحمل في عرض أصبع منها زيادة كثيرة، ويجري الكيل فيها على العادة القديمة⁽⁴⁾، وسجل ابن عبد الرؤوف ملاحظات حول كفات الموازين ومما تصنع قائلا: "تكون الكفات من حديد أو نحاس، فإنها أسلم من الزيادة والنقصان وإنّ لم يجد فمن العود وهي أفضل من كفات الحجارة فإنها تلصق فيها الأشياء اللزجة في حال الوزن فتثقل، ويؤخر بمسحها في كلّ وقت وعند كلّ وزن ولا يتركونها حتى تتلطح وتثقل فيغيثون بذلك⁽⁵⁾".

(1)- سبق الإشارة إليه في القرن 4هـ/10م لمقارنة البكري لها.

(2)- ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص 39-40.

(3)- نفسه، ص 39.

(4)- نفسه، ص 40.

(5)- أما الموازين فينبغي أن يكون لها اصل يرجع إليه فيها، ويُعتمد عليه في صحتها وتعديل صنوجها، ويكون عند من يوثق به بتعديل الموازين على العامة والخاصة، ويؤمر بعمل الصنوج حديدا، ويُمنع عن زوائد الرصاص عليها، فإنها ربما زالت، فأمكن التديس من ذلك، ويتفقد أحوالهم في حبوب الشعير والخروب، فرب حبة تعدل حبات، ولا تُقصر أحياط الموازين ولكن تُطال علائقها، فإنه أبعد للتديس، وكذلك الخيط الذي يمسك فيه يده، ويؤمر أن يطول الخيط الذي يرفد بما عاتق الثمين ولا يقصر، ليفني بروفنسال: ثلاث رسائل أندلسية، ص 106. جورج كولان وليفي بروفنسال: كتاب في آداب الحسبة، ص 14-15.

الباب الثاني:

أما عن العهد الموحدى فبعد توحيد الغرب الإسلامي، واستمرار هذه الوحدة زهاء قرن ونصف، لكن ليس هناك ما يشير على أن السلطة المركزية، قامت بمحاولة لتوحيد المكيال، باستثناء بعض المحاولات القليلة، التي أنجزت على صعيد أسواق المدن الخاضعة للمراقبة، إلا أن معظم المناطق البدوية كانت تتعامل وفق أعرافها⁽¹⁾.

ويحسن التنبه إلا أن مؤرخي الدولة الموحدية ذكروا نفس المكيال والموازين التي استعملها التجار في أسواقهم؛ كما أشار الونشريسي إلى مكيال خاص يسمى القرطسون وهو ميزان للدراهم أو الفلوس⁽²⁾. وعليه فإن المكيال والموازين تميزت على القرن الرابع والخامس الهجريين/10-11 الميلاديين باهتمام الفقهاء والسلطة كثيرا، جسدتها كتب الفقه والنوازل والحسبة كما سبق الإشارة إليها.

كما راج استعمال وزن الدرهم بالدولة الزيانية لوزن الأشياء الصغيرة والخفيفة كالفضة، ويتراوح وزنه ما بين 1,49 غرام و 1,50 غرام⁽³⁾، كما استعملوا الأوقية وهي تزن سبعة مثاقيل أي حوالي 29,75 غراما والقيراط ويقدر بنصف دانق، قيمته عشر الدينار، أو نصف الدرهم، ويزن 0,75 غراما ويتكون من أربع أو خمس حبات⁽⁴⁾.

أما المكيال التي كانت متعارفا عليها في أسواق تلمسان فمختلفة منها: الصاع، والمد التلمساني يساوي ستين برشالة وتزن البرشالة ثلاثة عشر رطلا أو اثني عشر رطلا ونصف⁽⁵⁾. أما الدولة المرينية فكان الرطل عندهم نظير رطل إفريقية سواء، وأما الكيل فأكبره الوسق، ويسمى الصفحة، وهو ستون صاعا من الصاع النبوي محررا⁽⁶⁾.

وكان الرطل في الدولة الحفصية ست عشرة أوقية، ووزن الأوقية واحد وعشرون درهما من دراهمها، والكيل اثنان: قفيز و صفحه، فأما القفيز فهو ست عشرة وية كل وية اثنا عشر مُدا قرويا يقارب المد

(1)- مسعود كربوع: المرجع السابق، ص126.

(2)- الونشريسي: المعيار، ج3، ص276، ج5، ص14، ابن أبي زرع: الأئيس، ص60.

(3)- بشاري لطيفة: المرجع السابق، ص234.

(4)- بنفسه، ص235.

(5)- يحيى بن خلدون: بغية، ج1، ص19.

(6)- العمري: المصدر السابق، سفر4، ص193. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص148.

الباب الثاني:

النبوي، وهي ثمانية أمداد بالكيل الحفصي، والحفصي هو كيل قرره ملوكها الحفصيون بقدر مُد ونصف من المد المقدم ذكره، وأما الصَّحفة فهي عشرُ صحاف كل صحفة اثنا عشر مُدا بالحفصي⁽¹⁾.
ولا شك أن التجار كانوا عندما ينتقلون للتجارة من بلد إلى آخر فانهم كانوا مجبرين على اخضاع سلعهم لشروط مكاييل وموازين البلد الذي اشتروا منه أو باعوا فيه بضاعتهم، من مبدأ أن لكل بلد أوزانه ومكاييله.

(1) - العمري: المصدر السابق، سفر 4، ص 140.

4- العملة في المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م

كانت العملة المتداولة في بلاد المغرب قبل القرن الثالث الهجري/9 الميلادي هي العملة المنتشرة في المشرق الإسلامي، باعتبار أن المغرب جزء من الدولة العربية الإسلامية، وهو الدينار البيزنطي والدرهم الساساني وبعدها العملة الإسلامية التي ضربها الخليفة عبد الملك بن مروان سنة 79هـ/689م⁽¹⁾. وانتشر في نهاية القرن الثاني الهجري/8م ربع الدينار وثلث الدينار، ثم توالى ضرب العملة في القرنين الثالث والرابع الهجريين/9 و10 الميلاديين، نتيجة تدفق الذهب السوداني إلى معظم أقاليم بلاد المغرب⁽²⁾. تحكمت العوامل السياسية في ضبط العملة في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري/10م فكانت هناك عملة السلطة الحاكمة وعملة الجماعات المعارضة لها حيث رسمت لنفسها نظاما مالية خاصة بالمغرب الإسلامي ومن النماذج في هذا المضمار:

- عملة السلطة الحاكمة:

تميزت العملة المغربية في العهد العبيدي والزييري خلال القرن الرابع الهجري/10م بالقيمة الوزنية العالية نتيجة الرخاء الاقتصادي الذي عرفه المغرب الإسلامي خاصة في الفترة العبيدية. وقد أحصى الباحث "صالح بن قربة" مجموعة قطع ذهبية من المسكوكات تعود إلى المرحلة الأولى من القرن الرابع الهجري/10م وتوافق القطع النقدية عهد خلفاء الدولة العبيدية في المغرب الإسلامي ثم مصر، مثل "عبيد الله المهدي، والقائم بأمر الله، وإسماعيل المنصور والمعز لدين الله والعزيز بالله والحاكم بأمر الله"⁽³⁾.

(1) - مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، (د.ط)، (د.ت)، ص 119-120. نجاة باشا: المرجع السابق، ص 38.

(2) - الدرجيني: المصدر السابق، ج 1، ص 167. موريس لومبار: المرجع السابق، ص 174-175.

(3) - المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1982-1983، ص 196. دنيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب، ط 1، ترجمة: محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011/1432، ص 73.

الباب الثاني:

وعلى الرغم من انتقال الخلافة العبيدية إلى مصر، واستلام الزيريين مقاليد الحكم بعدهم كنواب، غير أن العملة المغربية العبيدية استمرت في القيروان والمهدية والمنصورية بأسماء هؤلاء الحكام في القاهرة، وبقية تضرب على طراز مسكوكاتهم⁽¹⁾.

وتراوح وزن الدينار ما بين 3,62 غرام و4,36 غرام⁽²⁾ وهاتان القيمتان الوزنيتان استمرتتا طوال فترة حكم الأمراء الزيريين "بلكين المنصور، وباديس وكذلك شطرا من حكم المعز بن باديس سنة 441هـ/1050م إلى أن أمر المعز بن باديس (406-454هـ/1016-1062م) بتبديل السكة⁽³⁾.

وإلى جانب الدينار الرسمي برز الدرهم، وقد أشار المقدسي⁽⁴⁾ إلى تداوله في المغرب، كما أشار البكري إلى دراهم تنس⁽⁵⁾ وأرشقول⁽⁶⁾ ونكور⁽⁷⁾.

ويختلف الدرهم عن الدينار في مادته فهو مصنوع من معدن الفضة، وبالتالي فهو أقل قيمة من الدينار لأن الفضة أرخص من الذهب، وقد ذكر المقدسي أن الدرهم الفاطمي زال له نصف على غرار الدينار لم يزل عن المثقال بحبة - أعني الشعير⁽⁸⁾، بينما قدر روجي إدريس القيمة الوزنية لهذا الدرهم أنه بلغ 2,275 غراما⁽⁹⁾.

(1)- صالح بن قرية: المرجع السابق، ص 388 وما بعدها.

(2)- الهادي روجي إدريس: المرجع السابق، ج 2، ص 261. بينما يرجع صالح بن قرية وزنها 4,22 غراما. المرجع السابق، ص 204.

(3)- بن زاوي طارق: استقلال المعز بن باديس الزيري، ص 154-155.

(4)- المقدسي: المصدر السابق، ص 223.

(5)- البكري: المصدر السابق، ص 727.

(6)- نفسه، ص 747.

(7)- نفسه، ص 765.

(8)- المقدسي: المصدر السابق، ص 223.

(9)- الدولة الصنهاجية، ج 2، ص 261، الهامش 25. فاطمة بلهوراي: المرجع السابق، ص 258.

الباب الثاني:

ويتجزأ الدرهم إلى نصف ويسمى القيراط⁽¹⁾، وله ربع، وثمان⁽²⁾، ونصف ثمن الدرهم، ويسمى الخروبة⁽³⁾، ويرى فالتر هنتس أن وزن الخروبة يُعادل وزن القيراط ويُساوي 24/1 وزن المثقال، ويُقدر بحوالي 0,195 غراما⁽⁴⁾، وقد اختلف فالتر هنتس هنا في تقديره لوزن الخروبة عن البكري، الذي ذكرها في مدينة أرشقول واعتبرها تزن أربع حبات⁽⁵⁾، أي أن وزنها يساوي $0,059 \times 4$ غ وبقدر بحوالي 0,23 غراما، وذلك باعتبار وزن حبة الشعير المعتدلة هو 0,059 غرام⁽⁶⁾.

وقد ذكر كسور الدرهم عند الدباغ وذلك في ترجمته للفقهاء أبي سعيد خلف بن محمد الجولاني إذ كان هذا المتعبد ينفق درهمين في اثنتين وثلاثين يوما كل يوم خروبة⁽⁷⁾، وكانت هذه العملة تصنع من النحاس، وثمة إشارة ذكرها الدرجيني أن أهل حربة كانوا يتعاملون بالهندوس ولا يعرفون الذهب، وكانت تعرف بالقراريط⁽⁸⁾.

- عملة الجماعات المعارضة للسلطة خلال القرن 4 هـ/10 م

ويقصد بها تلك العملات التي ضربها أصحابها في ظل وجود عملة السلطة؛ تمثلت الأولى أثناء حرب أبي يزيد مخلد (334-336 هـ/945-947 م) حيث قام بضرب الدينار الذهبي، وقد اختلف الباحثون في مكان ضربه⁽⁹⁾.

(1)-الدباغ: المصدر السابق، ج3، ص14.

(2)-الدباغ: معالم، ج2، ص344، ج3، ص14، 29.

(3)-الخروبة: حبة الخروب يوزن بها الذهب، وهي اصطلاح عند الصاغة، وأصبحت الكلمة تُطلق على عملة إفريقية من نحاس وتجمع على خرايب. البرزلي: فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام، ج3، ص302 هامش2.

(4)-المكاييل والأوزان الإسلامية، ص29.

(5)-البكري: المصدر السابق، ص747.

(6)-مسعود كربوع: المرجع السابق، ص152.

(7)-الدباغ: معالم، ج3، ص156.

(8)-الدرجيني: المصدر السابق، ج2، ص354.

(9)-الغضبان محمد بن الحبيب: مدينة القيروان زمن ثورة أبي يزيد الخارجي (النقود كشاهد)، أعمال ندوة موقع القيروان في الثقافة الإسلامية من تاريخ التأسيس إلى اليوم، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة، تونس، دار المنظومة، 2010، ص487-489.

الباب الثاني:

حيث خلع صالح بن قربة إلى أن الدينار من صنع إفريقية وضرب بالقيروان وذلك لأمرين: أولهما أن تاريخ ومكان الضرب على الدينار تزامن مع مرحلة رجحان ميزان النصر لصالح أبي يزيد مخلد وسيطرته على مدن وحواضر هامة وكانت القيروان المدينة الاقتصادية عصرئذ، أما ثانيهما فإن هذه الدنانير ذات العيار الممتاز من الذهب قد سبكتها أبو يزيد بن مخلد في قالب جديد عند دخوله القيروان بعد أن أذاب العملة العبيدية⁽¹⁾.

بينما تمثل النوع الثاني من العملة في الدينار المدراري الذي عرفته مدينة سجلماسة خاصة أنها تطورت وازدهرت ونشطت تجاريا أيام محمد بن الفتح الشاكر لله (331-347هـ/934-958م) الذي ضرب دنانير على سكة العبيدية سنة 336هـ/947م بالوزن الشرعي وهو 4,25 غراما، وأعلن نفسه في سنة 342هـ/953م أميرا للمؤمنين، ويجري الحديث في النصوص عن دراهم شاكيرية لم تصلنا⁽²⁾.

وبعد أن أكمل المعز بن باديس شروط الانفصال السياسي عن العبيدين وإعلانه الدخول تحت راية العباسيين سنة 435هـ/1043م كان عليه لزاما أن يستكمل هذا الانفصال بأن يلغي أسماء خلفاء بني عبيد من السكة المتداولة في بلاده، وفي سنة 441هـ/1043م يقول ابن عذارى أمر المعز بن باديس بتبديل السكة في شهر شعبان، فنقش على الأزواج في الوجه الواحد: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) الوجه الثاني "لا اله إلا الله محمد رسول الله، وضرب منها دنانير كثيرة، وأمر بسبك ما كان عنده من الدنانير التي عليها أسماء بني عبيد، فسكت، وكانت أموالا عظيمة، ثم بث في الناس قطع سكتهم، وأزال أسماءهم من جميع الدنانير والدراهم بسائر عمله⁽³⁾.

كما ضرب الدينار الذهبي التميمي وينسب هذا الدينار إلى الأمير تميم بن المعز بن باديس الصنهاجي (454-501هـ/1062-1107م) تولى الحكم بعد أبيه سنة 454هـ/501م⁽⁴⁾، ويبدو أن هذا الدينار التميمي، كان يتسم بالجودة وارتفاع نسبة الذهب فيه، حيث عرف رواجاً وتداولاً بين الناس

(1) صالح بن قربة: المرجع السابق، ص 341-347.

(2) البكري: المصدر السابق، ص 840. صالح بن قربة: المرجع السابق، ص 355-360. دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص 72.

(3) البيان، ج 1، ص 304. بن زاوي طارق: المرجع السابق، ص 155.

(4) ابن عذارى: البيان، ج 1، ص 327.

الباب الثاني:

خاصة في المغرب الأدنى، وهو ما أشار إليه الونشريسي في المعيار حيث سئل المازري عن الدنانير الذهبية التميمية⁽¹⁾، ومن المرجح أن عملة تميم الصنهاجي كانت مُشابهة لعملة والده المعز بن باديس، وهو ما يظهر من خلال ما جاء به ابن عذاري، حيث أشار إلى أن العملة التي كانت سائدة في المغرب الأدنى قبل عهد المعز وولده تميم هي العملة العبيدية، فقد كان الدينار العبيدي يساوي أربعة دنانير ودرهمين من الدينار الجديد، الذي سكه المعز بن باديس ثم ولده تميم، وكان يُعادل خمسة وثلاثين درهماً⁽²⁾.

-العملة الحمادية:

لم تكن للحماديين إلى غاية يحيى بن العزيز (515-547هـ / 1121-1152م) نقود مستقلة تحمل طابع دولتهم السياسي والمذهبي، بدليل أن المصادر التاريخية لا توجد بها إشارة تفيد أن أمراء بني حماد يضربون المسكوكات بأسمائهم⁽³⁾.

كما أن التنقيبات الأثرية التي أجريت في القلعة وغيرها من مدن الدولة الحمادية لم تطلعنا بنماذج منها، نستطيع من خلالها معرفة طراز نقودهم، ومعنى ذلك أن العملة السائدة في التعامل اليومي، والتبادل التجاري كانت هي نقود الفاطميين⁽⁴⁾، والواقع أن أمراء بني حماد كانوا يضربون نقودهم بأسماء بني عبيد إعلاناً لتبعيةهم السياسية والاسمية على الأقل، كما فعل الزبريون في إفريقية، ويؤكد هذه الحقيقة ابن خلدون في سياق حديثه عن فترة يحيى بن العزيز أنه استحدث السكة ولم يحدثها أحدٌ من قومه أدبا مع خلفائهم العبيدين⁽⁵⁾، وذلك سنة 515هـ/1121م⁽⁵⁾.

والظاهر أن بني حماد لم يستعملوا الدنانير الذهبية إلا في مناسبات نادرة جدا بدليل أنه لم يعثر على دينار واحد يثبت رواج هذا النوع من المسكوكات⁽⁶⁾.

(1)- المصدر السابق، ج3، ص315. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص80.

(2)- ابن عذاري: البيان، ج1، ص305.

(3)- فاطمة بلهوارى وآخرون: المرجع السابق، ص140.

(4)- أرشيبالد لويس: المرجع السابق، ص255-256.

(5)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص235. لكن ابن عذاري يجعل انتقال الحكم إلى يحيى بن العزيز سنة 518هـ/1124م. البيان، ج1، ص343. عن السكة العباسية يراجع. صالح بن قرية: المرجع السابق، ص424-425.

(6)- صالح بن قرية: المرجع السابق، ص424-425.

الباب الثاني:

-العملة المرابطية:

لقد حظيت العملة المرابطية خاصة الذهبية منها، مُثَلَّة في الدينار المرابطي، بمكانة هامة وبجيز وافر من نوازل النقود، في كتاب المعيار المعرب للونشريسي، وقد تمتع الفقهاء والقضاة وعلماء الدين، بمكانة سامية في المجتمع المغربي زمن المرابطين، ولعل ذلك يرجع إلى دورهم الكبير في قيام الدولة المرابطية، أو إلى التعاليم الراسخة التي وضعها الفقيه المالكي عبد الله بن ياسين، مؤسس الدولة، وهكذا كان من الطبيعي أن يتمتع فقهاء المالكية بمنزلة كبيرة، وقد استشرى نفوذ الفقهاء في عهد علي بن يوسف، الذي كان على حد قول صاحب المعجب "إشْتَد إِيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء"⁽¹⁾.

كانت النقود الرئيسية المتداولة في بلاد المغرب الأقصى وجزء من المغرب الأوسط في عصر المرابطين هي السكة الذهبية، التي تحمل طابع دولتهم وشعارهم الديني⁽²⁾، وأول دينار مرابطي وصلنا كان قد ضرب في سجلماسة سنة (450هـ/1058م) باسم الأمير أبي بكر بن عمر⁽³⁾، الذي تولى أمر المرابطين بعد وفاة الإمام عبد الله بن ياسين سنة (451هـ/1059م)، وبهذا يمكن القول أن هناك دنانير مرابطية مبكرة، قبل تأسيس الدولة.

أما وزن الدنانير المبكرة فكان يتراوح بين 4,23 غراما، و4,6 غراما وكانت ذات عيار جيد، في عهدي أبي بكر بن عمر وإبراهيم بن أبي بكر⁽⁴⁾.

وفي سنة 460هـ/1067م صنع الأمير يوسف بن تاشفين دار السكة بمراكش، وضرب فيها السكة بدراهم مدورة زنة الدرهم منها درهم وربع، سكه من حساب عشرين درهما للأوقية، وضرب الدينار

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 235. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص 82-83.

(2) صالح بن قرية: المرجع السابق، ص 431-432.

(3) دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص 68. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص 83.

(4) عيسى بن ذيب: المرجع السابق، ص 377-378.

الباب الثاني:

الذهبي باسم الأمير أبي بكر بن عمر⁽¹⁾، وفي عام 473هـ/1086م⁽²⁾ كان الدينار الذهبي عماد الاقتصاد في الدولة المرابطية، وظلت هذه العملة مستخدمة حتى سقوط الدولة نتيجة تدفق الذهب من السودان⁽³⁾. أما وزن عملة يوسف بن تاشفين فكان يتراوح في الدنانير التي سكّت في المغرب، من 4,22 غراما وبين 4 غرامات، وكانت نسبة الذهب بها عالية⁽⁴⁾.

كما عرف استعمال الدراهم وأجزائها، لتسهيل عمليات البيع والشراء يقول المراكشي: "... وذلك أن عادتهم في بلاد المغرب، أنهم يضربون أنصاف الدراهم وأرباعها وأثمانها والخرايب، فيستريح الناس في هذا، وتجري هذه الصُروف في أيديهم فتتسع بياعاتهم⁽⁵⁾؛ أما كسور الدراهم: نصف وربع وثمان ونصف ثمن وربع ثمن من الدراهم، ويبدو أن نظام الدرهم مؤسس على عيار الفضة الأندلسي⁽⁶⁾.

-العملة الموحدية:

خلال المنتصف الثاني من القرن السادس الهجري/12م أدخل الموحدون إلى منطقة الغرب الإسلامي، نظما نقدية جديدة مخالفة للنظم والتقاليد النقدية السابقة، تحذوهم رغبة في الإصلاح والتجديد، ويُعتبر الموحدون أول دولة في المغرب، تتخذ الشكل الهندسي المتميز، أي المربع لعملتها، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله: "ولما جاءت دولة الموحدين، كان مما سن لهم المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل، وأن يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه، وبملا من أحد الجانبين تهليلة وتحميدا، ومن الجانب الآخر كتبا بالسطور باسمه واسم الخلفاء من بعده، ففعل ذلك الموحدون"⁽⁷⁾.

(1)- ابن عذاري: البيان، ج3، ص18.

(2)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص143.

(3)- حماد فضل الله: المرجع السابق، ص85. الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص223-224.

(4)- مسعود كربوع: المرجع السابق، ص84.

(5)- المعجب، ص276.

(6)- دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص74. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص298-299. عبد النبي بن محمد:

مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال افريقية والأندلس، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة الملك عبد العزيز،

مكة المكرمة، السعودية، 1389-1399هـ/ 1978-1979م)، ص37-39. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص87.

(7)- المقدمة، ص214. عبد النبي بن محمد: المرجع السابق، ص41.

الباب الثاني:

وتنعت النصوص المهدي محمد بن تومرت ب "صاحب الدرهم المربع"⁽¹⁾، بيد أننا نعرف منذ بداية هذه الدولة، درهما مستديرا، هو في الواقع نصف الدرهم، ضربه عبد المؤمن بنقش الدينار، والواقع أن الدينار الموحد المصروب في هذا العصر هو نصف الدينار، ولما كان العيار النقدي الذهبي يزن 24 قيراطا، أي 6,896 غراما، فإن نصف الدينار هذا يزن 2,3448 غراما، وبدءا من عهد أبي يوسف يعقوب المنصور ظهر الدينار الوافي (24 قيراطا)، ويسمى في الاصطلاح الاسباني **دوبلة**، نظرا لأنه ضعف الدينار السابق⁽²⁾.

وإلى جانب العملة الذهبية استخدم الموحدون الدراهم وأنصاف الدراهم التي تعرف "بالمؤمنني" كما سك الموحدون عمّلات أصغر لسهولة التعامل، فسك عبد المؤمن عمّلات بأجزاء الدراهم مثل الربع والثلث والخاريب، غير أنه لم يتم العثور على أنصاف الدراهم⁽³⁾.

-العملة الزيانية:

رغم أن التداول بالدنانير والدراهم الموحدية، ظل معمولا به في دولة بني عبد الواد، إلا أن ذلك لم يمنع ملوك وحكام بني عبد الواد من صك نقود تخص دولتهم، كانت في أساسها امتدادا للنقود الموحدية، حيث ورثوا ميزاتهما وشكلها⁽⁴⁾.

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص214. ويلقب صاحب الدرهم المكن، فكانت من حساب عشرين منها في الأوقية وثلاثة منها في الدينار. علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة، ص111. دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص75. عبد النبي بن محمد: المرجع السابق، ص43-44.

(2) دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص75. محمد موشموش: تطور شكل السكة الموحدية من خلال أربعة نماذج غير منشورة للدرهم المستدير، دورية كان التاريخية، العدد السابع عشر، سبتمبر 2012، ص33-37. يحسن التنبيه أن دنيال أوسطاش سبق هذه الدراسة بعام أي 2011. يوسف عابد: الموحدون في بلاد المغرب، ص548-549.

(3) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص276-277. رغم أن دنيال أوسطاش أشار إلى نصف درهم موحد (مُدور) في عهد عبد المؤمن. دنيال أوسطاش: المرجع السابق، ص77. غير أن محمد موشموش يرجعه أنّه درهم موحد في عهد عبد المؤمن. المرجع السابق، ص35. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص90. عبد النبي بن محمد: المرجع السابق، ص44-47.

(4) لطيفة بشاري: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الامارة الزيانية من القرن 7-10 الهجريين/13-16م، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1406-1407هـ/1986-1987م، ص228-233.

الباب الثاني:

-العملة المرينية:

كان مثقال الذهب بمئة وعشرين درهما من الدراهم الصغار، وهي ستون درهما من الكبار، لأن كل درهم من الكبار بدرهمين من الصغار، وكل درهم من هذه الدراهم الكبار يكون نظير درهم أسود في مصطلح أهل مصر، والدرهم الأسود بمصر هو ثلث درهم نُقْرة من معاملة مصر والشام.

وحيث يقول القائل: درهم ويسكت، فإنه لا يريد إلا الدرهم الصغير، وهو سدس درهم إلا بمراكش وما جاورها وقاربها حيث إذا قيل درهم أريد به الدرهم الكبير هذا في مراكش وعملها وما قاربها خاصة⁽¹⁾.

-العملة الحفصية:

كانت المعاملات النقدية لدى الحفصيين الدراهم وهي على نوعين: أحدهما يُسمى القديم، والآخر الجديد ووزنهما واحد، ولكن نقد الجديد خالصُ الفضة، ونقد القديم مغشوش بالنحاس للمعاملة، وإذا قيل: "درهم ولم يميز يُراد به العتيق، وتفاوت ما بينه وبين الجديد أن كل عشرة دراهم عُتق بثمانية دراهم جُدد، وفي مصطلحهم أن كل عشرة دراهم من العُتق بدينار، وهذا الدينار هو دينار مسمى لا حقيقة له، وسميت بالهندوس⁽²⁾.

وعليه فإن السياسة النقدية لدى الحفصيين لم تأت بشيء جديد في العالم الإسلامي، بالنسبة للشروط العامة لإصدار وتداول النقود، فالدولة كانت تحتكر صنع النقود ولكن ضربها كان حُرًا⁽³⁾، فالنقود الذهبية الوحيدة التي أصدرتها الدولة الحفصية، تتمثل مع أجزاءها المختلفة في الدينار الذهبي أو "الدبلون"، والذي يبلغ وزنه 4,72 غ وهو وزن المثقال الشرعي بعينه⁽⁴⁾.

(1)- العمري: المصدر السابق، سفر 4، ص 193.

(2)- نفسه، سفر 4، ص 139-140. ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 420-421.

(3)- روبرت برنشفيك: تاريخ افريقية، ج 2، ص 74.

(4)- أُطلق مصطلح "الدبلون" على الدينار الذهبي الذي أصدره الحفصيون، وكان وزنه 4,72 غراما، وهو بذلك يساوي وزن الدينار الشرعي. برنشفيك: المرجع السابق، ج 2، ص 73. مسعود كربوع: المرجع السابق، ص 90.

الباب الثاني:

المبحث الثاني: الطرق والمسالك التجارية ببلاد المغرب الإسلامي من القرن الرابع

الهجري إلى القرن السابع الهجري/10-13م

أولاً: الطرق البرية

1- بين مدن بلاد المغرب

ثانياً: الممرات المائية

1- الممرات النهرية

2- الممرات البحرية

أ- بين مدن بلاد المغرب الإسلامي

الباب الثاني:

أولاً: الطرق البرية:

بدأت شبكة المسالك والطرق على مر العصور من مركز وانتهت بمركز آخر، وكان نشاط حركتها هو الذي يحدد أهمية تلك المراكز، ومن هنا يأتي عامل الموقع ودوره في نمو المركز وتحويله إلى مدينة بأبعادها الحضارية على طول الطرق الرابطة بين جميع الجهات الجهوية والعالمية، كما تطرح مسألة البنية التاريخية بثقلها التاريخي ودورها في تنظيم وتطوير هذه الشبكة من جهة، وتطرح أيضا في الجوانب السلبية الأخرى من حيث الإهمال والتخريب والعرقلة بقطع الطرق⁽¹⁾.

وقد اتخذت مقاييس لقياس هذه الطرق، القصيرة منها والطويلة: كالمرحلة⁽²⁾، والذراع⁽³⁾، والفرسخ⁽⁴⁾، والميل⁽⁵⁾، واليوم⁽⁶⁾.

فالطرق شريان حياة المجتمع الكلي، وأساس تنظيم المجال وإعادة تنظيمه باستمرار، وقد أنتجت أهمية الطرق في التاريخ المغربي صراعا اجتماعيا صارخا في مراحل الأزمات السياسية التي مرت بها الأنظمة الحاكمة على امتداد التاريخ كله سلما وحرابا. فكيف تكونت شبكة الطرق في بلاد المغرب وكيف تطورت تاريخيا إلى حدود القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي؟⁽⁷⁾

(1) هاشم العلوي: المرجع السابق، ج1، ص360. فاطمة بلهواي: النشاط، ص262.

(2) شاع قياسها في قياس المسافات بين مدينة وأخرى وتم تحديدها بحوالي ثلاثين كلم. جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص75.

(3) هناك عدد لا يستهان به من الأذرع في الإسلام، ونقطة الانطلاق لجميع الحسابات هي ذراع مقياس النيل القديم ويقدر ب 54,04 سم، أما الذراع الشرعية فقدرت ب 49,875 سم. فالتر هنتس: المرجع السابق، ص83، 88. محمد عمري زريقي: المقاييس في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، وحدة الذراع الشرعي أممؤججا، دورية كان التاريخية، العدد 32، يونيو 2016، ص185.

(4) الفرسخ يتألف من ثلاثة أميال كل ميل 1000 باع، -الباع تدعوه العرب القامة، يساوي من حيث الأساس 4 أذرع شرعية أي 199,5 سم - كل باع أربعة أذرع شرعية، أي أن طول الفرسخ كان حوالي 6 كلم. فالتر هنتس: المرجع السابق، ص82، 94.

(5) الميل يساوي 400 ذراع شرعية = 3/1 فرسخ أي حوالي 2 كلم. فالتر هنتس: المرجع السابق، ص95.

(6) يصعب تحديد اليوم لأنه يحتكم إلى عوامل خارجية كطبيعة الطريق في سهولته ووعورته. جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص75.

(7) هاشم العلوي: المرجع السابق، ج1، ص360-361.

الباب الثاني:

لقد انبنى تنظيم الطرق على "الماء" فتلازمت مع الشبكة المائية في القسم الشمالي من هذه البلاد فمثلت النقطة المائية مرتكزا للإلتقاء والتوزيع كالأبار التي هي من فعل الإنسان أو العيون والأنهار التي هي من واقع الطبيعة، وبالتالي كانت قلة الماء أو وفرة من خواص تنظيم الطرق وحركتها وتوجيهاتها⁽⁸⁾.

انصهرت شبكة المسالك في المغرب الإسلامي المحلية برموزها التاريخية حيث بدأ المؤرخون القدامى البحث عن الطرق التجارية في المنطقة المغربية، منذ بداية العصر القرطاجي⁽⁹⁾. وبتتابع الزمن أخذ هذا البعد يتطور تنظيمه وتحديده، حيث كشفت المصادر القديمة عن طرق قد صممت أساسا لخدمة أغراض الرومان الاستعمارية، وقد برهنت أبحاث بيير سلامة⁽¹⁰⁾ على كثافة شبكة الطرق ودورها العسكري، وارتباطها بنظام الثغور الرومانية والمعروف بالليمس واتصفت هذه الشبكة بالتحديد والترصيف⁽¹¹⁾، بخلاف التاريخ الإسلامي في المغرب الذي أنتج فيه شبكة من الطرق التجارية لم تتجاوز في نظامها وطريقة رسمها ما أبدعه الأهالي، فقد ظلت "حوافرية"⁽¹²⁾.

غير أن هذه الشبكة تعقدت بتطور المدن وتوسعها، كما تأثرت بحركية النظام القبلي الذي برز بجدة خلال القرن الرابع الهجري/10م، وقد ارتبط في ذلك بمدى قوة وضعف السلطة المركزية التي تعاقبت على حكم البلاد.

ولمتابعة تطور المسالك في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م، نجد أنفسنا ملزمين بالاعتماد على المرجعية الجغرافية العربية الإسلامية والتي أنتجها القرن الثالث والرابع الهجريين على وجه الدقة.

⁽⁸⁾ هاشم العلوي: المرجع السابق، ج1، ص362.

⁽⁹⁾ نفسه، ج1، ص363.

⁽¹⁰⁾ Salama P, les voies romaines de l'Afrique du nord, Alger, Imprimerie officiel du gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1951, pp 32, 40.

⁽¹¹⁾ Said Dahmani, Essai d'établissement d'une carte des voies de circulation dans l'Est du Maghrib central du IXe au XIIe siècles 110^e congrès national des sociétés savantes Montpellier, 1985, IIIe colloque sur l'histoire et l'archéologie d'Afrique du Nord, pp 337-338.

⁽¹²⁾ هاشم العلوي: المرجع السابق، ج1، ص369، 372.

الباب الثاني:

كما يعتبر هذان القرنان مرحلة التأسيس الحقيقي لجغرافية المسالك والممالك في العالم الإسلامي برمته، معرفة علمية وتخطيطا مسلكيا واقعيا، فمصطلح المسالك والممالك يعني الجغرافية الشاملة طبوغرافيا وتخطيطا بشريا وحضاريا ومجاليا⁽¹³⁾.

وقد كان ضمن أهداف هذا التأليف إنارة السبيل للحاج، والسائح، والتاجر، وعامل الديوان، وفي هذا نوه "كراتشوفسكي" بربادة المدرسة الكلاسيكية للجغرافيين العرب بما تميزت به من اهتمامها بوصف المسالك والممالك، وصلتها الوثيقة بأطلس الإسلام الذي يمثل قمة الكارتوغرافيا عند العرب، أي فن رسم المصورات الجغرافية أو الخارطات⁽¹⁴⁾.

وفي نفس السياق، كان من التخريجات التي توصل إليها "أندري ميكل" في دراسته عن الأدب الجغرافي العربي أن اعتبر القرن الرابع الهجري/10م قرن الجغرافية العربية العظيم وقرن هيمنة سلطة المواصلات القوافلية والبحرية على مجتمعات دار الإسلام الكبرى فالمغرب في هذا الزخم التاريخي هو بلد المرور وقطعة لعب أساسية على رقعة شطرنج الثورة العالمية⁽¹⁵⁾.

الطرق التجارية بين مدن بلاد المغرب:

اخترقت بلاد المغرب شبكة من الطرق ربطته بأخائه المتباعدة، وبالعالم الخارجي، إن طبيعة المغرب الجغرافية جعلت الاتصال البري بين مدنه أمرا عسيرا لكثرة المرتفعات، وتعرج الطرق أو لصعوبة المياه، أضف إلى هذا اضطراب الأمن خلال القرن الرابع الهجري/10م، حتى وصفه أندري ميكيل، بأنه قرن قلق ومضطرب⁽¹⁶⁾.

تناول الجغرافيون العرب الطرق البرية الرئيسية لبلاد المغرب، وبينوا مراحلها ومسافاتها وما اكتنفها من صعاب وما توفرت عليه من تسهيلات في تفعيل الحركة التجارية، فاهتموا بالطريق الساحلي والذي قد

⁽¹³⁾ أغناطيوس يولتوفيتش كراتشوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ترجمة: صلاح الدين عثمان هاشم، طبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957، ج1، ص 153، 219.

⁽¹⁴⁾ نفسه، ج1، ص 197.

⁽¹⁵⁾ نفسه، ج3، ص 120.

⁽¹⁶⁾ جغرافية الإسلام البشرية، ج1، ص 76-77.

الباب الثاني:

يقطع السهل الساحلي المغربي، ابتداء من برقة إلى البحر الغربي، والذي أطلق عليه اسم طريق الجادة⁽¹⁷⁾، لقد كانت برقة أول محطة تجارية على هذا الطريق، ينزلها القادم من مصر بأحاء مدن إفريقية، وكان هذا الطريق يجتاز عدة مدن ساحلية قبل أن يصل إلى القيروان، ومن بينها مدينة أجدابية ثم طرابلس الواقعة على ساحل البحر كما كان يمر على صبرة الواقعة على بعد يوم من طرابلس⁽¹⁸⁾.

ومن المحطات التجارية الواقعة على طريق الجادة مدينة قابس الساحلية، ومنها يسير الطريق إلى مدينة سفاقس، ومنها إلى المهديّة ثم مدينة سوسة البحرية، ليصل الطريق إلى مدينة تونس⁽¹⁹⁾.

ويسير طريق الجادة من تونس إلى طبرقة مارا على مدينة باجة ثم يجتاز مرسى الخرز⁽²⁰⁾.

أما المدن الأخرى الواقعة على طريق الساحل فيونة وجزائر بني مزغناي وتنس ووهران وواسن وأرجكوك ونكور ومنها إلى سبتة ثم طنجة⁽²¹⁾ وكانت هذه المدن الساحلية محطات نشطة للتجارة البحرية، وارتبطت فعاليتها التجارية مع المناطق الداخلية أيضا⁽²²⁾.

وكانت آخر محطة تجارية في الطريق الساحلي سبتة وطنجة ومنها يعطف الطريق إلى مناطق المغرب الأقصى الساحلية والداخلية⁽²³⁾.

أما الطريق الداخلي البري الذي كان مستخدما في الفعاليات التجارية المغربية في القرن الرابع الهجري/10م، فهو الطريق الداخلي الذي يجتاز مناطق المغرب الداخلية الواقعة بين المنطقة الساحلية وبين

⁽¹⁷⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص72. البكري: المصدر السابق، ص662. صباح إبراهيم الشبخلي: النشاط التجاري في بلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م دراسة من خلال كتاب صورة الأرض لابن حوقل، مجلة التاريخ العربي، العدد6، ربيع 1419هـ/1998م، ص41. يطلق عليها يعقوبي الجادة العظمى. البلدان، ص185.

⁽¹⁸⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص71-72. البكري: المصدر السابق، ص653-656.

⁽¹⁹⁾ نفسه، ص72، 73، 74-75.

⁽²⁰⁾ نفسه، ص72، 73، 74-75.

⁽²¹⁾ نفسه، ص77، 78، 79، 80.

⁽²²⁾ صباح إبراهيم الشبخلي: المرجع السابق، ص42.

⁽²³⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص80-81.

الباب الثاني:

البراري والمفاوز (الصحراء) والتي تفصل المغرب عن السودان، وهذه المناطق كما يقول ابن حوقل تبدأ "من إفريقية إلى آخر أعمال طنجة فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياح والمياه"⁽¹⁾.

إن هذا الطريق عبارة عن شبكة كبيرة من الطرق التي تربط المراكز أو الأسواق التجارية المغربية، ونجد في هذه الشبكة طرقا برية رئيسية وأخرى فرعية كثيرة منها:

الطريق البري الأول: يبدأ من القيروان، وهو بثلاثة فروع تلتقي عند المسيلة - في الزاب-، حيث عدت مركز التقاء الطرق البرية الداخلية خلال القرن الرابع الهجري/10م والملاحظ أن إنشاء مدينة المسيلة قام على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى كما -عالجنا ذلك سابقا- له مساس بتأمين المسلك التجاري الذي يبدأ من سجلماسة إلى القيروان، لأن المسلك الشمالي كان مهددا من قبل أمويي الأندلس، والمسلك الصحراوي الجنوبي تسيطر عليه قبائل زناتة على الأقل في هذه الفترة⁽²⁾، وهذا يعني أن أهمية المسيلة التجارية التجارية ليست فقط محليا، وإنما مارست دورا هاما في النشاط الخارجي وخاصة في التجارة العابرة للصحراء⁽³⁾.

كما يتوسط **الفرع الأول** للطريق البري الفرعان الآخرا، ويبدأ من القيروان باتجاه مدينة تيهرت غربا، فقد ذكر الاصطخري هذا الطريق بايجاز شديد، مكتفيا بالإشارة إلى أنه يستغرق مسيرة ست وثلاثين مرحلة على الابل⁽⁴⁾، بينما ذكرها البكري بتسع عشرة مرحلة⁽⁵⁾، وقد يكون عدم ذكر التفاصيل في وصف وصف هذا الطريق طبيعة التأليف الموجزة في هذا النوع من المصادر، يمر هذا الطريق بباغاي وبلزمة وطبنة وأدنة (بلاد الزاب) إلى أن يصل إلى تيهرت ثم تلمسان وليتوقف في بلاد السوس، فهذا المسلك يشكل المعبر الرئيسي الذي ضمن للقيروان الإشراف الإداري مباشرة بعد الفتح الإسلامي⁽⁶⁾.

وقد قدم ابن حوقل تفاصيل حول هذا الطريق باتجاه تيهرت، فهو يجتاز مرماجنة، هذه المدينة التي اعتبرت أول مفترق طرق، إذ يتفرع منها طريقان واحد باتجاه شمال غرب في ناحية تجيس والآخر باتجاه

(1) المصدر السابق، ص 83-84. صباح إبراهيم الشبخلي: المرجع السابق، ص 42-43.

(2) رحلي صليحة: المرجع السابق، ص 70-70. فاطمة بلهواوي: المرجع السابق، ص 266.

(3) رحلي صليحة: المرجع السابق، ص 71.

(4) المصدر السابق، ص 37.

(5) المصدر السابق، ص 749.

(6) Said Dahmani , op, cit , p338.

الباب الثاني:

الغرب في ناحية مسكيانة ثم باغاي، ومن هذه المدينة انشطر هذا الطريق إلى فرعين واحد باتجاه بلزمة ونقاوس وطبنة، وهذا الممر يلتقي بالفرع المؤدي من مرماجنة إلى تيجس ثم إلى قسطنطينية (قسطنطينة) ثم ميلة، وسطيف وحي حمزة وأشير، أما الفرع الثاني فيفترق من باغاي نحو دوفانة ودار ملول ثم نحو طبنة ومقرة والمسيلة لينتهي بتيهت⁽¹⁾.

وينتهي هذا الطريق عند مدينة فاس، فهو يمر بالسير إلى باغاي وطبنة مارا بدار ملول، وقبل أن يصل هذا الطريق إلى المسيلة يمر على مقرة وهو منزل فيه مرصد لجباية الضرائب التجارية⁽²⁾، أما الفرع الثاني فهو الفرع الشمالي من الطريق البري العام الذي يربط القيروان بالمسيلة حيث يمر عبر بلاد كتامة والأريس ويسير باتجاه مدينة تيجس ومنها على قرى عديدة حتى يصل إلى مدينة المسيلة⁽³⁾، في حين نجد الفرع الثالث وهو الفرع الجنوبي الذي يربط القيروان بالمسيلة ويمر على المناطق الواقعة جنوب جبال الأوراس، وهي مناطق الواحات والجريد، ويربط هذا الطريق المسيلة بطبنة ثم تهودا وبادس الواقعتين على حافة جبال الأوراس الغربية، وهما من مدن الزاب، ومنها إلى المدن الواقعة جنوب الأوراس كتامريت ومدالة، ثم نفطة وقسطيلة وينتهي بقفصة⁽⁴⁾.

وبعد أن تنتهي الفروع الثلاثة من القيروان عند المسيلة، يسير الطريق البري باتجاه المغرب نحو مدينة تيهت وفاس مركز التقاء الطرق التجارية البرية الداخلية ويوافق المقدسي قول ابن حوقلفي وصفه لهذا الطريق، ويحدد مسافته فيذكر أنه يبدأ من تيهت إلى مدينة أشير ثم يمر على المسيلة ومقداره ثمانية أيام ومنها على بجانة ثم القيروان ستة أيام، وهو أقصر الطرق، إذ لا تتعدى مسافته أربعة عشر يوما، ومن مدينة تلمسان ثم على مدن العلويين، ويستمر هذا الطريق إلى مدينة فاس ويستغرق الطريق بين العاصمتين تيهت وفاس حوالي خمسين يوما⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص 84-85.

(2) نفسه، ص 85.

(3) نفسه، ص 86.

(4) نفسه، ص 87.

(5) المقدسي: المصدر السابق، ص 227-228. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 87-88.

الباب الثاني:

ويصف ابن حوقل الطريق بين فاس والمسيلة بالمقلوب، مبتدئاً بمدينة فاس ومنتها بالمسيلة ثم القيروان والسبب كما قال: "لأنني سلكته من المغرب إلى إفريقية"⁽¹⁾. والواضح أن هذا الطريق يسير من مدينة فاس باتجاه المسيلة في مناطق سهلية وذات أنهار ووديان، فمن فاس على سبو وهو نهر عظيم، وتمالته ومنها إلى كرانطة وهي مدينة تقع على واد يقال له إيناون، ومن كرانطة يأخذ الطريق على باب زناتة⁽²⁾. ويسير الطريق في هذا الجزء من بلاد المغرب بموازاة الساحل وليس بعيدا عليه، فهو يمر بجراوة أبي العيش والتي تقع على بعد ستة أميال من البحر، ومنها إلى تلمسان ويستمر سيره إلى مدينة أفكان⁽³⁾، ومنها يتفرع إلى فرعين، أحدهما يسير باتجاه الشرق إلى تيهرت الواقعة على بعد ثلاثة مراحل من أفكان، أما الفرع الثاني فيسير من هذه المدينة بموازاة البحر إلى مدن شلف وتنس والخضراء، ومنها ينحرف الطريق إلى مدينة مليانة ليصل بعدها إلى مدينة أشير التي تبعد بثلاث مراحل من المسيلة، ومن هناك يرتبط هذا الطريق بالطرق الفرعية الثلاثة المتفرعة من المسيلة والمؤدية إلى القيروان⁽⁴⁾.

ويبدو أن منافسة مدينة أفكان لتيهرت بلغت ذروتها في القرن 4هـ/10م حيث أصبحت نقطة اتصال للطرق التجارية في المغرب الأوسط، الأمر الذي يدعو للاعتقاد بأن تيهرت كانت قد دخلت في مرحلة ضعف⁽⁵⁾.

أما الطريق البري الثاني، الذي يربط إفريقية بالمغرب الأقصى، فإنه يسير بمناطق الواحات المغربية وبلاد الجريد، التي أصبحت حلقة اتصال بين أجزاء المغرب المختلفة، وسارت عبرها القوافل التجارية، وقد قدم اليعقوبي وصفا لهذا الطريق الذي يبدأ من القيروان عبر مناطق بلاد الجريد، ثم تيهرت ومنها إلى سجلماسة⁽⁶⁾، وفي السياق نفسه، وصف ابن حوقل الطريق من سجلماسة إلى القيروان عبر بلاد الجريد

⁽¹⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89.

⁽²⁾ نفسه، ص 87-88.

⁽³⁾ نفسه، ص 88-89.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 89.

⁽⁵⁾ فاطمة بلهوازي: النشاط، ص 268.

⁽⁶⁾ يذكر اليعقوبي أنه من خرج من تيهرت إلى سجلماسة يسلك الطريق بين القبلة والغرب، سار إلى مدينة يقال بها أوزكا على بعد ثلاث مراحل من تيهرت، ومن أوزكا لمن سلك مغرباً إلى أرض زناتة ثم يصير إلى مدينة سجلماسة بعد أن يسير سبع مراحل أو نحوها على حسب الجد في المسير والتقصير، ومسيره في قرى ليست بأهلة وفي بعضها مفازة. اليعقوبي: البلدان، ص 198.

الباب الثاني:

ذاكرا أهم المراكز التجارية التي يمر بها وهي سماطة من أرض نفزاوة ونفطة ثم قسيطة وقفصة، ثم يستمر الطريق حتى يصل إلى القيروان، ويقدر المسافة التي تقطعها القوافل التجارية بين سجلماسة والقيروان عبر هذا الطريق حوالي شهرين⁽¹⁾.

أما الطرق الفرعية التي تربط مدينة بأخرى، فنجدها كثيفة في إفريقية، وبخاصة عند مدينة القيروان بوصفها مركزا تجاريا مهما، إذ ارتبطت بطرق تجارية مع مدينة قابس وطرابلس⁽²⁾، كما أنها ترتبط بطريق تجاري آخر مع تونس وطريق آخر إلى جزائر بني مزغناي⁽³⁾، كما أن هناك طرقا فرعية كثيرة ربطت مدن الساحل في إفريقية، وهي مطلة على سواحل بحر الروم مع مدن الداخل⁽⁴⁾.

وعبر هذه الطرق نقلت السلع بين الداخل والخارج، كما تم عبرها حمل الفائض من انتاج المدن إلى مدن أخرى.

أما الطرق الفرعية في المغرب الأوسط فلم نجد لها ذكرا في القرن الثالث الهجري/9م، حيث أن أغلب الطرق التي تمر بالعاصمة تيهرت تأتي من المدن الرئيسية في أقاليم المغرب الأخرى كالقيروان وفاس وسجلماسة، أما في القرن الرابع الهجري/10م، وبعد أن تدهورت أحوال تيهرت، فنجد أن كُلا من مدينة المسيلة وافكان وأشير غدت من أهم المراكز التجارية التي تلتقي عندها القوافل التجارية، فضلا عن الطرق التي كانت تصل بين تنس والخضراء وسوق إبراهيم ومليانة وغيرها⁽⁵⁾.

وفي المغرب الأقصى نجد أن الاتصال بين الساحل والداخل يتم عبر الطرق الفرعية التي تربط مدن المنطقة، فمدينة البصرة ترتبط بمدينة تشمس⁽⁶⁾ الواقعة على المحيط - بطريق طوله دون المرحلة⁽⁷⁾، كما أن

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 91. المقدسي: المصدر السابق، ص 227-228.

(2) يعقوبي: المصدر السابق، ص 185-186.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

(4) نفسه، ص 75، 76، 77، 78، 79.

(5) نفسه، ص 86، 87، 88، 89.

(6) عند الإدريسي تشمش وهي مدينة كبيرة على البحر المحيط تشرف على نهر سفدد، وبينها وبين البحر نحو ميل، وفي هذا النهر يركب أهل البصرة في مراكبهم وأمتعتهم حتى يصلوا البحر، وبين تشمش والبصرة دون المرحلة على الظهر. المصدر السابق، ص 185-186.

(7) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 80.

الباب الثاني:

البصرة ترتبط بمدينة الأقاليم بطريق فرعي طوله أقل من مرحلة أيضا باتجاه الساحل⁽¹⁾، وتتصل مدينة أغمات-المركز التجاري المهم في أقصى المغرب-بساحل المحيط عبر طرق فرعية تربطها بمناطق السوس الأقصى⁽²⁾.

كما كان التواصل التجاري بين مدينة أغمات ومدن الساحل بالبحر المحيط عبر طرق فرعية تجارية ارتبطت بمناطق السوس الأقصى وخاصة بمنطقة ماسة على ساحل البحر⁽³⁾.

ومن الطرق البرية الفرعية داخل المغرب الأقصى الذي يربط فاس بسجلماسة وطوله ثلاث عشرة مرحلة⁽⁴⁾، وترتبط أغمات بطرق تجارية مع سجلماسة يستغرق الطريق فيها عشرة أيام⁽⁵⁾، كما أنها ترتبط بطريق آخر يربط أغمات بمدينة فاس يستغرق المسير فيه ثماني عشرة مرحلة⁽⁶⁾.

لقد تأثرت شبكة الطرق والمواصلات في المغرب الإسلامي خلال القرنين 4-5هـ/10-11م

تأثرا كبيرا بالتغيرات التي طرأت على مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي، وكذلك التغيرات التي حدثت بسبب هجرة العرب الهلالية، وما حدث من تكدس في المدن الحمادية نتيجة لهجرة سكان إفريقية والقيروان إليها.

أولا: الطرق البرية:

كانت الطرق الرئيسية قبل الهجرة الهلالية داخلية وليست ساحلية وخاصة في قلعة بني حماد والمسيلة حيث كانت الأولى العاصمة والثانية ملتقى الطرق الصحراوية والجبالية والسهلية عبر وادي شلف⁽⁷⁾.

الطرق التي تربط المغرب الأدنى بالمغرب الأوسط - قلعة بني حماد:-

تخرج من القيروان إلى وادي الرمال ومنها إلى سببية، ثم يتوسط الطريق القلاع والحصون إلى غاية مدينة مجانة ثم إلى تبسة ثم إلى قرى المغرب الأوسط مسكينة إلى مدينة باغاية ثم إلى مدينة بسكرة ثم تسير

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 81.

(2) نفسه، ص 90.

(3) نفسه، ص 90. اليعقوبي: المصدر السابق، ص 199.

(4) نفسه، ص 90.

(5) نفسه، ص 90.

(6) نفسه، ص 90.

(7) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 307-706.

الباب الثاني:

إلى بلزمة ثمّ إلى نقاوس ثمّ إلى مدينة طبنة، ثمّ تسير في قرى متصلة إلى غاية مدينة مقرة ومنها إلى قلعة أبي طويل⁽¹⁾.

وهناك طريق آخر يخرج من القيروان إلى مدينة أبة، ثمّ إلى الأريس، ثمّ نحو طريق جبلي بمدينة تامديت وتيفاش، ومنها إلى القصر الإفريقي، ومنها إلى مدينة تيجس، ثمّ يدخل أراضي كتامة من بلاد المغرب الأوسط، مدينة توبوت، ومنها إلى مدينة تامسلت ومنها إلى مدينة الغدير ومنها إلى قلعة أبي طويل⁽²⁾.

كما كان للمغرب الأوسط النصيب من هذه الهجرة وتأثيرها على التجارة والطرق التجارية؛ خاصة بعد موقعة سببية 457هـ/1065م والتي سمحت للعرب الهلالية التوغل داخل المغرب الأوسط، وقد عالج الدكتور الطاهر بونابي هذه الظاهرة وذلك بالوقوف على النشاط الحرابي في حياة القبائل الهلالية بالمغرب الأوسط وتتبع صعوده وفتوره وضموره على محور الانتقال من الحراة إلى حيازة المجال ويمتد هذا المحور الزمني من نهاية النصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م إلى نهاية القرن السابع الهجري/13م، وتميز بافتكاك المجال الرعوي والزراعي من قبائل صنهاجة في الزاب والحضنة والسهول الداخلية والساحلية الشرقية ومن زناتة السهول الداخلية الغربية والساحلية وجنوب الصحراء، وهو ما يمكن أن نسميها بمرحلة اكتساب المجال، وما ساد ذلك من نشاط تحريبي في الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري والعمران، وتنهض شهادات الجغرافيين والمؤرخين والرحالة دليلاً على هذه الممارسات التي كانت بدايتها مع ذلك النشاط الحرابي الذي شنته قبائل الأثيج ورياح بمنطقتي الزاب والحضنة منذ نهاية النصف الأول من القرن 5هـ/11م، حيث تحكّموا في الطرق الواصلة بين مدن هذا الفضاء الواسع واتفقوا الزراعة في البوادي وفحوص المدن وعطلوا تجارتها⁽³⁾.

ثمّ تفاقم الضرر في النصف الأول من القرن السادس الهجري/12م ليشمل الطرق وأحوال المدن والبسائط في السهول الداخلية، نقل لنا الشريف الإدريسي مشاهدتها بقوله: "بأن أيدي العرب مطلقة

(1) البكري: المصدر السابق، ص 710، 711، 712، 713.

(2) نفسه، ص 715، 716.

(3) الطاهر بونابي: مظاهر، ص 125، 126.

الباب الثاني:

الأضرار في الطريق الواصل بين قلعة بني حماد وبجاية وأنهم صاروا يتحكمون بأحواز مدينة ميلة ووطن زواوة"⁽¹⁾.

كما أثبت هذه الوقائع أبو عبد الله محمد بن أبي الزهري الأندلسي - كان حيا سنة 550هـ/1160م- وسلط الضوء على هذا النشاط في كل من الزاب ومليانة وزواوة وقسنطينة وقلعة بني حماد وأثره في تراجع الانتاج الزراعي⁽²⁾.

كما أصبحت بجاية قطبا لكثير من البلاد، بعد نقل الناصر بن علناس عاصمة الدولة الحمادية إلى بجاية⁽³⁾.

وبعد سيطرة المرابطين على المراكز التجارية بالمغرب الأقصى والمغرب الأوسط-تلمسان-، سنعالج في دراستنا للطرق التي لها علاقة بالمغرب الأوسط فحسب؛ لأن تلمسان قاعدة المغرب الأوسط على حد قول البكري⁽⁴⁾ والإدريسي: "ومدينة تلمسان قفل بلاد المغرب، وهي على رصيف للدخول والخارج منه لا بدّ منها والاجتياز بها على كلّ حال"⁽⁵⁾.

أما عن الطريق الذي ربط المغرب الأوسط بالمغرب الأقصى عن طريق تلمسان فقد ذكر الإدريسي الطريق من تلمسان إلى سجلماسة، والذي يمر بفاس ثمّ إلى صفروي ثمّ إلى تادلة ثمّ إلى أغمات ثمّ يسير إلى بني درعة إلى سجلماسة⁽⁶⁾.

كما تدل كثافة الطرق الجبلية بين سجلماسة وتلمسان على أنهما كانتا المركزين الرئيسيين في تجارة السودان في الفترة التي سبقت قيام المرابطين⁽⁷⁾.

وهناك طريق آخر يربط المغرب الأقصى بالمغرب الأوسط، من تلمسان إلى فاس أشار إليه الإدريسي من فاس إلى تلمسان على طريق مملوءة بالأنهار والجبال والقرى وحصون وقلاع متصلة، فمن فاس يسير إلى

(1) المصدر السابق، ص 118، 119، 121.

(2) كتاب الجغرافية، ص 107. الطاهر بونابي: مظاهر، ص 125.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(4) المصدر السابق، ص 746.

(5) المصدر السابق، ص 102.

(6) نفسه، 102.

(7) عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 443. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 311.

الباب الثاني:

نهر سبو ثم إلى نمالته ومنها إلى كرانطة ثم إلى باب زناتة على نهر ايناون ثم إلى قلعة كرمطة ثم إلى أسفل جبل مزاور ومنها إلى وادي مسون ووادي صاع ومنها إلى جراوة ثم إلى قلعة تارنة ومنها إلى تلمسان⁽¹⁾. بينما يذكر الزهري الطريق بين فاس وتلمسان أن بين فاس وتلمسان فيبين أن بينهما وُجدة ثم إلى الشمال تاودي وقصر عبد الكريم ثم يسير عبر جبل زرهون وفي قبليها صفرو ومنها إلى فاس⁽²⁾. ويحسن التنبيه إلا أن كثافة الطرق التجارية بين سجلماسة وتلمسان تدل على أنهما كانتا المركزين الرئيسيين في تجارة السودان وكانت سجلماسة أهم مدخل لطرق القوافل إلى بلاد السودان وأكثرها شهرة وأهمية أما تلمسان فكانت نقطة تفضي إلى باقي مدن المغرب الأوسط والمشرق⁽³⁾. ومع نهاية النصف الأول من القرن 6هـ/12م تغيرت أوضاع الطرق، إذ ربطت بين مراكز الإنتاج والاستهلاك الجديدة وجاءت طرقاً سهلية متجهة نحو الساحل بصورة غالبية. فظهر طريق ساحلي يربط بين نول وتنس في العصر المرابطي⁽⁴⁾ مع ظهور سلا كملتقى للطرق السهلية والجبليّة والساحلية فأصبحت أهم مركز للتجارة في الساحل الغربي⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 99-100. عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 443. الزهري: المصدر السابق، ص 137.

⁽²⁾ الزهري: المصدر السابق، ص 115.

⁽³⁾ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 311.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 312.

⁽⁵⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 90. النابي ولد الحسين: صحراء الملثمين وعلاقتها بشمال وغرب إفريقيا، من منتصف القرن 8هـ/11م إلى نهاية القرن 5هـ/11م، ص 165.

الباب الثاني:

وتأكد دور هذا الطريق في العصر الموحدى فى التجارة المغربية مع بروز دور أزمور وأسفى وسلا وقصر عبد الكرىم⁽¹⁾ وسبته⁽²⁾، وهكذا أصبح طريق الساحل الموحدى يمتد من نول فى البلاد الغربية عبر سبته وبادس ووهران وتنس إلى طرابلس⁽³⁾، فكثرت استعماله إلى جانب الطريق الجبلى بين فاس وتلمسان. وقد تحولت التجارة نحو السهول الغربية بظهور طرق جديدة تربط بين الأسواق التى جادت فى الفترة المرابطية مثل: مراكش ومكناسة⁽⁴⁾ ومكول⁽⁵⁾، وتكرس هذا التغير فى العصر الموحدى بازدهار مكناسة⁽⁶⁾، واختفاء دور أعماط التجارى، وتفردت مراكش بذلك الدور⁽⁷⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الموحدية حافظت على المراكز التجارية كفاس وتلمسان فقد ظل الطريق الذى يصل بين تلمسان وفاس عبر تازا طريقا تجاريا هاما طوال القرن السادس الهجرى/12م، وقد أسس المرابطون حصن تازا حياة عليه⁽⁸⁾، كما تحولت تازا من حصن إلى مدينة كبيرة فى الفترة الموحدية⁽⁹⁾ أما فاس فلم تحافظ على مركزها كملتقى طرق كبرى فحسب، بل أن تجارتها قد ازدهرت أيام المرابطين، واستمر ذلك مع الموحدىين⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ الزهرى: المصدر السابق، ص 115. ابن غازى: الروض المتهون فى أخبار مكناسة الزيتون، ص 59، 76، 77، 78، 79.

80. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 55.

⁽²⁾ ابن سعيد: المصدر السابق، ص 137.

⁽³⁾ عبد الواحد المراكشى: المصدر السابق، ص 438-439. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 312. على عشى:

المرجع السابق، ص 203-204. الزهرى: المصدر السابق، ص 113.

⁽⁴⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 96، 97، 98.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 89.

⁽⁶⁾ مجهول: الاستبصار، ص 187-188. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 313.

⁽⁷⁾ مجهول: الاستبصار، ص 207.

⁽⁸⁾ الزهرى: المصدر السابق، ص 113-114. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 313.

⁽⁹⁾ مجهول: الاستبصار، ص 186.

⁽¹⁰⁾ الزهرى: المصدر السابق، ص 114. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 54-55.

الباب الثاني:

ويبدو أن تحول التجارة في القرن السادس الهجري/12م إلى السهول الغربية، وخاصة الجزء الساحلي منها، أثر تأثيراً كبيراً على أوضاع مراكز الدخول إلى السودان، فتقلصت الطرق الجبلية التي كانت تربط سجلماسة وتلمسان⁽¹⁾.

كما اشتهر المرينيون على تأمين طرق المواصلات بين مدن الدول فاستحدثوا تنظيمات جديدة على طول الطرق التي تربط بين العاصمة فاس والمدن الأخرى، كمراكش وتلمسان وسبته، وسميت هذه التنظيمات "بالرتب" وهي عبارة عن خيام تقام على مسافات متساوية تقدر باثني عشر ميلاً، يسكنها أهل المنطقة التي تقام بها، ويمنحون إقطاعاً من الأرض على قدر كفايتهم، وتلزمهم الإدارة المرينية ببيع الشعير والطعام، وما يحتاج إليه المسافرون من الأدم والمرافق على أن يقوم أهل المنطقة بحراسة المسافرين وأمتعتهم فان ضاع شيء منهم كانوا الضامنين له، يقول ابن مرزوق: "فلا يزال المسافر كأنه في بيته وبين أهله في ذهابه وإقباله"⁽²⁾.

ثانياً: الممرات المائية:

أ- الممرات النهرية:

استخدمت الممرات النهرية في النشاط الداخلي، حيث أشار ابن حوقل إلى أن أهل البصرة بالمغرب الأقصى كانوا يستخدمون مياه نهر سفدد في تسيير مراكبهم ليصلوا إلى البحر المحيط، ويعودون إلى البحر الغربي بحر الروم فيسيرون منه حيث شأؤوا⁽³⁾، وقد أشار في نفس السياق البكري إلى نهر كبير تدخله السفن الكبار وتخرج في بحر طبرقة⁽⁴⁾، وذكر ابن سعيد أن المراكب المتوسطة كانت تدخل إلى نهر سبو بفاس⁽⁵⁾.

(1) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 314.

(2) محمد بن مرزوق التلمساني: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ/1981م، ص 429. محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 292.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 80.

(4) البكري: المصدر السابق، ص 720.

(5) ابن سعيد: الجغرافيا، ص 138.

الباب الثاني:

كما أبدى البكري وصفا لبجاية فذكر أن بشرقيها نهرا كبيرا تدخله السفن المحملة بالبضائع⁽¹⁾ وبالمثل ذكر عند حديثه عن وادي تافنة أنه كانت تدخل فيه السفن من البحر إلى مدينة أرشقول⁽²⁾، وقد أكد ذات المعلومة صاحب الاستبصار⁽³⁾.

وعموما إن استخدام الممرات النهرية في بلاد المغرب في التجارة الداخلية كان قليلا مقارنة مع النشاط البحري، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن أغلب وديان هذه البلاد كانت غير صالحة للملاحة، لأنها غير عميقة فضلا عن ذلك، طبيعة أرض المغرب الجغرافية، هذا إلى جانب التذبذب النسبي في تساقط الأمطار والذي يعد من العوامل المؤثرة في ذلك، حيث أن هذه الوديان غالبا ما تعتمد على الأمطار، وربما كانت نسبة تساقط الأمطار في المغرب عموما غير مستقرة.

2- الممرات البحرية:

أ- بين مدن بلاد المغرب:

لا تفيد المصادر المتاحة كثيرا في الكشف عن هذا الجانب من التجارة البحرية الداخلية، فالظاهر أنها لم تستخدم كثيرا من المحتمل ارجاع سبب ذلك إلى نقص تقنيات الملاحة المغربية قديما، بخلاف ما شهدته الأساطيل الإسلامية في المحيط الهندي⁽⁴⁾.

ويحسن التنبيه إلى إشارة ذكرها البكري تفيد إلى أن الخروج من طنجة إلى سبتة في البحر كان يأخذ جانب الشرق⁽⁵⁾.

وفيه إشارة أخرى للبكري حيث ذكر أن السفن تسير من ساحل نول إلى وادي سوس ثلاثة أيام ثم تنتقل إلى مرسى أمقدول ثم إلى مرسى قوز لتقف في مرسى أسفي ثم البيضاء ثم إلى جزيرة فضالة، ثم إلى مرسى ماريفن ثم إلى وادي سلى وفي ناحية الشرق من وادي سلى ثم إلى وادي سبو، ثم إلى وادي سفدد إلى حوض أصيلة، ثم إلى البحر المحيط⁽⁶⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 757.

(2) نفسه، ص 747.

(3) مجهول: الاستبصار، ص 134.

(4) محمد زنيير: المغرب في العصر الوسيط، ص 389.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 781-782.

(6) نفسه، ص 762.

الباب الثاني:

وروى ابن حوقل أن أهالي البصرة استخدموا البحر المحيط لنقل بضائعهم وأنهم كانوا يعودون إلى البحر الغربي⁽¹⁾، إذن كانت هناك ملاحاة مغربية حول الساحلين لبحر المحيط وبحر الروم ولكن حصاة هذا الأخير كانت أكبر بكثير وهذا ما تدل عليه كثرة المراسي القائمة على شواطئه⁽²⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن هذه الطرق التجارية التي ذكرناها سابقا، ومختلف الفعاليات التجارية تراجعت منذ نهاية منتصف القرن الخامس الهجري/11م، بسبب الهجرة الهلالية إلى المغرب الإسلامي، فقد خربت القيروان وأصبحت ممرا فحسب على حد قول البكري والإدرسي⁽³⁾ نتيجة الحروب التي قامت بين المعز بن باديس والعرب الهلالية والتي أشرنا إليها أثناء معالجتنا للأسعار. كما تأثرت الكثير من المدن الداخلية للمغرب الأدنى بهاته الهجرة، وعطلت التجارة بها، كمدينة طرابلس باغاي وصبيرة⁽⁴⁾ أو تحكمت في الطرق التجارية لبعض المدن، كمدينة تونس وباجة⁽⁵⁾.

كما تميزت سواحل الدولة الحمادية بتعدد مراسيها، مثل مرسى الدجاج، مرسى سيبية، ومرسى القل، مرسى بونة ثم مرسى مدينة الخرز، وتعددت وظائفها، كما نشطت حركة التجارة البحرية في العاصمة الحمادية بجماية⁽⁶⁾ والتي أصبحت من أزهى العواصم المغربية اقتصاديا ولا سيما بعد سقوط سواحل المغرب الأدنى على يد النورمان؛ وضياع مكانته الاقتصادية.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 80.

(2) علي عشي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص 90، 94، 101. الأسعد شوشان: الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة، دراسة تاريخية-أثرية، رسالة ماجستير، جامعة تونس، 2009/2010.

(3) المصدر السابق، ص 678. الإدرسي: المصدر السابق، ص 146. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 307-308.

(4) الإدرسي: المصدر السابق، ص 137، 146، 162.

(5) نفسه، ص 147، 152، 153.

(6) البكري: المصدر السابق، ص 757-758. مجهول: الاستبصار، ص 130. علي عشي: المرجع السابق، ص 169-170. علاوة عمارة: التطور العمراني والتجاري لمدينة بجماية في العصر الوسيط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 26، رمضان 1429هـ/ سبتمبر 2008م، ص 233.

الباب الثاني:

ثانيا: الممرات النهرية:

كما عرف سكان المغرب الأقصى استخدام الأنهار للوصول إلى المدن الأخرى، فقام أهل مدينة فاس باستغلال نهر سبو، وفي أحد فروع هذا النهر كانت "تسير بعض القوارب والمراكب بالتجارة"⁽¹⁾، ويتضح اهتمام المرابطين بالأنهار في القنطرة التي بناها علي بن يوسف على نهر وادي تانسيفت، وهي قنطرة عجيبة البناء⁽²⁾.

إن صعوبة النقل البري في البلاد الشرقية، نتيجة الغزو الهلالي، جعلت النقل البحري أيسر حالا، فارتبطت المدن الساحلية فيها في النصف الأول من القرن السادس الهجري/12م بطريق بحري؛ بيد أن احتلال النورمان لسواحل المغرب الأدنى وهجماته على سواحل المغرب الأوسط، أدخل بانتظام استخدام البحر فيها⁽³⁾، ولم يعد إليها الأمن إلا مع مجيء الموحدين، فارتبطت المدن الساحلية بحرا من طرابلس إلى تنس⁽⁴⁾.

لقد ساعد التحول نحو الساحل على ظهور مراكز التجارة فيه وأصبحت ملتقى للطرق البحرية مثل صفاقس والمهدية في المغرب الأدنى وبجاية في بلاد المغرب الأوسط⁽⁵⁾، غير أن الغزو النورماني قضى على وضعي صفاقس والمهدية واحتلت مكانتيهما سوسة وتونس، وظلت هاتان المدينتان، بالإضافة إلى بجاية مركزا للطرق الداخلية والخارجية في العصر الموحد⁽⁶⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص762، 797. الإدريسي: المصدر السابق، ص99.

(2) حماد فضل الله: المرجع السابق، ص53.

(3) علي عشي: المرجع السابق، ص179-180، 181. أحمد عزيز: المرجع السابق، ص62؛ أرشيبالد.ر. لويس: المرجع

السابق، ص374-375. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص318.

(4) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص318.

(5) علي عشي: المرجع السابق، ص181، 182، 183، عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص319.

(6) البكري: المصدر السابق، ص689، 693.759. الإدريسي: المصدر السابق، ص147، 148، 168، 169.

الباب الثاني:

المبحث الثالث: الأسواق وتنظيم مجالها بالمغرب الإسلامي من القرن الرابع الهجري

إلى القرن السابع الهجري/10-13م

1-أنواعها

2-المشرفون على الأسواق

3-صيغ التعامل التجارية

عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- الأسواق وتنظيم مجالها خلال القرن 4هـ/10م:

تعتبر الأسواق محور الحياة الاقتصادية، وقد حفلت بلاد المغرب الإسلامي بالكثير من الأسواق التجارية التي تباع فيها المنتجات الزراعية والصناعية المحلية، فضلا عن تسويق ما يرد إلى تلك المناطق من بضائع و سلع من خارج المغرب الإسلامي، كما ارتبطت الأسواق بإنشاء المدن الإسلامية وذهب المستشرق الفرنسي ماسنيون إلى أن المدينة العربية الإسلامية قامت على أساس السوق⁽¹⁾؛ وفي المغرب الإسلامي أمثلة كثيرة عن ذلك فكثير من الأسواق تحولت إلى مدن كما سنبين ذلك في موضعه.

وكلما كثرت الأسواق في مدينة ما، كان ذلك دليلا على سعة نشاطها الاقتصادي، ومن المؤكد أنه كان لكل مدينة أو قرية سوق أو أسواق، فيه تعقد العمليات التجارية من كيل ووزن وبيع وشراء نقدا ومقايضة.

كما لم تقتصر وظيفة السوق على العمل التجاري فحسب خلال العصر الوسيط بل قامت بوظائف متنوعة كالاقتصادية والثقافية، وذكر الإدريسي أن رغبة لها سوق صالحة، تقصد في يوم معلوم في كل جمعة، يباع بها ويشترى ويقضى منها الحوائج⁽²⁾.

أولا- أنواعها وتنظيمها:

إن استقراء المصادر يكشف عن وجود ثلاثة أنواع من الأسواق كان ينظمها المجال الاقتصادي في المغرب الإسلامي: النوع الأول هي الأسواق اليومية التي كانت موجودة بصفة دائمة في كل المدن، فقد كانت تعج بضروب السلع وأصناف المتاجر، ويتقاطر عليها التجار من كل حذب وصوب. وفي هذا الصدد يذكر البكري أن بمدينة أجدايا أسواق يجتمع بها الرفاق من كل جهة منها يفترق قاصدهم وتتشعب طرقهم⁽³⁾.

وفي بلاد المغرب الإسلامي عندما أسست القيروان سنة 50هـ/651م قام الفاتح عقبة بن نافع الفهري (ت 64هـ/683م) أثناء تخطيطه للمدينة بتوزيع الأراضي على الجنود، وترك وسط المدينة جادة

(1) ماسنيون لويس: الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، ترجمة: أكرم فاضل، مجلة المورد، المجلد الثاني، ع3، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973، ص12.

(2) المصدر السابق، ص107.

(3) المصدر السابق، ص657.

الباب الثاني:

واسعة تمتد من الجنوب إلى الشمال وتبدأ من المسجد الجامع وتنتهي بآخر عمران المدينة فتقسم المدينة إلى قسمين، وهي التي أطلق عليها فيما بعد باسم السماط الكبير أي الجادة المصطفة حولها دكاكين التجارات، وقد صارت هذه الجادة وبعد حين قلب العاصمة النابض ومحور حركتها التجارية⁽⁴⁾.

ولكن ترتيب الأسواق وتنظيمها داخل هذه المدينة، لم تبلور إلا في عهد الوالي يزيد بن حاتم (155-171هـ/772-788م) فقد سجل ابن عذاري نقلا عن الرقيق القيرواني قوله: "قدم يزيد بن حاتم إفريقية وأصلحها ورتب أسواق القيروان وجعل لكل صناعة مكانا"⁽⁵⁾. وكانت تعقد يومي الأحد والخميس⁽⁶⁾.

إن هذا التنظيم للوالي يزيد بن حاتم شمل بقية المدن الإفريقية الأخرى، كمدينة سفاقس وتونس وسوسة، وامتد إلى باقي مدن المغرب الأوسط والأقصى.

أما النوع الثاني: فيمكن أن نطلق عليه الأسواق المؤقتة أو الموسمية والتي كانت تعقد لأيام معدودة من الأسبوع أو الشهر أو السنة، فظهر منها الأسواق الأسبوعية التي كانت تعقد في أيام معينة من الأسبوع، وكثيرا ما وردت في المصادر الجغرافية مثل: سوق الأحد⁽⁷⁾، وسوق الجمعة⁽⁸⁾.

والظاهر أنه كان ينعقد أحيانا سوقان في يوم واحد، كسوق درعة الذي يقول فيه البكري: "وعلى وادي درعة سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وربما كان عليه سوقان وذلك لبعده مسافته وكثرة الناس عليه"⁽⁹⁾.

⁽⁴⁾ ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 43. كريم عاتي الخزاعي: أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1432هـ/2011م، ص 21.

⁽⁵⁾ ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 112.

⁽⁶⁾ آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، (د.ط)، الدار التونسية للنشر-تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، 1405هـ/1986م، ص 798. دلال لواتي: المرجع السابق، ص 334-335.

⁽⁷⁾ العزيز الجوزري: المصدر السابق، ص 88. البكري: المصدر السابق، ص 843.

⁽⁸⁾ كسوق ربيعة الذي أشرنا إليه سابقا. الإدريسي: المصدر السابق، ص 107. البكري: المصدر السابق، ص 842، 790. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص 99.

⁽⁹⁾ البكري: المصدر السابق، ص 842.

الباب الثاني:

بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية، كان ثمة أسواق موسمية، نستشف ذلك من خلال قول البكري أن برباط مدينة أصيلة: "إن به سوقا جامعة ثلاث مرات في السنة وهو وقت اجتماعهم من ذلك في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء"⁽¹⁰⁾ وهذا يعني أن السوق كان ينعقد خلال ثلاثة مناسبات دينية هامة في السنة⁽¹¹⁾.

حفلت هذه الأسواق بمختلف السلع وأنواع المتاجر، وأحسن دليل على ذلك أن سوق أغمات كان يذبح فيها أكثر من مائة ثور وألف شاة وينفذ في ذلك اليوم كله⁽¹²⁾.

أما الصنف الثالث فهي أسواق العسكر فقد ذكر العزيزي الجوذري في قوله: "إن ما يباع بأسواق العسكر قد خبث لارتكابهم النهي واحتياطهم على النهب"⁽¹³⁾.

وإلى جانب عنصر التنظيم الخاص بالتوقيت الذي كان يتراوح ما بين اليوم والأسبوع والموسم، عرفت أسواق مدن المغرب تنظيما على مستوى الأمكنة، حيث قسم السوق فيها حسب نوعية البضائع المعروضة للبيع كسوق الخبازين وسوق الغزل، والزياتين، والسماكين، والقصابين، والعطارين، والنحاسين، أو حسب الحرف كما في مدينة مكناس التي وجد بها سوق الملاح، وأسواق النجارين والحدادين، والسقالين، والسمارين⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁰⁾البكري: المصدر السابق، ص791-792.

⁽¹¹⁾ فاطمة بلهوارى: المرجع السابق، ص293-294.

⁽¹²⁾البكري: المصدر السابق، ص843. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات، ص99.

⁽¹³⁾ سيرة جوذر، ص43.

⁽¹⁴⁾ الدباغ: معالم، ج2، ص34، 36. كما قام بذلك يزيد بن حاتم والي إفريقية. ابن عذاري: البيان، ج1، ص112.

الباب الثاني:

كما نسبت الأسواق إلى أسماء القبائل المشرفة عليها كسوق هوارة وكتامة ومغراوة⁽¹⁵⁾ أو القائم عليها كسوق إسماعيل⁽¹⁶⁾، وسوق إبراهيم⁽¹⁷⁾، وسوق حمزة⁽¹⁸⁾ وكانت أسواق منها تنسب إلى الجماعة الدينية كسوق المسلمين⁽¹⁹⁾، وسوق اليهود⁽²⁰⁾.

وتكاد تخلو المصادر من المعطيات حول التنظيم والتخطيط المعماري لأسواق مدن المغرب خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة، فكثيرا ما كانت توصف بالحسنة والصالحة كأسواق سوسة وبونة والبصرة⁽²¹⁾، أو عامرة كأسواق سفاقس ومدينة الغدير، وكبيرة كأسواق طرابلس⁽²²⁾.

ونجد في إشارة للبكري ذكره لسوق القيروان يصف فيه هندسته قبل نقله إلى المنصورية حيث يقول: "كان السوق متصلا من القبلة إلى الجوف، وطوله من باب أبي ربيع إلى الجامع ميلان غير ثلث ومن الجامع إلى باب تونس ثلثا ميل، وكان سطحها متصلا فيه جميع المتاجر والصناعات"⁽²³⁾.

كما اتخذت المصاييح لإنارة شوارع الأسواق⁽²⁴⁾ ولا يستبعد أن يكون هذا التنظيم سائدا في غالبية أسواق المدن الكبرى الإسلامية.

أما أماكن وجود الأسواق في المدن المغربية، فالمعروف أن بعضها كان يقع حول الجامع على أساس ارتباط تلك المدن وظيفيا به. فهناك سوق الشماعين لوجوب الاضاءة بالشموع في صلوات العتمة، ومنها

⁽¹⁵⁾ البكري: المصدر السابق، ص725..723. Vanacker C : op.cit,

⁽¹⁶⁾ المالكي: رياض، ج1، ص106، 107، 109. الدباغ: معالم، ج2، ص192.

⁽¹⁷⁾ وهذا السوق ينسب إلى إمارة العلويين بالمغرب الإسلامي، وهو أحد أبناء سليمان بن عبد الله بن الحسن، تحول هذا السوق إلى مدينة. الطاهر الطويل: التطور التاريخي للمدينة بالمغرب الأوسط، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، 1428-1429هـ/2007-2008، ص101.

⁽¹⁸⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص85. البكري: المصدر السابق، ص731. الطاهر الطويل: المرجع السابق، ص99.

⁽¹⁹⁾ القاضي النعمان: دعائم الإسلام، ج2، ص18.

⁽²⁰⁾ القاضي عياض: تراجم أغلبية، ص359.

⁽²¹⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص74، 77، 81.

⁽²²⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص71، 73. البكري: المصدر السابق، ص724.

⁽²³⁾ والظاهر أن هشام بن عبد الملك هو الذي أمر بترتيبه؛ إذن أسواق المغرب الإسلامي بُنيت على النمط الإسلامي المشرقي، على غرار الكوفة والبصرة ودمشق. البكري: المصدر السابق، ص677.

⁽²⁴⁾ الدباغ: المصدر السابق، ج3، ص141.

الباب الثاني:

سوق العطارين، وكذلك سوق القباقيب لوجوب استعمالها عند الضوء، وسوق الكتبيين، وغيرها من الأسواق⁽²⁵⁾.

وفضلا عن ذلك فهناك أسواق تكون في أرياض المدينة وليس في داخلها، فأسواق قابس وسببية في ريفها، كما أسست أسواق سفاقس كذلك خارج المدينة⁽²⁶⁾. وكذا المهديّة التي كان لها ريف كبير يسمى زويلة وفيه الأسواق⁽²⁷⁾، وبعضها كان في الريف ونقل إلى داخل سور المدينة كأسواق مدينة طرابلس⁽²⁸⁾، أما أسواق باغاي فكانت في داخل المدينة، ونقلت إلى الريف⁽²⁹⁾.

ويحتمل أن تكون عملية نقل الأسواق بسبب شدة الازدحام بالداخل، وكثيرا ما كان يمس هذا الإجراء الأسواق المرتبطة بالحرف كسوق الصباغين والسراجين، وذلك خوفا من انبعاث الروائح الكريهة منها، لذا أبعدت عن الأحياء السكنية بقرار من السلطة الحاكمة⁽³⁰⁾.

وتجلت دقة تنظيم مجال السوق بتخصيص فنادق أو خانات كما كانت تعرف في بلاد المشرق⁽³¹⁾، لخدمة تجار السلع، ويفهم من خلال النصوص التاريخية⁽³²⁾، أن الفنادق كانت تنتشر بكثرة في الحواضر، حيث اشتهرت فنادق القيروان نظرا لأهمية هذه المدينة، حيث كانت تشكل مركزا اقتصاديا هاما⁽³³⁾. فهي كما أشاد "ابن حوقل" إلى أهميتها الاقتصادية في قوله: "كانت القيروان أعظم مدينة بالمغرب وأكثرها تجرا وأموالا وأحسنها منازل وأسواقا، وكان فيها ديوان جميع المغرب واليهما تجى أموالها وبها دار سلطانها"⁽³⁴⁾.

(25) الدباغ: معالم، ج 2، ص 34-35. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 68. فاطمة بلهوارى: المرجع السابق، ص 296.

(26) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 72، 84. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 69.

(27) مجهول: الاستبصار، ص 117.

(28) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 71.

(29) نفسه، ص 84.

(30) فاطمة بلهوارى: المرجع السابق، ص 297.

(31) مجموعة من المؤلفين: البازار السوق في التراث الاسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، (د.ط)، 2012، ص 42-43.

(32) العزيزي الجوزري: المصدر السابق، ص 89. البكري: المصدر السابق، ص 679-680، 718.

(33) Vanacker.c, op.cit, p660.

(34) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 94.

الباب الثاني:

هذا وقد اشتهرت فنادق المدن التي تقع على أهم الطرق التجارية، مثل تيهرت وفاس وتلمسان وسجلماسة، وقد أشار "الأنصاري" إلى كثرة فنادق سبتة وقد عددها حسبما استفاض على ألسنة أهل البلد فبلغت ثلاثة مائة وستين فندقا أعظمها بناء وأوسعها مساحة الفندق الكبير المعد لحزن الحبوب⁽³⁵⁾، كما عرفت سفاقس بكثرة الأسواق والفنادق⁽³⁶⁾.

وقد شكلت هذه الفنادق مؤسسات اقتصادية هامة، حيث ينزل بها التجار والزراع الغرباء من الحواضر والبوادي المجاورة للمببت قصد تخزين السلع وتصريفها فيما بعد⁽³⁷⁾.

ومن مظاهر تنظيم مجال الأسواق كذلك وجود قيساريات، اختصت إلى جانب أنها أماكن لأرباب الحرف، كانت مختصة في بيع القماش بأنواعه من الحرير والكتان، والقطن، والصوف، والعطور، وأنواع التوابل⁽³⁸⁾، وأخرى خاصة ببيع الجمال والماشية⁽³⁹⁾، بالإضافة إلى ذلك جهة معينة خصصت لبيع الجوازي والعبيد⁽⁴⁰⁾.

وقد عرفت أسواق بلاد المغرب رواجاً وانتعاشاً، خاصة في عهود الاستقرار وهذا ما جعل "ابن حوقل" يصفها بالتجارة الدائرة والدائمة والقوافل غير المنقطعة إلى أرباح عظيمة وفوائد جسيمة ونعم سابعة، قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام سعة وحالا⁽⁴¹⁾.

كما تميزت هذه الأسواق بحركة تجارية نشطة، أصيبت أيضا بنكبات كالحرائق والنهب حيث ذكر "ابن عذاري" ضمن أحداث سنة 299هـ/912م أن رجلا من جند كتامة قام على رجل من تجار أهل

(35) محمد بن القاسم الأنصاري: اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط2، الرباط، 1403هـ/1983م، ص39.

(36) البكري: المصدر السابق، ص669.

(37) المالكي: المصدر السابق، ج2، ص192.

(38) الخشني: المصدر السابق، ص289. في إشارة لابن عذاري أن المعز بن باديس أخرج لجماعة من الصباغين ثيابا بيضا من فندق الكتان. ج1، ص306.

(39) الخشني: المصدر السابق، ص238.

(40) إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص100.

(41) ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.

الباب الثاني:

القيروان فلما دافعوه عنه، شهرها عليهم السلاح، وأرادوا نهب الحوانيت⁽¹⁾، وفي سنة 305هـ/917م أحرقت النار أسواق مدينة تاهرت⁽²⁾. فلا نستبعد أن ظروف بلاد المغرب خلال هذا القرن شهدت أحداثا دامية، مما قد أثر على السير العادي للأسواق، وفي إشارة أخرى وردت عن ابن الدباغ أن مدينة القيروان ارتجت في زمن حكم المعز بن باديس فمال أهل المنصورية من الرجال والعبيد، ونهبوا جميع ما في حوانيتها حتى لم يدعوا حانوتا، وألقيت النار في كبار الأسواق ونهبت أموال التجار⁽³⁾.

ثانيا-المشرفون على الأسواق:

لقد ضبطت كتب الفقه والنوازل الفقهية أحكام البيع والشراء؛ فيعتبر كتاب "أحكام السوق" للفقيه يحيى بن عمر⁽⁴⁾، فقد تضمن وصفا دقيقا للحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في السوق المغربية الموكولة الموكولة مراقبتها إلى عهد قاض يمسى "صاحب السوق"⁽⁵⁾ أو أصحاب أحكام السوق⁽⁶⁾ أو ملتزم السوق⁽⁷⁾.

وبالمثل وردت ضمن الأحكام التي نقلها الفقيه ابن أبي زيد القيرواني ما يدعو إلى الاعتقاد، أن أمور السوق قد ضبطت ضمن قوانين شرعية مثل عدم جواز البيع بالتدليس والغش، وذكر ما يحل وما يحرم منها⁽⁸⁾.

هذا بالإضافة إلى رسائل الحسبة ولا سيما منها كتب السقطي وابن عبدون والتي أشرنا إليها سابقا في-الأوزان والمكاييل- فقد تضمنت أحكاما تدور حول فضاء السوق في كل الغرب الإسلامي.

كما ألف القاضي النعمان كتاب دعائم الإسلام وبين فيه شروط البيع وأحكامه⁽¹⁾ وكتاب الاقتصار، ففيه ذكر أحكام البيع والشراء، كما وجد القاضي النعمان حلا لممارسة الربا بشكل شرعي

(1) البيان، ج 1، ص 191.

(2) ابن أبي زرع: الأنيس، ص 98.

(3) المعالم، ج 3، ص 154.

(4) لقد نقله الونشريسي في كتابه المعيار، ج 6، ص 406.

(5) الحشني: الطبقات، ص 238. فرحات الدشراوي: الخلافة الفاطمية، ص 614-615-616.

(6) المالكي: المصدر السابق، ج 2، ص 55. الدباغ: المصدر السابق، ج 3، ص 9-10.

(7) الليدي: المصدر السابق، 77. نقلا عن فاطمة بلهاري: المرجع السابق، ص 301.

(8) الرسالة، ص 74-81. النوادر، ج 6.

الباب الثاني:

لتشجيع التجارة، لكنه أوجد حلا خاصا بهم-الشيعة- على التفاضل في عملية الدين وقوله في ذلك: "ولا بأس باقتضاء الفضة من الذهب والذهب من الفضة، إذا اتفقا على ذلك، ومن أسلف دراهم فأعطى أجود منها فلا بأس" وهذا الأمر ينسحب على السلع أيضا⁽²⁾.

وقد تطورت مهمة الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي حيث كانت في بداية الأمر من صلاحيات الولاة دون القضاة⁽³⁾، كما دلت عن ذلك مقدمة كتاب يحيى بن عمر فكانت ملقاة على عاتق الوالي فهو الذي يتولى بنفسه السهر على نشاط السوق ومراقبة المكاييل والأوزان والتحقق من قيمة العملة المتداولة⁽⁴⁾. ولم يذكر المؤرخون وأصحاب التراجم إلا النزر القليل عن نظام الحسبة عامة وعن وظيفة صاحب السوق خلال القرن 4هـ/10 في بلاد المغرب باستثناء بعض الأسماء التي وردت عرضا في بعض نصوص التراجم مثل: أبي القاسم الطرزي (ت303هـ/915م) والذي كان محتسبا بمدينة القيروان⁽⁵⁾، ومحمد بن أبي سعيد الميلبي الذي يرجح أنهما تولى منصب صاحب السوق في عهد نشأة الدولة العبيدية⁽⁶⁾.

(1) دعائم الاسلام، ج2، ص13.

(2) الاقتصاد، تحقيق: محمد وحيد ميرزا، دمشق، 1376هـ/1957م، ص84.

(3) الدباغ: المصدر السابق، ج2، ص87.

(4) الونشريسي: المعيار، ج6، ص407.

(5) المالكي: المصدر السابق، ج2، ص55.

(6) ذكره ابن عذاري في البيان، ج1، ص167. غير أنه غير موجود في النسخة المحققة الجديدة المعتمدة في دراستنا.

ثالثا: صيغ التعامل التجارية

أما بخصوص طرق التعامل في البيع والشراء داخل الأسواق، فقد كان البيع يتم إما بالطريقة المباشرة بواسطة الدفع نقدا وفوريا من طرف المشتري للبائع، أو بالدين⁽¹⁾ أو يتم بالسلف، وهذه الصيغة الأخيرة كانت أكثر شيوعا، وربما كان السلف نقدا بنقد أو نقدا بسلعة⁽²⁾، كما كان الرهن قائما حيث ترهن بضاعة بثمن بضاعة مشتراة، إذ وردت إشارة عند الدباغ في ترجمته لأبي القاسم حماس بن مروان بن سمالك، أن الليلة التي ولى فيها حماس القضاء رهن الفأس في خبز وزيت⁽³⁾.

وهناك بيع كان يتم بدفع قسط من ثمن السلعة على أن يؤجل تسديد القسط الآخر، ومما يؤكد ذبوع هذه الصيغة التجارية، ما ورد عن الدباغ في ترجمته لأبي الحسن علي بن محمد الربيعي والمعروف بالملحمي أنه ألف كتابا في بيوع الآجال⁽⁴⁾.

وعرفت صيغة العمل بالشركة في التجارة الداخلية المغربية بصورة عامة، وكانت محل خلاف بين العلماء، إذ كانوا يشكون في جوازها شرعا⁽⁵⁾، الأمر الذي دعا القاضي النعمان أن يزيل الالتباس بجوازها وفق الرواية الشيعية الإسماعيلية "لا بأس بالشركة"⁽⁶⁾.

(1) اللبيدي: المصدر السابق، ص 29. نقلا عن فاطمة بلهوراي: النشاط، ص 303. فاطمة بلهوراي وآخرون: المرجع السابق، ص 123-124.

(2) روى المالكي أنه قال، قال بعض أصحابنا: "... ادفع إلي خمسين دينارا، فأتيت بها إلى سحنون، فعدها وقال فرقوها على زيت من ثقات، وكان ذلك قريبا من جمع الزيتون، ففعلوا ثم كتبوا إليه: إن الزيت قد اجتمع إليهم ببيعه، فباعوه بمائة دينار، فرد سحنون الخمسين دينارا إلى جامع العطار، فأنكر ذلك وقال: "شيخ مبارك يأخذ ويرد؟". المالكي: رياض، ج 1، ص 363-364.

(3) معالم، ج 2، ص 322. كما أجاز القاضي النعمان. الاقتصار، المصدر السابق، ص 92.

(4) معالم، ج 3، ص 199-200. البرزلي: الأحكام، ج 3، ص 539.

(5) البرزلي: الحكم، ج 3، ص 555.

(6) الاقتصار، المصدر السابق، ص 92. دعائم الاسلام، ج 2، ص 85-86. فاطمة بلهوراي وآخرون: المرجع السابق، ص 124-125.

الباب الثاني:

كما أورد الونشريسي أمثلة عديدة عن أنواع الشركة كان معمولاً بها في بلاد المغرب كالقراض وهي صيغة تتمثل في صورتين الأولى في تقديم مبلغ مالي من طرف صاحب رأس المال إلى شخص مكلف باستثماره في التجارة، واقتسام الأرباح بالتساوي بين الطرفين حسب نسبة محددة من قبل⁽¹⁾.

أما النوع الثاني فعرف بالقراض بالعروض، ومما لا شك فيه أن هذا النوع قد أثار منذ ظهوره مجادلات فقهية تواصلت بعد ذلك مدة طويلة⁽²⁾.

ومما يؤكد انتشار القراض خلال القرن الرابع الهجري/10م، هو تصريح الفقيه المازري "أنه عثر على رسالة خطية لفقيه هذه الحقبة ابن أبي زيد القيرواني يقول فيها: "إذا أتاك فلان فخذ السلع التي بين يده وأعطه أجره ديناراً، وسدد له ثمن بيع العروض بعنوان القراض"⁽³⁾.

ومما لا شك فيه أن القراض بالعروض "البضائع" كان معمولاً به في بلاد المغرب على نطاق واسع، وبخاصة خلال القرن 4هـ/10م، وقد جوزه فقهاء المالكية بالدنانير والدرهم⁽⁴⁾، مع التسامح في استعمال قطع غير مضروبة من الذهب والفضة⁽⁵⁾.

كما اتخذت الوكالة كنوع للتعامل التجاري، إذ كانت تسهل على التاجر عناء السفر والتنقل ذهاباً وإياباً، وقد وردت إشارات عديدة في كتب الطبقات كت ترجمة أبي العرب لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ أنه قدم إفريقية سنة 156هـ/772م وهو وكيل لرجل من التجار.

كما نقل المالكي رواية عن أبي الحجاج سكن بن سعيد الصائغ قال فيها: "كنت أعمل السلاسل من نحاس وأطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللحم، وأبعث بها تباع ببلد السودان⁽⁶⁾، وفي النص دلالة على وجود وكلاء للتجار المغاربة في السودان⁽⁷⁾.

(1) الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص220.

(2) البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص457، 460. الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص208-209.

(3) البرزلي: المصدر السابق، ج3، ص457.

(4) الخشني: المصدر السابق، ص195-196.

(5) ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة، ص77. روجي ادريس: الدولة الصنهاجية، ج2، ص278.

(6) رياض، ج1، ص182.

(7) فاطمة بلهوراي وآخرون: المرجع السابق، ص125-126.

الباب الثاني:

كما أشار العزيز الجوذري أن الأستاذ جوذر تلقى كتابا من أبي القاسم علي بن الحسن بن علي والي صقلية يقول فيه: "أن المركب لم يبق عليه من شحنه إلا مائة دينار وانه دفعها إلى أحد الوكلاء"⁽¹⁾. وقد اقتضت الصعوبات التي كانت تعترض التجار في نقل البضائع إلى اتخاذ إجراءات لحماية ممتلكاتهم التجارية، فاستعملت الصكوك بدل النقود، وفي هذا يذكر ابن حوقل أنه رأى "صكا كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأدوغست، وشهد عليه العدول باثنين وأربعين ألف دينار"⁽²⁾، كما استخدمت الحوالات والسفاح في التجارة مع البلدان النائية، وتطلب الأمر في هذه الظروف أخذ الحيطة في التعامل بين التجار نظرا لحساسية الموقف في مثل هذا النوع من الصيغ⁽³⁾. وإلى جانب تلك الصيغ، كان للوساطة دور أساسي في التعامل التجاري، إذ اعتبر الوسيط أحد الأطراف الأساسية في تنشيط السوق التجارية في بلاد المغرب، وتم التوصل إلى معرفة صنفين منهم صنف عرف بالدلال والبراح والصنف الآخر عرف بالسمسار⁽⁴⁾. ويحسن التنبيه إلى أن كتاب المعيار للونشريسي عالج هذه الظواهر من خلال المسائل الفقهية التي عرضت على الفقهاء خلال القرن الرابع الهجري/10م⁽⁵⁾. كما حافظت الدولة الزييرية على نفس تنظيم الأسواق في العصر الاسماعيلي؛ ولكن تراجع دور بعض الأسواق بعد الهجرة الهلالية هذا ما سنعالجه في أثر الفتن والحروب على التجارة.

(1) سيرة الأستاذ جوذر، ص 135.

(2) المصدر السابق، ص 65.

(3) نجاة باشا: المرجع السابق، ص 110.

(4) عز الدين موسى: المرجع السابق، ص 283. كما أفرد القاضي النعمان في كتابه دعائم الإسلام حول هذه الظاهرة المتفشية في

أسواق بلاد المغرب. ج 2، ص 30-31.

(5) المصدر السابق، ج 8، ص 359-361.

الباب الثاني:

2- الأسواق وتنظيم مجالها من القرن الخامس الهجري إلى القرن السابع الهجري/11-13

الميلاديين

يعتبر السوق في الدولة المغربية الوسيطة من أهم الفضاءات التي يتجلى فيه مظاهر ازدهار الإنتاج الزراعي والحرفي ونشاط المجتمع المغربي وحيويته، كما أنه كذلك أحد الميادين الحساسة التي يبرز فيها فعالية والسلطة الحاكمة من حيث تحكمها في مجمل النشاط الاقتصادي.

غير أن الملفت للنظر أن أسواق بلاد المغرب من القرن الخامس الهجري إلى القرن السابع الهجري/11-13 الميلاديين لم تكن على وتيرة واحدة في النشاط، كما أن حضور السلطة في تدبير شؤونها لم يكن على وتيرة واحدة، فإلى أي مدى كانت الظروف السياسية والعسكرية العامل الأساسي في ازدهار الأسواق وضمها حركيتها؟ وبماذا نفسر انفتاح أسواق المدن المغربية مثل: قلعة بني حماد وبجاية على أسواق المدن المغربية المجاورة لها؟

1- أنواعها:

أ- أسواق الدولة الحمادية:

حافظت الدولة الحمادية على نفس تنظيم الأسواق؛ الذي عرفه المغرب الإسلامي خلال القرن الثالث والرابع الهجريين/9-10 الميلاديين، كما أشادت كتب الرحلة والجغرافيا بهذا التنظيم والتصنيف، وفي هذا الصدد يقول البكري: "لما كان خراب القيروان انتقل إليها أكثر أهل إفريقية، وهي مقصد التجار وبها تهل الرحال من العراق والحجاز ومصر والشام وسائر بلاد المغرب"⁽¹⁾. لذا عرفت القلعة بالسوق العظيمة، فمنها تنطلق القوافل التجارية إلى المغرب الأدنى والمغرب الأقصى عبر المراكز التجارية التابعة لمجال الدولة الحمادية، كالمسيلة وأشير وتيهرت ومقررة وطبنة ونقاوس وبسكرة.

(1) البكري: المصدر السابق، ص710.

الباب الثاني:

فيذكر البكري أن مدينة طبنة بها سماط يشق المدينة من الباب إلى الباب- كالذي ذكرناه في القيروان-، وكذلك كان خارج المدينة أسواق كثيرة⁽¹⁾، كما اشتهرت مدينة المسيلة بكثرة المنتوجات الفلاحية والحيوانية كانت تصدرها عبر أسواقها⁽²⁾.

لم تعالج النصوص الجغرافية والتاريخية وضعية الأسواق في العاصمة الأولى للدولة الحمادية -القلعة- عكس عاصمة الدولة بمدينة بجاية؛ غير أننا لا نستبعد أن أسواق قلعة بني حماد كانت على نمط أسواق القيروان.

أما بعد انتقال العاصمة لمدينة بجاية فقد عرفت تنظيماً وتصنيفاً للأسواق لا تختلف عن تنظيم أسواق مختلف المدن الإسلامية، إذ كانت تقام بجانب المسجد الجامع ليسهل على الناس قضاء حاجاتهم منها، وجعل فيها "لأهل كل سلعة منهم سوق يختص بهم وتعرف صناعتهم فيه، فإن ذلك لقصادهم أرفق ولصنائعهم أنفق"⁽³⁾.

لذلك واتقاء للضرر كان يفصل بين الحرف والصناعات المختلفة التي من الممكن أن يتأذى بعضها بالبعض الآخر "فمن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالحباز أو الطباخ والحداد، فمن المستحسن أن تبعد حوانيتهم عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار"⁽⁴⁾.

وقد نتج عن هذا التنظيم مجموعة من الأسواق نستطيع تقسيمها إلى أسواق دائمة، أسبوعية، ومتنقلة، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

-أسواق دائمة:

وهي أسواق وجدت بالمدينة بصفة دائمة ويومية، بمعنى أنها الأسواق التي أنشئت عند بناء المدينة، ويمكن تقسيمها هي الأخرى حسب الصناعات الممارسة فيها إلى:

⁽¹⁾البكري: المصدر السابق، ص712.

⁽²⁾نفسه، ص723. الطاهر طويل: المرجع السابق، ص167-168.

⁽³⁾عبد الرحمن بن نصر الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1946م، ص11.

⁽⁴⁾الشيزري: المصدر السابق، ص11-12.

الباب الثاني:

- أسواق الصناعات الغذائية:

عرفت بجاية التخصص في أسواقها، فكان هناك سوق للسقائين⁽¹⁾، وسوق للقصابين وهو بخصن تاكلات وهو سوق دائم⁽²⁾، كما كانت للمنتوجات الصناعية أسواق خاصة كالصناعات الجلدية والنسيجية، كسوق النطاعين⁽³⁾، وسوق الدباغين⁽⁴⁾ وسوق الخرازين⁽⁵⁾، أما الصناعات النسيجية فقد وجدت الأسواق الخاصة بها كسوق الصوف، والذي تباع فيه كذلك المنسوجات الصوفية⁽⁶⁾.
أما أسواق الصناعات الخشبية والمعدنية فقد كان هناك سوق للحطب في بجاية⁽⁷⁾، كما عرضت بعض هذه الصناعات في الأسواق الأسبوعية والتي سنأتي على ذكرها في موضعها.
كما عرفت بجاية أكبر سوق لتجارة الرقيق، فقد أنشأت لها سوقا خاصة بها بجومة المذبح في ريض المدينة على شاطئ البحر⁽⁸⁾.

أما عن الأسواق الأسبوعية التي عرفتها بجاية الحمادية وبعض مراكزها التجارية بمجالها الإقليمي، فعند ذكر الإدريسي الطريق من بجاية إلى قلعة بني حماد ذكر أن به عدة أسواق أسبوعية منها: سوق الأحد وسوق الخميس وسوق الاثنين وهي داخل الحصون وفي مهادنة مع العرب الهلالية⁽⁹⁾.
كما تجلت دقة تنظيم مجال السوق بتخصيص قيصاريات وفنادق لخدمة تجار السلع، يقول ابن خلدون أن ابن حماد بن بلكين عند تأسيسه للقلعة "شيد من بناياتها وأسوارها واستكثر فيها من المساجد

(1) الغبريني: المصدر السابق، ص 149.

(2) الإدريسي: المصدر السابق، ص 118. كما ذكر الغبريني أن بجاية هناك باب المذبح لذبح الماشية وتزويد القصابين بلحومها، ويوجد هذا الباب بريض بجاية ويطل على البحر. الغبريني: المصدر السابق، ص 45.

(3) وترتبط هذه السوق بصناعة الجلود التي تباع للدباغين والخرازين، حيث تخضع الجلود لعملية التنظيف والتلين، التي كان يختار لها أماكن خارج أسوار المدينة والتي يجب أن تتوفر على كميات كبيرة من المياه. الغبريني: المصدر السابق، ص 174.
(4) نفسه، ص 50.

(5) الخرازون هم من يشترون الجلود، ويجولونها إلى أحذية يستعملها الرجال والنساء. ابن الزيات: التشوف، ص 377-378.

(6) الغبريني: المصدر السابق، ص 175.

(7) عبد الواحد محمد بن طواح: سبك المقال لفك العقال، تحقيق: محمد مسعود جبران، منشورات الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط 2، 2008م، ص 133.

(8) الغبريني: المصدر السابق، ص 45-46.

(9) الإدريسي: المصدر السابق، ص 82-83.

الباب الثاني:

والفنادق" (1) كما تشير النصوص التاريخية والفقهيّة إلى وجودها بجاية فيذكر الغبريني أن الشيخ أبا علي عمر بن عزون السلمي كان له حانوت يتاجر فيه بهذه السوق قيسارية بجاية (2). كما أن هناك إشارة أوردها الونشريسي ضمن نوازله ذكر فيها أن محمد البجائي قال لزيد المازوني إنك وردت علي قاصدا شراء سلعة بجاية ومعك حرير وحنابل نريد بيعها فأكرمك وقلت بحقك وكنتم نجلسك في حانوتي بالقسارية (3).

كما اشتهرت فنادق بجاية وكان الفندق يقع إما داخل المدينة أو خارجها في ضواحيها، وكان يستخدم لسكنى التجار وتخزين وبيع سلعهم (4)، لذلك بني بطريقة تمكنه من الجمع بين هاتين الوظيفتين، فقسم مبناه إلى طابقين اثنين أحدهما سفلي والآخر علوي يطلان على فناء واسع، خصص الطابق السفلي منه للحيوانات والسلع، بينما خصص الطابق العلوي لسكنى التجار (5).

كما ظهر تنظيم آخر لاستقبال التجار وسلعهم عُرف بمدينة تبسة وهي أقباء يدخلها التجار بدوهم في زمن الثلج، يسع القبو الواحد ألفي دابة وأكثر (6).

وقد كانت الفنادق أماكن لحزن السلع والبضائع وإيواء المحليين الذين كانوا يمارسون تجارتهم في حدود الدولة الإسلامية، لكن وبدءاً من القرن 6هـ/12م شهدت تطورا في وظائفها لتصبح إضافة إلى ذلك مخزنا للبضائع ومكانا لإيواء التجار الغرباء، ومراقبة أنشطتهم فيها واستخلاص الضرائب فضلا عن كونه حانة وسجن (7).

(1) العبر، ج6، ص227.

(2) الغبريني: المصدر السابق، ص250.

(3) المعيار، ج5، ص107.

(4) De mas Laterie , p90

(5) الغبريني: المصدر السابق، ص178-179، صالح بعيزق: المرجع السابق، ص294. أوليفيا ريمي كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة) في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، تر: محمد الطاهر المنصوري، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2013، ص170

(6) البكري: المصدر السابق، ص833.

(7) أوليفيا ريمي كونستابل: المرجع السابق، ص26، 32، 33، 136، 171. هناك إشارة من ابن الزيات أن أبا العباس أحمد ابن عبد العزيز السلاجلي الخراز نزل فندقا يجرز فيه، وهو أحد الغرباء الذين نزلوا بجاية واستقروا فيها. المصدر السابق، ص378.

الباب الثاني:

ثانيا-المشرفون على الأسواق:

بلغ الاهتمام بالأسواق والعناية بها، ورعاية شؤونها والحرص على المحافظة عليها في أحسن وضع من حيث النظافة والتنظيم والمعاملات كالغش والتدليس، أن استحدثت لها خطة خاصة عرفت بالحسبة⁽¹⁾. لا توجد هناك إشارات حول وظيفة المحتسب في أسواق بجاية في العهد الحمادي، ربما يرجع ذلك إلى التنظيم المحكم للأسواق من طرف السلطة الحاكمة وكذا ممارسة الفقهاء للتجارة داخل الأسواق مما أعطى هيبة للتجار الآخرين؛ إلا أن ابن خلدون أشار إلى تدهور الدولة في عهد الأمير يحيى بن العزيز (515-547هـ/1121-1152م) الذي كان مولعا بالنساء والصيد⁽²⁾ وقد أدى ذلك إلى تغيير المنكر من طرف المهدي بن تومرت (ت524هـ/1130م) عند مروره على بجاية، حيث وجد الرجال فيها متشبهين بالنساء والخمر يشرب كما يشرب الماء فأهرق ما كان منه بباب البحر وذلك سنة 512هـ/1118م⁽³⁾.

ثالثا-صيغ التعامل التجاري بالدولة الحمادية:

أما بخصوص طرق التعامل في البيع والشراء داخل الأسواق، فكان البيع بالنقد أكثر شيوعا وشملت مختلف المواد، وذلك بالدفع نقدا وفوريا من طرف المشتري للبائع وذلك لتوفر دور ضرب العملة بالقلعة ثم بجاية كما عاجلنا ذلك سابقا⁽⁴⁾.

(1) أحمد يوسف بن أحمد: أحكام السوق وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب الرياض، ط1، 1989م، ص38. شلية فاطمة الزهراء: أسواق مدينة بجاية (5-7هـ/11-13م)، مذكرة ماستر، مرقونة، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة2، 2013، ص76.

(2) ابن خلدون: العبر، ج6، ص235.

(3) البيدق: المصدر السابق، ص13. ابن خلدون: العبر، ج6، ص235. كما ذكر البيدق يذكر فيها أن العامة لا تعرف المعروف-أي لا يوجد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- قال: "فلما كان يوم الفطر اختلط الرجال والنساء في الشريعة فلما رأهم الامام دخل فيهم بالعصا يمينا وشمالا حتى بددهم، فلما رآه ابن العزيز يفعل ذلك قال له يا فقيه لا تأمر السوق بالمعروف وهم لا يعرفونه. فالسؤال المطروح ألم تكن في عهد العزيز بن يحيى الحسبة؟ أم أنها تراجعت. نفسه، ص13.

(4) ابن خلدون: العبر، ج6، ص235. لكن ابن عذاري يجعل انتقال الحكم إلى يحيى بن العزيز سنة 518هـ/1124م. البيان، ج1، ص343. عن السكة العباسية يراجع. صالح بن قرية: المرجع السابق، ص424-425. عبد العزيز فيلالي: قلعة بني حماد الحاضرة الاقتصادية والثقافية بالمغرب الأوسط خلال القرن 5هـ/11م، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع7، شوال

الباب الثاني:

كما كان السلف من أنواع البيوع المستخدمة في الأسواق الحماضية، خاصة فيما يتعلق بعملية البيع والشراء، وربما كان السلف نقدا بنقد أو نقدا بسلعة أو قد يتخذ بيع السلم الذي لا يجوز عددا أو مفاضلة وإنما يجوز وزنا⁽¹⁾. عرفت بجاية الحماضية هذا النوع من البيوع في نازلة أوردها الونشريسي⁽²⁾.

إنما عن البيع بالمقايضة فيبرز من المعاملات أكثر في تجارة الدولة الحماضية مع السودان-الذهب والرقيق- لأن هذه التجارة تقوم أساسا على المقايضة⁽³⁾.

كما عرفت أسواق الدولة الحماضية الدالين وهو الوسيط بين التجار فيما يتبايعون به أو يبيعونه إلى المشتري، والدلال يكون له أحيانا حانوتا يؤدي من خلاله أعماله وقد كان التجار الغرباء ينزلون عنده، وعن طريقه يصرفون تجارتهم⁽⁴⁾ فقد أشار الونشريسي إلى هذا الصنف في نازلة أشرنا إليه-الصنف- سابقا⁽⁵⁾.

أما عن الوكلاء فقد رأينا هذا الصنف في القرن 4هـ/10م، كذلك أشار الونشريسي في أحد إحدى نوازله أن المازوني قد كلف التاجر البجائي بأن يبيع له سلعته ويدفع مستحقات التجار من المال المترتب عن ذلك⁽⁶⁾.

2- الأسواق بالمغرب الأقصى خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/12 و13 الميلاديين:

رصدت لنا كتب الرحلة والجغرافيا والتاريخ والنوازل الفقهية مختلف الأسواق التي كان تمارس فيها التجارة في الدولة المرابطية، فكانت الأسواق المؤقتة والتي تقام في أيام معروفة من الأسبوع أو الشهر أو السنة وفائدة هذه الأسواق هي لأهل القرى البعيدة عن المدينة، فمن أسواق بلاد مكناسة سوق في شمال

1427هـ/نوفمبر 2006م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية - قسنطينة، ص 12-13.

(1) كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 176. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 295.

(2) المعيار، ج 5، ص 107-108.

(3) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 302-303. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 177.

(4) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 283. بلهوارى فاطمة: النشاط، ص 96.

(5) المعيار، ج 5، ص 107، 197.

(6) المعيار، ج 5، ص 107.

الباب الثاني:

قصر أبي موسى، فهو سوق أسبوعي يقام كل يوم خميس يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناس وهي "سوق نافقة لما يجلب إليها ويقصد إليها، من قريب وبعيد وتسمى السوق القديمة"⁽¹⁾.

كما كان يقام سوق بمدينة أصيلا يوم الجمعة، كما عرفت هذه المدينة أسواقا موسمية في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء⁽²⁾.

والظاهر أنه كان ينعقد أحيانا سوقان في يوم واحد، كسوق درعة الذي يقول فيه البكري: "وعلى وادي درعة سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وربما كان عليه سوقان وذلك لبعده مسافته وكثرة الناس عليه"⁽³⁾.

كما حفلت هذه الأسواق بمختلف السلع وأنواع المتاجر، وأحسن دليل على ذلك أن سوق أغمات كان يذبح فيها أكثر من مائة ثور وألف شاة وينفذ في ذلك اليوم كله⁽⁴⁾.

وفي مدينة فاس يوجد باب يسمى باب سوق الأحد⁽⁵⁾ ويحتل أن هذه التسمية تعود أصلا إلى وجود سوق بهذا الاسم ويقام يوم الأحد.

كما كان سوق مدينة عمارة يقام يوم الثلاثاء وهي سوق جامعة⁽⁶⁾، وغيرها من الأسواق التي عرفت نشاطا تجاريا كثيفا نتيجة الاستقرار والأمن الذي بثه المرابطون في المغرب الأقصى.

أما أسواق المدن الكبرى أو السوق العظيمة، وهي التي تقام داخل المدينة وأرياضها وهي ثابتة، وهي موجودة داخل كل مدن المغرب الأقصى.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص 97-98. بان علي البياتي: المرجع السابق، ص 94.

(2) البكري: المصدر السابق، ص 791-792.

(3) نفسه، ص 842.

(4) نفسه، ص 843. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات، ص 99.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 843. بان علي البياتي: المرجع السابق، ص 95.

(6) البكري: المصدر السابق، ص 785. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 59.

الباب الثاني:

بعد تأسيس مدينة مراكش عاصمة المرابطين عرفت الكثير من الأسواق فكانت منظمة ومرتبطة، رصد لنا الإدريسي هذه المدينة "فهى من أكبر مدن المغرب الأقصى، وأسواقها مختلفة، وسلعها نافقة"⁽¹⁾، فقد خصص لكل سلعة مكان معين من السوق مثل الدخان والصابون والصفرة والمغازل⁽²⁾.

كما رتب يوسف بن تاشفين أسواق مدينة فاس⁽³⁾، حيث كان هناك سوق الحمامين وسوق الشقاقين والعطارين⁽⁴⁾، كما أورد ابن القطان أن حريقاً شتّب في أحد أسواق المدينة سنة 533هـ/1138م وأدى إلى إحراق عقبة الخرازين وسوق الثياب والقراقين، ولم ينج من هذه الكارثة سوى سوق البقالين، فتلفت فيه أموال جلييلة⁽⁵⁾.

كما استمرت أسواق سجلماسة في التطور والازدهار وكانت تعتبر محور التجارة منذ القرون الأولى للهجرة؛ وعرفت تطوراً ملحوظاً خلال القرنين 5 و6 الهجريين/11-12 الميلاديين، فقد رصد لنا أبو الفدا أسواقها ووصفها بأن لها أسواقاً جلييلة⁽⁶⁾، ووصف ابن الوردي هذه الأسواق بقوله "يسير السائر في أسواقها نصف يوم فلا يقطعها"⁽⁷⁾.

ومن مظاهر تنظيم الأسواق كذلك، وجود قيساريات متخصصة في بيع الأثواب وغيرها من السلع⁽⁸⁾ فهناك قيسارية خاصة بالمنسوجات الحريرية أو الكتانية والقطنية، وإزاءها وجدت قيسارية الذهب⁽⁹⁾. وثمة قيساريات لبيع الصوف والعمور وأنواع التوابل، وأخرى لبيع الفواكه والخضراوات والطيور والجمينات وغيرها.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص 85.

(2) نفسه، ص 87. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات، ص 100. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 36.

(3) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص 141. السلاوي: الاستقصا، ج 2، ص 107. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 36.

(4) بان علي: المرجع السابق، ص 97. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 40.

(5) نظم الجمال، ص 268. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات، ص 100.

(6) عماد الدين إسماعيل بن محمد أبو الفداء: تقويم البلدان، تصحيح: البارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، 1830م، ص 125.

(7) فريدة العجائب، ص 13.

(8) الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 540-541. إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات، ص 100. أحمد بن القاضي: جذوة الاقتباس، ص 51.

(9) المقرئ: نفع الطيب، ج 4، ص 297.

الباب الثاني:

كما وجدت رحبات خاصة بالحبوب، وأخرى يبيع الدواب والماشية، بالإضافة إلى جهة معينة خُصصت لبيع الجوارى والعييد⁽¹⁾.

كما تجلت دقة التنظيم في تخصيص فنادق لتجار كل سلعة إذ ترد في النصوص أسماء فنادق منسوبة إلى كل بضاعة على حدة، مثل فندق الزيت⁽²⁾.

ففي عهد يوسف بن تاشفين زاد عدد فنادق مدينة فاس⁽³⁾ فبلغت حسب ابن أبي زرع أربعمائة وستين فندقاً وتسعة آلاف وثمانين حانوتاً، وقيساريتين أحدهما بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس⁽⁴⁾ ويصف ابن القاضي إحدى القيساريات بأنها عظيمة لبيع البز والحرير وغير ذلك⁽⁵⁾.

وقد أشار ابن عبدون أن لا تكون فنادق التجار والغرباء مقابلة لحمام النساء⁽⁶⁾، مما يدل على أن إنشاء الفنادق كانت له قواعد وأنظمة يجب أن يراعيها صاحب الفندق⁽⁷⁾.

(1) السقطي: المصدر السابق، ص 48.

(2) ابن الزيات: المصدر السابق، ص 205-206.

(3) بان علي: المرجع السابق، ص 103. كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 61.

(4) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص 48.

(5) جذوة، المصدر السابق، ص 51.

(6) ليفني بروفنصال: ثلاث رسائل، ص 49.

(7) بان علي: المرجع السابق، ص 103.

الباب الثاني:

أما عن دور الدولة في تنظيم الأسواق فيتجلى في ناحيتين تدخلت فيها الدولة المرابطية بكيفية مباشرة وهما: إصلاح الأسواق وتعيين الأمناء والمحتسبين عليها، وكذا توفير الحماية والأمن فيها⁽¹⁾.

رصدت لنا التّصوص التاريخية أن الدولة المرابطية اهتمت بالأسواق اهتماما كبيرا، فقد ذكر ابن أبي زرع من أن أول عمل قام به الأمير يوسف بن تاشفين هو أنه "أصلح أسواقها"⁽²⁾. كما بادر إلى تعيين أمناء ومحتسبين يقومون بشؤونها، ولم يكن هذا التعيين سوى وجه من وجوه هذا الإصلاح، كما كلف المحتسب بمراقبة تنظيم الأسواق والحرص على سلامة السلع، والتصدي لكل أشكال عمليات الغش في البيع، ومراقبة صحة الموازين والمكاييل، حماية للمستهلك، وكان عليه أن يمنع الاحتكار ويشرف على تأمين الأسواق ونظافتها⁽³⁾.

وقد وصلنا من ذلك العصر تقرير هام كتبه ابن عبدون يمكن اعتباره وثيقة حية عن أسواق الغرب الإسلامي وتنظيماتها، وتضمن هذا التقرير مجموعة من الواجبات الملقاة على كاهل المحتسب، ومنها إجبار البائعين في الأسواق على وضع تسعيرة للمنتجات الاستهلاكية. بيد أنه كان يتم أحيانا تحديد السعر بطريقة ودية بين المحتسب وممثل عن التجار⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ذكر ابن غازي سوق الغبار بمدينة مكناس الذي كان يعقد يوم الأحد، فيصفه بأنه يقوم قرب تزركين، وهو محل إقامة الحاكم العسكري المرابطي، وبأنه يقع فوق أرض مرتفعة، فضلا عن تحصينات قوية ضربت حوله، ولا شك في أن إقامة السوق في مكان مرتفع يعكس سعي المرابطين إلى تفويت الفرصة على محاولة لنيل منه، حتى إن خصومهم الموحدين لم يتمكنوا من اقتحامه إلا عن طريق الخدعة حيث تمّوهوا بزّي الجنّد المرابطي، فخرج كل من بالسوق للقائهم ظنا منهم بأن مددا عسكريا وصلهم من قبل أميرهم، فجردوا عليهم السيوف وقتلوه عن آخرهم واقتحموا السوق. ابن غازي: المصدر السابق، ص 6. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 100، 103. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 62. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 294-295.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 141.

⁽³⁾ ليفني بروفنصال: ثلاثة رسائل، ص 89. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 101. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 294-295. كريم عاتي: المرجع السابق، ص 209-210.

⁽⁴⁾ ليفني بروفنصال: ثلاثة رسائل، ص 89.

الباب الثاني:

- صيغ التعامل التجارية:

عرفت أسواق المغرب الأقصى خلال القرن الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلاديين حركة نشيطة في عمليات البيع والشراء، وكان النقد هو أساس التعامل، فالدينار الذهبي والدرهم وما يرتبط به من وحدات نقدية صغيرة- كما عاجلنا ذلك سابقا- هو السائد أثناء العهد المرابطي.

فكان البيع يتم إما بالطريقة المباشرة بواسطة الدفع نقدا من طرف المشتري للبائع في الحين، أو يتم عن طريق دفع قسط من ثمن السلعة على أن يؤجل تسديد القسط الآخر أو ترهن بضاعة بثمن بضاعة مشتراة⁽¹⁾.

كما كان هناك البيع بثمن مؤجل، وقد وردت بخصوصه عدة نوازل لدى الفقيه ابن الحاج المعاصر للمرابطين، إضافة إلى البيع المنجم الذي يقسم ثمنه إلى أقساط تؤدي حسب الشهور أو السنوات إن كانت السلعة باهضة الثمن⁽²⁾.

كما عرفت أيضا طريقة البيع بواسطة السمسرة⁽³⁾، إلا أن السلف كان أكثر طرق البيوع انتشارا، ويكون السلف إما نقدا بنقد أو سلعة بنقد أو سلعة بأخرى، ولعب اليهود دورا أساسيا في عمليات السلف بفوائد بلغت نسبتها أحيانا 100%⁽⁴⁾.

وثمة نوع آخر من التعامل التجاري وهو الحوالة على الصيارفة، وقد وقف الفقهاء منها موقفا معاديا، وحرابوها واعتبروها نوعا من الربا⁽⁵⁾، كما ظهر ما يُعرف بنظام الودائع، إذ كان التجار يودعون أموالهم أو بضائعهم لدى من يُعرف بالأمانة أثناء فترات غيابهم وأسفارهم⁽⁶⁾.

وتشير إحدى النوازل إلى أسلوب آخر من أساليب التعامل، ألا وهو نظام الوكالة، والتاجر في هذه الحالة يبعث مع تاجر آخر سلعة لبيعها في أسواق إحدى المدن، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما طرحت بعض

⁽¹⁾ إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 105، 106، 107. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 295-296.

كريم عاتي: المرجع السابق، ص 175-176.

⁽²⁾ إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 107.

⁽³⁾ إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 107. بان علي: المرجع السابق، ص 109.

⁽⁴⁾ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 280-281، 296.

⁽⁵⁾ الونشريسي: المعيار، ج 6، ص 315-316.

⁽⁶⁾ ليفني بروفنصال: ثلاث رسائل، ص 85. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 107. بان علي: المرجع السابق، ص 112.

الباب الثاني:

المشاكل، وبالخصوص في حالة وفاة التاجر المسافر، أو عندما يتصرف التاجر الموكل بما يخالف الاتفاق، أو تضيع منه سلعة معينة، لكن حتى في هذه الحالات المعقدة، كان يتم أحيانا التراضي، كما يبين ذلك أحد عقود الصلح حول سلعة أضعها أحد التجار⁽¹⁾.

3- الأسواق بالدولة الموحدية:

حافظت الدولة الموحدية على نفس خصائص وتنظيم الأسواق التي كانت عرفتها الدول التي أسقطتها كالمرابطين بالمغرب الأقصى والحمايين بالمغرب الأوسط والزيين بالمغرب الأدنى، وقد تمت الإشارة إلى ذلك.

كما زادت عناية الدولة الموحدية منذ عهد عبد المؤمن بن علي (541-558هـ/1145-1163م) حتى عهد أبي محمد عبد الله الناصر رابع الخلفاء الموحدين (595-610هـ/1199-1213م) بتأمين البلاد وحراسة سواحلها وراقبوا الأسواق حتى انتظمت جبايتها وازدهرت أسواقها وشهدت المدن انتعاشا في التجارة واطمأن الناس على تجارتهم⁽²⁾.

سنركز في هذه الدراسة على أهم الأسواق ومرافقها التي استحدثتها الموحدون، تعتبر مدينة سلا الساحلية من أهم المراكز التجارية على البحر المحيط، وهي مدينة لها أسواق نافقة وتجارات ودخل وخرج⁽³⁾. أما عن مرافق الأسواق فقد بُنيت قيسارية مراكش في عهد الموحدين حيث ورد في كتاب الاستبصار أن المنصور الموحدي أمر بعمارة هذه القيسارية "أول سنة 585هـ/1190م"⁽⁴⁾ فقد أكد ابن عذاري أن فيها مجموعة من الأسواق⁽⁵⁾، كما وصفها صاحب الاستبصار بأنها "قيسارية عظيمة، لم يبق في مدن الأرض أعظم منها"⁽⁶⁾، كما سجل لنا ابن عذاري قيمتها الاقتصادية كوحدة تجارية، دلت على ذلك طبيعة

⁽¹⁾ إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص108. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص281.

⁽²⁾ ابن صاحب الصلاة: المن، ص347.266. محمد علي أحمد قويدر: المرجع السابق، ص61-62.

⁽³⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص90. مزوزية حداد: المرجع السابق، ص194-195.

⁽⁴⁾ المصدر السابق، ص210. محمد رابطة الدين: المرجع السابق، ص257-258.

⁽⁵⁾ البيان، ج3، ص371. محمد رابطة الدين: قيسارية مراكش الموحدية، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين شق، الدار البيضاء، ج2، من 15 إلى 17 رجب 1409هـ/21-23 فبراير 1989م، ص10-13.

⁽⁶⁾ مجهول: الاستبصار، ص210. محمد علي أحمد قويدر: المرجع السابق، ص71.

الباب الثاني:

الخسائر التي ترتب عن إحراقها عام 607هـ/1211م ، يقول ابن عذاري: "...وذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى، وافترق فيها أمة من ذوي اليسار، وأصبحوا يتكفون الناس حيارى على الأقطار"⁽¹⁾.

ورغم الحريق الذي تعرضت له هذه القيسارية عام 607هـ/1211م، فقد أعيد بناؤها وجبر أسواقها بأمر من الخليفة الناصر⁽²⁾.

وبلغ بناء المرافق والأسواق ورعايتها في العصر الموحيدي مدها، ويرى بعض الباحثين أن دور الفنادق لم يقتصر على إيواء التجار فحسب، بل كانت تُخصص لحزن المواد النفيسة والمواد المخصصة للتصدير أو الاستيراد⁽³⁾. لذلك ازدهرت حركة بناء الفنادق حتى أنها بلغت خلال حكم الخليفة الموحيدي الناصر 467 فندقا⁽⁴⁾، بينما بلغت في مدينة ستة 360 فندقا تشمل على 250 مخزنا بين أهراء وحجرات⁽⁵⁾.

كما تدخلت الدولة أيضا لبناء الحوانيت والدكاكين وكرائها للتجار، وكان عمال الدولة يتكفون بالاشراف على الكراء ويثبتون المبلغ في عقود خاصة يحتفظون بنسخ منها⁽⁶⁾.

حيث يذكر الجزنائي أن عدد المتاجر في مدينة فاس في العهد الموحيدي بلغ أكثر من تسعة آلاف واثنين وثمانين حانوتا وقيصيريتين لبيع الثياب⁽⁷⁾.

-المشرفون على الأسواق:

أما عن ادارة الأسواق فقد شددت الدولة الموحدية في أمر تعيين أمناء الأسواق، حتى أن الخليفة الموحيدي يعقوب المنصور (580-595هـ/1184-1198م) الذي كان يدخل عليه أماء الأسواق

(1) البيان، ج 3، ص 372.

(2) البيان، ج 3، ص 372.

(3) الحسين بولقطيب: الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى، قسم 2، ص 290.

(4) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص 48.

(5) الأنصاري: المصدر السابق، ص 38-39.

(6) الحسين بولقطيب: الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى، قسم 2، ص 290. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 102.

(7) جنى زهرة الآس، ص 43. ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص 48.

الباب الثاني:

وأشياخ الحضرة في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم⁽¹⁾، كما أوكلوا للأمناء جمع ضرائب أسواقهم⁽²⁾، وهذا هو الفرق الوحيد في واجبات صاحب السوق المرابطي والموحدي⁽³⁾.

ويُرجح أن تكون السلطة الموحدية قد أفردت "لكل سوق أمينا منها ينظر في كلِّ فعلٍ بحسب اجتهاده"⁽⁴⁾، وذلك لمعرفة كلِّ كبيرة وصغيرة تحدث داخل الأسواق⁽⁵⁾.

كما وفرت الدولة الموحدية الأمن داخل المدن والأسواق، فقد عينت الدولة حرسا خاصا مكلفين بالسهر عليها ليلا، ولم يتردد هؤلاء الحراس في الاستعانة بكلاب مدربة لأداء مهمتهم على الوجه الأكمل⁽⁶⁾.

ونتيجة لذلك عرفت الأسواق فترات من الازدهار والانتعاش خاصة في عهود الاستقرار كعهد المنصور الموحدي، وهو ما جعل صاحب الصلاة يقول: "عمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة، ودرت على الناس الخيرات"⁽⁷⁾.

(1) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 295.

(2) المراكشي: المصدر السابق، ص 318. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 211.

(3) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 295.

(4) ابن المناصف: تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام، ص 110. نقلا عن إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 103.

(5) الحسين بولقطيب: الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى، قسم 2، ص 310. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 103.

(6) ابن الزيات: التشوف، ص 398.

(7) ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 266. إبراهيم القادري بوتشيش: اضاءات، ص 104.

الباب الثاني:

-صيغ التعامل التجارية:

عرفت أسواق المغرب الاسلامي خلال العصر الوسيط حركة نشيطة في عمليات البيع والشراء، وكان النقد هو أساس التعامل، وهو ما تم معالجته في هذه الدراسة- فقد استعمل في هذه المرحلة أي العهد الموحد الدرهم الموحد المرّج والمرّكن أو الدائري من العملات المتداولة في الأسواق، إضافة إلى ما يرتبط بها من وحدات كأرباع الدرهم والخراب. كما أن الدينار يعقوبي كانت قيمته التداولية في الأسواق تعادل دينارين من الدينار اليوسفيّة⁽¹⁾.

كما عرفت كذلك صيغ للتعامل التجاري داخل الأسواق كالحوالة على الصرافين، على الرغم من أن الفقهاء كانوا يرون أن الحوالة ربا، وقد نھوا التجار عن التعامل بها⁽²⁾، ومن صيغ التعامل المقايضة⁽³⁾ وكذلك السلف وقد كان أكثر أنواع البيوع انتشارا⁽⁴⁾، كما جرت العادة على توثيق بيع السلف⁽⁵⁾، وغيرها من صيغ التعامل التجاري كالقراض والمضاربة⁽⁶⁾، والسمسرة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الحسين بولقطيب: الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى، قسم 2، ص 318. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 300-301. سبق الإشارة لهذه العملات في دراستنا حول العملة في المغرب الاسلامي 4-7هـ/10-13م.

⁽²⁾ الونشريسي: المعيار، ج 6، ص 212-219. محمد علي: المرجع السابق، 89.

⁽³⁾ الونشريسي: المعيار، ج 5، ص 209-211.

⁽⁴⁾ الونشريسي: المعيار، ج 6، ص 75، 188.

⁽⁵⁾ ابن الزيات: التشوف، ص 333. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 295-296.

⁽⁶⁾ بصديق عبد الكريم: القراض والمضاربة بالمغرب الأوسط ما بين القرن 6-9هـ/12-15م، مجلة عصور، ع 32-33، جانفي-مارس 2017م، ص 384 وما بعدها.

⁽⁷⁾ محمد فتحه: المرجع السابق، ص 315. بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص 238.

الباب الثاني:

المبحث الرابع: أثر الفتن والحروب والجوائح على الزراعة:

تعتبر المرحلة الممتدة من القرن الرابع الهجري/10م إلى القرن السابع الهجري/13م من أسمى المراحل التاريخية في جوانب الحروب والجوائح وخصوصا في ظروف انهيار الدول وقيام أخرى فكان ذلك من المؤثرات السلبية إلى جانب الجوائح في تراجع الاستقرار، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي. وهذا ما نلمسه من خلال التعرض إلى حروب وفتن القرن الرابع الهجري/10م والهجرة الهلالية خلال القرن الخامس/11م وسلوك الحراة الذي انتهجته وأثر ذلك على الاستقرار والطرق التجارية، ناهيك على طبيعة الصراع بين دول العصبية البربرية الحفصية والزيرية والمرينية في بدايات قيام هذه الدول ورغبة كل من الحفصيين والزيرانيين خلافة الدولة الموحدية على بلاد المغرب.

فإلى أي مدى أثرت الحروب والجوائح على الإنتاج الزراعي وتراجع العلاقات

الاقتصادية بين دول المغرب الإسلامي؟

أ- أثر الحروب والفتن:

تعتبر الحرب التي قامت بين الخوارج النكار والشيعية في المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م هي الأعنف على الإطلاق والتي تزعمها أبو يزيد بن كيداد النكاري ضد الدولة العبيدية بالمهدية، نتيجة السياسية الضريبية التي انتهجتها الدولة والتي تعمدت الظلم وارهق المجتمع المغربي. إن ردة الفعل التي اتبعتها الجيش الخارجي خلال زحفه نحو المهديّة عاصمة الدولة العبيدية، وصفته المصادر الشيعية والاباضية الخارجية بالمدمر، فقد قضى على المظاهر الحضارة العمرانية في المدن، من خلال ما أصابها من خراب وهدم وحرق وفساد؛ تعتبر هذه الحرب إحدى الكوارث التي أصابت مدن المغرب الأدنى ومنطقة الزاب.

فيصف الداعي إدريس نتائج الحرب بقوله: "وأخلوا الأقاليم بإفريقية، فلم يبق سقف مرفوع، ولا مهاد موضوع، وانجفل من بقي في المدن إلى القيروان، وإلى الحصون التي على البحر، وخرجوا من منازلهم

الباب الثاني:

عراة حفاة"، وفي موضع آخر يقول: "وأطلق النار في بيادر الزرع"⁽¹⁾، أما القاضي النعمان فوصفها بقوله: "فلما توسط أمره، وانخرق الأمر في يده، فأهلك الحرث والنسل، وأخرب البلاد وأهلك العباد"⁽²⁾. أما مؤرخو الخوارج الإباضية فوصفوا ما حل بمدن المغرب الأدنى ومدن الزاب من تخريب ودمار، يقول أبو زكريا عن أبي يزيد بن مخلد: "ثم إن عدو الله سار يريد القاسم بالقيروان وكل قرية ومدينة مر بها في طريقه خربها"، حتى أنه يحدد عدد القرى التي خربت خلال الحرب "ثلاثون ألف قرية لم تعمر إلى يومنا هذا"⁽³⁾، كما يضيف الدرجيني أنه مر على قابس بمعسكره وأمر بتدميرها وتخريبها⁽⁴⁾. أما الروايات السننية فقد عدت ذلك التخريب أحد المصائب التي أضرت بالمدن والقرى والحرث والنسل، حيث ذكرت تلك الروايات أنه لما دخل إفريقية خربها الجند النكاري بعلم أبي يزيد بن مخلد، فلما احتج أهل القيروان عن ذلك قال لهم "وما تكون؟ خربت مكة أو بيت المقدس"⁽⁵⁾، كما يستشهد البكري بأبيات لشاعر يصف ما لحق بمدينة باجة⁽⁶⁾:

وبعدا باجة أيضا أفسدا
وأهلها أجلى ومنها شردا
وهدم الأسواق والقصورا
والدور قد فتش والقبورا

(1)- إدريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، ط1، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985م، ص 299، 366.

(2)- المجالس والمسائرات، ص336.

(3)- أبو زكريا يحيى بن أبي بكر: كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تح: إسماعيل العربي، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1402هـ/1982م، ص 180-181. الدرجيني: طبقات، ج1، ص 101-102.

(4)- الدرجيني: طبقات، ج1، ص 101. البشير بوقاعدة: خراب المدن بالمغرب الأوسط والأدنى بين 296-547هـ/909-1152م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2013/2012، ص 153-154.

(5)- ابن عذاري: البيان، ج1، ص 228. تقي الدين أحمد المقريني: اتعاطُ الخُنْفَا بأخبار الأئمة الفاطميين الخُلَفَا، تح: جمال الدين الشيال، ط2، ج1، القاهرة، 1416هـ/1996م، ص 75-77. ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 188-191.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص720.

الباب الثاني:

وكان من نتائجه أيضا إفلاس موارد الدولة العبيدية، وأصبحت خزائنها فارغة، نتيجة الحصار، والخراب الذي أحدثت الحرب⁽⁷⁾.

أما القرن الخامس الهجري/11م فشهد أحداثا بارزة ومهمة في المغرب الإسلامي، كان لها الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية، ومن أبرز الأحداث دخول العرب الهلالية، والتطاحن بين أبناء البيت الزيري الذي نتج عنه قيام الدولة الحمادية بالمغرب الأوسط، ثم تلتها أحداث أخرى كسيطرة النورمان على صقلية ثم سيطرتهم على سواحل المغرب الأدنى والأوسط.

- أثر الهجرة الهلالية 443هـ/1051م:

لقد عكس الجانب الاقتصادي في المغرب الأندلسي الأوسط محنة كبيرة، فكان أحد الأسباب الهامة التي دفعت القبائل الهلالية إلى التوسع في المغرب الأوسط والسيطرة على المسالك والتجارة وبعض الحصون. تميزت المرحلة الأولى من الهجرة بافتكاك المجال الرعوي والزراعي من قبائل صنهاجة في الزاب والحضنة والسهول الداخلية والساحلية الشرقية ومن زناتة السهول الداخلية الغربية والساحلية وجنوب الصحراء، أو ما يمكن أن نسميها بمرحلة اكتساب المجال، وما ساد ذلك من نشاط تحريبي في الانتاج الزراعي والنشاط التجاري وال عمران، وتنهض شهادات الجغرافيين والمؤرخين والرحالة دليلا على هذه الممارسات التي كانت بدايتها مع ذلك النشاط الحرابي الذي شنته قبائل الأثبج ورياح بمنطقتي الزاب والحضنة منذ نهاية النصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م، حيث تحكّموا في الطرق الواصلة بين مدن هذا الفضاء الواسع واتفقوا الزراعة في البوادي وفحوص المدن وعطلوا تجارتها⁽⁸⁾.

ثم تفاقم الضرر في النصف الأول من القرن السادس الهجري/12م ليشمل الطرق وأحواز المدن والبسائط في السهول الداخلية، نقل لنا الإدريسي مشاهدتها بقوله: "بأن أيدي العرب مطلقة الأضرار في الطريق الواصل بين قلعة بني حماد وبجاية وأنهم صاروا يتحكمون بأحواز مدينة ميلة ووطن زاوّة"⁽⁹⁾.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج 7، ص 195.

(8) الطاهر بونابي: مظاهر، ص 125.

(9) الإدريسي: المصدر السابق، ص 118-119، 121. يوسف عابد: المرجع السابق، ص 589.

الباب الثاني:

كما أثبت هذه المعطيات أبو عبد الله الزهري وسلط الضوء على هذا النشاط في كل من الزاب ومليانة وزواوة وقسنطينة وقلعة بني حماد وأثره في تراجع الانتاج الزراعي⁽¹⁰⁾، وما كاد ينصرم القرن السادس الهجري/12م حتى وصلت هذه القبائل إلى مجالات زناتة في السهول الداخلية الغربية والصحراء، نقل لنا العبدري تقريراً عن الحالة المتردية للطرق والمفاظات أثناء مروره بالمغرب الأوسط في طريقه إلى المشرق سنة 668هـ/1269م فأشار إلى خطورة المفاظة التي في طريق تلمسان⁽¹¹⁾، ولم يتعذر عليهم وقتها سوى المدن المحصنة، بينما تعرضت مدن قلعة بني حماد وطبنة وتيهرت وآرشكول وقصر عمجيسة ومازونة ومليانة والشلف ومتيحة وجزائر بني مزغنة وحمزة ومرسى الدجاج إلى التخريب⁽¹²⁾.

وأثار هذا الحدث نقاشاً بين الفقهاء بين الدعوة إلى مقاطعة هؤلاء العرب أو التعامل معهم⁽¹³⁾، فقد طرحت قضية على بعض الفقهاء في حكم بيع آلة الحرث وعدة الفرس وما يستعان به على حرب المسلمين فكان جوابهم أنه لا يجوز أن يبيعه سقطي ولا صيقيالي ولا حدادي ولا تاجر، ولا تجوز التجارة في

(10)-الزهري: المصدر السابق، ص 107.

(11)- الرحلة المغربية، تح: محمد الفاسي، الرباط، 1968م، ص 8. الطاهر بونابي: مظاهر، ص 125.

(12)- ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 26-27. البشير بوقاعدة: المرجع السابق، ص 215-216.

(13) - أثارت مسألة التعامل مع العرب الهلالية فقهاء القيروان و تونس و بجاية و مدى مشروعيتها، فبينما ذهب بعضهم إلى عدم معاملة العرب و مخالطتهم لأن جل ما يبيعونه آت من عملية الغضب و النهب، و كان هذا رأي الفقيه أبو القاسم السيوري الذي ذهب به الأمر إلى الامتناع عن أكل لحوم الحيوانات أو لبس من صوفها، بل قاطع الدباغين فلا يقتني منهم نعلا و لا خفافا إلا إذا كانت من جلد وحشي أو ما يعرف أصله، و قد شملت هذه المقاطعة حتى الهدايا التي يأخذها بعضهم إذ لا يجوز لمن ينتسب إلى العلم أن يقبل منهم شيئاً مما في يد العرب المتغلبين على الأوطان.

لكن إذا كان هذا الموقف المتشدد له ما يبرره في نظرهم فإن غيرهم أفتى بإحلال هذا التعامل كما هو الشأن بالنسبة لابن رشد والفقيهين الزواويين أبو محمد عبد الله بن بختي الزواوي و أبو مهدي عيسى الغبريني، و قد رد أبو محمد الزواوي على هذه المسألة ما نصه : « أن الطعام المجلوب لا يعلم عين مالكة و لو قام شخص بطلبه ما حكم له بأخذ هذا الطعام المجلوب اتفاقاً و ما ذلك إلا لاحتمال أن يكون هذا الطعام المجلوب غير ملكه لأنهم ما غضبوا ذلك من شخص واحد ولا من موضع واحد، و إنما الواجب على هؤلاء العرب مثل الطعام في موضع غضبه فيه اتفاقاً لأنه بنقله و اختلاطه لما غضبه ينزل بمنزلة استهلاكه كما جاء في المدونة»، و الملاحظ أنه مهما كانت فعالية هذه الأحكام فإنها انعكست سلباً على المبادلات بين المدينة و باديتها أو حتى في التعامل بين تجار البوادي من العرب و البربر، و ربما شكلت عائقاً قانونياً خاصة في مدينة القيروان و ما حولها حتى و إن تراجع بعض فقهاؤها عن تلك الفتوى عندما صنّفوا القبائل الهلالية صنفين، الموالين للمخزن و الخارجين عنه، فأجازوا التعامل مع الأولى و امتنعوا عن الثانية دفعت إلى ذلك الظروف الاقتصادية، بل نجد أن من بين الذين امتنعوا عن التعامل مع العرب اضطرته الحاجة إليهم و لما استفسره بعضهم عن هذا التضارب في سلوكه قال: « إن الفقيه يعرف كيف يتصرف في الشراء و البيع»، راجع: الونشريسي: المعيار، ج 5، ص 69-71؛ محمد حسن: المدينة والبادية، ج 2، ص 642-653.

الباب الثاني:

شيء من ذلك ولا يبيعه من أحد المسلمين، وكذلك أهل الخلاف من العرب وغيرهم، فلا تجوز اعانتهم بكل ما يتقون به على مفسدتهم كايواء أهل الزوايا لهم واطعامهم الطعام أو صونهم ممن يريدهم بالانتفاع منهم، ويدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم: "من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعن الله والملائكة والناس أجمعين".⁽¹⁴⁾

كما أشار الونشريسي (ت 914هـ/1508م) إلى قضية عرضت على الفقيه أبي الحسن علي بن عثمان، في حكم بيع أحد عروضه أو دوابه أو سلعة ممن يعرفه بالاعتداء على أموال الناس، فانا رأينا متطلبة بلادنا وصاليحهم ارتكبوا هذا واستخفوه يقدم احدهم بتجارة فيبيعها للعمال الظلمة وأمرء العرب واتباعهم ممن لا يتوقى حراما، فكان جوابه: بأنه لا يجوز أن يباع بما هو عين حرام بلا خلاف، وأما ليس بعين حرام فذكر بعض الشيوخ أن المعروف من المذهب منع مبايعته، استحسنت كثير من المتأخرين جواز معاملتهم بالنقد والقيمة لعموم الاستغراق على الخلق ودعوى الضرورة إلى ذلك⁽¹⁵⁾.

غير أن موقف الفقهاء كان قاسيا حتى مع الذين ألجأهم الضرورة إلى معاملتهم، فيشير الونشريسي (ت 914هـ/1508م) إلى أن أبا الحسن علي بن عثمان عندما استفتي فيمن ليس عنده ما يخلص به دينه ولا ما يكتفي به هو وأهله ولا ما يعطي لمؤدب أولاده وغيره، مما لا غنى عنه من معيشته، لكن عنده الشعير وأكثر من يشتريه العرب وحال العرب في كثرة غاراتهم وفسادهم معلوم، وأرباب الدين ضغطوه فما تراه صناعا معهم، وكذلك إن كانت له فرس والفرس أنه لم يخلصهم آل أمر جميعهم إلى وقوع الفتنة، والدعاوي إلى القضاء والى الولاية الظلمة. فكان جوابه بأنه لا يبيع ممن ذكر حتى يأخذه القاضي ويتولى بيعه والله أعلم⁽¹⁶⁾.

ساند الفقهاء هذا الطرح والتصلب في معاملة هؤلاء وإن ألجأته الضرورة، لكن كانت فتوى بعض الفقهاء تتجه نحو اللين، حيث أجاز الونشريسي (ت 786هـ/1384م) من دفعته الضرورة إلى شراء الابل من العرب⁽¹⁷⁾.

(14) - الونشريسي: المعيار، ج6، ص 67.

(15) - الونشريسي: المعيار، ج5، ص 93-94.

(16) - نفسه، ج5، ص 93.

(17) - نفسه، ج5، ص 88.

الباب الثاني:

وهكذا بدأ قبول الأمر الواقع الذي أصبح عليه المغرب الأوسط و ذهب ابن رشد(ت520هـ/1126م) إلى إحلال التعامل مع العرب والشراء منهم⁽¹⁾، أما الفقيه قاسم العقباني (ت854هـ/1450م)² فأجاز مصالحة هؤلاء العرب في نص أشار إليه الونشريسي(ت914هـ/1508م) عن أهل قرية جاءها عرب خيلا ورجالا بنجوعها، فقاتلهم من بقي بها يوما واحدا، وكان الجل من أهل القرية قد فر بنفسه وبماله وبما خف من متاعه، ومقاتلة هؤلاء العرب يزيد راحلهم على ألفي رجل وفارسهم على خمسمائة فارس، وناشبو القتال من جهات، فلما كان عشية يوم القتال طلب كبير البلد تمييز من بقي بالقرية من الرجال المقاتلين فوجدهم عددا يسرا، وشاع الخبر عن العرب أنهم يعودون لقتالها من الغد بأضعاف ما جاؤوا به أمس فاشتد الخوف وفر من القرية ليلا نحو ثلاثين رجلا، فقام هذا الكبير وصالح عن قريته لما خاف من فسادها كبيرا من كبراء أفراد العرب بمائة دينار ذهباً، فدفع الله عن القرية فسادهم وقتلهم بسبب مصانعة هذا الرجل عن خزائن أهلها وما بقي من الأمتعة وهو الأكثر ظاهرا ومخفيا، فهل له مطالبة أصحاب الخزائن والأمتعة بما ينوبهم من الغرامة، في ذلك كما قال سحنون(ت240هـ/854م)⁽³⁾ في الرفاق بأرض المغرب يقتطع عليهم العرب الطريق فيقوم رجل منهم فيصانعهم بشيء يعطيه لهم على من حضر وعلى من غاب من أهل الأمتعة، كما هو في كريم عملكم، وحين استدان الرجل فيما صنع من مصانعة من ذكر من أهل القرية أشهد من حضر أنه إنما يفعله مصانعة

(1) - محمد حسن: المدينة والبادية: ج2، ص 641.

(2) - الامام الفقيه قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني أخذ عن والده الامام أبي عثمان ورحل للحج سنة 830هـ/1426م، فأخذ عن تقي الدين الحسيني الفاسي المكي، وحضر بمصر املاء الحافظ ابن حجر وأجازه، وأخذ عنه كثيرون منهم المازوني والونشريسي، له تعليق على ابن الحاجب الفرعي، وأرجوزة في التصوف توفي 854هـ/1450م. راجع: أبي عبد الله محمد بن محمد ابن احمد الملقب ابن مريم: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة: محمد ابن أبي شنب، المطبعة التبالية-الجزائر، 1226هـ/1908م، ص 147-148؛ أبي الحسن علي القلصادي الأندلسي: رحلة القلصادي، تح: محمد أبو الأحناف، الشركة التونسية للتوزيع-تونس، ط2، 1406هـ/1985م، ص 106-107.

(3) - هو أبو سعيد سحنون بن السعيد التنوخي، وأصله شامي من حمص واسمه عبد السلام، ولد سنة (160هـ/777م)، وقد اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره الفقه البارع، والورع الصادق، والصرامة في الحق والزهد في الدنيا. إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محيي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت، 1417هـ/1996م، ص 262-266.

الباب الثاني:

عن مطامير الناس وأمتعتهم حاضرهم وغائبهم، فهل له عليهم به رجوع أم لا؟ فكان جوابه للرجل الرجوع على أهل القرية بما صان من المال على حفظ أموالهم وانقاذ أمتعتهم من أخذ الغصاب⁽¹⁾.

إن هذه الحالة الاقتصادية المتفاقمة التي وصل إليها المغرب الأوسط، بعد امتلاك هؤلاء العرب للأراضي الزراعية بالسيف، وكثرة غاراتهم عمد المزارعون في هذه الظروف إلى جني الزيتون قبل طيبه بأجرة مرتفعة، الثلث أو النصف، واستأجروا على حصاد الزرع نقدا، إذ يعطي لكل حصاد دينار كل سبعة أيام، فضلا عن طعامه، كما استأجروا على نقله إلى المجال الحضري ثلث دينار لكل حمل، وهو ما يعني أن جملة مصاريف الحصاد والنقل بلغت قيمة المحصول الزراعي⁽²⁾.

تراجعت ثروات البلاد الإفريقية منذ نهاية النصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م، وكذا تراجعت بعض المدن الإفريقية، إذ كانت هجرة العرب الهلالية إلى المغرب الإسلامي، وبعد موقعة حيدران 444/1052م، بين الدولة الزييرية والعرب الهلالية تقاسمت هذه الجماعات أراضي إفريقية فأنحسرت المناطق المزروعة في البلاد الشرقية بينما عمرت السواحل⁽³⁾. تبعثها أحداث سقوط صقلية (484/1091م) على يد النورمان، وفتح أمامهم فيما بعد احتلال سواحل إفريقية مما كان لها الأثر الكبير على النشاط الزراعي والصناعي والتجاري⁽⁴⁾.

في منتصف القرن السادس الهجري/12م وقع بإفريقية حدث بارز هو دخول الموحدين وإنهاء الدولة الزييرية (555/1160م) سبقها وقوع قواعد مهمة بالمغرب الأدنى بأيدي النورمان، جزيرة جربة (539/1135م) وطرابلس (541/1146م) والمهدية (543/1148م)، وكذا الغارات المدمرة التي كانوا يقومون بها على السواحل، مما جعل السكان يلزمون مدنهم، أو ينتقلون بالضرورة إلى المناطق

(1) - الونشريسي: المعيار، ج2، ص 115-116.

(2) - الونشريسي، ج1، ص 374-376.

(3) - عز الدين أحمد موسى: النشاط، ص 193. البشير بوقاعدة: المرجع السابق، ص 171-172.

(4) - أحمد عزيز: تاريخ صقلية الإسلامية، ترجمة: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1389هـ/1980م، ص 62؛

أرشيبالد.ر. لويس: المرجع السابق، ص 374-375.

الباب الثاني:

الداخلية من البلاد ذات الحصون المنيعة، أضف إلى ذلك قيام العديد من الجماعات بتأسيس إمارات مستقلة خارج نفوذ السلطة⁽¹⁾.

إلا أن الموحدين شُغلوا في الثلث الأخير من القرن السادس الهجري/12م في الأندلس بمحاربة الممالك النصرانية، وفي إفريقية بالتصدّي لبني غانية(بدأت حروب بني الغانية منذ سنة 580هـ/1184م إلى سنة 633هـ/1235م) من جماعات المرابطين في ميورقة، وقراقوش العُزّ، والقبائل العربية المتحالفة معهم(568هـ/1172م)⁽²⁾.

تراجعت الكثير من مدن المغرب الأوسط نتيجة هذه الحروب والتخريب الذي اتبعه بنو غانية مثل تاهرت ومنيعة وشلف ومرسى الدجاج وأرشكول وقصر عجيسة وحمزة⁽³⁾.

ونتيجة للحروب التي دارت بين بني غانية والجيش الموحي بقيادة أبي زيد بن حفص بإفريقية منذ سنة 596هـ/1198م فقد طال تخريبهم للمدن الإفريقية قفصة، المهديّة، طرابلس وقابس وصفاقس والجريد، وباجة والأريس، أدى هذا إلى تراجع حاد في الزراعة والتجارة.⁽⁴⁾

يرجع ابن أبي زرع سبب غلاء الأسعار إلى الحروب التي كانت بين الفتوح بن دوناس المغراوي وأخيه عجسية، وذلك لمحاولة الفتوح ضم عدوة القرويين، حيث كثرت العداوة بينهما، فكانا لا يزالان يقتتلان ليلاً ونهاراً، فكثرت الخوف في أيامهما بالمغرب وغلت الأسعار واشتدت الجاعة وعظم المهرج وقويت الفتن في جميع نواحي المغرب، دامت الحرب بينهما ثلاث سنين متوالية، فكانت أيام الفتوح كلها شدة وخوف وجماعة وحرب وغلاء مفرط⁽⁵⁾.

(1)- أمين توفيق الطيبي: المرجع السابق، ج2، ص 129-130، 131، الهادي روجي ادريس: الدولة الصنهاجية، ج1، ص 310، 311، 312. بن زاوي طارق: استقلال المعز بن باديس الزيري عن الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430هـ/2009م، ص 179-180.

(2)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص 252، 253، 254، 255، 256؛ أمين توفيق الطيبي: دراسات وبحوث، ج2، ص 131-132.

(3)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص 252، 253، 254، 255، 256.

(4)- ابن خلدون: العبر، ج6، ص 259، 260، 261. واعظ نويوة: أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2007-2008، ص 83-86.

(5)- المصدر السابق، ص 111-112.

الباب الثاني:

كما تبادل حكام الدول الحفصية (624-981هـ/1226-1573م) والزيانية (633-962هـ/1235-1555م) والمرينية (668-869هـ/1279-1465م) أدوار تخريب مدن وقرى المغرب الاسلامي، أثناء حروبهم من أجل السيطرة على المجال (الرعي والعمري)، فيشير يحيى بن خلدون أن السلطان الزياني أبا سعيد بن أبي يحيى بن يغمراسن (681-703هـ/1282-1303م) قام سنة 686هـ/1287م بقطع جنات وإحراق قرى مدينة بجاية⁽¹⁾.

كما توافرت مجموعة من العوامل التي شجعت بني مرين على التوغل داخل حدود المغرب الأقصى، فقد أدى الفراغ السياسي والعسكري وسوء أحوال الدولة الموحدية الذي نتج بعد معركة العقاب ومن ثم موت خليفته الرابع أبي محمد الناصر سنة 610هـ/1213م⁽²⁾ إلى دخول البلاد في حالة فوضى عارمة⁽³⁾ أضف إلى ذلك خلف الناصر ابنه الصغير يوسف المنتصر (610-620هـ/1213-1223م) الذي لم يحسن التصرف أو التدبير، وليس أقل من ذلك خطر الوباء الذي أهلك الناس حتى خلت البلاد من أهلها، مما جعل الظروف مهيأة تماما لدخول بني مرين المغرب الأقصى⁽⁴⁾.

وبجول سنة 610هـ/1213م دخلت أولى طلائع المرينين بلاد المغرب الأقصى دون أن يواجهوا أي اعتراض من أحد، بل وجدوا أرضا طيبة المنبت خصبة المراعي غزيرة الماء، فبعث هؤلاء إلى من بقي من قومهم فأقبلوا مسرعين⁽⁵⁾.

وما أن حلت سنة 616هـ/1219م حتى تفاقمت الأزمة السياسية والأمنية في المغرب، ففي الوقت الذي صعد فيه المرينيون بقوة على مسرح الأحداث في المغرب الأقصى ازدادت الفتن بين القبائل

(1) - بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، مطبعة بيبير بونطانا الشرقية، الجزائر، 1321هـ/1903م، ص118.

(2) ابن خلدون: العبر، ج7، ص224-225.

(3) المراكشي: المصدر السابق، ص401-403.

(4) أحمد بن خالد الناصري السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م، ص191-194.

(5) ابن أبي زرع: الذخيرة، ص26.

الباب الثاني:

والتمرد وأشاع الخوف بين الناس⁽¹⁾، وكانت قبائل فازاز وغمارة وأورية وصنهاجة أكثر القبائل شغباً وقطعاً للطرق والاغارة على القرى⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: "وخرج بنو مرين على الموحدین فمكثوا يطاولونهم نحواً من ثلاثين سنة، واستولوا على فاس واقتطعوها وأعمالها من ملكهم، ثم أقاموا في محاربتهم ثلاثين أخرى، حتى استولوا على كرسيةهم بمراكش". حيث سيطروا على فاس سنة 646هـ/1249م. ومدينة مراكش سنة 668هـ/1279م⁽³⁾.

قام أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م) سنة 670هـ/1271م بحملة عسكرية على مدينة تلمسان فخرّب مدينة وجدة وهدم أسوارها، ثم حاصر مدينة تلمسان وأطلق الأيدي في ساحاتها بالنهب والعيث، وشن الغارات على البسائط، فاكسحها سبياً ونسفها نسفاً⁽⁴⁾.

ب- الجوائح الطبيعية:

عديدة هي الجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب العصر الوسيط مجالا وسكانا، وتحتل كوارث الجفاف، مع ما ترتب عنها من مجاعات وخسائر بشرية الصدارة في اهتمامات الفقهاء، ومؤلفي المناقب على الخصوص⁽⁵⁾.

تمثلت الجوائح في كلّ الظواهر الطبيعية التي تعرض المحاصيل الزراعية للهلاك، مثل السيول وكثرة الأمطار والجفاف والبرد والظير والخنزير وانتشار الجراد أو بعض الحشرات والأمراض التي تضر بالمزروعات⁽⁶⁾. عرف المغرب الإسلامي تعاقب سنوات من الجفاف والقحط والمجاعة والأوبئة والطاعون، ونستشف ذلك مما أورده عند ابن عذارى سنة 303هـ/915م قد كان بإفريقية وبناء كثير، تعديداً من مات فيه من ذوي النباهة يطول، وفي سنة 307هـ/919م كان بإفريقية الطاعون الشديد والغلاء العظيم مع الجور الشامل وأخذ أموال الناس بكل وجه وفي سنة 317هـ/929م كان بالقيروان وأعمالها غلاء عظيم

(1) ابن أبي زرع: الذخيرة، ص 26.

(2) نفسه، ص 36. الأنيس، ص 288.

(3) ابن خلدون: مقدمة، ص 248. العبر، ج 7، ص 230، 243.

(4) ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 244-245.

(5) الحسين بولقطيب: جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص 42.

(6) محمد فتحة: المرجع السابق، ص 285.

الباب الثاني:

ووباء⁽¹⁾، وفي سنة 339هـ/950م نزل برد عظيم كبير الحجر، زنة الحجر رطل وأزيد، قتل الطير والوحوش والبهائم وطوائف من الناس، وكسر الثمار والشجر، وكان ذلك قحط شديد وغلاء عام، وفي سنة 342هـ/953م نزل أيضا برد عظيم لم يعهد مثله، قتل المواشي وأهلك الثمار، وفي سنة 344هـ/955م كان الوباء العظيم بالمغرب هلك فيه أكثر الخلق⁽²⁾، وكانت الزلازل بالمهدية دامت الشهر كله وعشرة أيام بعده، تزلزل في كل يوم مرات، حتى هرب أكثر أهلها وأسلموا ديارهم وما فيها وذلك في سنة 371هـ/981م⁽³⁾. أما في سنة 377هـ/987م فقد عم الجراد الكثير بلاد المغرب وفتك بها، وفي سنة 379هـ/989م كان الوباء والأمراض الكثيرة بالمغرب⁽⁴⁾، وفي سنة 381هـ/991م كان قحط شديد ببلاد المغرب والأندلس وإفريقية، جفت فيه المياه جفوا كثيرا؛ فكانت فيها المجاعة الشديدة ودامت ثلاث سنين، من سنة 379هـ-381هـ/989-991م⁽⁵⁾

ولما كانت موارد الإنسان المغربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض من زرع وماشية، فقد كانت سنة 395هـ/1004م على إفريقية سنة بلاء حيث انكشفت فيها الستور، وهلك فيها الفقير، وذهب مال الغني، وغلت الأسعار وعُدمت الأقوات وجلي أهل البادية عن أوطانهم، وخلت أكثر المنازل، فلم يبق لها وارث، ومع هذه الشدة وقع وباء وطاعون، هلك فيه أكثر الناس من غني ومحتاج، وتعطلت الأفران والحمامات، وكان الناس يُوقدون أبواب بيوتهم وخشب سقوفهم⁽⁶⁾.

(1)- البيان، ج 1، ص 194، 200، 205، 251. يذكر ابن أبي زرع أن في سنة 303هـ/915م كانت فتن كثيرة ومجاعة عظيمة بلغت فيها الحاجة مبلغا لا عهد للناس بمثله، وصل مد القمح ثلاثة دنانير، ووقع الموت في الناس حتى عجزوا عن دفن موتاهم. الأنيس، ص 98.

(2)- نفسه، ص 100.

(3)- البيان، ج 1، ص 251. عبد الهادي البياض: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/12-14م)، ط 1، دار الطليعة بيروت، 2008، ص 21-22.

(4)- ابن أبي زرع: الأنيس، ص 102.

(5)- نفسه، ص 114-115.

(6)- البيان، ج 1، ص 280.

الباب الثاني:

كما تعددت الجوائح الطبيعية في سنة 411هـ/1020م حيث جاءت سحابة شديدة الرعد، فأمطرت حجرا لم ير أهل إفريقية مثله كبيرا وكثرة⁽¹⁾، وفي سنة 504هـ/1110م كان بالمغرب زلازل عظيمة، دامت شهر شوال كله⁽²⁾.

أما المجاعات الشديدة خلال السنوات 425هـ/1033م، و 469هـ/1076م 483هـ/1090م، و 491هـ/1097م، فتسببت هذه المجاعات في غلاء الأسعار وهلاك الكثير من الناس⁽³⁾. وفي سنة 444هـ/1052م كان الجوع الشديد الذي يُعرف "بسنة أوقية بدّهم" من الدراهم الخندوسية⁽⁴⁾. وفي عهد محمد الناصر بن المنصور الموحد (595-610هـ/1198-1213م) فقد تزامنت فترة ولايته سنوات الجذب التي بلغت ذروتها في مجاعة سنة 616هـ/1219م، وهي المجاعة "التي شكاهها الظاعن والمقيم"⁽⁵⁾.

وفي سنة 637هـ/1239م كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام بالكلية... وكانت بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار وبسبب عدم الحماية والأنصار لتلك الجهات والأمصار فقد كان أهل تلك البلاد تشتعل بالفتن وتقل حماهم وأنصارهم حتى اشتدت حالهم وتكاثرت أوجالهم بسبب ما كان بين أمراء الموحدين من الحروب والوقائع والفتن والزعازع، واشتغالهم عنهم بأموهم وأحوالهم في حضرهم المراكشية في الدولة المأمونية وفي أوائل الدولة الرشيدية فكثرت الغلاء والجلاء في البلاد الغربية من أجل النفاق واختلاف الكلمة في السنين الماضية حتى انقطع السبيل وعدم فيه الدليل⁽⁶⁾.

ويحسن التنبيه إلى أننا عاجلنا بعض الجوائح الطبيعية والفتن والحروب التي تأثرت بها الأسعار وسببت الغلاء في المعيشة.

(1)- البيان، ج 1، ص 294.

(2)- نفسه، ج 1، ص 336.

(3)- نفسه، ج 1، ص 300، 329، 331، 332.

(4)- نفسه، ج 1، ص 277.

(5)- البيان، ج 3، ص 381.

(6)- نفسه، ج 3، ص 483.

الباب الثاني:

الفصل الثاني: مظاهر المبادلات التجارية من القرن الرابع الهجري إلى القرن السابع

الهجري/10-13 الميلاديين

المبحث الأول: مظاهر المبادلات بين دول المغرب الإسلامي قبل القرن الرابع الهجري/10م

ظهرت العلاقات التجارية بين الدول المستقلة بالمغرب الإسلامي خلال القرن الثالث الهجري/9م مع تأسيس المدن المذهبية، في كلٍّ من رقادة وتيهرت وسجلماسة، واتضح ذلك جليا بعد استتباب الأمن والاستقرار في المغرب الإسلامي بعد أن اتجهت هذه الدول إلى اعتماد سياسية التعايش بين هذه الحواضر وتمثل ذلك في الاتفاق التاريخي بين الدولة الرستمية والأغالبة والصفيرية في سياسية التعايش السياسي والمذهبي الذي كان من ثماره بروز ظاهري السكون القبلي، والتعاون الاقتصادي⁽¹⁾، دليلنا على ذلك مصاهرة اليسع بن أبي القاسم الملقب بالمنصور لعبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت، حرصا على تحقيق التضامن والوئام بين الخوارج في الدولتين الرستمية والصفيرية ولأهميتها اعتبرها عبد الله البارونيسي في حالة السلم" لولا هذه المصاهرة لكانت الحروب بين الدولتين متوالية والفتن متتابعة"⁽²⁾.

ورغم ذلك فإنّ هذه المصاهرة لم تدفع الطرفين إلى التحالف أو التعاون المشترك وذلك بسبب الخلاف المذهبي بين الرستميين وبني مدرار⁽³⁾.

كما تم الصلح بين عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب (196-201هـ/812-817م) وعبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم (172-208هـ/788-817م) أمام أبواب طرابلس سنة 196هـ/811م على أن يكون البلد والبحر لعبد الله، وأعمالها لعبد الوهاب⁽⁴⁾ وقد استمر هذا الاستقرار إلى نهاية القرن الثالث الهجري/9م⁽⁵⁾.

(1)- عبد الواحد ذنون طه: دراسات في تاريخ وحضارة المغرب، ص80.

(2)- الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية، القسم الثاني، ص 94، صفي الدين محي الدين: حرفة التجارة في تاهرت الرستمية، مجلة الناصرية، عدد خاص، جامعة معسكر، سنة 2012، ص390-391.

(3)- محمود اسماعيل: الخوارج، ص ص103-104.

(4)- وقبل ذلك صالح الوالي العباسي روح بن حاتم عبد الوهاب بن رستم سنة 171هـ/787م. ابن خلدون، العبر، ج4، ص247، 251؛

(5)- محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ص407-408.

الباب الثاني:

في حين لم تعرف دولة الأدارسة منذ قيامها بالمغرب الإسلامي 172هـ/788م الاستقرار السياسي على حد قول ابن خلدون إلا في عهد يحيى بن إدريس بن عمر (ت332هـ/943م)⁽¹⁾، ولم يبلغ أحد من الأدارسة مبلغه في الدولة والسلطان إلى أن طما على ملكه عباب العبيديين القائمين بإفريقية فأغرقه⁽²⁾.

على أن العداء السياسي بين الأدارسة والدولة الرستمية لم يحل دون استمرار العلاقات التجارية بينهما فقد حرصت هذه الدول على التبادل التجاري بينهما خصوصا وأنهما محوران نحو طرق تجارة الذهب والرقيق، والتي كانت كبديل للصراع المذهبي⁽³⁾.

كما ينهض دليل آخر على حقيقة التواصل بين الدول المستقلة بالمغرب تلك الطرق التجارية الرابطة بين القيروان وسجلماسة وناهرت، والتي رصدتها لنا كتب الرحلة والجغرافيا فقد كانت القوافل تخرج من سجلماسة إلى ناهرت⁽⁴⁾ ومنها إلى القيروان، والمسافة بين سجلماسة وناهرت تقرب من خمسين مرحلة، وبينها وبين القيروان تبلغ نحو من ثمانين مرحلة في البرية و120 مرحلة في العمارة⁽⁵⁾، في حين حدد البكري مسافة الطريق الرابط بين سجلماسة إلى مدينة القيروان ست وأربعين مرحلة⁽⁶⁾.

(1)- ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص80-81.

(2)- ابن خلدون: العبر، ج4، ص21، السلاوي: الاستقصا، ج1، ص79.

(3)- عبد القادر مباركية: التجار والتجارة المغربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء من خلال المصادر الإباضية من القرن الثالث إلى القرن 10 الهجري، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2011-2012، ص30، بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري، ص35، محمود اسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط2، دار الثقافة، 1406هـ، ص278، جميلة بن موسى: تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص113-114.

(4)- يذكر محمود إسماعيل أن طريق لقوافل التجارية كان يخرج من ناهرت إلى القيروان مارة بجاز والمسيلة وأدنة وطبنة وباغية ومجانة وممرجانة وسبية غير أن هذه الطريق لم تظهر إلا في القرن الرابع الهجري/10م، محمود إسماعيل في كتابه الخوارج، ص277.

(5)- الاضطخري: المسالك والممالك، ص46.

(6)- البكري: المصدر السابق، ص830.833.

الباب الثاني:

وهذا ما سمح بتوافر بضائع هذه الحواضر بعضها عند بعض رغم اختلافها المذهبي دليلنا في ذلك أن فستق قفصة كان يباع في أسواق سجلماسة⁽¹⁾، وبضائع سجلماسة- من السكر والكمون والكروية والأحذية-متوفرة في أسواق القيروان⁽²⁾.

ناهيك على السلع السودانية التي كانت تصل مدن الدولة الأغلبية عن طريق تاهرت وسجلماسة، كما حضيت تاهرت بوفود تجار القيروان نظرا لما كانوا يلقونه من حرية وعدالة في الدولة الرستمية⁽³⁾ والتي كان أتمتها يرحبون بالتجار مما زاد في شهرة تاهرت التجارية وحبب إلى كثير من التجار الإقامة بها⁽⁴⁾.

ثم إن الجغرافيا الطبيعية بين الدول سجلماسة وتاهرت وفاس، قد سمحت بالتواصل التجاري بين تاهرت وفاس⁽⁵⁾ وبين سجلماسة وفاس حيث كانت تسير بانتظام فالطريق كان ممهدا بين هذه المدن، بحيث يبدأ من فاس إلى سفروي مرحلة⁽⁶⁾، وهي مدينة مسورة ذات أنهار وأشجار، ومنها إلى الأضنام مرحلة ومنها إلى موضع يقال له المزي مرحلة وهو بلد مكالاتة، ومنها إلى تاسغمرت مرحلة، وهي قرية على نهر، ومنها إلى موضع يقال له أمغاك مرحلة كبيرة نحو الستين ميلا، ومنها تدخل في عمل سجلماسة بين أنهار وثمار ثلاث مراحل إلى مدينة سجلماسة⁽⁷⁾.

(1)-البكري: المصدر السابق، ص 707

(2)- الإدريسي: المصدر السابق، ص 77، شنات العيفة: دولة بني مدرار بسجلماسة، ص 130.

(3)- ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستمين، تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، ص 32.

(4)- الشماخي: المصدر السابق، ج 1، ص 139-140.

(5)- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 99.

(6)- صَفْرُوي مدينة صغيرة متحضرة، بها أسواق قليلة، وأكثر أهلها فلاحون، وزروعهم كثيرة. الإدريسي: المصدر السابق، ص 95.

(7)- ويذكر البكري طريقا آخر نقلا عن محمد بن يوسف الوراق من مدينة سجلماسة إلى موضع يقال له أرفود جبل موت لا عمارة حوله فيه حمة مرحلة، ومنه إلى موضع يقال له الأحساء رمل، في بلد زناتة مرحلة، ومنه إلى حصن برارة مرحلة، ومنه إلى جبل درن، ومنه إلى مطماطة أمسكور مرحلة، ومنها إلى مغيلة ابن تجمان مرحلة-قرار لقوم من الصفرية لهم ريبض كبير- إلى حصن مغيلة القاط كثير الأنهار والثمار، معظم شجره التين، ومنه يحمل زيبيا إلى فاس مرحلتان، إلى لواتة مدين مرحلة ثم إلى فاس. وهذا الموضع تم ذكرها عامرة حسب محمد بن يوسف الوراق ومتصلة فيما بينها، والشاهد هنا العلاقات التجارية بين هاته الدول. البكري: المصدر السابق، ص 834-835.

الباب الثاني:

ومن هنا تظهر سجلماسة باب الولوج لتجارة الذهب والرقيق⁽¹⁾ في عهد المدرارين الذين عملوا على ترقيتها إلى مدينة تجارية وحرفية وزراعية وحسبنا من القرائن أن اليسع بن مدرار عمل على التنمية الاقتصادية فأختط المصانع والقصور، ودوخ بلاد الصحراء، وأخذ الخمس من معادن درعة⁽²⁾.

وكل ذلك من أجل رعاية تجارة الذهب والرقيق كما قام حكام تيهرت بتعمير صحراء الرمل بالسكان وتأسيس المدن لانطلاق القوافل التجارية، كمدينة ووراجلان⁽³⁾ وأوجلة⁽⁴⁾ وغدامس⁽⁵⁾ وزويلة⁽⁶⁾، نحو بلاد السودان الغربي.

ومن هذه المدن كانت تحمل القوافل التجارية جميع البضائع إلى بلاد السودان الغربي، وتعود مُحملة بالذهب والرقيق.

ولا غرابة إذا ما أدركنا تسامح الخوارج مع أعدائهم في السياسة والمذهب، وترحيبهم بالغرباء في بلادهم، وليس أدل على ذلك من وجود طوائف اليهود في فاس حتى قيل فاس بلا ناس⁽⁷⁾ وفي تاهرت

(1)- الاصطخري: المسالك والممالك، ص 39.

(2)- إنَّ السيطرة على معدن درعة فتح له آفاقا حضارية راقية عرفت الدولة تطورا صناعيا، توفر له بذلك النحاس في تيجمامين الواقعة على الطريق بين سجلماسة واغمات، وكذلك جلب الذهب من السودان مما أتاح للدولة صناعة الحلبي والأسورة والخواتيم والحلق النحاسية والودع، وهذا ما سنعالجه في موضعه. البكري: المصدر السابق، ص 838. لسان الدين بن الخطيب: تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء المغرب، 1964، ص 143-142. أبو هريرة عبد الله: المرجع السابق، ص 124-125. شتايت العيفة: المرجع السابق ص 102، 103-104. عبد الله الباروني: الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية، القسم الثاني، ص 94.

(3)- عمار غرايسة: المرجع السابق، ص 146-147، 155، 156، دعاء ادريسي: المرجع السابق، ص 57، الطاهر الطويل: التطور التاريخي للمدينة بالمغرب الأوسط من النصف الثاني من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس الهجري، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 1429هـ/2008م، ص 237. تاديوز ليفيتسكي: دور الصحراء الكبرى وأهل الصحراء في العلاقات بين الشمال والجنوب، (مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام من القرن السابع إلى القرن العاشر)، إشراف: محمد الفاسي وايفان هريك، ط 2، مج 3، اليونسكو، 1997، ص 334.

(4)- وهي مدينة عامرة كثيرة النخيل والقرى، وبها فواكه ومساجد وأسواق. البكري، ص 651، 660.

(5)- وهي مدينة لطيفة كثيرة النخل والمياه وبين غدامس وجبل نفوسة سبعة أيام في الصحراء. البكري: المصدر السابق، ص 881.

(6)- وهي مدينة كثيرة الأسواق أهلها تجار ويجلب من زويلة الرقيق إلى إفريقيا. البكري: المصدر السابق، ص 658؛ الإدريسي: المصدر السابق، ص 144-145.

(7)- البكري: المصدر السابق، ص 795.

الباب الثاني:

عاش الرهادنة في أحيائهم الخاصة⁽¹⁾ ويدل على ذلك شهادة ابن الصغير حول مدينتي تاهرت وسجلماسة اللتين كانتا تحتضنان جموع التجار من سائر أرجاء العالم الإسلامي على اختلاف مللهم ونحلهم⁽²⁾.

مما كان لذلك انعكاسه على الازدهار والرخاء إلى ما بعد القرن 3هـ/9م وحسبنا شهادة ابن حوقل الداخلى إلى بلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م وشهادته حول أهل سجلماسة الذين حققوا ثراء عريضا حيث أنهم نافسوا فيه تجار المغرب والمشرق الاسلامي، نظر المعاملاتهم التجارية التي كانت تتم بالمبالغ الضخمة⁽³⁾.

وكذلك نجحت الجماعات الاباضية بالدولة بتيهرت بعد الإعانة-الأولى- من المشرق في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الأرحاء والمستغلات، واتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار، وليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته، بالإضافة إلى ما شاهدته الوفود القادمة من المشرق الإسلامي محملة بالمعونات -الثانية- فوجدوا الأمور قد تبدلت وأحوال المدينة والأشياء قد حالت وذلك أنهم نظروا إلى قصور قد بنيت والى بساتين قد غرست وإلى أرحاء قد نصبت والى خيول قد ركبت والى حفدة قد اتخذت السور والعبيد والخدام قد كثرت⁽⁴⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن هذا الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي، قد تم في ظرف عشر سنوات أي منذ بدأ تأسيس الدولة سنة 160هـ/776م إلى غاية وفاة الإمام عبد الرحمن بن رستم 172هـ/788م، مما مكنها من الانفتاح على العالم الخارجي نحو السودان الغربي حيث توجد تجارة الذهب والرقيق.

كما أعادت الدول المستقلة بالمغرب الإسلامي بناء النسيج القبلي الاجتماعي وبعث الاستقرار والأمن في البلاد، بعدما مزقته الحروب؛ فأمنت السبل وازدهرت التجارة، وتراجع الصراع المذهبي.

(1)- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 31، 32.

(2)- نفسه، ص 84.

(3)- وحسبنا أن ابن حوقل رأى صكا كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأدوغشت، وشهد عليه العدول باثنين وأربعين ألف دينار. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 65.

(4)- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 31، 32، 33.

الباب الثاني:

لقد انتصرت وتفوقت الفرص الاقتصادية المناسبة ومشروع التجارة على التطاحن المذهبي، غير أن ذلك لم يستمر؛ فمع نهاية القرن الثالث الهجري/9م ظهرت الدولة العبيدية، والتي أتت على هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة الحروب التي قامت بها لإسقاط هذه الدويلات ففككت النسيج القبلي والاجتماعي⁽¹⁾.

مكتبة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1)- النويري: نهاية الأرب، ج24، ص117.

الباب الثاني:

المبحث الثاني: التبادل التجاري بالمغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م

تعد تجارب توحيد المغرب الإسلامي في عهد العبيديين (297-362هـ/909-972م) ثم عصر الموحدين (542-668هـ/1147-1269م) من أهم الظواهر السياسية والمذهبية التي كانت تجلياتها كبيرة على حركة التبادل التجاري بين المغرب الأوسط والمغرب الأدنى والأقصى، بصرف النظر عن الطابع الدموي للحركتين.

فهل معنى ذلك أن حركة التبادل التجاري لا بد لها من تجارب في الوحدة السياسية والقبضة المذهبية والعسكرية-المتفردة- أم أن حتمية التاريخ واندماج المغاربة وغزارة الإنتاج وامتداد الأقاليم بعضها في بعض وشبكة الطرق التجارية المشتركة هي من أعطت هذا التبادل حيويته؟

إن الوحدة السياسية الذي عرفها المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م تحت ظل الدولة العبيدية جعلت منه يحقق وحدة اقتصادية ذات قطبية أحادية وموجه تتزعمه الحضرة العبيدية المهديّة؛ حافظت المدن التجارية التي كانت تحت سلطة الدويلات على نشاطها الاقتصادي؛ بينما اختفت مدن أخرى بسبب عراقيل سياسية وعسكرية؛ وظهرت مدن تجارية وسياسية جديدة بالمغرب الإسلامي كمدينة المسيلة والمنصورية وصبرة والمهديّة.

إن المميزات الزراعية والصناعية التي تميزت بها هاته المدن خلال القرن 4هـ/10م، شكلت تكاملا اقتصاديا؛ رغم احتكار الحضرة الإسماعيلية-المهديّة- لبعض الثروات الزراعية والصناعية التي تميزت بها مدن المغرب الإسلامي عن غيرها من المدن؛ كما أشرنا سابقا إلى احتكار السلطة الإسماعيلية التسيير الإداري لبعض المدن عن غيرها لأهميتها الاقتصادية كمدينة باجة⁽¹⁾، كما احتكروا من مدينة بسكرة الملح والجيد من التمر (الكمبا والصيحاني، اللياري) فكانوا يأمرون عمالهم بحظره ومنعه من التداول بين التجار⁽²⁾. إن هذه الإشارات خير دليل على التواصل التجاري بين مدن المغرب الإسلامي في ظل الدولة الإسماعيلية.

(1)- وذلك حسب ما أورده البكري لأربعة أشياء: "قمح عندة وسفرجل زانة وعنب وحوت درنة". المصدر السابق، ص 720.

(2)- نفسه، ص 677.

الباب الثاني:

غير أن وضع الطرق التجارية الداخلية والخارجية، بركة أو بحرية من حيث كثافتها وتنظيمها، على تسهيل حركة السلع الصادرة والواردة في مغرب القرن 4هـ/10م.

كما أن غزارة الإنتاج الزراعي والحيواني وتنوعه في مدن المغرب المختلفة أغنى قائمة الصادرات الإقليمية والخارجية للمغرب، يضاف إلى ذلك ما وفرته الطبيعة من ثروة معدنية وغير معدنية في أرض المغرب ومياهه، قد ساهم هو الآخر في حركة السلع الصادرة والواردة، كما استفاد المغرب من المواد الخام المتوفرة أو المنتجة فيه ليس للتصدير فقط بل في تصنيع سلع على درجة كبيرة من الجودة وتصديرها إلى جهات تطلبها.

كما يحسن التنبية إلى أن مؤرخي هذه الفترة؛ لم يذكروا مراكز التبادل التجاري في بعض الأحيان واكتفوا بذكر أن الإنتاج كان يسوق بصفة عامة إلى كافة مدن المغرب الإسلامي مثال ذلك "ويُحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير"⁽¹⁾، "وبها جلود تدبغ بالقرظ وتعم أكثر المغرب"⁽²⁾ كما عبروا عن الفائض من الإنتاج ولكن لم يذكروا كيف يسوق هذا الفائض مثلاً: "ولهم من الزرع والحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم"⁽³⁾ "وفاكحتها تسدّ حاجة أهلها"⁽⁴⁾ دون ذكر الأماكن التي يسوق إليها هذا الفائض.

لذا سنعمد في دراسة التبادل التجاري بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى على ذكر ما خصصه مؤرخو هذه المرحلة من الدراسة بذكر المراكز التجارية التي كانت تسوق إليها المنتجات الزراعية والصناعية، أما اللفظ العام فنذكره في كل المراكز التجارية بالمغرب الإسلامي.

على الرغم من أن مظاهر التبادل التجاري بين مدن المغرب الأوسط والمغرب الأدنى والأقصى، لا تتوفر على وثائق وسجلات وعقود، وحتى أن تعرض كتب النوازل لهذه المظاهر مغيباً كذلك، إلا أن نص الرحلة المشرقية إلى بلاد إلى بلاد المغرب الإسلامي يُجلي شيئاً من هذا الغموض من خلال ما تضمنته من مشاهدات الرحالة المشاركة لنشاط المبادلات بالمراسي وحيوية تنقل التجار وانتقال البضائع بينهم، ويمكن

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(2) نفسه، ص 72.

(3) نفسه، ص 78.

(4) نفسه، ص 73.

الباب الثاني:

تصنيفها إلى: مظاهر للمبادلات تمت بين المراسي البحرية وأخرى للمبادلات كانت بين المدن الداخلية للمغرب الإسلامي.

1-مظاهر المبادلات بين مراسي المغربين الأوسط والأدنى والأقصى خلال القرن 4هـ/10م:

ومن بين مراسي المغرب الأوسط مرسى الخرز الذي اشتهر بمعدن المرجان والذي احتكرت تجارته من طرف الحكام العبيديين، وكان يسوق إلى جميع نواحي مدن المغرب الإسلامي⁽¹⁾. كما اشتهرت مدينة بونة بتجارة الغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكراع⁽²⁾، والذي كان يحمل إلى سائر الأقطار، وبالأخص إلى الأسواق الأكثر شهرة. كما صدرت الفائض من الفواكه والقمح والشعير⁽³⁾. وبالصناعة المعدنية حيث أشار ابن حوقل أن: "بها معادن الحديد كثيرة ويحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير"⁽⁴⁾.

ذكر البكري أنه كان يجلب من مرسى جيجل معدن النحاس، حيث كان يحمل إلى إفريقية وغيرها⁽⁵⁾.

بينما تميز مرسى الدجاج بالثروة الزراعية والحيوانية كالقمح والشعير والتين والألبان والمواشي ما يُغرق غيرهم ممن يجاورهم، وكان يحمل من هذا الفائض إلى البلاد النائية عنه⁽⁶⁾.

اشتهرت مدينة جزائر بني مزغنة بثروة حيوانية وزراعية كبيرة من البقر والغنم، وكذلك العسل والسمن والتين الذي كان يصدر إلى مدينة القيروان وغيرها من مدن المغرب الأدنى⁽⁷⁾.

كما صدرت مدينة برشك الفائض من الإنتاج من الزرع والحنطة والشعير إلى غيرها من المدن⁽¹⁾.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76.

(2) نفسه، ص 77.

(3) نفسه، ص 77. فاطمة بھواري: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، مطبعة

النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 2010، ص 121.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 757.

(6) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(7) نفسه، ص 78. الإدريسي: المصدر السابق، ص 114.

الباب الثاني:

تعتبر مدينة تنس أكبر المدن التي ينزل بها التجار الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون منها إلى ما سواها؛ فكانت أهم صادراتها السفرجل المعنق الذي يحمل إلى القيروان⁽²⁾، كما ذكر صاحب الاستبصار أن مدينة تنس كان يحمل منها الكثير من الطعام إلى سائر مدن المغرب وإفريقية⁽³⁾، غير أنه لم يصرح بنوعية هذا الطعام.

أما عن مراسي المغرب الأدنى فيما يتعلق بالمواد الأولية للثروة الحيوانية فنلتمس تبادلا قويا جرى خلال القرن 4هـ/10م في بلاد المغرب بين مختلف المدن والأقاليم، فقد صدرت مدينة قابس الصوف الكثير، والجلود المدبوغة التي كانت تعم أكثر بلاد المغرب⁽⁴⁾، لقد كانت مدن إفريقية بصورة عامة تصدر جلود الفنك والصوف إلى المدن المغربية الأوسط والأقصى⁽⁵⁾.

في حين نجد الزيتون من منتوجات المناطق الساحلية الغربية لتونس وصفاقس، حيث شكل سلعة مربحة في الأسواق، وفي هذا السياق أشار البكري إلى أن زيت هذه الأخيرة، كان يمتار به أهل المغرب ومصر وصقلية والروم⁽⁶⁾، وقد أكد جغرافيو⁽⁷⁾ الحقب اللاحقة ذات الحقيقة مما يدل على غزارة إنتاج الزيتون وتحويله إلى مادة الزيت، هذا وقد كان للقيروان بحكم مركزها الاقتصادي الهام جدا دور في استيراد زيت طرابلس وإعادة تسويقه إلى جهات مختلفة⁽⁸⁾، بينما يرجع موريس لومبار هذه الثروة أي أشجار الزيتون إلى

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص78. الإدريسي: المصدر السابق، ص112.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص78. الإدريسي: المصدر السابق، ص104-105.

(3) مجهول: الاستبصار، ص133.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص72.

(5) مجهول: الاستبصار، ص153.

(6) البكري: المصدر السابق، ص669.

(7) مجهول: الاستبصار، ص116-117.

(8) لويس أرشيبالد: المرجع السابق، ص253.

الباب الثاني:

العصر الروماني وخرت في القرن 5هـ/11م إثر الهجرة الهلالية⁽¹⁾، وكان يصدر كذلك إلى مدن المغرب الأوسط⁽²⁾.

ومن مراسي المغرب الأقصى، مرسى مدينة سبتة الغني بمعدن المرجان الذي يصنع منه قوبريات⁽³⁾، خصص لهذه الصناعة سوق خاص لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه، ومنه يتجهز به إلى سائر البلاد⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مرسى مدينة طنجة اشتهر بصناعة المراكب، وبتصدير الفائض من الإنتاج الزراعي والحيواني إلى سائر البلاد⁽⁵⁾.

2- مظاهر المبادلات بين المدن الداخلية للمغربيين الأوسط والأدنى والأقصى خلال

القرن 4هـ/10م:

إن الثروات الطبيعية والبشرية التي تمتعت بها مدينة تيهرت؛ فضلا على أنها كانت حاضرة للدولة الرستمية - كما أشرنا سابقا - اشتهرت بشروة زراعية أغنت أسواقها بمختلف الغلات⁽⁶⁾ فتأتي في المرتبة الأولى الثروة الحيوانية، فهي أحد معادن الدواب كالأغنام التي كانت تجلب منها إلى سائر مدن المغرب وذلك لرخصتها وطيب لحومها⁽⁷⁾، وكان ينقل منها إلى مدينة القيروان حيث أشار البكري إلى أعداد كبيرة من الحيوانات كانت ترد إلى القيروان، وقد نوه هذا الجغرافي عند وصفه لهذه المدينة في قوله: "ويرد القيروان كل يوم من الدواب والإبل العدد العظيم الألف والأكثر"⁽⁸⁾. لذا عرفت هذه المدينة نوعين من التجارة

⁽¹⁾ موريس لومبار: الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، ص 216. هناك عنوانان مختلفين لنفس الكتاب لموريس لومبار؛ أحدهما قام بترجمته (سنة 1990) إسماعيل العربي بعنوان: الإسلام في مجده الأول، والآخر بترجمة (سنة 1998) عبد الرحمن حميدة بعنوان: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي، يحملان نفس المواضيع لكنهما يختلفان في الترجمة.

⁽²⁾ موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 243.

⁽³⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 79.

⁽⁴⁾ الإدريسي: المصدر السابق، ص 183.

⁽⁵⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 80. الإدريسي: المصدر السابق، ص 183.

⁽⁶⁾ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86. المقدسي: المصدر السابق، ص 214.

⁽⁷⁾ مجهول: الاستبصار، ص 179.

⁽⁸⁾ البكري: المصدر السابق، ص 719.

الباب الثاني:

داخل أسواقها: تجارة محلية، وتجارة كبرى تقوم أولا وبالذات على نشاط قوافل توريد البضاعة إلى المدينة، وتصديرها منها، وهي التي أكسبت أسواقها رواجاً اقتصادياً ذات شأن، ونشاطاً تجارياً دائباً⁽¹⁾.

كما تأتي مدينة المسيلة في المرتبة الثانية من ناحية توفر الثروة الزراعية والحيوانية، لقد عرفت هذه المدينة بكثرة أجنحتها وكرمها ما يزيد عن حاجاتهم وكان أهم فواكهها السفرجل المعنق الذي كانت تصدره إلى مدينة القيروان⁽²⁾، كما كانت تتمتع بثروة حيوانية هامة كالأغنام والدواب والبقر⁽³⁾.

تجدر الإشارة إلى أن مدينة المسيلة كانت تنتج مادة تستعمل للصبغة بالأزرق في صناعة الحرير، وهي تستخرج من شجرة النيل والتي تزرع في المناطق الحارة المنخفضة (شط الحضنة)⁽⁴⁾.

ومن الفواكه كان يحمل الجوز من مدينة سطيف إلى سائر المدن المجاورة⁽⁵⁾.

هذا فضلاً على ما كانت تصدره المدن الداخلية للمغرب الأدنى، فقد كانت مدينة جلولاء من المناطق المشهورة بإفريقية في تصدير قصب السكر، حيث كانت تجهز القيروان بكميات كثيرة منه⁽⁶⁾؛ ثم يتم تصديره إلى جميع المراكز التجارية التي هي بحاجة إلى هذه المادة.

وتعد مدينة قفصة من أكثر بلاد إفريقية فستقا وكان يحمل منها إلى المغرب الأقصى وخاصة إلى سجلماسة⁽⁷⁾. مارا بمختلف مدن المغرب الأوسط.

وكانت حجارة المطاحن التي اشتهرت بها مدينة مجانة تصدر إلى مختلف مدن المغرب لاستعمالها في صناعة الرحي⁽⁸⁾.

(1) الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص 96.

(2) مجهول: الاستبصار، ص 85.

(3) نفسه، ص 85.

(4) موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 273.

(5) الإدريسي: المصدر السابق، ص 126. القلقشندي: المصدر السابق، ج 5، ص 106.

(6) البكري: المصدر السابق، ص 686.

(7) البكري: المصدر السابق، ص 707. ياقوت الحموي: البلدان، ج 4، ص 382.

(8) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 84.

الباب الثاني:

كما صدرت مدينة قسطيلية جهاز الصوف في جميع جهاته من الشقة والكسي والحنبل إلى سائر ما يعمل منه يحمل منها إلى جميع الأقطار⁽¹⁾.

أما عن التبادل التجاري بين المدن الداخلية للمغرب الأقصى مع مدن المغرب الأوسط، ازدهرت مدينة البصرة بالقطن والذي كان يحمل إلى إفريقية وغيرها، وكذلك كانت تصدر الحبوب القمح والشعير والقطاني⁽²⁾، ومما شك أن هذه القوافل التجارية كانت تمر على المراكز التجارية بالمغرب الأوسط لتسويق منتجاتها.

كما كان يجلب إلى مدينة فاس التين المزيب من مدينة مغيلة⁽³⁾، وصدرت مدينة سجلماسة الفائض من الثروة الزراعية القمح والشعير، والثروة الحيوانية الإبل والغنم والبقر إلى نواحي إفريقية وفاس⁽⁴⁾، ومن الفواكه التمر، مما لا يستبعد أن الفائض منه كان يصدر إلى باقي المدن المجاورة⁽⁵⁾.

وكذا الفائض من إنتاج القطن والكمون والكروياء والحناء إلى سائر مدن المغرب الإسلامي⁽⁶⁾، بالإضافة إلى الأحذية التي كانت رائجة في أسواق القيروان؛ ودون شك أن هذه السلع كذلك كانت تدخل المراكز التجارية بالمغرب الأوسط أو تمر عبر المحور التجاري أي المدن التجارية التي تتوسط بين المغربين الأدنى والأقصى⁽⁷⁾.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 92.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 81.

(3) مجهول: الاستبصار، ص 193.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 90، 97.

(5) الحموي: المعجم، ج 3، ص 192. فاطمة بلهوارى: المرجع السابق، ص 314.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 77-78.

(7) محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص 277.

الباب الثاني:

ومن منطقة السوس الأقصى كان التمر يجلب منها إلى سائر بلاد المغرب⁽¹⁾، كما صدرت السكر السوسي الذي تميز بنوعيته وبكمياته الوفيرة، وكان يتجر منه إلى سائر المدن⁽²⁾، ومن مدينة درعة صدرت الحناء إلى مدن المغرب المختلفة⁽³⁾.

كما كان يجلب من مدينة السوس بالمغرب الأقصى معدن النيل الدرعي والنحاس المصبوغ إلى سائر إفريقية وبلاد المغرب⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: التبادل التجاري بين الدولة الحمادية والدولة الزييرية:

كانت التجارة أبرز الأنشطة الاقتصادية في الدولة الحمادية على الإطلاق، ولقد ساعدت ظروف سياسية وجغرافية واقتصادية على أن تزدهر التجارة الحمادية، فالظروف السياسية المحيطة بالدول المجاورة للحماديين كالزيريين والمرابطين، وسياستهم في المسالمة مع العرب المالكية أو المسيحيين والموقع الذي يتمتعون به والمراسي البحرية المتميزة، وكذا تأمين الطرق التجارية وتنظيم الأسواق كل هذه العوامل مكنتهم من مزاولة تجارة ناجحة، سواء في داخل المغرب أو خارجه⁽⁵⁾؛ دعمت هاته المعطيات النصوص التاريخية لكتب الرحلة والجغرافيا والتاريخ.

استمرت مدن المغرب الأوسط في تصدير الفائض من منتوجاتها منذ القرن الثالث والرابع الهجريين/9-10 الميلاديين إلى غاية القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلاديين؛ رغم العراقيل الطبيعة والسياسية التي عرفها المغرب الأدنى والأوسط -خاصة- لكن مع نهاية المنتصف الأول من القرن الخامس الهجري/11م، تراجعت بعض المراكز التجارية التي كانت بين المغربين الأدنى والأوسط، كما

(1) الزهري: المصدر السابق، ص 117.

(2) البكري: المصدر السابق، ص 853. مجهول: الاستبصار، ص 210-211. موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، ص 246.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص 77.

(4) الزهري: المصدر السابق، ص 117.

(5) عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص 226. إسماعيل العربي: العمران والنشاط الاقتصادي في الجزائر، مجلة الأصالة، المجلد

19، جمادى الأولى 1398هـ/أفريل 1978م، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص 344.

الباب الثاني:

تعطلت الأسواق داخل هذه المدن، فظهرت الأسواق داخل الحصون كما ازدهرت بعض المدن الساحلية بعد غياب الأمن وقطع الطرق الداخلية⁽¹⁾.

كما عرفت قلعة بني حماد ازدهارا تجاريا خاصة بعد هجرة العرب الهلالية إلى المغرب الأدنى ثم الأوسط وهو ما عبر عنه البكري "فلما كان خراب القيروان انتقل إليها أكثر أهل إفريقية، وهي اليوم مقصد التجار وبها تحل الرجال من العراق والحجاز ومصر والشام وسائر بلاد المغرب"⁽²⁾، وهو عين ما أكده الإدريسي: "والقلعة كانت في وقتها وقبل عمارة بجاية دار الملك لبني حماد، وفيها كانت ذخائرهم مُدخرة، وجميع أموالهم مختزنة... وبلادها وجميع ما ينضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب، وفلاحتهم إذا كثرت أغنت وإذا قلت كفت"⁽³⁾.

فمن خلال النصين يمكن لنا أن نستنتج أن مدن وقرى المغرب الأوسط قد عرفت تجارة مزدهرة إلى غاية تأسيس عاصمة جديدة للحماديين -بجاية-، لكن هذا لم يمنع من استمرار التواصل التجاري بين المدن الحمادية والعاصمة الجديدة بجاية هذا ما أثبتته الإدريسي في النص التالي: "ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة، وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا والسلع إليها مجلوبة والبضائع بها نافقة.. وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء"⁽⁴⁾ ويضيف كذلك عن هذه العلاقة والتواصل التجاري قائلا: "ومدينة بجاية قطب لكثير من البلاد"⁽⁵⁾، غير أننا ما نلاحظه كالتالي: أن أسواق الدولة الحمادية أصبحت تمارس داخل الأسوار أي الحصون، كما شاركت العرب الهلالية هذه التجارة في المدن والأرياف المغربيين الأوسط والأدنى.

ويحسن التنبيه إلى أن ازدهار التجارة البحرية خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلايين لم يعرف الاستقرار كثيرا فسقوط صقلية على يد النورمان جعل المدن الساحلية مهددة من طرفهم

(1) البشير بوقاعدة: المرجع السابق، ص 191-192.

(2) البكري: المصدر السابق، ص 710.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص 117.

(4) نفسه، ص 116.

(5) نفسه، ص 116.

الباب الثاني:

بعد تحرير الموحدين لسواحل المغرب الأدنى وطرده النورمان وكذا حروب بني غانية وإخماد ثورات الجماعات المعارضة لها.

وهناك عوامل عديدة جعلت التجارة في المغرب الإسلامي داخل مدن الدولة الحمادية داخل الحصون وهذا ما سنبينه في موضعه.

تعتبر السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية التي أشرنا إليها سابقا؛ والتي تمتعت بها مدن وأرياف المغرب الأوسط هي الممول الرئيسي للحركة التجارية الداخلية والخارجية، كما ساهمت كثرة الطرق التجارية في دعم هذه التجارة؛ فمن مدينة المسيلة التي تعتبر محور التجارة الحمادية تخرج القوافل التجارية محملة بالمنتجات الزراعية والحيوانية نحو المراكز التجارية للمغرب الإسلامي⁽¹⁾.

وكان لانتقال العاصمة من القلعة إلى مدينة بجاية تطورا وازدهارا تجاريا آخر عرفته الدولة الحمادية رصد لنا هذا التطور التجاري الإدريسي في قوله: "ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة، وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا والسلع إليها مجلوبة والبضائع بها نافقة، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء"⁽²⁾، كما قامت أسواق بجاية بتصدير الفائض من الانتاج كالخنطة والشعير والتين وسائر الفواكه إلى مختلف المراكز التجارية بالمغربين الأدنى والأقصى، فأصبحت بذلك بجاية قطبا لكثير من البلاد⁽³⁾.

كما يشير الونشريسي إلى أن تجار النسيج في قيسارية بجاية ربطتهم صلات تجارية مع تجار من مازونة في شراء وبيع الحرير والمنسوجات خاصة الخنابل⁽⁴⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن المدن الحمادية استمرت في فعالية الحركة التجارية في الداخل والخارج، شاركتها العرب الهلالية في التجارة عكس ما روجت له النصوص المعادية لهذه الهجرة⁽⁵⁾.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 85. البكري: المصدر السابق، ص 723. الإدريسي: المصدر السابق، ص 108.

(2) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(3) نفسه، ص 116.

(4) المعيار، ج 5، ص 107-108. محمود هدية: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداي سي آي سي للنشر، المملكة المتحدة، 2019، ص 231.

(5) علاوة عمارة: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 7-36. الطاهر بونابي: مظاهر، ص 119-150.

الباب الثاني:

فمدينة سطيف صدرت الفائض من إنتاج الجوز إلى سائر الأقطار⁽¹⁾، كما صدرت مدينة قسنطينة العسل والسمن إلى سائر البلاد وكانت لهم معاملات مع العرب الهلالية⁽²⁾.

كما كان الفائض من الفواكه يصدر إلى المدن الزيرية فمحصول التين الذي كان من المنتوجات الشهيرة لمدن المغرب الأوسط كمدينة جزائر بني مزغنا ومرسى الدجاج الذي كان يحمل منها على شكل شرائح طوب ومنشور إلى سائر الأقطار وأقاصي المدائن والأمصار⁽³⁾.

كما اشتهرت كذلك مدينة جزائر بني مزغنة بالعسل والسمن فصدر الفائض من الإنتاج إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة⁽⁴⁾. كما كانت تمر بسكرة تُسوّق لبجاية وتونس⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى خشب جبل الرحمن الذي صدرته مدينة بونة إلى المدن الزيرية⁽⁶⁾، كما كانت حجارة المطاحن التي اشتهرت بها مجانية تصدر إلى مختلف مدن المغرب الإسلامي لاستعمالها في صناعة الرحي⁽⁷⁾.

أما عن الواردات فصدرت المدن الزيرية قبل الهجرة الهلالية إلى مدن المغرب الأوسط الفائض من الإنتاج؛ فمدينة قابس قامت بتصدير الصوف والجلود المدبوغة والتي كانت تعم أكثر بلاد المغرب⁽⁸⁾.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص ص125-126.

(2) نفسه، ص121.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص ص77-78. الإدريسي: المصدر السابق، ص115.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص114.

(5) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، ص107. عميور سكينه: ريف المغرب الأوسط في القرنين 5 و6هـ/11 و12م، دراسة اقتصادية واجتماعية، رسالة ماجستير، مرقونة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص186. دعاء ادريسي: المدينة الدولة في المغرب الأوسط الإسلامي بسكرة نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسمية، 1431-1432هـ/2010-2011م، ص94.

(6) رشيد بورويبة: المرجع السابق، ص150.

(7) ابن حوقل: المصدر السابق، ص84. البكري: المصدر السابق، ص710. الإدريسي: المصدر السابق، ص156.

(8) ابن حوقل: المرجع السابق، ص72. الإدريسي: المصدر السابق، ص141. إلهام حسين دحروج: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية 442-665هـ/1051-1247م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، 1421هـ/2000م، ص144.

الباب الثاني:

كما صدرت مدينة تونس وصفاقس الفنائض من انتاج الزيتون إلى سائر مدن المغرب الإسلامي ومصر وصقلية والروم⁽¹⁾.

كما استوردت مدن المغرب الأوسط مختلف السلع من القيروان بصفتها مجمع الأسواق بالمغرب الأدنى وتسويقه إلى مختلف المراكز التجارية بالمغربين الأوسط والأقصى⁽²⁾.

فالحرير القابسي كان من بين المنتجات التي صدرت للعديد من البلدان إبان القرن 5هـ/11م فقد ذكر التاجر بارهون بن موسى التاهرتي الحرير القابسي في خطاب مؤرخ عام 444هـ/1052م وذكر التاجر سلامة بن موسى في عام 454هـ/1062م يشتكي من قلة الكميات المتوافرة منه⁽³⁾. واشتهرت سوسة بأنواع من الثياب والعمائم النفيسة، فكان المسافرون إليها قاصدون، وعنها صادرون بالمتاع⁽⁴⁾.

ومن مدينة تونس حملت الثياب الكتانية إلى مدينة تلمسان فقد أورد ابن مرزوق: "أن قافلة وردت من تونس وكانوا يجلبون ثياب الكتان ويحملون ثياب الصوف"⁽⁵⁾.

كما سجلنا تراجع بعض المراكز التجارية كالقيروان⁽⁶⁾ بعد الهجرة الهلالية مما أدى إلى ظهور مراكز تجارية بحرية كالمهدية وصفاقس؛ غير أن الغزو النورماني قضى على المراكز التجارية الساحلية كالمهدية وصفاقس واحتلت مكانتهما تونس وسوسة⁽⁷⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 669.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 75. البكري: المصدر السابق، ص 686. لويس أرشيبالد: المرجع السابق، ص 253.

(3) محمود هدية: المرجع السابق، ص 229.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص 168-169. التجاني: الرحلة، ص 26.

(5) أبو عبد الله محمد بن مرزوق: المناقب المرزوقية، تح: سلوى الزاهري، ط 1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية، 1429هـ/2008م، ص 190.

(6) عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص 294.

(7) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 319.

الباب الثاني:

المبحث الرابع: التبادل التجاري بين الدولة الحمادية والدولة المرابطية:

رسم لنا ابن خلدون العلاقات السياسية المتوترة بين الحماديين والمرابطين⁽¹⁾ لكن هذا لم يمنع من وجود علاقات تجارية بينهما خلال هذه الفترة، رصد لنا الإدريسي هذه الظاهرة ببجاية حاضرة الحماديين بقوله: "وأهلها يُجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء"⁽²⁾.

إذن حاولت الدولتان التوجه نحو التكامل الاقتصادي؛ بتصدير الفائض من الإنتاج التي تمتعت به مدن المغربين وتسويقه فيما بينها أو تصديره خارج مجالها الجغرافي. واستيراد المنتوجات التي تفتقرها أو تعاني من نقصهما.

غير أن ما نلاحظه كون المنتوجات سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية التي كانت تتم في عملية التبادل بين المغربين خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/9-10 الميلاديين، هي نفس المنتوجات في القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلاديين.

لكن نُسجل تغييرا في بعض المراكز التجارية واختفاءها خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-12 الميلاديين لعوامل سياسية أشرنا إليها سابقا. كما نشطت التجارة بالمدن الساحلية ومراسيها.

رصدت لنا نصوص كتب الرحلة والجغرافيا طبيعة التبادل التجاري خلال هذه الفترة التي تميزت بتصدير الفائض من الانتاج الزراعي والحيواني عن طريق المراسي البحرية مباشرة⁽³⁾. فصدرت مدينة بجاية الفائض من إنتاج الفواكه إلى سائر بلاد المغرب⁽⁴⁾. كما كان يجهز من مدينة قسنطينة السمن والعسل إلى سائر بلاد المغرب⁽⁵⁾.

(1) ابن خلدون: العبر، ج6، ص 227 وما بعدها

(2) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(3) البكري: المصدر السابق، ص 853. الإدريسي: المصدر السابق، ص 90-92.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(5) نفسه، ص 121.

الباب الثاني:

كما كان يحمل الفائض من العسل والسمن والتين من مدينة جزائر بن مزغناي إلى مدن المغرب⁽¹⁾ كما صدرت مدينة مرسى الدجاج فاكهة التين الذي كان يحمل منها على شكل شرائح طوب ومنشور إلى سائر الأقطار وأقاصي المدائن والأمصار⁽²⁾.

أما مدينة تيهرت فكانت تحمل منها الأغنام والماشية إلى سائر بلاد المغرب⁽³⁾ كما اشتهرت مدينة بونة أيضا بتجارة الغنم والصوف والماشية من الدواب⁽⁴⁾. بالإضافة إلى تصديرها معدن الحديد إلى سائر بلاد المغرب⁽⁵⁾ لكن يشير الإدريسي إلى أن مدينة بونة تراجعت تجارتها بعد احتلالها من طرف رجار سنة 540هـ/1145م⁽⁶⁾.

كما صدرت مدينة تنس الفائض من ثروتها الزراعية، فكان الطعام يحمل منها إلى بلاد المغرب⁽⁷⁾. ومن مرسى هنين صدرت مدينة تلمسان مدن المغرب الأقصى أنواع الثياب الصوفية المفضلة على جنسها المصنوع بالمدن المغربية⁽⁸⁾. كما تميزت مدينة تاجريت محط السفن ومقصد التجار لقوافل سجلماسة وغيرها⁽⁹⁾.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78. غير أن الإدريسي لم يسجل لنا فاكهة التين ضمن صادرات هذه المدينة. المصدر السابق، ص 114.

(2) الإدريسي: المصدر السابق، ص 114-115.

(3) مجهول: الاستبصار، ص 179. بان علي: المرجع السابق، ص 82-83.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(5) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 154.

(7) مجهول: الاستبصار، ص 133. بان علي: المرجع السابق، ص 83.

(8) ابن سعيد: المصدر السابق، ص 140. الزهري: المصدر السابق، ص 113-114. غير أننا ما نلاحظه أن مدينة تلمسان كانت تابعة للمغرب الأقصى. ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 23-24. ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 234. بونابي الطاهر: مظاهر المجال، ص 8.

(9) البكري: المصدر السابق، ص 751. الإدريسي: المصدر السابق، ص 190.

الباب الثاني:

ومن مدن المغرب الأقصى التي صدرت الفائض من الانتاج الزراعي والحيواني، مدينة سبتة كان يحمل منها الفواكه قصب السكر وأترج إلى ما جاور سبتة من البلاد، وكذا معدن المرجان الذي كان يتجهز به إلى سائر البلاد بعد تفصيله وحكه وصنعه وتنظيمه⁽¹⁾.

ومن بين المنتجات الحرفية التي دارت في فلك المبادلات التجارية للنسيج بين مدن المغرب الإسلامي؛ القطن والكتان⁽²⁾ الذي كان يحمل من مدينة البصرة "ولها غلات كثيرة من القطن المحمول إلى إفريقية وغيرها"⁽³⁾.

استمرت خلال هذه الفترة مدينة سجلماسة بتصدير الفائض من إنتاجها كالقطن والكمون والكروياء والحناء، والتي كانت تصدر إلى سائر بلاد المغرب وغيرها⁽⁴⁾.

كما صدرت مدينة إيجلي قاعدة السوس الفائض من قصب السكر وكان يحمل إلى جميع بلاد المغرب⁽⁵⁾.

ومن مدينة داي حمل النحاس إلى سائر البلاد ويتصرف به كثير من الأعمال، ويحسن التنبه إلى أن الإدريسي نفى أن يكون هذا النحاس من بلاد السوس كما يذهب إليه الكثير من العوام⁽⁶⁾.

كما اشتهرت مدينة تادلة بزراعة القطن والذي كانت تصدره إلى جميع الجهات، ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى⁽⁷⁾.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص 182-183.

(2) مجهول: الاستبصار، ص 189.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 81. الإدريسي: المصدر السابق، ص 186.

(4) الإدريسي: المصدر السابق، ص 77.

(5) البكري: المصدر السابق، ص 854. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 324. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 69.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 93. فالزهري يذكر بأن معدن النحاس كانت تصدره بلاد السوس. الزهري: المصدر السابق، ص 117.

(7) الإدريسي: المصدر السابق، ص 93. محمود هدية: المرجع السابق، ص 228.

الباب الثاني:

وكان يجلب من مدينة السوس كذلك معدن النييل الدرعي والنحاس المصبوغ والشب إلى سائر إفريقية وبلاد المغرب⁽¹⁾.

المبحث الخامس: التبادل التجاري بين مدن المغرب الإسلامي خلال العهد الموحد:

ازدهرت التجارة الداخلية في الدولة الموحدية بفعل عدة عوامل منا إشاعة الأمن واهتمام الخلفاء بتأمين الطرق التجارية⁽²⁾ وحماية التجار⁽³⁾، وتوعد المهدي بقتل كل من خالف هذا الأمر وأنزل العقوبات بالذين يتسببون في الاعتداء على التجارة أو قطع الطرق التي لهم، وسار خلفاؤه على نهجه⁽⁴⁾، حيث قطع عبد المؤمن بن علي المغارم والمكوس والقبالات التي وجدوها⁽⁵⁾، مما ينشط حركة البيع والشراء بالبلاد. ارتبط التبادل التجاري بين مدن المغرب الإسلامي خلال العهد الموحد بالطريق الساحلي الذي كان يربط مدن وأقاليم بلاد المغرب المختلفة بسبب عوامل سياسية؛ كما برزت مدن عديدة بأهميتها التجارية، كمدينة سوسة وصفاقس والمهدية وتونس وبجاية⁽⁶⁾.

تميزت مدينة بجاية بصناعة السفن وذلك بفضل المقومات الطبيعية والحرفية والبشرية التي ساهمت في صناعتها، فمن مدينة بونة نقل إليها الحديد⁽⁷⁾، أما الزيت والقطران فكانا يجلبان من جبال بجاية وألبيرة⁽⁸⁾، بالإضافة إلى الأخشاب من أرياف وهران ومن جبال بونة⁽⁹⁾ وبجاية⁽¹⁰⁾، كان لهذه السفن دور بارز في نقل

(1) الزهري: المصدر السابق، ص 117. الإدريسي: المصدر السابق، ص 93. عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 324. حماد فضل الله: المرجع السابق، ص 70.

(2) الإدريسي: المصدر السابق، ص 102.

(3) كتاب دواوين الانشاء الموحدية (ق 6-7/هـ 12-13م): رسائل موحدية-مجموعة جديدة: المرجع السابق، ج 1، ص 65. حداد مزوزية: سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية، ص 193-194.

(4) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 271.

(5) رسائل موحدية: ص 64.

(6) الإدريسي: المصدر السابق، ص 104-105.

(7) الإدريسي: المصدر السابق، ص 154.

(8) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116. صالح بعيزق: المرجع السابق، ص 137.

(9) الإدريسي: المصدر السابق، ص 154.

(10) نفسه، ص 154.

الباب الثاني:

السلع بين المراسي المغربية والمشرقية وكذا الأوربية⁽¹⁾. ومن مدينة تدلس صدرت الغنم والبقر إلى جميع بلاد المغرب⁽²⁾، ومن مدينة برشك يحمل التجار التين والكتان إلى مدينة جزائر بني مزغنة وبجاية وتونس⁽³⁾.

كما ظلت مدينتا فاس وتلمسان منفذين لتجارة المواد والسلع الواردة والصادرة بين المغربين الأقصى والأوسط، وظل الطريق الذي يربط بين فاس وتلمسان عبر تازا، طريقا تجاريا طوال القرن السادس الهجري/12م⁽⁴⁾.

حافظ الموحدون على مدينة تلمسان لأهميتها التجارية ولإنتاجها الرعوي وخاصة الخيول، فيذكر صاحب الصلاة أنها أمدت الخليفة أبا يعقوب يوسف بألف فرس من الخيل العتاق الأحساب المدرية عن الأعراب⁽⁵⁾، كما أمدت الخلفية أبا يوسف يعقوب المنصور بثمانمائة فرس، معونة لأهل الأندلس⁽⁶⁾، وبذلك ظلت طوال القرن 6هـ/12م منفذا أساسيا لتجارة مدن المغرب الأقصى مع المراكز التجارية الشرقية برا⁽⁷⁾، فصدرت إلى المدن المغربية أنواع الثياب الصوفية المفضلة على جنسها بسائر مدن المغرب⁽⁸⁾.

ومن مدينة مكناسة كانت تحمل الحبة الخلوة والكثؤونة والشنون إلى غيرها من البلاد، ومدينة مراكش كان الورد يقطر ويجلب إلى جميع بلاد المغرب⁽⁹⁾.

(1) الإدريسي: المصدر السابق، ص 116.

(2) نفسه، ص 114.

(3) الحسن الوزان: وصف، ج 2، ص 33. كانت هذه المدينة محتلة من طرف رجار في القرن 6هـ/12م. الإدريسي: المصدر السابق، ص 112.

(4) ابن سعيد، الجغرافية، ص 114. مجهول: الاستبصار، ص 186. كريم عاتي: المرجع السابق، ص 94.

(5) ابن صاحب الصلاة: المن بالامامة، ص 215.

(6) ابن عذاري: البيان، ج 3، ص 177.

(7) عز الدين أحمد: المرجع السابق، ص 313. حورية سكاكو: المرجع السابق، ص 74.

(8) ابن سعيد، الجغرافية، ص 140. كريم عاتي: المرجع السابق، ص 100.

(9) ابن سعيد، الجغرافية، ص 115، 116.

الباب الثاني:

كما تبرز مدينة تارودانت بتصدير سكرها المعروف بالطبرزد، إلى مدن المغرب، وإفريقية والأندلس⁽¹⁾ ولم تخصص تارودانت في إنتاج السكر وحده، وإنما اشتهرت بإنتاج العسل⁽²⁾ والثياب الرفيعة⁽³⁾، بينما تميز إقليم جزولة بإنتاج الأدوات النحاسية التي صدرتها إلى تارودنت وإلى مناطق أخرى من المغرب⁽⁴⁾.

بينما حملت القوافل التجارية من السوس الأقصى السكر السوسي إلى إفريقية والمغرب والأندلس، وكذلك النيل الدرعي والشب والنحاس المصبوغ السوسي⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى أنواع من الفواكه كالجوز واللوز والرمان والتمر التي كان تصدر إلى بلاد المغرب والأندلس⁽⁶⁾.

غير ما انفردت به صادرات مدن المغرب الأقصى هو إنتاج زيت الأرقان الذي كان يستخرج من أشجار تنبت بجبل درن، كان المصامدة يسرجون به قناديلهم ويقلي به الدخانيون الاسفنج في الأسواق، ونساء المصامدة يدهن به رؤوسهن على المشط، فتحسن شعورهن وتطول وتتكسر ويمسك الشعر على لونه من السواد ومازال يصدر إلى مختلف البلدان المغربية إلى عصرنا الحالي⁽⁷⁾.

(1) مجهول: الاستبصار، ص212. الحسين بولقطيب: المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء، القسم الثاني، 17/15 رجب 1409هـ-23/21 فبراير 1989م، ص94.

(2) مجهول: الاستبصار، ص212.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص78.

(4) الحسين بولقطيب: المصامدة والنشاط التجاري، ص94.

(5) الزهري: الجغرافية، ص117. يوسف عابد: المرجع السابق، ص585.

(6) الزهري: الجغرافية، ص118-119.

(7) الإدريسي: المصدر السابق، ص181. ويورده الزهري: بزيت أرجان وهو زيت صاف رقيق الأجزاء، فيأكلونه ويسرجون منه، ويجلب إلى أغمات ومراكش ولا يوجد هذا الزيت في معمر الأرض إلا فيها. الزهري: المصدر السابق، ص118.

الباب الثاني:

أما عن صادرات المغرب الأدنى فصدرت جلود الفنك وأنواع من المنسوجات السوسية-سوسة- وثياب الصوف الغالية والمرجان⁽¹⁾ المحكم الصنعة، بالإضافة الفستق القفصي⁽²⁾ إلى مدن المغرب الأقصى⁽³⁾.

المبحث السادس: التبادل التجاري بين الدولة الزيانية والحفصية:

أما بخصوص المبادلات التجارية بعد سقوط الدولة الموحدية سنة 668هـ/1269م، وانقسام المغرب الإسلامي إلى ثلاث دول الحفصية بالمغرب الأدنى (624هـ/1226م)، والزيانية بالمغرب الأوسط (633هـ/1235م)؛ شهدت هذه الدول منذ قيامها إلى نهاية القرن 7هـ/13م صراعا سياسيا وعسكريا كان له الأثر البالغ على مقومات التبادل التجاري من خراب القرى والمدن⁽⁴⁾.

كما اعتبر ابن مرزوق الخطيب: "أن الغزو الحفصي-على تلمسان، من قبل أبي زكريا بن عبد الواحد سنة 644هـ/1246م، يمثل في بداية تكوين الدولة والمجتمع الزياني، كارثة حقيقية على الرأسمال التجاري والحرفي الذي نهبه الحفصيون من البيوتات التجارية والحرفية التلمسانية، كبيت ابن مرزوق وآل المدخس وبني اللجام وابن حسون وابن الجلاب وغيرهم من أرباب الأموال الطائلة"⁽⁵⁾، فقد استغرق القتل والنهب فيها يوما وليلة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ كما سيطرت العرب الهلالية على التبادل التجاري بين أسواق مدن المغرب الأوسط الداخلية، حيث احتكروا تموين مرسى الخرز بما تحتاجه من الأغذية مقابل ما تنتجه من صيد المرجان الذي كان يصدر إلى جميع الجهات. الإدريسي: المصدر السابق، ص 153-154.

⁽²⁾ مجهول: الاستبصار، ص 153.

⁽³⁾ الزهري: الجغرافية، ص 108.

⁽⁴⁾ إيفان هريك: تفكك وحدة المغرب السياسية، تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، طبع بالمطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1988، مج4، ص 95 وما بعدها. هادي روجي ادريس: المجتمع في المغرب بعد زوال الموحدنين، تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، طبع بالمطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1988، مج4، ص 122، 123، 124. صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص 288-289.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 172-173. الطاهر بونابي: مظاهر المجال، ص 178.

⁽⁶⁾ ابن أبي زرع: الذخيرة، ص 61. الطاهر بونابي: مظاهر المجال، ص 178.

الباب الثاني:

كما أشار الحسن الوزان إلى أن الحروب التي دارت بين الزيانيين والحفصيين أدت إلى هجرة السكان وبالتالي إهمال الأراضي وتراجع الزراعة بها⁽¹⁾

غير أن هناك بعض الإشارات التي دلت على وجود علاقات تجارية بين الدولة الزيانية والحفصية، فتشير بعض النصوص إلى أن أبا زكريا الحفصي (678-681هـ/1280-1282م) عندما فر أمام عمه أبي حفص إلى تلمسان سنة 681هـ/1282م اقترض أموالاً من بعض العرب الذين أتوا من بجاية للتجارة⁽²⁾.

كما أشار ابن الأحرر إلى أن السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م) تنبه إلى أن التجار مورد خير كبير لدولته، فأحسن معاملتهم ومارس هو وبعض أهل بيته التجارة، وارتفع شأن التجارة والتجار نتيجة لذلك. كما يرجح إلى أن هذا الخير الكثير الذي كانت تجلبه التجارة سبب لها مطاعم لتملك تلمسان، وهو ما جعل تاريخ بني عبد الواد على طوله تاريخاً عسكرياً كله حروباً ومنازعات ومكائد⁽³⁾.

ولكن رغم الحرب التي قامت بين الدولة الزيانية والمرينية إلا أن التجارة عرفت نشاطاً وازدهاراً حيث أشار ابن خلدون إلى أن المدينة الجديدة - المنصورة - التي شيدها السلطان المريني يوسف بن يعقوب أثناء محاصرته لمدينة تلمسان، كان يحمل إليها التجار بالبضائع من الآفاق⁽⁴⁾.

⁽¹⁾الوزان: المصدر السابق، ج2، ص34.

⁽²⁾ ابن خلدون: العبر، ج6، ص445. بشاري لطيفة: التجارة الخارجية لتلمسان، ص129. صالح بعيزق: المرجع السابق، ص69.

⁽³⁾ تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تح: هاني سلامة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1421هـ/2001م، ص16-17. أبو العباس أحمد بن القنفذ: الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968م، ص37. محمد بن عبد الله التنسي: تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح: محمود آغا بوعبيد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص117-118، 127-128. علوي مصطفى: تلمسان من خلال كتب الرحالة والجغرافيين المغاربة والأندلسيين من القرن السابع الهجري إلى القرن التاسع الهجري (13-15م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجليلي ليايس-سيدي بلعاباس، الجزائر، 1435-1436هـ/2014-2015م، ص168-169. الطاهر بونابي: مظاهر المجال، ص170.

⁽⁴⁾ ابن خلدون: العبر، ج7، ص128.

الباب الثاني:

لقد برزت عائلات كثيرة مارست النشاط التجاري بتلمسان، واشتهرت بالغنى ويسر الحال أهمها: عائلة المقري التي اشتهرت بتجارها الواسعة للذهب، وامتلاكها لعدد من الوكالات التجارية في الواحات الصحراوية⁽¹⁾، إلى جانب عائلة النجار التي اشتهرت بحياكة الصوف والتجارة فيه مع البلدان المختلفة مشرقا ومغربا⁽²⁾، فضلا عن عائلة المرازقة والعقباني وغيرها من البيوتات التي جمعت بين العلم والتجارة في آن واحد⁽³⁾.

ومن بيت المرازقة الذين مارسوا الحرفة والتجارة أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن مرزوق (ت 681هـ/1282م) الذي عمل في الفلاحة ونسخ الكتب⁽⁴⁾.

كما صدرت مدن تلمسان الفاض من الحنطة؛ فمن مدينة تنس ومرسى أرزاو حملت القوافل التجارية الحنطة إلى كثير من البلاد⁽⁵⁾، ومن الفواكه كانت تصدر التين المجفف على شكل شرائح الطوب من مرسى الدجاج، إلى سائر الأقطار⁽⁶⁾.

أما عن الصناعة النسيجية فقد اشتهر أهل تلمسان بنسج الصوف فكان "غالبا تكسبهم.. حوك الصوف يتغايون في أعمال أثوابه الرقاق، فتلقى الكسا أو البرنس عندهم ثماني أوراق والأحرام من خمس... ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا"⁽⁷⁾.

(1) أحمد بن محمد المقري: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، مج5، 1408هـ/1988م، ص 205-206. فؤاد طوهارة: المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، ع16، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014، ص 93-94.

(2) كان ملوك افريقية والمغرب يلبسون ما كان يعمل بتلمسان من رفيع الصوف، فإنها اختصت بذلك. كما استقر جماعة من التجار من عائلة النجار بتلمسان، وبمكناسة وبفاس وبتونس. بن مرزوق: المناقب المرزوقية، ص 189، 191.

(3) بن مرزوق: المناقب المرزوقية، ص 147-148، 188-189. محمد العروسي المطوي: السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/1986م، ص 142-143.

(4) ابن مرزوق: المصدر السابق، ص 188-189.

(5) الإدريسي: المصدر السابق، ص 104، 105، 128.

(6) نفسه، ص 114-115.

(7) يحيى ابن خلدون: بغية، ج1، ص 22.

الباب الثاني:

المبحث السابع: التبادل التجاري بين الدولة الزيانية والدولة المرينية:

منذ قيام الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط (633هـ/1235م) والدولة المرينية بالمغرب الأقصى (668هـ/1269م)، واستمرارا للصراع التقليدي، لم تعرف هاتين الدولتين الاستقرار السياسي؛ كان له الأثر البالغ على التجارة ومقوماتها.

ففي مطلع سنة 670هـ/1272م مد المرينيون أيديهم إلى بني عبد الواد، يطلبون الصلح معهم، ليتفرغوا للعمل ضد النصارى في الميدان الأندلسي، ولكن يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م) رفض الصلح وأصر على موقفه العدائي من بني مرين، وأمام هذا الوضع اضطر أبو يوسف يعقوب (668-685هـ/1269-1286م) إلى تلقين خصمه العنيد يغمراسن بن زيان درسا قاسيا، فقاد حملة هزمه بها عند أيسلي، وحاصر عاصمته تلمسان وألحق بنواحيها أضرارا بالغة؛ حيثذكر ابن أبي زرع أن من نتائج هذه الحرب، أن قبائل بني تجين قطعت الثمار والجنات وخربوا الرباع، وأفسدوا الزروع ورقوا القرى والضياع، حتى لم يدعوا بتلك النواحي قوت يوم، حاشا السدرة والدوم⁽¹⁾، ورغم هذه الأحداث فقد أصر السلطان أبو يوسف يعقوب على التصالح مع بني عبد الواد في المغرب الأوسط قبل عبوره إلى الأندلس، فأرسل السلطان أبو يوسف حفيده تاشفين بن عبد الواحد في وفد من بني مرين "لعقد السلم مع يغمراسن والرجوع للاتفاق والموادعة ووضع أوزار الحرب بين المسلمين للقيام بوظيفة الجهاد، فأكرم يغمراسن موصله وموصل قومه وبادر إلى الإجابة والألفة وأوفد مشيخة بني عبد الواد على السلطان لعقد السلم وبعث معهم الرسل وأرسل الهدية وجمع الله كلمة الإسلام⁽²⁾.

لم يدم هذا الصلح طويلا، فما لبث أن استيقظت كوامن العداء في نفس يغمراسن بن زيان ضد بني مرين، حين دعاه ابن الأحمر سلطان غرناطة، إلى التحالف معه ضد أبي يوسف، وجرى الاتفاق بينهما على أن يقوم يغمراسن بشن الغارات على الحدود الشرقية للدولة المرينية، لصرف أبي يوسف عن العبور

(1) ابن أبي زرع: الأنيس، ص 310-311. ابن خلدون: العبر، ج7، ص112، 115.

(2) ابن أبي زرع: الأنيس، ص314.

الباب الثاني:

الثالث مرة إلى الأندلس، وكان نقض هذا الصلح سببا في قيام أبي يوسف بمحلة تأديبية لبني عبد الواد هزم فيها يغمراسن بن زيان عند موضع يعرف بالملعب بالقرب من تلمسان سنة 679هـ/1280م⁽¹⁾.

وفي سنة 689هـ/1290م جرد السلطان أبو يعقوب يوسف (685-706هـ/1286-1307م) حملة لتأديب بني عبد الواد لإيوائهم محمد بن عطوا الثائر في مراكش على السلطان أبي يوسف - ورفضهم تسليمه إلى السلطات المرينية وقد حاصرت هذه الحملة تلمسان ستة عشر يوما وألحقت بنواحيها أضرارا بالغة⁽²⁾.

ووصلت الحملات التأديبية لبني عبد الواد إلى ذروتها في سنة 698هـ/1298م، عندما حاصر السلطان أبو يعقوب يوسف تلمسان، طيلة سبع سنوات كاملة ذاق فيها بنو عبد الواد مرارة الحصار، ولم يرفع إلا بعد مقتل السلطان أبي يعقوب يوسف، وانسحاب المرينيين من المغرب الأوسط على أثر اتفاق تم بين بني عبد الواد وسلطان بني مرين الجديد أبي ثابت (706-708هـ/1307-1308م)؛ وكان نتائج هذا الحصار سيطر المرينيون على المدن الساحلية للمغرب الأوسط والداخلية منها: ندرومة وهنين ووهران وتوانت ومستغانم وتنس وشرشال والداخلية منها: البطحاء ومازونة وونشريس وكليانة والقصبات والمدية وتازجدة، وجميع بلاد بني عبد الوادي وبلاد تجين وبلاد مغراوة وبايعه صاحب الجزائر ووفدت عليه رسل أمير تونس بالهدايا، وخدمه أهل بجاية وقسنطينة وهو مع ذلك محاصر مدينة تلمسان⁽³⁾. ويضيف ابن خلدون أن هذا الحصار أدى إلى ارتفاع الأسعار داخل مدينة تلمسان⁽⁴⁾.

كما أدت هذه الحروب إلى ظهور اللصوص وقطاع الطرق، فانعكس بالتالي على الإنتاج الزراعي والمبادلات التجارية بين المغربين الأوسط والأقصى⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ وكان من نتائجها أيضا حسب ابن أبي زرع أن قبائل بنو توجين قاموا بتدمير وتخريب القرى والزروع. ابن أبي زرع: الأنيس، ص 336-337. محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 219.

⁽²⁾ ابن أبي زرع: الأنيس، ص 378-379. محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 219.

⁽³⁾ ابن أبي زرع: الأنيس، ص 386-387-388-389-391. يحيى بن خلدون: بغية، ج 1، ص 120-121.

⁽⁴⁾ ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 125-126-127-128-129.

⁽⁵⁾ محمد العبدري البننسي: الرحلة المغربية، ط 1، تح: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 1428هـ/2007م، ص 25. عبد الجبار صديقي: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2016، ص 287-288.

الباب الثاني:

غير أن ابن خلدون أشار إلى أن المدينة الجديدة -المنصورة- التي شيدها السلطان المريني يوسف بن يعقوب أثناء محاصرته لمدينة تلمسان، كان يحمل إليها التجار بالبضائع من الآفاق⁽¹⁾.

بالإضافة إلى سيطرت الدولة الزيانية على مدينة سجلماسة مدة تقارب 11 سنة (662-673هـ/ 1263-1274م) بمساعدة قبيلة عرب المنبات من ذوي منصور⁽²⁾، ودون شك قد استفادت دولة بني عبد الواد طيلة هذه المدة من جبايتها والضرائب المفروضة على تجارتها على اعتبار أنها كانت ملتقى هاماً للقوافل التجارية من وإلى السودان الغربي، قبل سيطرت بنو مرين عليها سنة 673هـ/1274م⁽³⁾.

ومن أهم ما كان يصنع في تلمسان، إلى جانب البرانس والأقمشة، الزرابي والحياك أي الحنابل التي كانت تصدر إلى المغرب الأقصى⁽⁴⁾.

كما كان تجار تلمسان يصدرون الشب بكميات هامة: ففي سنة 647-648هـ/1250م باع أحدهم لحساب الأمير يغمراسن، حوالي خمسمائة قنطار في برشلونة وحدها⁽⁵⁾ والذي كان يستوردونه من مدينة سجلماسة ثم تقوم بتصديره إلى المدن الإيطالية⁽⁶⁾.

ومن عاصمة الدولة المرينية فاس التي كانت لها تجارة واسعة تصل إلى عدد من المدن المغربية؛ فالثياب الثمينة والحلي، كانت الجزء الرئيسي مما يباع في أسواق المغرب الأوسط والمغرب الأدنى⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 128. مجدي يسن: العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجمهوريات الإيطالية (حنوة-بيزا-البندقية)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، القاهرة، ص 111-112.

⁽²⁾ ابن خلون: العبر، ج 6، ص 89، ج 7، ص 114.

⁽³⁾ ابن خلون: العبر، ج 7، ص 114.

⁽⁴⁾ محمد المنوبي: وراقات، ص 108.

⁽⁵⁾ لطيفة بشاري: التجارة الخارجية لتلمسان، 265.

-De Mas Latrie: Relations Et Commerce De L'Afrique Septentrionale, Paris, 1886.p217.

-Charles-Emmanuel Duforcq : L'Espagne Catalane ET La Maghrib 1212-1331, Paris, 1966.p 35-36.

⁽⁶⁾De Mas Latrie: Relations Et Commerce, p217.

⁽⁷⁾ روجيه لو تورنو: فاس في عصر بني مرين، ترجمة: نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1967م، ص 137-

الباب الثاني:

ونلخص إلى أن الظاهرة العسكرية الحفصية والمرينية المتفوقة انعكست على الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط الزياني، حيث يرى أحد الباحثين أن من نتائج الصراع المريني الحفصي الزياني إضعاف هذه الكيانات وتخريب العديد من المدن الساحلية، مع العلم أنه كان صراعا سياسيا تجاريا فقط ولم يكن صراعا مذهبيا، وكان يهدف بنو مرين في الكثير من المرات عند محاصرتهم لتلمسان ضرب المناطق الحيوية و منافذ التجارة مع أوروبا من أجل إضعاف الاقتصاد⁽¹⁾.

ويرجع الضعف الأساسي للمملكة إلى قاعدتها الاقتصادية الضيقة الأحادية الجانب، فقد كان سكان الدولة التي تضم أقل مناطق التل خصوبة يتألفون من فئة مستقرة قليلة العدد، ومن جمع كبير من الرعاة الرحل الذين كانوا بدورهم عرضة لمناوشات العرب القادمين من الجنوب-المعقل - مما أفقدهم مراعيهم بصفة مستمرة، وقد أسهم عدم الاستقرار الناتج عن ذلك اسهاما كبيرا في تضاعف الخصومات داخل المجتمع وفي صلب الأسرة الحاكمة على حد سواء. وليس في مثل هذه الظروف أن يقع بنو زيان، لفترات طويلة، تحت الوصاية المرينية والحفصية ثم الأرغوانية⁽²⁾.

وهذا ما أكده لسان الدين بن الخطيب عند وصفه مدينة تلمسان: "إلا أنّها بسبب حب الملوك، مطمعة للملوك"⁽³⁾.

ويحسن التنبيه إلى أن محمد المنوني أشار إلى أن المصادر التي بين أيدينا لا تلقي كثيرا من الضوء على الأنظمة المرينية في ميادين التجارة والصناعة والفلاحة، وأن معلوماتنا عن تنظيم التجارة الخارجية لا تتعدى عصر أبي الحسن وأبي عنان، فقد عقد الأول-سنة 739هـ/ 1339م، معاهدة سياسية تجارية في تلمسان مع وفد مملكة ميورقة، وقد سمح هذا الاتفاق لرعايا ميورقة بالتجارة في المغرب، ولكن منع عليهم أن يصدروا منه القمح والسلاح والخيول والجلود المملحة والمدبوغة⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) علي عشي: المرجع السابق، ص192. الطاهر بونابي: مظاهر المجال، ص16-17.

(2) ابن خلدون: العبر، ج6، ص60. ج7، ص114، إيفان هريك: تفكك وحدة المغرب السياسية، ص108.

(3) معيار الاختيار، ص184.

(4) محمد المنوني: ورقات، ص143.

(5) وتجدر الإشارة أن المازوني قد أفقأ بأنه لا يجوز تصدير بعض المنتوجات المغربية إلى بلاد النصارى، كالتحاس لأنه يستخدم في صنع الطبول وكذلك الحرير والشمع والقطران والزفت والسروج واللحم والمهاميز والصفوف لأنها من وسائل القتال. أبي يحيى موسى بن عيسى المغلبي المازوني: المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، مخطوط، متحف سيرتا، بقسنطينة

الباب الثاني:

كما عقد أبو عنان (752-759هـ / 1351-1358م) معاهدات صلحية مع دول البرتغال وقشتالة وأرغون وميورقة وصقلية وجنوة، وقد كان من أثر المعاهدة مع جنوة-بالخصوص- أن تدفقت تجارتها على المغرب، وامتألت بتجارتهم دواوين أقطاره⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة أن فترة الدراسة لبحثنا هذا تنتهي في القرن 7هـ/13م، لكن مع بداية القرن 8هـ/14م تتضح الرؤية أكثر حول المبادلات التجارية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى؛ وأثر السلطان في توجيه التجارة الخارجية.

الجزائر، 24 رجب 1436هـ/13 أبريل 2015م، ورقة 171 وما بعدها. بوبة مجاني: « كتب النوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي العصر الزباني نموذجاً» التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، أعمال ملتقى دولي في التاريخ، 23-24 أبريل سنة 2001، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري-قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة-الجزائر، ص 152.

⁽¹⁾ ابن الحاج النميري: فيض العباب وإفاضة قدامح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة: محمد ابن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 99-102.

الخاتمة:

ويتضح مما سبق بحثه في موضوع العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى من القرن الرابع إلى القرن السابع الهجريين/10-13 ميلاديين، أن هذه المبادلات قد اتخذت أشكالاً ومظاهر من الممارسات الاقتصادية تمثلت في (المبادلات التجارية بين المراسي البحرية والمدن الداخلية) وكان للسياسة والأوضاع الحربية دوراً في تحديد طبيعتها، وكذلك نتائجها على العمران والإنسان نجليها كالتالي:

أن المبادلات التجارية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى فرضه وضع الامتداد الطبيعي والسياسي والتنوع والوفرة في الإنتاج الزراعي والحرفي؛ وإذا كانت هذه العلاقات التجارية كذلك سارت بوتيرة بطيئة، لأن ظروف الصراع السياسي بين السلطة والجماعات المعارضة من جهة وكذا القبائل البدوية من جهة أخرى من أجل السيطرة على المجال (العمراني والرعوي).

كما نلاحظ الدور البارز لأهمية المراسي البحرية والطرق الداخلية للمغرب الإسلامي في عملية التبادل التجاري وانتقال التجار والسلع. كان للسلطان دور بارز في توجيه السياسة الاقتصادية بين مختلف المراكز التجارية بالمغرب الإسلامي في بعض فترات الدراسة، والتي تميزت بعدم المساواة الاقتصادية وإحداث فجوة بين القمة والقاعدة وانكماش الطبقة الوسطى خاصة في ظل الدولة الإسماعيلية خلال القرن 4هـ/10م؛ نتج عنها ظلم وجور أثر بشكل كبير على الانهيار العمراني والتجاري، وأوجد بعد ذلك أنماط أخرى من الإنتاج داخل المدن والحصون من نهاية القرن الرابع الهجري/10م إلى غاية نهاية القرن السابع الهجري/13م؛ لذا نستنتج أن مظاهر الصراع العسكري والسياسي مرتبط بالظاهرة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً.

وإذا كانت الدولة الموحدية في منتصف القرن السادس الهجري/12م أعادت توحيد بلاد المغرب الإسلامي وإعادة بعث التكامل الاقتصادي من جديد بتدخل السلطان في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، من بناء الفنادق ومراقبة الأسواق وتأمين الطرق الداخلية والمراسي البحرية، وربط تجارة الذهب

الخاتمة:

والرقيق -الصحراوية- بالمدن الساحلية والذي سمح بتأسيس مدن جديدة على السواحل وربط تجارتها بالغرب المسيحي.

فإن هذه التجربة سوف تنتهي بصعود القبائل البدوية (الحفصية والزبانية والمرينية) وتأسيسها لدول بعد انهيار الدولة الموحدية خلال المنتصف الثاني من القرن 7هـ/13م؛ وستعرف بذلك تجارتها نشاطا بحريا نحو الغرب المسيحي.

كما نلاحظ التعميم حول المبادلات التجارية بين هاته الدول منذ منتصف القرن السابع الهجري/13م والتركيز على الحياة السياسية التي طبعت هذا القرن، من طرف كتب الجغرافيا وحتى التاريخ؛ مقارنة مع المبادلات التجارية مع دول شمال البحر المتوسط. ويحسن التنبيه أن المبادلات التجارية بين بلدان المغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة، حققت تكاملا اقتصاديا رغم العراقيل السياسية والعسكرية، وفي ظل ضياع الوثائق والسجلات والعقود لم تأثر كثيرا على هذه الدراسة خاصة في معرفة المقومات الطبيعية والبشرية والحيوانية؛ لكن مقارنة مع المبادلات التجارية الخارجية مع المشرق الإسلامي والغرب المسيحي حافظت عليها دور الأرشيف، ومراكز المخطوطات. كما امتازت التنظيمات التجارية وصيغ التعامل بالانضباط نتيجة توجيه النخب الفقهية خاصة المالكية.

ومن هنا فإن العلاقات الاقتصادية بالمغرب الإسلامي من القرن 4-7هـ/10-13م، يمكن الاستفادة من عناصرها في:

أولا: بعث فضاء ثقافي مغاربي مشترك، تجسده نتائج الأبحاث الأثرية في حقل الحرف والصنائع والأوزان والمكاييل والعملات، بحيث يعبر المستكشف في هذه الحقول عن سند مادي وثقافي يسمح بقراءة الموضوع من زوايا التاريخ والآثار.

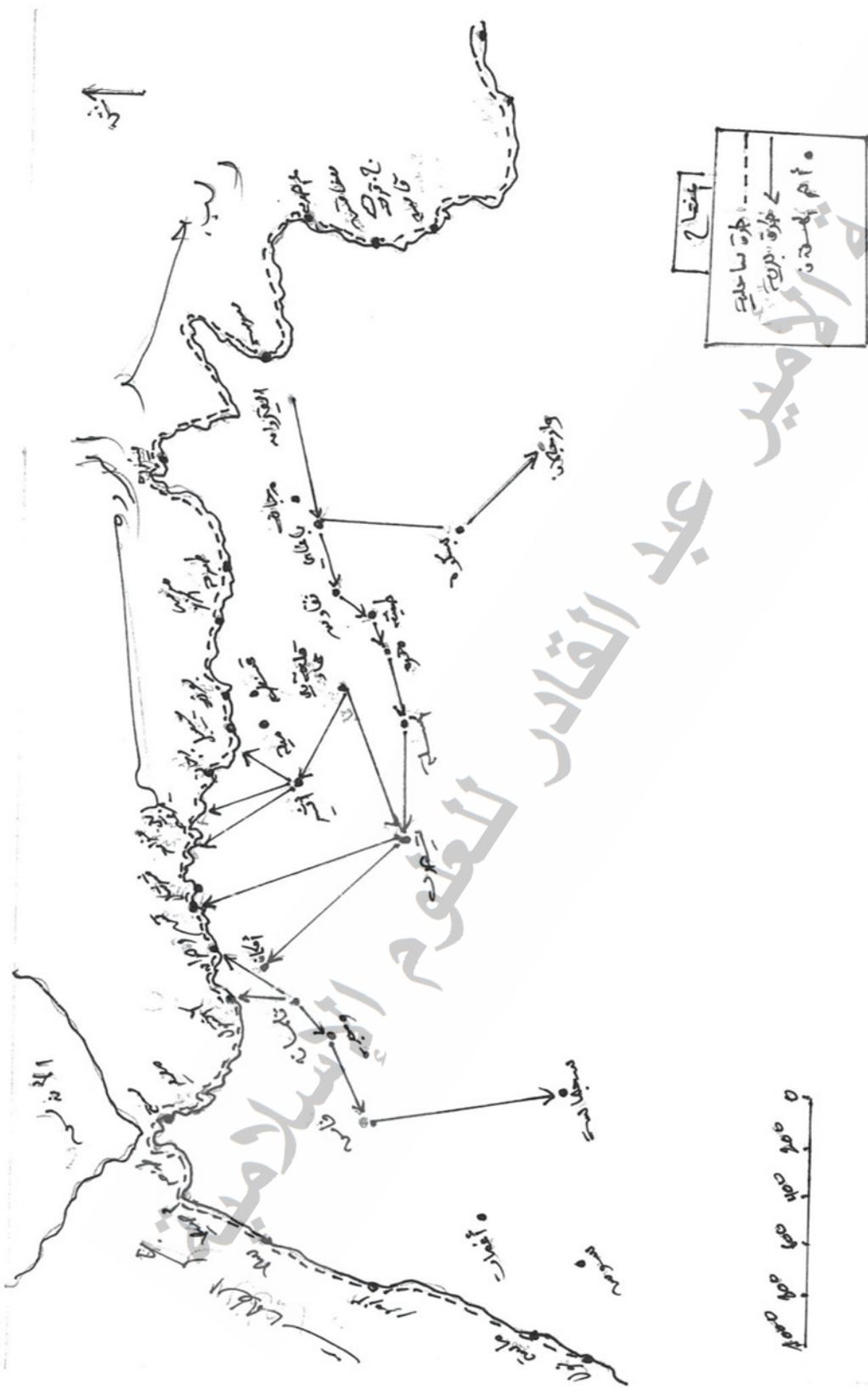
الخاتمة:

ثانيا: أضف إلى ذلك أن تجرية المواصلات المائية-البحرية-التي كانت نشطة وحيوية بين القرنين 4 و7 الهجريين/10- و13 الميلاديين هي نموذج مغر لمواصلات مائية مغربية يمكن أن تكون في المستقبل عماد العلاقات الاقتصادية المغربية.

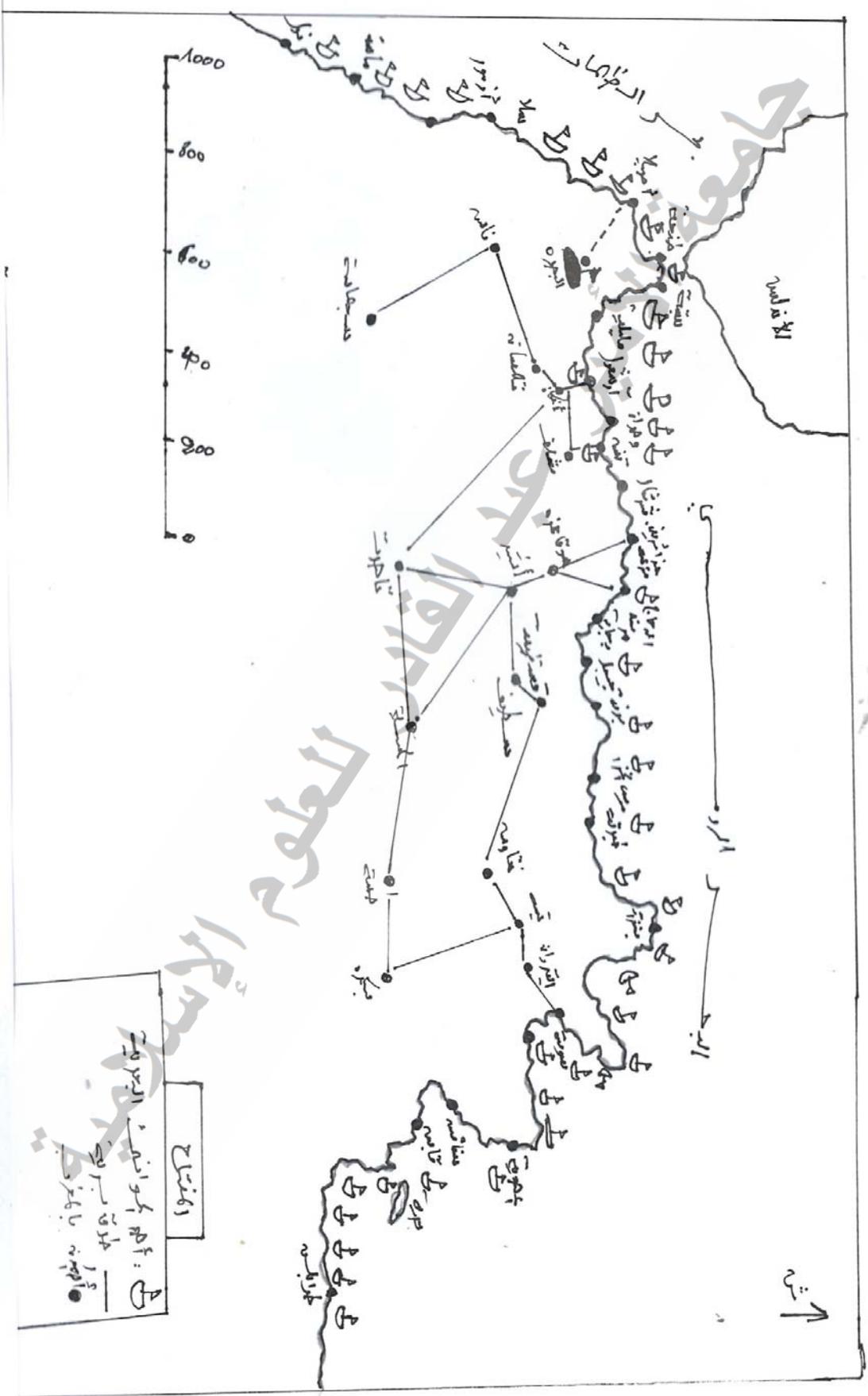
-ناهيك على أن هذه التجربة برمتها كذلك تعد كنموذج مغر للعمل الاقتصادي المغربي المشترك اليوم، الذي هو صمام الأمان للمنطقة العربية كبديل اقتصادي حضاري يمكن أن يؤسس دعائم مستقبل عربي في عصر ما بعد الفضاءات الاقتصادية العملاقة، بعيدا عن التأثيرات السياسية ورجال السلطة، بعد تحسينه وتطويره بأحدث التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.



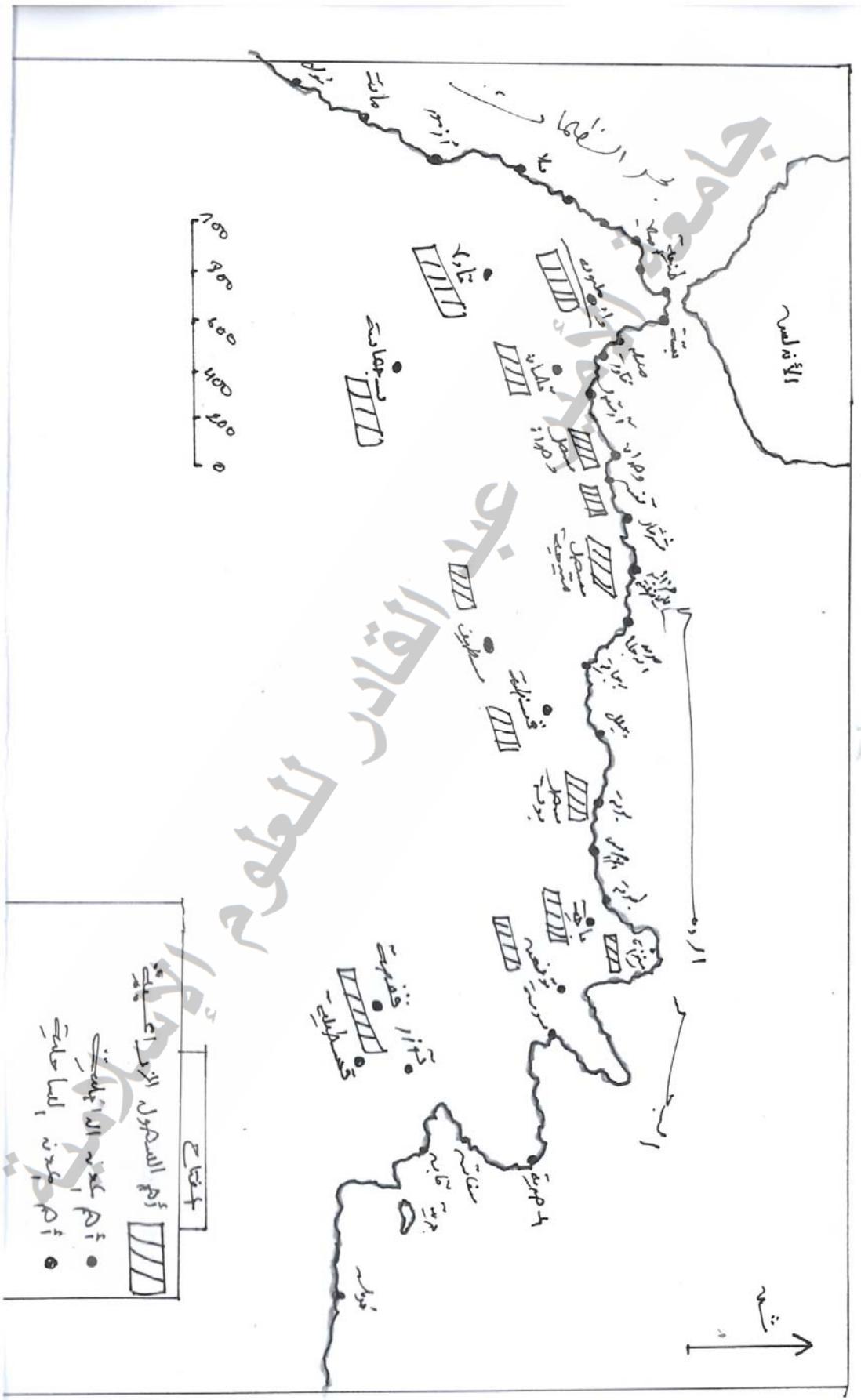
خريطة توضح تربية الثروة الزراعية والحيوانية بالمحيط الإسلامي حسب ما أوردته ابن حوقل الجغرافيا الإسلامية، المصنف



خريطة تبين الطرق الداخلية والساحلية بالمغرب الإسلامي: حسب ما دونه البكري



خريطة توضح أهم الطرق والمراسي البحرية بالمغرب الإسلامي حسب ما أورده (القدسي)



خريطة تبين أهم السموم الزراعية بالغرب الإسلامي خلال العصر الإسلامي

أولاً: المصادر المخطوطة:

-أبي يحيى موسى بن عيسى المغلي المازوني (ت 833هـ/1429-1430م):المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، متحف سيرتا- بقسنطينة. الجزائر.

أولاً: المصادر المطبوعة:

- 1- ابن الأثير أبو الحسن علي بن كرم (ت630هـ/1232م): الكامل في التاريخ، راجعه: محمد يوسف الدقاق، ط1، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ/1987م.
- 2- ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل (ت810هـ/1407م): تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق: هاني سلامة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1421هـ/2001م.
- 3- ابن الأزرقي أبو عبد الله: بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، ط1، ج2، دار السلام للطباعة والنشر، 1429هـ/2008م.
- 4- الإدريسي أبو عبد الله محمد (ت560هـ/1165م): المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق وترجمة: محمد حاج صادق، مطبعة O.P.U، 1983.
- 5- إدريس عماد الدين بن الحسن (ت872هـ/1467م): تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، ط1، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985م.
- 6- البرزلي أبي القاسم بن أحمد البلوي (ت841هـ/1438م): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، ج3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2002.
- 7- البلوي خالد بن عيسى (ت680هـ/1280م): التاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ج1، تحقيق: الحسن السائح، اللجنة المشتركة للنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة، (د.ت).
- 8- البيدق أبو بكر بن علي (ت555هـ/1160م): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط، 1971.
- 9- البكري أبو عبيد (ت487هـ/1094م): المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليفن وأندري فيري، جزآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

- 10- التادلي أبو يعقوب يوسف ابن الزيات (ت628هـ/1230م): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، ط2، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997.
- 11- التجاني محمد بن أحمد: رحلة التجاني، قدم لها: حسن حسني عبد الوهاب، دار الكتاب العربي، تونس، 1981م.
- 12- التنسي محمد بن عبد الله (ت899هـ/1494م): تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود آغا بوعبيد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.
- 13- الثميني ضياء الدين: كتاب النيل وشفاء العليل، ط3، تحقيق: أطفيش محمد بن يوسف، مكتبة الارشاد، جدة، 1985.
- 14- الجوذري أبو علي منصور (ت أواخر القرن 4هـ/10م): سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق: محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، مصر 1984.
- 15- ابن حماد أبي عبد الله محمد بن علي (ت628هـ/1230م): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق: التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- 16- ابن حوقل أبو القاسم محمد (ت367هـ/977م): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م.
- 17- الحموي شهاب الدين أبي عبد الله (ت626هـ/1228م): مُعجم البلدان، دار صادر، بيروت، مج3، 1397هـ/1977م.
- 18- الحميري محمد بن عبد المنعم (ت727هـ/1327م): الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2، تحقيق: إحسان عباس، طبع على مطابع هيدلبرغ-بيروت، 1984.
- 19- الخشني أبي عبد الله محمد (ت361هـ/971م): قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، صححه: عزت العطار الحسني، ط2؛ القاهرة، مكتبة الخانجي، 1994م.
- 20- ابن خرداذبة أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت280هـ/893م): المسالك والممالك، د.ط، مطبعة بريل-ليدن، 1889.
- 21- ابن الخطيب لسان الدين: تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء المغرب، 1964، ص 142-143.

- 22- ابن الخطيب محمد بن عبد الله بن سعيد لسان الدين (ت776هـ/1374م): معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، 1423هـ/2002م.
- 23- ابن الخطيب: الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفورتي، مطبعة التقدم، تونس، 1329هـ.
- 24- ابن خلدون عبد الرحمن أبو زيد (ت808هـ/1405م): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، وضع حواشيه: خليل شحادة، ج4، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1421هـ/2000م.
- 25- -----: مقدمة، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2010م.
- 26- ابن خلدون يحيى أبو زكريا (ت780هـ/1378م): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، مطبعة بيبون بونطانا الشرقية، الجزائر، 1321هـ/1903م.
- 27- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين (ت681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: احسان عباس، دار صادر-بيروت، مج7، (د.ت).
- 28- الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت696هـ/1296م): معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق: محمد ماضور، ج3، المكتبة العتيقة بتونس للنشر، 1978م.
- 29- الدرجيني أبي العباس أحمد بن سعيد (ت670هـ/1271م): طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق: إبراهيم محمد طلاي، ط2، ج2، (د.ت).
- 30- ابن رفة نجم الدين أبو العباس: الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق: اسماعيل الخاروف، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980.
- 31- أبو زكريا، يحيى بن أبي بكر (ت471هـ/1078م): كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق: إسماعيل العربي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1402هـ/1982م.
- 32- ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله (كان حيا سنة 726هـ/1326م): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والنشر، 1972م.
- 33- -----: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

- 34- الزركشي أبي عبد الله محمد (كان حيا سنة 894هـ/1489م): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت).
- 35- الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (كان حيا سنة 541هـ/1154م): الجغرافية، تحقيق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
- 36- السبتي أبو القاسم الأنصاري (ت بعد 825هـ/1421م): اختصار الأخبار عما كان بثغر سبة من سني الآثار، ط2، تحقيق: عيد الوهاب بن منصور، الرباط، 1403هـ/1983م.
- 37- السلاوي أحمد بن خالد الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954م.
- 38- ابن سعيد أبي الحسن علي بن سعيد المغربي (ت 685هـ/1286م): كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970م.
- 38- الشماخي أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت 865هـ/1460م): السير، تحقيق: أحمد بن سعود الشيباني، ج1، مطابع النهضة، سلطنة عمان، 1407هـ/1987م.
- 39- الشيزري عبد الرحمن بن نصر: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1946م.
- 40- ابن صاحب الصلاة عبد الملك محمد (كان حيا سنة 594هـ/1198م): المن بالامامة، تحقيق: عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 1987م.
- 41- ابن الصغير المالكي (كان حيا أواخر ق3هـ/9م): أخبار الأئمة الرستمين، تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986، 1405هـ/1985م.
- 42- ابن طواح عبد الواحد محمد: سبك المقال لفك العقال، تحقيق: محمد مسعود جبران، منشورات الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ط2، 2008م.
- 43- العمري بن فضل الله شهاب الدين (ت 749هـ/1348م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الامارات العربية المتحدة، السفر الرابع، 1422هـ/2002.
- 44- ابن عبد الملك أبي عبد الله محمد: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، القسم الأول، تحقيق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م.

- 45- ابن عذارى المراكشي (كان حيا سنة 712هـ / 1312م): البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار معروف، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، ج1، 1434هـ/2013م.
- 46- علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج6، العدد1-2، 1378هـ/1958م.
- 47- العبدري أبو عبد الله محمد البنسي (ت أواخر القرن 7هـ/13م): الرحلة المغربية، ط1، تح: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 1428هـ/2007م.
- 48- علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1411هـ/1991م.
- 49- ابن فرحون إبراهيم بن نور الدين المعروف المالكي (ت799هـ/1397م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محيي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت، 1417هـ/1996م.
- 50- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن محمد (ت732هـ/1331م): تقويم البلدان، تصحيح: البارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، 1830م.
- 51- القيرواني أبي زيد محمد (ت386هـ/996م): النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: محمد الأمين بوخبزة، ط1، ج10، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.
- 52- -----: الرسالة في فقه الامام مالك، تصحيح: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.
- 53- ابن القنفذ أبو العباس أحمد (ت810هـ/1407م): الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968م.
- 54- القاضي النعمان أبو حنيفة بن محمد (ت363هـ/974م): كتاب الاقتصار، تحقيق: محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية-دمشق، 1376هـ/1957م.
- 55- -----: افتتاح الدعوة، تحقيق: فرحات الدشراوي، ط2، تونس-الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع وديوان المطبوعات الجامعية 1986م.

- 56-----: دعائم الاسلام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ج1، دار المعارف، الاسكندرية ، 2003.
- 57-----: كتاب المجالس والمسائرات، تحقيق: الحبيب الفقهي وآخرون، ط1؛ دار المنتصر، بيروت، 1996.
- 58-القاضي عياض أبو الفضل بن موسى(ت544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: عبد القادر صحراوي، ط2، ج4، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1403هـ/1983م.
- 59-القلصادي أبي الحسن علي الأندلسي (ت891هـ/1486م): رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع-تونس، ط2، 1406هـ/1985م.
- 60-مارمول كرنخال (كان حيا سنة 979هـ/1571م): إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، مطبعة المعارف الجديدة للنشر والتوزيع، المغرب ج1، 1984م.
- 61-ابن منظور أبو الفضل جمال الدين (ت711هـ/1311م): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- 62- ابن مريم أبي عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد التلمساني (ت1014هـ/1379م): البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة: محمد ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية-الجزائر، 1226هـ/1908م.
- 63-ابن مرزوق أبي عبد الله محمد (ت781هـ/1397م): المناقب المرزوقية، تحقيق: سلوى الزاهري، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية، 1429هـ/2008م.
- 64- ----- المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ/1981م.
- 65-مجهول: (القرن السادس الهجري/12م): الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون للثقافة العامة، مصر، 1976
- 66- المكناسي أحمد ابن القاضي: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973م.
- 67- المراكشي عبد الواحد بن علي (ت647هـ/1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، 1449م.

- 68- المالكي أبي بكر عبد الله محمد: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكلهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ/1994م.
- 69- المقدسي محمد بن أحمد (ت388هـ/998م): رحلة المقدسي، حررها: شاعر لعبي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003 .
- 70- المقرئ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد (ت1041هـ/1632م): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، مج5، 1408هـ/1988م.
- 71- المقرئ أبو العباس أحمد تقي الدين (ت846هـ/1442م): الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق: سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2007.
- 72- -----: اتعاض الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط2، ج1، القاهرة، 1416هـ/1996م.
- 73- النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ/1333م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، ج24، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- 74- ابن وحشية أبو بكر أحمد بن علي: الفلاحة النبطية، تحقيق: توفيق فهد، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
- 75- الوسياني أبي الربيع سليمان بن عبد السلام: سير الوسياني، تحقيق ودراسة: عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، ط1، وزارة التراث والثقافة-مسقط، سلطنة عمان، 1430هـ/2009م.
- 76- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى (ت914هـ/1508م): المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه: مجموعة من الفقهاء، ج5، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1401هـ/1981م.
- 77- ابن وردان: تاريخ مملكة الأغالبة، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، 1408هـ/1988م.
- 78- الوزان الحسن بن محمد الفاسي (ت957هـ/1550م): وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

79-اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب (ت284هـ/897م): كتاب البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضناوي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1422هـ/2002م.

ثانيا: المراجع

80- أحسن بولعسل: الضرائب في المغرب الإسلامي، منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2013.

81-أحمد عزيز: تاريخ صقلية الإسلامية، ترجمة: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1389هـ/1980م.

82-أحمد يوسف بن أحمد: أحكام السوق وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب الرياض، ط1، 1989م.

83-الأسعد شوشان: الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة، دراسة تاريخية-أثرية، رسالة ماجستير، جامعة تونس، 2009./2010

84-أغناتايوس يولتوفيتش كراتشوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ترجمة: صلاح الدين عثمان هاشم، طبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957.

85-آدم ميتز: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، (د.ط)، الدار التونسية للنشر-تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، 1405هـ/1986م.

86-إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2002.

87-إبراهيم القادري بوتشيش، عبد الهادي البياض: التربة: آفاتهما، تقنيات علاجها وتدابير استغلالها في ضوء الأدبيات الفلاحية الأندلسية (5هـ/11م)، ضمن كتاب جماعي "الفلاحة والتقنيات الفلاحية في العالم الإسلامي في العصر الوسيط"، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 2011م.

88- أرشيبالد.ر. لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500-1100م)، ترجمة: أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.

- 89- أمين توفيق الطيبي: دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997.
- 90- أوليفيا ريمي كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة) في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، تر: محمد الطاهر المنصوري، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2013.
- 91- إبراهيم بكير بحاز: الدولة الرستمية (160-296هـ/777-909م)-دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط3، منشورات ألفا-الجزائر، 1431هـ/2010م.
- 92- بوبه مجاني: المذهب الاسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2004.
- 94- تاديوز ليفيتسكي: دور الصحراء الكبرى وأهل الصحراء في العلاقات بين الشمال والجنوب، (مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام من القرن السابع إلى القرن العاشر)، ط2، إشراف: محمد الفاسي وايفان هريك، (د.ت).
- 95- ج. ف. ب. هوبكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1980م.
- 96- جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين /9-10م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 97- جورج مارسية: بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الإسلامي، تر: محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1999.
- 98- الحسن المحداد: "عناصر الوسط الطبيعي السوسي"، تارودانت حاضرة سوس"، أعمال الأيام الدراسية 7-8-9 أبريل 1988"، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، أكادير، 1997م.
- 99- حسن صغير: علاقة الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، (د.ت).
- 100- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، مصر، 1980م.
- 101- الحسين بولقطيب: جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، (د.ط)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002.

- 102- الحبيب الجنحاني: المجتمع العربي الاسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة الكويت، 2005م.
- 103- الحسين بولقطيب: جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.
- 104- حسن حسني عبد الوهاب: ورقات في الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1965.
- 105- دلال لواتي: عامة القيروان في عصر الأغبال، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
- 106- دنيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب، ط1، ترجمة: محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011./1432
- 107- دومينيك فاليري: بجاية ميناء مغاربي 1067-1510م، تر: علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014م.
- 108- رشيد بورويبة: الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.
- 109- صالح بعيزق: بجاية في العهد الحفصي دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006.
- 110- صفى الدين محي الدين: حرفة التجارة في تاهرت الرستمية، مجلة الناصرية، عدد خاص، جامعة معسكر، سنة 2012.
- 111- ضياء الدين ريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة، ط4، 1977م.
- 112- الطاهر بونابي: مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.
- 113- ----: التصوف في الجزائر خلال القرنين، 6 و7 الهجريين/12 و13 الميلاديين، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2004.
- 114- عبد العزيز فيلاي: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، دار الفجر للنشر والتوزيع-القاهرة، ط2، 1999.

- 115-العروبي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ط5، ج2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1996م.
- 116-عبد النبي بن محمد: مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، السعودية، 1389-1399هـ/1978-1979م.
- 117-عبد الهادي البياض: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ/12-14م)، ط1، دار الطليعة بيروت، 2008.
- 118-عبد الواحد ذنون طه: دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، ط1، دار المدار الإسلامي، 2004.
- 119-علاوة عمارة: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008
- 120-علي جمعة محمد: المكايل والموازين الشرعية، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، 2001.
- 121-الغضبان محمد بن الحبيب: مدينة القيروان زمن ثورة أبي يزيد الخارجي (النقود كشاهد)، أعمال ندوة موقع القيروان في الثقافة الاسلامية من تاريخ التأسيس إلى اليوم، مركز الدراسات الاسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة، تونس، دار المنظومة، 2010.
- 122-عمر بنميرة: النوازل والمجتمع، مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط، مطبعة الأمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012.
- 122- فالتر هنتس المكايل والأوزان والمقاييس، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1970.
- 123-فرنان بروديل: المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1413هـ/1993م.
- 124-فاطمة بلهوارى وآخرون: النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، 2014.

- 125- فاطمة بلهوارى: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010.
- 126- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن التاسع الهجري/15م ط1، ج1، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2015.
- 127- كريم عاتي الخزاعي: أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1432هـ/2011م.
- 128- ليفني برونفسال: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، 1955م.
- 129- ليفني برونفسال: مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المغرب، ج10، 1941م.
- 130- موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول من القرن 2 إلى 5هـ/8-11م، ترجمة: اسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1411هـ/1990م.
- 131- موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، 1403هـ/1983م.
- 132- ماسنيون لويس: الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، ترجمة: أكرم فاضل، مجلة المورد، المجلد الثاني، ع3، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.
- 133- مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، (د.ط)، (د.ت).
- 134- مجموعة من المؤلفين: البازار السوق في التراث الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، (د.ط)، 2012.
- 135- محمد العروسي المطوى: السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/1986م.
- 136- محمد المنوني: تاريخ الوراقة المغربية، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1412هـ/1991م.
- 137- محمد المهدي بن علي شغيب: تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث-قسنطينة، 1400هـ/1980م.

- 138 - محمد حسن: الجغرافيا التاريخية لإفريقية، من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجري/8-14م، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004.
- 139- محمد حسن: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج1، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999.
- 140- محمد رابطة الدين: قيسارية مراكش الموحدية، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين شق، الدار البيضاء، ج2، من 15 إلى 17 رجب 1409هـ/21-23 فبراير 1989م.
- 141- محمد رابطة الدين: مراكش زمن حكم الموحدين، ط2، ج1، مؤسسة الأفاق للنشر والتوزيع- مراكش، 2016.
- 142- محمد زنبير: المغرب في العصر الوسيط(الدولة -المدينة -الاقتصاد)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، ط1، 1420/1999م.
- 143- محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1985م.
- 144- محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، دار الشروق، بيروت، 1413هـ/1993م.
- 145- محمد عيسى الحريري: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني (610-869هـ/1213-1465م)، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م.
- 146- محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع (أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6-9هـ/12-13م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999.
- 147- محمود اسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط2، دار الثقافة، 1406هـ.
- 148- محمود إسماعيل: الأدارسة (172-375هـ) حقائق جديدة، ط1، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1991.

149-----: الأغالبة سياستهم الخارجية، ط3، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000.

150-مریم محمد عبد الله جبوده: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدية والحفصية، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، رسالة دكتوراه، 2008م.

151-موريس لومبار: الجغرافيا التاريخية للعالم الاسلامي، ط2، ترجمة: عبد الرحمن حميدة، دار الفكر-دمشق، 1998م.

152-الناني ولد الحسين: صحراء المثلثين وعلاقتها بشمال وغرب إفريقيا، من منتصف القرن 2هـ/8م إلى نهاية القرن 5هـ/11م.

153-نجاة باشا: التجارة في المغرب الإسلامي، منشورات الجامعة التونسية، 1976.

154-الهادي روجي ادريس: الدولة الصنهاجية تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى 12م، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

155-هاشم العلوي القاسمي: مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري/ منتصف القرن العاشر الميلادي، ج2وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية-المملكة المغربية، 1415هـ/1995م.

156-يسرى الجوهرى: شمال إفريقية دراسة في الجغرافيا التاريخية والاقليمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1976م.

ثالثا-الرسائل الجامعية:

157-إلهام حسين دحروج: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية 442-665هـ/1051-1247م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، 1421هـ/2000م.

158-بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال (3-5هـ/9-11م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 1425هـ/2004م.

159-بغداد غربي: العلاقات التجارية للدولة الموحدية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1436هـ/2015.

160-البشير بوقاعدة: خراب المدن بالمغرب الأوسط والأدنى بين 296-547هـ/909-1152م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2013/2012.

- 161- جميلة بن موسى: تجارة الذهب بين المغرب الاسلامي والسودان الغربي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 162- حماد فضل الله الصالحين صالح: تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448-541هـ/1056-1146م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012.
- 163- حورية سكاكو: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدوي والزياني من القرنين (6-10هـ/12-16م)-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 1434-1435هـ/2013-2014م.
- 164- دعاء ادريسي: المدينة الدولة في المغرب الأوسط الاسلامي بسكرة نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسمية، 1431-1432هـ/2010-2011م.
- 165- رحلي صليحة: المسيلة وجهتها في العصر الوسيط-دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1435هـ/2014م.
- 166- رضا بن النية: صنهاجة المغرب الأوسط من الفتح الإسلامي حتى عودة الفاطميين إلى مصر، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 1426-1427هـ/2005-2006م.
- 167- بن زاوي طارق: استقلال المعز بن باديس الزييري عن الدولة الفاطمية (406-454هـ/1016-1062م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2008، 2009.
- 168- سياب خيرة: المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-16م)، رسالة دكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م.
- 169- شرقي وردة: مدينة وهران خلال العصر الوسيط (290-915هـ/902-1509م) دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2012./2013.
- 170- صالح بن قرية: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1982-1983.
- 171- صورية مديازة: بلاد الزاب من الفتح الإسلامي إلى غاية انتقال الفاطميين إلى مصر 21-
- 362هـ/642-972م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1431هـ/2010م.

- 172- الطاهر الطويل: التطور التاريخي للمدينة بالمغرب الأوسط من النصف الثاني من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس الهجري، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 1429هـ/2008م.
- 173- العيفة شنايت: دولة بني مدرار بسجلماسة ودور تجارة القوافل في ازدهارها الحضاري بين القرنين الثاني والرابع الهجريين/8-10 الميلاديين، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1411هـ/1991م.
- 174- عبد الحميد هلال عبد الحميد: الزراعة في المغرب الأقصى في عصري الموحدين وبني مرين (524-956هـ/1130-1549م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الفيوم، القاهرة.
- 175- عبد القادر مباركية: التجار والتجارة المغربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء من خلال المصادر الإباضية من القرن الثالث إلى القرن 10 الهجري، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2011-2012.
- 176- علوي مصطفى: تلمسان من خلال كتب الرحالة والجغرافيين المغاربة والأندلسيين من القرن السابع الهجري إلى القرن التاسع الهجري (13-15م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعاباس، الجزائر، 1435-1436هـ/2014-2015م.
- 177- علي عشي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة 1، 2016/2017.
- 178- عمار غرايسة: المدينة الدولة في المغرب الأوسط وارجلان أنموذجا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1428-1429هـ/2007-2008م.
- 179- عمر بلشير: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغرب الأوسط والأقصى من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار للونشريسي، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010.
- 180- عميور سكينه: ريف المغرب الأوسط في القرنين 5 و6هـ/11-12م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 1433-1434هـ/2012-2013م.

- 181- عيسى بن ذيب: المغرب والأندلس في عصر المرابطين -دراسة اجتماعية واقتصادية، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430هـ/ 2009.
- 182- فاطمة بهلواري: النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/10م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران-السانيا، الجزائر، 2005.
- 183- كمال صادقي: الصناعة الحرفية بالمغرب الأوسط في عهد بني حماد (398-547هـ/1007-1252م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1427-1428هـ/2006-2007م.
- 184- لطيفة بشاري: لطيفة بشاري: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن 7-10 الهجريين/13-16م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1406-1407هـ/1986-1987م.
- 185- مسعود كربوع: نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي، جمعا ودراسة وتحليلا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434-1435هـ/ 2012-2013م.
- 186- مصطفى بن عريب: مجتمع المغرب الأوسط المتغيرات والعلائق (من القرن الرابع الهجري إلى سقوط دولة الموحدين 668هـ/1269م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- 187- موسى هوراي: تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (1-7هـ/7-13م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2009م.
- 188- محمد بن عميرة: الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب، من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004./2005.
- 190- محمد سعداني: الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط (من القرن 7-9 الهجريين/13-15الميلاديين)، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة-قسم التاريخ، وهران، الجزائر، السنة الجامعية 1436-1437هـ/2015-2016م.

- 191- محمد شريف سيدي موسى: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الاحتلال الإسباني (6-10هـ/12-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430-1431هـ/2009-2010م.
- 192- مزوزية حداد: سياسية الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية 515-668هـ/1121-1269م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 1433-1434هـ/2012-2013م.
- 193- موسى هوراي: تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الاسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، قسم التاريخ، جامعة أبو القاسم سعد الله، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2015/2016.
- 194- موسى هيصام: الجيش في العهد الحمادي (405-547هـ/1014-1152م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001م.
- 195- نضال مؤيد مال الله عزيز الأعرجي: الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (685-706هـ/1286-1306م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الموصل، العراق، 1425هـ/2004م.
- 196- نوال بلمداني: نظام الرعي في المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م.
- 197- أبو هريرة عبد الله: مظاهر الحضارة في سجلماسة في عهد امامة بني واسول الصفرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة الاسلامية، جامعة أم درمان الاسلامية، 1414هـ/1994م.
- 198- واعظ نويوة: أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2007-2008.
- 199- وسيلة علوش: الثروة المائية في ريف المغرب الأوسط-خريطتها، منشآتها، استغلالها من القرن 1هـ إلى نهاية القرن 6هـ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 1433-1434هـ/2012-2013م

200- يحيى أبو المعاطى محمد عباس: الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والأندلس 238-488هـ/852-1095م، دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000م.

201- يوسف عابد: الموحدون في بلاد المغرب (515-595هـ/1120-1199م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2007/2006.

رابعاً-المجلات:

202- إسماعيل العربي: العمران والنشاط الاقتصادي في الجزائر، مجلة الأصالة، المجلد 19، جمادى الأولى 1398هـ/أفريل 1978م، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرعاية، الجزائر، 2012م.

203- بصديق عبد الكريم: القراض والمضاربة بالمغرب الأوسط ما بين القرن 6-9هـ/12-15م، مجلة عصور، العدد 32-33، جانفي-مارس 2017م.

204- البياض عبد الهادي: "الموارد المائية بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط بين التصنيف الفلاحي والتوزيع الجغرافي"، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1430هـ/2009م

205- حافظ حادة: الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي وكتب الحسبة، مجلة المشكاة، العدد 7، تونس، 2009.

206- حسين مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، العدد 3، مجلد 1، 1374هـ/1955م.

207- صباح إبراهيم الشخلي: النشاط التجاري في بلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م دراسة من خلال كتاب صورة الأرض لابن حوقل، مجلة التاريخ العربي، العدد 6، ربيع 1419هـ/1998م.

208- عبد الجبار صديقي: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2016.

209- عبد العزيز فيلاي: قلعة بني حماد الحاضرة الاقتصادية والثقافية بالمغرب الأوسط خلال القرن 5هـ/11م، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد

القادر للعلوم الإنسانية -قسنطينة، شوال 1427هـ/نوفمبر 2006م

- 210-علاوة عمارة: التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الوسيط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد26، رمضان 1429هـ/ سبتمبر 2008م.
- 211-فاطمة بلهوارى: النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري/10م، دورية كان التاريخية، العدد8، جوان 2010.
- 212-فرحات الدريسي: تاريخ تطور صناعة الورق والكتاب في بلاد المغرب والأندلس، مجلة التنوير، المعهد العالي لأصول الدين بجامعة الزيتونة-تونس، العدد12، 2010م.
- 213-فؤاد طوهارة: المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد16، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014.
- 214-فوزية كراز: السيطرة الاقتصادية الهلالية بالمغرب الاسلامي، دورية كان التاريخية، العدد12، يونيو 2011.
- 215-قدور وهراني: جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة تاهرت من خلال كتاب ابن الصغير المالكي، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، مج5، العدد 20، 1431هـ/2010م.
- 216-لحسن تاوشيخت: سجل ماسة من المدينة إلى القصور، مجلة كان التاريخية، العدد28، 1436./2015
- 217-محمد بركات البيلي: مدينة سجلماسة ودورها في تجارة الذهب مع السودان، مجلة المؤرخ المصري دراسات وبحوث تاريخية، يصدرها قسم التاريخ، جامعة القاهرة، العدد3، يناير 1989م.
- 218-محمد بن تاويت التطواني: دولة الرستمين أصحاب تاهرت، مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، تصدر عن المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمديرد، العدد5، 1957.
- 219-محمد قويسم: الزراعة في منطقة الأوراس في العصر الوسيط من خلال كتب الرحلة والجغرافيا، دورية كان التاريخية، العدد21، سبتمبر 2013.
- 220-محمد موشموش: تطور شكل السكة الموحدية من خلال أربعة نماذج غير منشورة للدرهم المستدير، دورية كان التاريخية، العدد السابع عشر، سبتمبر 2012.
- 222-نيمان عبد الكريم: السياسة المالية للفاطميين بين النظرية والتطبيق، حولية التاريخ الاسلامي الوسيط، مج2، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2002.

223- Vanacker (CI) , Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes saux IX^{ème}-XII^{ème} , Annales E.S.C, 28^{ème} Année, N°3, 1973.

224- Marçais G : les poteries et faïences de Bougie (collection de la débruge), contribution à l'étude de la céramique musulmane Brahim éditeur, Constantine, 1916.

225-Said Dahmani, Essai d'établissement d'une carte des voies de circulation dans l'Est du Maghrib central du IX^e au XII^e siècles 110^e congrès national des sociétés savantes Montpellier, 1985, III^e colloque sur l'histoire et l'archéologie d'Afrique du Nord..

226-Salama P, les voies romaines de l'Afrique du nord, Alger, Imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1951.

227-Paul Pascon : Le Haouz de Marrakech, 1^{er} tome, Rabat, 1977.

228-De Mas Latrie: Relations Et Commerce De L'Afrique Septentrionale, Paris, 1886.

229-Charles-Emmanuel Duforcq : L'Espagne Catalane ET La Maghrib 1212-1331, Paris, 1966.

أولاً: فهرس الأعلام

-ش-	-أ-
الشمأخي: 30، 47،	الإدريسي: 12، 18، 20، 52، 67، 101، 117، 119.
-ص-	-ب-
ابن الصغير: 45، 46،	البكري: 14، 16، 18، 20، 37، 45، 52، 61، 66،
الطاهر بونابي: 117.	68، 70، 92، 94، 116، 126، 147، 185، 192،
-ع-	بجاز إبراهيم: 46،
عبد الوهاب: 30، 48،	أبي بكر بن عمر: 118،
ابن عذاري: 33، 212،	-ت-
عبد الرحمن بن رستم: 45،	تميم: 41، 120،
عبيد الله المهدي: 56،	-ج-
ابن عبدون: 62، 195،	جورج مارسية: 35، 103.
عبد المؤمن بن علي: 80، 82، 106، 121، 211،	جودر: 57، 191، 199.
عبد الله بن ياسين: 117.	-ح-
علي بن يوسف: 119.	ابن حوقل: 12، 14، 17، 18، 20، 22، 25، 29، 31،
عبد الملك بن مروان: 161.	52، 57، 58، 59، 70، 95، 112، 116، 147، 186،
-غ-	177.
بني غانية: 81.	الحسن الوزان: 35، 37، 41، 66.
-ف-	أبو الحسن القابسي: 56.
ابن فضل الله العمري: 12، 64.	حسين مؤنس: 120.
الفتوح بن دوناس: 41.	-خ-
فاطمة بلهوارى: 54.	ابن خرداذبة: 1.
-ق-	ابن خلدون: 28، 38، 97، 111، 124، 204.
القاضي النعمان: 56، 57، 105،	-ر-
القائم بالله: 130.	رجار: 78.
	-ز-
	ابن أبي زرع: 33، 69.
	أبي زيد بن حفص: 85.
	بنو زيري: 115.
	-س-
	أبي سعيد عثمان: 123.

-م-

المقدسي: 12، 16، 22، 147، 154.

مارمول كرخال: 18، 19.

موريس لومبار: 21، 40، 60، 67.

محمد بن جرني: 30، 48.

معنصر: 41.

محمد بن القاسم: 41.

المعز لدين الله: 57، 58.

المنصور بن الناصر: 62.

أبو محمد عبد الواحد: 79.

محمد بن ساور: 113،

محمد بن تومرت: 120.

المستنصر الموحد: 122، 123.

المعز بن باديس: 162، 165.

محمد بن تومرت: 168.

-ن-

الناصر بن علناس: 116،

-و-

الوسيان: 46.

الونشريسي: 159، 198، 199، 205، 219.

-ي-

اليعقوبي: 15، 21.

يبيب بن زلغين: 30، 48.

يعقوب المنصور: 41، 90.

أبو يزيد مخلد: 58، 130، 163، 216.

يوسف بن تاشفين: 74، 118، 166، 167.

يوسف بن يعقوب المريني: 109.

يحيى بن العزيز: 117.

يحيى بن عمر: 125.

يزيد بن حاتم: 190.

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان:

-أ-	-س-
أفكان: 14.	سطفسييف: 14.
أغمات: 179.	سجلماسة: 23, 37, 52, 71, 113, 115,
أدوغست: 199.	117, 118, 128, 164, 166, 184, 207,
-ب-	229, 230, 237,
بسكرة: 18, 59, 61, 93.	سفاقس: 26, 67, 242
بونة: 19, 50, 59, 61, 93, 192, 235, 236,	سوسة: 26, 99, 192, 244.
بجاية: 19, 101, 136, 142, 181, 185, 202,	سبيبة: 32, 49, 50, 68,
203, 205, 239, 240.	سطيف: 35, 136, 238,
برقة: 20, 94, 127.	سبتة: 72, 107, 174,
باجة: 21, 84, 104, 116.	السودان: 175,
-ت-	-ط-
تلمسان: 14, 30, 31, 72, 139, 175, 181, 184,	طبنة: 18, 49, 50, 176, 180, 201, 218,
194, 243, 245, 248.	طولقة: 19, 59,
تيهت: 15, 16, 30, 45, 46, 66, 177, 194, 218,	طنجة: 174,
تمودة: 19,	-غ-
تونس: 32, 36, 37, 49, 79, 104,	غمارة: 27,
تنس: 66, 114, 136, 151, 155, 244.	الغدير: 66,
-ج-	-ف-
ابن الجاهل: 14.	فاس: 23, 28, 71, 87, 139, 176, 194,
جراوة: 23.	228, 244.
جزائر بني مزغنا: 241.	-ق-
-د-	قسنطينة: 19, 35, 40,
دكالة: 38.	قابس: 20, 26,
درعة: 94, 190.	قسطيلية: 26, 68, 178,
-ز-	القيروان: 32, 51, 127, 134, 151, 162,
زويلة: 83.	175, 176, 178, 180, 189, 228, 234,
	236
	قفصة: 51, 68, 117, 178,

	<p>-م-</p> <p>المسيلة: 17، 30، 66، 175، 176، 237</p> <p>متيجة: 18، 30،</p> <p>مقرة: 18، 180،</p> <p>مليانة: 18،</p> <p>مراكش: 24، 28، 73، 74، 122، 141، 142، 144،</p> <p>183، 207،</p> <p>مكناسة: 28، 183،</p> <p>مستغانم: 66،</p> <p>مجانة: 90، 95،</p> <p>-ن-</p> <p>نحر أم الربيع: 23، 75، 120،</p> <p>نحر أسمير: 23،</p> <p>نقاوس: 35، 49،</p> <p>نكور: 72، 151،</p> <p>-ه-</p> <p>هوارة: 113،</p> <p>-و-</p> <p>وهران: 16، 59،</p> <p>وارجلان: 31،</p>
--	---

الصفحة	العنوان
أ-ك	الشكر والعرفان مقدمة
الباب الأول: مقومات التبادل الزراعي والصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي (الأوسط-الأدنى-الأقصى)	
الفصل الأول: المقومات الزراعية بالمغرب الإسلامي	
14	المبحث الأول: المقومات الطبيعية: أ-المصادر المائية (الأنهار والأودية والعيون والآبار)
25	ب-الغطاء النباتي
29	ج-المراعي وتربية الماشية
35	د-السهول الزراعية
39	المبحث الثاني: المقومات البشرية: أ-التخزين
43	ب-الأساليب الفلاحية
الفصل الثاني: الممارسات الزراعية (أشكالها وتنظيماتها)	
46	المبحث الأول: الزراعة في دول المغرب الإسلامي (الرستمية-الأغلبة-الصفيرية)
55	المبحث الثاني: أشكال التنظيمات الزراعية 4-7هـ/10-13م
55	أ-أنواع الأراضي الزراعية خلال القرنين 4 و5هـ/10-11م
55	-الضياع
60	-البستنة والأجنة
77	-الزراعة البدوية
78	-زراعة الحصون والقصور
الفصل الثالث: الحرف والصنائع بالمغرب الإسلامي (الأدنى-الأوسط-الأقصى)	
91	المبحث الأول: المقومات الصناعية
91	-المعادن(الفضة-النحاس-الحديد- -المرجان-الملح-مواد غير معدنية)
98	المبحث الثاني: الصناعات والحرف:
98	أ-الصناعات النسيجية
101	ب-الصناعات الحرفية

102	ج-الصناعات الجلدية
104	د-الصناعات الخزفية
105	هـ-حرفة عصر الزيتون
105	و-الصناعة الفضية
105	ز- الصناعة الحديدية
106	ح- صناعة السفن
107	ط-الصناعة الخشبية
108	ي-صناعة الورق
الباب الثاني: المبادلات التجارية بين المغرب الأوسط والمغربيين الأدنى والأقصى 4-7هـ/10-13م	
111	الفصل الأول: نظم التجارة والطرق والأسواق بالمغرب الإسلامي 4-7هـ
111	المبحث الأول: النظم التجارية
112	1-الضرائب
125	2-الأسعار
146	3-الأوزان والمكاييل
162	4-العملة
171	المبحث الثاني: الطرق والمسالك
172	1-الطرق البرية
185	-الممرات المائية: النهرية والبحرية
189	المبحث الثالث: الأسواق وتنظيم مجالها خلال القرن 4هـ/10م
190	-المشرفون
198	-صيغ التعامل التجاري
201	3-الأسواق وتنظيم مجالها من القرن الخامس الهجري إلى القرن السابع/11-13م
216	المبحث الرابع: أثر الفتن والحروب والجوائح الطبيعية على المبادلات
216	أ-أثر الفتن والحروب
225	ب-الجوائح
الفصل الثاني: مظاهر المبادلات التجارية من القرن الرابع الهجري	

	إلى القرن السابع الهجري/10-13م
228	المبحث الأول: مظاهر المبادلات بين دول المغرب الإسلامي قبل القرن 4هـ/10م
234	المبحث الثاني: التبادل التجاري بالمغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م
236	1-مظاهر المبادلات بين مراسي المغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م
238	2-مظاهر المبادلات بين المدن الداخلية للمغرب الإسلامي خلال القرن 4هـ/10م
241	المبحث الثالث: التبادل التجاري بين الدولة الحمادية والدولة الزييرية
246	المبحث الرابع: التبادل التجاري بين الدولة الحمادية والدولة المرابطية
249	المبحث الخامس: التبادل التجاري بين مدن المغرب الإسلامي خلال العهد الموحد
252	المبحث السادس: التبادل التجاري بين الدولة الزييرية والدولة الحفصية
255	المبحث السابع: التبادل التجاري بين الدولة الزييرية والدولة المرينية
261	الخاتمة
271-263	الملاحق
272	قائمة المصادر والمراجع
296-293	فهرس الأعلام والأماكن والبلدان
297	فهرس الموضوعات

ملخص:

يعالج هذا البحث العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأوسط والمغربين الأدنى والأقصى من القرن 4-7هـ/10-13م، المقومات الزراعية والصناعية التي كانت بمثابة الشروط الأساسية لوجود مبادلات تجارية بين بلدان المغرب الإسلامي، والتي تجلت مظاهرها في حيوية المراسي البحرية والطرق التجارية الداخلية وتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفي، وتوفر المرافق لتسويق الإنتاج كالأسواق والفنادق.

على أن المبادلات التجارية تأثرت بالحروب والفتن (ثورة أبي يزيد بن مخلد ودخول العرب الهلالية إلى المغرب الإسلامي، وغزوات النورمان على سواحل المغرب الأدنى والأوسط، وثورة بنو غانية) بالإضافة إلى الظروف الطبيعية، فتأثرت بذلك المراسي البحرية والطرق الداخلية للتجارة المغربية.

غير أن توحيد المغرب الإسلامي في عهد الموحدين حقق تكاملا اقتصاديا؛ بفضل السياسة الاقتصادية التي انتهجتها السلطة، لكن مع انهيار الدولة وصعود القبائل البدوية الحفصية والزانية والمرينية وتأسيسها لدويلات؛ أفرز صراعا من أجل السيطرة على تجارة الذهب والريفيق، نتج عنه انهيار تجربة التكامل الاقتصادي بالمغرب الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية، التجارة، المغرب الإسلامي، الأسواق، الحروب

Résumé:

Cet article traite des relations économiques entre le Moyen-Maghreb et le Proche et l'Extrême-Maghreb à partir du IVe-VIIe siècle de notre ère / 10-13 après JC, les composantes agricoles et industrielles qui étaient les conditions de base de l'existence d'échanges commerciaux entre les pays du le Maghreb islamique, dont les manifestations se sont manifestées par la vitalité des ports de plaisance, les routes commerciales intérieures et la diversité de la production agricole, animale et artisanale. Il fournit des installations de commercialisation de la production, telles que des marchés et des hôtels Mais le commerce a été affecté par les guerres et les conflits (la révolution d'Abou Yazid bin Mukhlis, l'entrée des Arabes du Croissant-Rouge dans le Maghreb islamique, les invasions normandes des côtes inférieures et centrales du Maghreb, la révolution Beni Ghanian) en plus de la les conditions naturelles, les ports et les routes commerciales intérieures du Maroc ont été affectés. Cependant, l'unification du Maghreb islamique à l'ère unifiée a permis l'intégration économique grâce à la politique économique menée par l'autorité, mais avec l'effondrement de l'État et la montée en puissance des tribus bédouines des Hafsides, des Zayani et des Marinides. . Leur création de petits États et la lutte pour le contrôle de l'or et de la traite négrière ont conduit à l'effondrement de l'expérience d'intégration économique dans les pays du Maghreb islamique. **Mots clés:** relations économiques, commerce, Maghreb islamique, marchés, guerres.

Summary :

This paper deals with the economic relations between the Middle East and the Maghreb, the near and far in 4_7hijri/10_13Ad, and the agricultural and industrial components that were the basic conditions for the existence of trade exchange between the countries of the Islamic Maghreb. Production, such as markets and hotels. However, trade exchanges were affected by wars and strife (the revolution of Abu Yazid bin Mukhlid, the entry of the Hilal Arabs into the Islamic Maghreb, the Norman invasions on the coasts of the Near and Middle Morocco, the Banu Ghaniya revolt) in addition to the natural conditions, thus the marinas and internal routes of Moroccan trade were affected. However, the unification of the Islamic Maghreb during the Almohad era achieved economic integration, thanks to the economic policy pursued by the authority, but with the collapse of the state and the rise of the Bedouin Hafsids, Zayani and Marinid tribes and their establishment of mini-states, a struggle for control of the gold and slave trade resulted in the collapse of the economic integration experience in the Islamic Maghreb.

Key words: economic relations, trade, the Islamic Maghreb, markets, wars